تاريخ العالم العربي المعاصر

تأليف

الدكتور إسماعيل أحمد ياغي

العبيكان
Obeikan

ح مكتبة العبيكان، ١٤٣٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ياغي، إسماعيل أحمد

تاريخ العالم العربي المعاصر./ إسماعيل أحمد ياغي -ط٢ . الرياض، ١٤٣٢هـ

٤٨٣ص؛ ١٦,٥ × ٢٤سم

ردمك: ٢-١٦٢-٥٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- العالم العربي - تاريخ - العصر الحديث   أ. العنوان

ديوي ٩٥٦   ١٤٣٢/٦٠٤١

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٦٠٤١

ردمك: ٢-١٦٢-٥٠٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الثانية

١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م

حقوق الطباعة محفوظة للناشر

الناشر: العبيكان Obeikan للنشر

الرياض - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة

هاتف ٢٩٣٧٥٧٤ /٢٩٣٧٥٨١ فاكس ٢٩٣٧٥٨٨

ص. ب ٦٧٦٢٢ الرمز ١١٥١٧

التوزيع: مكتبة العبيكان Obeikan

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة

هاتف ٤١٦٠٠١٨ /٤٦٥٤٤٢٤ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

ص. ب ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، سيدنا محمد ﷺ وعلى صحبه ومن والاه أما بعد.

فإن هذا الكتاب يتناول دراسة تاريخ العرب المعاصر، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الآن. وقد تناولت في هذا الكتاب البلاد العربية واحدة واحدة كوحدات سياسية منفصلة عن بعضها مع خضوعها للسيطرة الاستعمارية موضحاً دور كل شعب في كل قطر في التخلص والتحرر من الاستعمار والتبعية.

ومما يجدر ذكره أن البلاد العربية قد خضعت لأنواع عدة من الاستعمار أهمها البريطاني والفرنسي، ولكنْ هناك دولة واحدة فقط خضعت للاستعمار الإيطالي.

وقد جاء هذا الكتاب تكملة لكتاب أصدرته هو (التاريخ العربي الحديث) الذي تناول المنطقة العربية كوحدة واحدة لأنها كانت تخضع لحكم واحد هو الحكم العثماني.

وقد ضم الكتاب جميع الأحداث المهمة التي وقعت في البلاد العربية، وانعكاساتها على شعوب المنطقة، وأثر الدول الاستعمارية في كثير من الأحداث لتمزيق وتفتيت الوحدة العربية وتعميق الانقسامات والخلافات بين العرب أنفسهم حتى تبقي الدول المستعمرة على مصالحها في المنطقة.

ويأتي هذا الكتاب مكملاً للجزء الأول (تاريخ العرب الحديث) وليسد النقص في المكتبة لدراسة التاريخ العربي المعاصر مع دور المستعمرين في سياسة التفرقة والتجزئة، وإظهار ردود الفعل العربية لذلك.

والله الهادي إلى سواء السبيل

المؤلف

د/إسماعل أحمد ياغي

الفصل الأول

أثر الحرب العالمية الأولى في العرب

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى في أول أغسطس (آب) سنة ١٩١٤، لم يكن قد بقي من أقطار الشرق العربي، بل العالم العربي كله، تحت الحكم العثماني، سوى أقاليم الهلال الخصيب (بلاد ما بين النهرين - العراق- والشام)، إضافة إلى بعض أجزاء من شبه الجزيرة العربية، وقد كانت الحرب العالمية الأولى حدثاً فاصلاً عميق الأثر في مستقبل ومصير هذه الأقطار، فقد انتقلت من عهد له سماته إلى عهد آخر تختلف سماته تماماً.

ذلك أن دخول الدولة العثمانية التي كانت لا تزال تخضع لها هذه الأقطار العربية في الشرق الحرب إلى جانب دولتي الوسط (ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر) ضد بريطانيا وحليفتيها من دول الوفاق الحلفاء: فرنسا وروسيا)، أدى إلى قيام أخطار عديدة شديدة من جانب الشرق العربي (العثماني)، بسبب وقوعه على الطريق إلى الهند، وإطلاله على البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، وتهديد فارس ومصفاة النفط التابعة للشركة الأنجلوفارسية في عبدان، ناهيك عن سلاح الجهاد الديني الذي أشهرته الدولة العثمانية في وجوه أعدائها، من ثم حاولت بريطانيا خاصة أن تتصدى لدرء هذا الخطر الذي يهددها أكثر من حلفائها، وكانت الوسيلة التي اتبعتها بريطانيا تعتمد أساساً على استخدام عرب المشرق أنفسهم سلاحاً تشهره في وجوه حكامهم العثمانيين وتشجيعهم على الثورة، هذا إلى جانب القيام ببعض العمليات العسكرية التي كان مسرحها أقطار المشرق العربي، مثل الحملة البريطانية

القادمة من الهند لغزو العراق سنة ١٩١٤، والحملة البريطانية المنطلقة من مصر لغزو الشام سنة ١٩١٧[1].

فقد كانت بريطانيا تعلم وتدرك أنه في السنوات السابقة لنشوب الحرب العالمية الأولى مباشرة، في ظل حكم الاتحاديين الترك عم السخط في أقطار المشرق العربي على الحكم العثماني، وصارت الهوة سحيقة بين العرب والترك بسبب سياسة الاتحاديين التي ضاق بها العرب ذرعاً، وتكونت جمعيات وأحزاب سياسية علنية وسرية، تدعو لأن يكون للعرب كيان خاص في داخل الدولة العثمانية، مثل العربية الفتاة والعهد، ومن ثم شرعت بريطانيا على الفور تستخدم سلاحاً مزدوجاً ضد الدولة العثمانية، فاستخدمت سلاح القومية، لبث الدعاية بين العرب وإثارة النزعة القومية لديهم من جهة، كما استخدمت سلاح الدين، عندما توصلت إلى اتفاق مع شريف مكة (المركز الروحي للعالم الإسلامي) لإبطال مفعول دعوة السلطان العثماني إلى الجهاد، وهكذا رأت بريطانيا أن تستخدم العرب لضرب الدولة العثمانية.

ولكن مع أي المجموعات العربية تتعامل بريطانيا، وأيَّها تستخدم لضرب الإمبراطورية العثمانية؟ لقد كانت الحركة العربية في الشام أكثر نضجاً، وزعماؤها أصلح العناصر وأقواها وعياً من الناحية السياسية، أكثر من أي منطقة أخرى في الشرق العربي، ولكن بلاد الشام قريبة من مقر الدولة العثمانية، وتوجد بها حشود كبيرة من القوات التركية بقيادة أحمد

---

(١) د. محمد أنيس، د. السيد رجب طرز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٦٧، ص٣٥٤.

جمال باشا أحد عمد حكومة الاتحاديين، ويمكن تعزيزها بسهولة، وإضافة إلى ذلك إذا أثارت بريطانيا ثورة عربية في الشام، فإن فرنسا هي التي سوف تجني ثمرتها، وإلى جانب ذلك كانت بريطانيا تدرك أنه من الصعب إخضاع الحركة القومية العربية وزعمائها في الشام خضوعاً مطلقاً لمخططات بريطانيا في المنطقة(١).

ومن ثم اتجهت بريطانيا إلى الجزيرة العربية وإلى الشريف حسين بن علي أمير مكة، فالحجاز بعيد عن مقر الدولة العثمانية، واحتمال نجاح الثورة فيه أكبر، وفي الحجاز تقع الأماكن المقدسة الإسلامية، وتستطيع بريطانيا أن تضمن استمرار حج رعاياها المسلمين، والشريف لذلك - ولكونه من الدوحة النبوية- سيكون سلاحاً فعالاً في فل سلاح الجهاد الذي شهره السلطان الخليفة العثماني في وجه بريطانيا، وإلى جانب ذلك كانت بريطانيا تعلم بقيام خلاف بين الشريف وحكومة الاتحاديين، حول مركزه وصلاحياته في الحجاز، كما أنه من الممكن التعامل معه بسهولة وإقناعه بالارتباط ببريطانيا بعد الحرب، بعكس الزعماء القوميين في الشام، ولما كانت السلطات البريطانية تفكر في الاستفادة من الشريف، وجهت إليه الدعوة لكي يقوم عرب الحجاز بالثورة على الدولة العثمانية، وفي مقابل ذلك تتعهد بريطانيا بالحيلولة دون أي تدخل في شبه الجزيرة العربية.

وفي هذا الوقت، بعد أن كان الشريف حسين لا يطمع في أكثر من ضمان مركزه في الحجاز، بدأ يتطلع إلى قيام مملكة عربية تضم أقطار الشرق العربي الآسيوي، وصادف أيضاً أنه في نفس الوقت الذي كانت فيه بريطانيا

---

(١) توفيق برو، العرب والترك، بيروت ١٩٣٥، ص ١٥٨ .

تبحث عن زعامة دينية تساندها في الحرب ضد دولة الخلافة العثمانية، كان القوميون العرب في دمشق يبحثون هم أيضاً عن زعامة دينية تقودهم في نضالهم القومي حتى لا يسهل ضرب حركتهم القومية بالدين، وحتى لا تتهم حركتهم بالخروج عن الإسلام، وشق عصا الطاعة على أمير المؤمنين الخليفة، وذلك بعد أن يئسوا من الإصلاح على أساس اللامركزية والحكم الذاتي، ولذلك اتصلوا بالشريف حسين في يناير (كانون ثان) سنة ١٩١٥، ووافق الشريف على ميثاق (بروتوكول) دمشق الذي وضعه القوميون، والذي كان ينص على أنه -مقابل قيام العرب بالثورة على الترك- تعترف بريطانيا باستقلال البلاد العربية داخل حدود معينة، بحيث تشمل العراق والشام والجزيرة العربية باستثناء عدن(١).

وعلى هذا الأساس، دخل الشريف حسين في مفاوضات مع بريطانيا، وهي ما عرفت بمراسلات الحسين مكماهون، ولكن بريطانيا أرادت التهرب من تحديد حدود منطقة الاستقلال العربي، وإزاء إلحاح الشريف وافقت ولكنْ باستثناءات تهدف إلى تحقيق أطماعها في العراق وأطماع حليفتها فرنسا في الشام، وكان رد الشريف على هذه الاستثناءات موافقته على التنازل عن جنوب العراق لبريطانيا فترة محددة مقابل مبلغ معين، كما يوافق على التنازل لفرنسا عن سواحل الشام بشروط مماثلة، بدعوى رغبته في عدم تكدير العلاقات بين بريطانيا وفرنسا والحرب دائرة رحاها، وأنه سينتهز أقرب فرصة بعد انتهاء الحرب للمطالبة بما غض النظر عنه في أثناء الحرب، وقد عبرت بريطانيا عن سعادتها لموقف الشريف والتزمت

(١) قتيبة أمين شموط، النهضة العربية الحديثة، ص ١٥٤ .

الصمت، الذي فسره الشريف على أنه موافقة من جانب بريطانيا على وجهة نظره، وهكذا جازف الشريف حسين بالانضمام إلى بريطانيا دون الحصول سلفاً على ضمانات مؤكدة إلا على وعود غامضة، كما أن موافقته كانت تتضمن تعديلاً في بروتوكول دمشق، لا يملك الشريف الحق في إجرائه، ومن حق الزعماء القوميين عدم الالتزام بهذا التعديل، ولكن المراسلات كانت سرية ولم يعلم بها أحد إلا بعد انتهاء الحرب[(١)].

ويرى بعض المراقبين المحايدين المعاصرين للأحداث، أن بريطانيا بمحاولتها كسب الشريف، إنما كانت تسعى إلى تحقيق هدفين، أحدهما قريب وهو إبطال مفعول الحرب الدينية التي أعلنها الخليفة، وتهدئة المسلمين داخل الإمبراطورية البريطانية وخارجها، وكسب ولاء عرب الشام والعراق، وضمان معونة القبائل القاطنة على جانبي القوات البريطانية في العراق وسيناء، حتى لا تعرقل تقدمها أو تهدد مواصلاتها.

أما الهدف الآخر، فهو هدف بعيد وهو سعي البريطانيين لكي يقيموا - بعد الحرب- دولة أو دولاً إسلامية مستقلة (اسماً) على أنقاض الإمبراطورية العثمانية المتداعية، على أن تكون هذه الدولة أو الدول تحت شكل ما من أشكال السيطرة البريطانية، وتخدم بديلاً للإمبراطورية العثمانية، وتقوم بدورها التقليدي في حماية مواصلات بريطانيا مع الهند.

ووفى الشريف بوعده لبريطانيا، وأشعل ثورة في الحجاز في يونيو (حزيران) سنة ١٩١٦، ونجح رجاله في طرد الترك من الحجاز، بحيث لم تبق لهم إلا حامية شبه معزولة في المدينة المنورة، وبعد ذلك دخلت الثورة

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ٢٥٤-٢٥٧ .

العربية في مرحلة جديدة، عندما كون الشريف قوة نظامية استعان في تدريبها وقيادتها بضباط وجنود من العرب الذي أسرتهم بريطانيا، واستولى هذا الجيش على العقبة في يوليو (تموز) سنة ١٩١٧، ومنها انطلق ليكون ميمنة الحملة البريطانية، التي شرعت في أواخر سنة ١٩١٧ في التقدم من مصر نحو الشام بقيادة الجنرال اللنبي Allenby، ولم يأت خريف سنة ١٩١٨ حتى سقطت دمشق، ودخلها فيصل بن الحسين الذي استقبله الأهلون استقبالاً حماسياً، ولكنه لم يلبث أن صدم صدمة كبرى، إذ تلقى اللنبي تعليمات من حكومته بوقف التيار العربي الجارف، وإغلاق الطريق أمام فيصل، وأن يضع في اعتباره اتفاقية سايكس/ بيكو Sykes/Picot .

ذلك أنه بينما كانت المراسلات جارية بين الشريف حسين ومكماهون (المعتمد البريطاني في مصر)، كانت هناك مباحثات أخرى تجري بين بريطانيا وحليفتيها روسيا وفرنسا، من أجل اقتسام الممتلكات العثمانية بما فيها الشرق العربي، وتمخضت هذه المباحثات عن اتفاقية سايكس/ بيكو السرية، التي نصت على أنه مقابل حصول روسيا على المضايق:

(١) تقام دولة عربية مستقلة أو اتحاد من الدول العربية تحت رئاسة رئيس عربي في داخلية الشام حتى الموصل (المنطقة «أ») وداخلية العراق (المنطقة «ب»). على أن يكون لفرنسا في المنطقة الأولى ولبريطانيا في المنطقة الثانية حق الأولوية في المشروعات والقروض وتقديم المستشارين والموظفين (أي سيطرة أجنبية غير مباشرة تختفي وتتستر وراء رئيس عربي).

(٢) يسمح لفرنسا في ساحل الشام غربي خط دمشق / حمص / حماة

---

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ٣٦٢-٣٦٤ .

/ حلب (المنطقة الزرقاء)، ولبريطانيا في العراق الأدنى جنوبي بغداد (المنطقة الحمراء) بإقامة إدارة مباشرة (أي سيطرة أجنبية مباشرة).

(٣) تقام إدارة دولية في فلسطين (المنطقة البنية).

(٤) تحصل بريطانيا على ميناءي حيفا وعكا.

خريطة سوريا الكبرى في العهد العثماني

ولقد كانت هذه الاتفاقية طعنة للشريف حسين وللعرب، فهي مناقضة لما فهمه الشريف من اتفاقه مع بريطانيا، كما أن اتفاقية سايكس/ بيكو مزقت منطقة الشرق العربي للحيلولة دون تقدمها ووحدتها واستقلالها، وعندما علم الشريف حسين بأمر الاتفاقية واستفسر من حليفته لم تعدم هذه وسيلة للتهرب والخداع، فاستمر في ثقته ببريطانيا معتقداً أنها ستقف إلى جانبه بعد الحرب، وكان ممثلو بريطانيا في الشرق العربي، وعلى رأسهم لورنس يغذون هذا الشعور.

ولم تكن اتفاقية سايكس/ بيكو هي الطعنة الوحيدة التي وجهتها بريطانيا لعرب المشرق، بل وجهت إليهم طعنة أخرى دامية لا تزال الدماء تنزف من جرحها حتى اليوم، وذلك عندما أصدر وزير خارجية بريطانيا في ٢ من نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩١٧ تصريح بلفور Balfour، الذي وعدت فيه الحكومةُ البريطانيةُ الصهيونيةَ العالميةَ بأنها ستعمل على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين[(١)].

وليس هنا مجال بحث الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى إصدار هذا التصريح، ولكن يهمنا أمران: أولهما أن هذا التصريح كان يتعارض مع اتفاق بريطانيا مع الشريف حسين، فمما لا شك فيه أن فلسطين كانت ضمن المنطقة التي وعدت بريطانيا بالاعتراف باستقلال العرب فيها، ولم تكن فلسطين ضمن المنطقة المستثناة من منطقة الاستقلال العربي، وإذا كان البريطانيون بعد ذلك ادعوا أن فلسطين كانت ضمن المنطقة المستثناة، باعتبارها تقع غرب مناطق دمشق/ حمص/ حماة/ حلب، فإن المنطقة

(١) د. أحمد طربين، الوحدة العربية، دمشق ١٩٨٠، ص ٢٧٥-٢٧٧.

الواقعة غرب خط دمشق/ حمص/ حماة/ حلب هي الساحل السوري (لبنان) وليست فلسطين[1].

أما الأمر الثاني فهو موقف الزعامة العربية الممثلة في الشريف حسين من هذا التصريح، إذ يلاحظ أنه مثلما جازت عليه من قبل خدعة «العظمة البريطانية» بشأن اتفاقية سايكس/ بيكو، فقد جازت عليه خديعتها مرة أخرى مع الفارق، واستخدمت معه بريطانيا سلاح الترهيب والترغيب لإسكاته وإرغامه على قبول الأمر الواقع، وبخاصة أنه كان يجهل تماماً حقيقة الصهيونية ونواياها، فاستمر يثق ثقة تامة في كل ما تقرره «العظمة البريطانية»، حتى لقد أوصى أتباعه وقواته المشتركة في القتال بالاستمرار في الثقة بوعود بريطانيا، ودعا الشعب العربي في فلسطين إلى الترحيب باليهود كإخوة والتعاون معهم من أجل الصالح العام.

وهكذا نرى أن بريطانيا كانت تتبع في أثناء الحرب سياسة متناقضة لها أكثر من وجه: فهي تتفق مع العرب، ثم تتفق مع فرنسا (سايكس/ بيكو) على اقتسام الشرق العربي فيما بينهما كمناطق نفوذ، وهذا يتعارض مع الاتفاق مع العرب، ثم تمنح للصهيونية وعداً يتعارض مع هذا وذاك، وفي محاولة من البعض لتفسير هذا الموقف من بريطانيا وتسويفه، يذهبون إلى أنه كانت هناك قوى عدة يهم بريطانيا إرضاءها.

وكانت أهداف هذه القوى متعارضة تماماً، فتحالفت مع العرب من أجل إحلال الهزيمة بالدولة العثمانية، وإقامة حكومات عربية في بعض مناطق الشرق العربي، بحيث تكون تحت حمايتها، وفي الوقت نفسه كان

---

(١) د. محمود منسي، تصريح بلفور، القاهرة ١٩٧٢ .

على بريطانيا أن تدخل في حسابها أطماع فرنسا في الشام، وادعاءات الحركة الصهيونية في فلسطين، ورغبة حكومة الهند في السيطرة على العراق كخط دفاع أمامي عن الهند، وحماية آبار النفط بالسيطرة على رأس الخليج، وفي الوقت نفسه، لم تكن بريطانيا راغبة في تشجيع الحركة القومية العربية إلى الدرجة التي تصبح فيها خطراً على مركز بريطانيا ذاتها في مصر، فحاولت بريطانيا إرضاء الأطراف المختلفة، بأن تعد كل طرف بما يصبو إليه على أمل أن يصير من المحتمل التوفيق بطريقة ما بين المطالب المتعارضة فيما بعد، وبعد أن تضع الحرب أوزارها، وإلى جانب ذلك لا بد أن نضع في اعتبارنا أنه لم تكن هناك هيئة بريطانية واحدة تخطط السياسة البريطانية في منطقة الشرق العربي، فانعدم التنسيق بين وزارات الحربية والخارجية ودار المندوب السامي في القاهرة وحكومة الهند[1].

الاضطراب في الشرق العربي بعد الحرب

وكان من الطبيعي أن يترتب على سياسة بريطانيا المتناقضة إزاء الشرق العربي في أثناء الحرب، أن يغشى المنطقة اضطراب شديد بعد انتهاء الحرب، إذ أصبح يساور بريطانيا شعور بأنه من الممكن التحلل إلى حد ما من تعهداتها لفرنسا لمصلحة العرب أو بالأحرى لمصلحتها هي، ويتضح هذا بوضوح في أثناء انعقاد مؤتمر الصلح بباريس في يناير (كانون ثان) سنة ١٩١٩، والذي حضره فيصل نيابة عن والده، بعد أن شكل حكومة عربية في داخلية الشام (دمشق) في ٥ من أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩١٨ .

(١) محمود منسي، تاريخ الشرق العربي المعاصر، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٧ .

وعندما وصل فيصل إلى باريس، كانت سياسته تقوم على أساس الحصول على تأييد بريطانيا في مقاومة مطالب فرنسا في الشام، الأمر الذي أثار شكوك فرنسا في أن فيصلاً صار أداة في يد بريطانيا لمقاومة مطالب فرنسا، مما أدى إلى تشدد فرنسا في معاملتها لفيصل، بل وصل الأمر ببريطانيا إلى الإيحاء لفيصل بأنه ما دامت الصهيونية تعارض سيطرة فرنسا على فلسطين، فإنه من الممكن أن تعاونه الصهيونية في زحزحة فرنسا عن بقية الشام، وبطبيعة الحال مقابل تسليم فيصل بأطماع الصهيونية في فلسطين[1].

واستمرت مناقشة المسألة السورية في مؤتمر الصلح بضعة أشهر، واتضح خلالها اشتداد الخلاف بين بريطانيا وفرنسا، الأمر الذي أدى إلى سخط الرئيس الأمريكي وودرو ولسن Woodrow Wilson صاحب مبدأ حق تقرير المصير Self-Determination، وإعلانه أنه يجب ألا يتقرر شيء إلا بموافقة المحكومين، واقترح تكوين لجنة دولية لكي تذهب إلى الشام وإلى المناطق المجاورة (العراق) إذا لزم الأمر، للتعرف على رغبات الأهالي وتقديم تقرير إلى مؤتمر الصلح، وعارضت فرنسا اقتصار بحث اللجنة على الشام دون العراق، في حين عارضت بريطانيا زيارة اللجنة للعراق، ولم تلبث أن امتنعت الدولتان ومعهما إيطاليا عن إرسال مندوبيها، وبذلك اقتصرت اللجنة على المندوبين الأمريكيين، ومن ثم عرفت باسميهما (لجنة كنج/ كرين) King/Crane، واستمرت زيارة اللجنة للشام خلال الفترة من ١٠ من يونيو (حزيران) إلى ٢١ من يوليو (تموز) سنة ١٩١٩ .

(١) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، ص ٣٥٤-٣٥٥ .

وكانت مطالب أهل الشام للجنة تتلخص في رفض المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، والتي كانت تنص على وضع الأقطار التي كانت خاضعة للدولة العثمانية تحت (الانتداب)، ورفض ادعاءات فرنسا في الشام، والاعتراض على المعاهدات السرية وتصريح بلفور.

وإذا كان تقرير اللجنة لم يأت على هوى الفرنسيين كما هو متوقع، فقد ظهر أيضاً خلال زيارة اللجنة للشام ما زاد من حنق فرنسا على بريطانيا، وذلك عندما بحثت اللجنة فيمن يتولى الانتداب على الشام، فاقترحت أن تتولاه الولايات المتحدة، وأنه إذا كان ثمة ما يحول دون ذلك، فقد اقترحت اللجنة تولي بريطانيا الانتداب استناداً إلى رغبة السكان، وبخاصة أن معظم البلاد تحت إدارتها، ولخبرتها في مثل هذا المجال[(١)].

وعلى الرغم من أنه لم يترتب على زيارة اللجنة وتقريرها أية نتيجة، ذلك أنها عندما وصلت عائدة إلى باريس كان الرئيس ولسن قد غادرها إلى وطنه، ولم يلبث -بسبب موقف مجلس الشيوخ- أن نفض يده من عملية السلام، ومع ذلك أخذت الصحافة الفرنسية تشن حملة شديدة ضد بريطانيا، وتتهمها بتدبير الدعاية المعادية لفرنسا في الشام، كما أخذ المسؤولون الفرنسيون يوجهون الاتهامات إلى نظرائهم البريطانيين، وانزعجت الحكومة البريطانية لهذه الحملة الفرنسية ضدها، مما دفعها إلى اتخاذ قرار في ١٣ من سبتمبر (أيلول) سنة ١٩١٩ كان له أبلغ الأثر في مستقبل الشام، فقد قررت الحكومة البريطانية سحب قواتها من شمالي الشام (سوريا ولبنان) إلى الجنوب (فلسطين والأردن)، على أن تسلم

---

(١) د. صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ٣٧٧.

داخلية الشام (شرقي خط دمشق/ حمص/ حماة/ حلب) إلى الأمير فيصل، وتسلم حاميات المنطقة غرب الخط إلى القوات الفرنسية، وهكذا تركت بريطانيا الأمير فيصلاً يواجه فرنسا وحده، وأعلنت فرنسا أنه يجب أن تصل وحدها إلى اتفاق مع العرب دون تدخل أية دولة في انتداب الدولة الأخرى، ولم تلبث وزارة الخارجية الفرنسية أن اختارت رجلاً عسكرياً هو الجنرال جورو ليقود القوات الفرنسية ويصبح كبير ممثلي فرنسا في الشرق خلفاً لجورج بيكو[(١)].

وقد أدى قرار بريطانيا بسحب قواتها من شمالي الشام إلى حالة من الفوران، وأصبحت كل الجماعات السياسية في الشام تناصب الفرنسيين العداء، بل تعبر عن عدائها للأوربيين جميعاً بما فيهم البريطانيون، وبخاصة أن الفرنسيين قد أخذوا يعززون قواتهم بقصد احتلال إقليم البقاع، ولقد صدق هوجارث Hogarth عندما قال: «إن الفرنسيين تمسكوا بموقفهم، أما الأمريكيون الذين أرسلتهم السماء فقد اختفوا، وأما فيصل فقد كان يحظى بتأييدنا في المناقشات لا في ساعة العمل والجد، وبعد أن دفعناه إلى مجالس باريس بصفته مندوباً عن أمة حليفة، تركناه يعود إلى بلاده ليخبر أمته أنه - باستثناء الحجاز- سيكون استقلالهم في واقع الأمر خضوعاً لدولتين أجنبيتين مدة غير محدودة».

وتتابعت الأحداث في الشام إزاء ازدياد حدة التوتر بين الأهلين، فاجتمع المؤتمر السوري العام، وقرر في السابع من مارس (آذار) سنة ١٩٢٠ إعلان استقلال بلاد الشام بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً، والمناداة بفيصل

---

(١) نجيب الأرمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، ص ٥٧-٥٨ .

ابن الحسين ملكاً دستورياً عليها، ورفض مطالبة الصهيونية بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، وانتهاء حكومات الاحتلال العسكري القائمة في شرقي الشام وغربيه وجنوبيه ، على أن تقوم بدلاً منها حكومة نيابية مسؤولة أمام المؤتمر، على أن تدار أقاليم الدولة الجديدة على أساس اللامركزية الإدارية، وعلى أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في طريقة إدارة لبنان داخل حدوده المعروفة قبل الحرب، بشرط أن يكون بمعزل عن أي تأثير أجنبي[1] .

وعندما اتفقت كلمة السوريين على ضرورة إعلان استقلال سوريا رسمياً، وتولية فيصل ملكاً عليها لمواجهة الدول بالأمر الواقع، أراد فيصل أن يرضي والده وأخاه الأمير عبد الله بإعلان استقلال العراق وتتويج عبد الله ملكاً عليه، وذلك عندما طلب فيصل من العراقيين في سوريا تأليف هيئة على شكل مؤتمر عراقي يجتمع إلى جانب المؤتمر السوري، ويعلن استقلال العراق تحت حكم الأمير عبد الله، فاجتمع العراقيون في سوريا في دار نوري السعيد في دمشق وانتخبوا خمسة وعشرين عضواً تكون منهم المؤتمر العراقي في ٧ من مارس (آذار) سنة ١٩٢٠ ، وأصدر المؤتمر العراقي قراراً مماثلاً لقرار المؤتمر السوري معلناً استقلال العراق تحت حكم الأمير عبد الله، ودعا المؤتمر أيضاً إلى إنهاء الاحتلال البريطاني للعراق على أن يكون بين القطرين الشقيقين (سوريا والعراق) اتحاد سياسي واقتصادي، ووجهت الدعوة إلى الأمير عبد الله للحضور في سوريا على مقربة من حدود العراق، ولكن الأمير عبد الله رد على الدعوة التي وجهها إليه المؤتمر العراقي بأنه لا يستطيع المجيء في ذلك الوقت لأسباب تمنعه من السفر

(١) نجيب الأرمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، ص ٥٧-٥٨ .

«وشكر للعراقيين إحساساتهم الجميلة».

وأثار القراران (الخاصان بالشام والعراق) الحليفتين الغربيتين اللتين اعتبرتا هذا العمل عصياناً واستباقاً لمقررات مؤتمر الصلح، وإزاء ما تضمنه القراران من مساس بمخططات بريطانيا إزاء العراق وفلسطين، تفاهمت الحكومة البريطانية مع الحكومة الفرنسية، وأرادت الدولتان إفساد هذه القرارات. وبدون الولايات المتحدة التي قررت الانسحاب من أي دور في تسويات السلام، اجتمع مجلس الحلفاء الأعلى في سان ريمو بين التاسع عشر والسادس والعشرين من أبريل (نيسان) سنة ١٩٢٠، وفي الخامس والعشرين من الشهر صدر القرار بأن تتولى بريطانيا الانتداب على العراق وجنوبي الشام (فلسطين وشرقي الأردن)، وتتولى فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان، دون أن يؤخذ في الاعتبار ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، التي تمت الموافقة عليه في الثامن والعشرين من يونيو (حزيران) سنة ١٩١٩، والتي نصت على أنه: «لرغبات الأهلين الاعتبار الرئيسي في اختيار الدولة المنتدبة»، وقد اعترف لويد جورج نفسه بأن نظام الانتداب كان بديلاً للاستعمار القديم(١).

وهكذا أصيبت الأماني القومية لعرب المشرق في الصميم على يد (الأصدقاء) بعدما بذل العرب من الجهد في سبيل التحرر من حكم الأتراك ومساعدة الحلفاء على إحراز النصر، ولذلك قامت المظاهرات وعم الاضطراب في كل أنحاء المدن السورية احتجاجاً على الانتداب الذي يعد تحدياً للقومية السورية، وأصدرت الحكومة برئاسة هاشم الأتاسي قرارات

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ٣٥٦.

لمواجهة الموقف مثل قانون الخدمة العسكرية الإجبارية، كما أخذ الفدائيون في مهاجمة المراكز الفرنسية في سوريا ولبنان، فردت الحكومة الفرنسية بحشد قواتها على الحدود السورية.

وقد استاء الملك حسين والأمير عبد الله من موقف فيصل، وأوفد الملك حسين الأمير عبد الله إلى القاهرة لمباحثة الجنرال اللنبي في الفترة بين ٢٦ من أبريل (نيسان) و١١ من مايو (أيار) سنة ١٩٢٠، وأبلغ عبدُ الله اللنبيَّ بأن والده يرى أن من حقه هو دون فيصل تمثيل كل الأقطار العربية في مؤتمر الصلح على أن ينوب عنه الأمير عبد الله، ورد اللنبي بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تعترف بحق الملك حسين في التحدث باسم بلاد كسوريا والعراق، حيث لم يختره أهلها للتحدث باسمهم، وأن المسألة برمتها قد انتقلت من يد الحكومة البريطانية إلى المجلس الأعلى للحلفاء.

وقد ترتب على هذه الزيارة أن صار اللنبي يعتقد أنه إذا أسند للأمير عبد الله منصب مهم، فإنه سيتبع النصيحة ويكون سهل الانقياد وعلى استعداد للامتثال لسياسة الحكومة البريطانية[(١)].

وفي ١٤من يوليو (تموز) سنة ١٩٢٠ -العيد القومي لفرنسا- أرسل الجنرال جورو إنذاراً إلى فيصل، ورغم معارضة بعض أعضاء الوزارة السورية لقبول الإنذار، بعث فيصل ببرقية إلى جورو يبلغه بقبول الإنذار والشروع في تنفيذ شروطه، وتعلل جورو بعدم وصول برقية فيصل في الوقت المحدد، وتقدمت القوات الفرنسية لتلتقي بقوات فيصل بقيادة يوسف العظمة، ودارت معركة ميسلون في ٢٤من يوليو (تموز) التي انتهت

(١) د. أحمد طربين، الوحدة العربية، ص ١٦٨ .

بهزيمة السوريين واستشهاد يوسف العظمة ودخول الفرنسيين دمشق.

ولم يمض غير قليل حتى راجت أنباء بأن الأمير عبد الله بن الحسين موجود في معان يجمع القبائل حوله للهجوم على الفرنسيين في سوريا، ووصلت هذه الأنباء إلى سير هربرت صمويل Samuel المندوب السامي البريطاني في فلسطين، فسارع بإبلاغ هذه المعلومات إلى قنصل فرنسا العام في القدس لكي تحتاط الإدارة الفرنسية في سوريا، كما انتهز وزير الخارجية البريطانية فرصة وجود فيصل في لندن بعد طرده من دمشق، وأبلغه أن الحكومة البريطانية ستقف في وجه أي عمل معاد للفرنسيين، وطلب من ممثلي بريطانيا في جدة والقدس أن يعلنا أن الحكومة البريطانية لن تشجع أي عمل تقدم عليه السلطات الحجازية ويضر المصالح الفرنسية في الشام[1].

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ٣٧٥.

الفصل الثاني
المملكة العربية السعودية

كانت الفوضى تعمّ أرجاء الجزيرة العربية كلها في مطلع القرن الثاني عشر الهجري، بل كانت أحوال العالم الإسلامي على حالة لا يحسد عليها أهله، ومن هذه المناطق نجد خاصة؛ فالفوضى السياسية قائمة، ففي كل بلد أمير، وفي كل ناحية حاكم يأخذ ما يحلو له من الثمار، وقد يأتي شريف مكة فيفرض نفوذه، وقد يسير حاكم الأحساء فيخضع الأمراء لسلطانه، وهم يتبعون له، ويغزو بعض الأمراء بعضاً، ويعتدي الجوار بعضهم على بعض، وغارات البدو لا تنقطع، وتسلّط القبائل وشيوخها على الحضر لا ينتهي، وانتشار اللصوص في كل مكان لا حدود له، ووجود الخراب في الطرقات والدروب عظيم(١).

ولا يقل الجهل في الأمور الدينية عن الفوضى في النظام، فتقديس القبور والمظاهر الخاصة بذلك قائمة، والتعامل بالربا، وارتكاب الفواحش، والإكراه على تزويج البنات، وانتشار الخرافات، والتوسل بغير الله من أضرحة الصالحين الأولياء، والاعتقاد ببعض الأشجار والأحجار بأنها تكون سبباً في إنجاب الأولاد، أو إيجاد الزوج، وحفظ النسل إذا قام الطالب عندها ببعض التصرفات.. كل هذا كان قائماً، وغير ذلك من الأمور التي يجد المرء صعوبة في ذكرها(٢)، وكان لا بد من منادٍ للإصلاح، وشاء الله أن

(١) د. عبد الله الشبل، دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الرياض ١٤٠١، ص ٤.
(٢) المرجع السابق، ص ٦-٧.

يكون هذا المنادي هو الشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمي المولود في بلدة العيينة[1] عام ١١١٥هـ، وكان أبوه قاضياً فيها، ثم انتقل إلى حريملاء[2] لاختلافه مع أمير العيينة ابن معمر، وارتحل ابنه معه وذلك عام ١١٥٣هـ، وقد انصرف إلى التأليف حسب نصيحة والده الذي لم يلبث أن توفي، فقام ابنه يدعو الناس إلى ترك ما دخل على الدين من بدع وخرافات، والتمسك بما كان عليه السلف الصالح، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ووجد أن الجو في حريملاء لا يناسبه فقرر العودة إلى العيينة، وساعده أميرها عثمان ابن معمر في نشر دعوته، وقطعت الأشجار التي كان يتبرك بها الناس، إلا أن ابن معمر لم يلبث أن تنكر للشيخ بناء على طلب حاكم الأحساء سليمان ابن محمد بن عريعر الذي كان ابن معمر يتبع له، ويتقاضى منه راتباً، فطلب ابن معمر من الشيخ أن يغادر بلده فارتحل إلى الدرعية[3] عام ١١٥٧، وكان أميرها محمد بن سعود منذ عام ١١٣٩هـ، فاستقبله ودعمه، ومنعه، وبدأ دعوته فغدت الدرعية مركزاً دينياً ومقراً للنشاط. وبدأت إمارة محمد بن سعود تتوسع وتأسست الدولة السعودية الأولى.

الدولة السعودية الأولى:

ضمت إمارة الدرعية إليها العيينة وحريملاء وبعض المناطق، ووقعت صدامات مع الرياض، ومع حاكم نجران، والأحساء، وبعض الأمراء الآخرين، وكان قائد جيوش الدرعية عبد العزيز بن محمد بن سعود.

---

(١) العيينة بلدة شمالي الرياض تبعد عنها أربعين كيلومتراً، د. عبدالله الشبل، المرجع السابق ص٦، ٧.

(٢) حريملاء بلدة شمالي الرياض على بعد ثمانين كيلومتراً، د. عبدالله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ١/ ٧٢، ٧٣.

(٣) الدرعية بلدة شمالي الرياض على بعد عشرين كيلومتراً، نفس المرجع.

توفي محمد بن سعود عام ١١٧٩هـ/ ١٧٦٥م بعد أن ضم إليه العارض عدا الرياض، وأكير بلاد الخرج، وحائر، والوشم، والمحمل، وسدير، وخلفه ابنه عبد العزيز فضم الرياض عام ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م، والقصيم، والأحساء عام ١٢٠٨هـ (١٧٩٧م) ومكة والطائف عام ١٢١٧هـ (١٨٠٢م)، ووصلت إمارته إلى جنوبي العراق، ودخل كربلاء، كما وصلت إلى جنوبي بلاد الشام، وكان ابنه سعود قائد جيوشه، وفي عام ١٢١٨هـ (١٨٠٣م) طعن بيد شيعية وهو يصلي صلاة العصر.

تولى ابنه سعود الحكم بعده، وكان الشيخ محمد بن عبد الوهاب قد توفي عام ١٢٠٦هـ (١٧٩١م)، فغزا سعود جنوبي العراق في أواخر عام ١٢١٨هـ (١٨٠٣م)، ثم عام ١٢٢٠هـ (١٨٠٥م) وعام ١٢٢٣هـ (١٨٠٨م)، وأرسل ابنه عبد الله في غزوة آخرى عام ١٢٢٥هـ.

وانتشرت الدعوة السلفية في عسير، وكان أميرها محمد بن عامر، وتمكن من قتل أميرها عام ١٢١٦هـ (١٨٠١م) وهو محمد بن أحمد بن محمد، ودخلت الحجاز في الطاعة، وأغار على أطراف الشام فوصل إلى مزيريب وبصرى وذلك عام ١٢٢٥هـ (١٨١٠م)، ومن ناحية الشرق وصلت الدعوة إلى عمان التي كانت تدخل في الطاعة أحياناً، وتنقض العهد أحياناً أخرى. وهكذا دانت أكثر الجزيرة العربية لسعود، ولم يبق منها خارجاً عن الطاعة سوى جزيرة البحرين، وبعض مراكز النفوذ الإنكليزي. إذ كانت الأحساء قد دخلت في الطاعة منذ عام ١٢٠٨هـ (١٧٩٧م)، واستولى طامي بن شعيب على تهامة، وكان يومها أمير عسير، كما أن إمام صنعاء المنصور وابنه المتوكل

قد هادنا سعوداً واستجابا إلى شيء من الدعوة السلفية[1] .

تأثرت الدولة العثمانية بالوضع الذي آلت إليه الجزيرة العربية ، ولم يقو ولاتها في الشام والعراق على الوقوف في وجه الدولة السعودية ، بل إن الدعوة السلفية قد بدأت تنتشر في كل مكان ، فكلفت الدولة محمد علي باشا بقتال السعوديين ، ومحمد علي صاحب أطماع وتخافه الدولة العثمانية التي رأت ضربه بالسعوديين وضربهم به ، وأعطته ولاية جدة ليبدأ الاحتكاك ، فأرسل محمد علي باشا مندوباً له إلى الجزيرة العربية يستطلع الأوضاع الداخلية ، ويتعرف على أحوال القبائل ، ويتصل بالشريف غالب بن مساعد شريف مكة الذي صالح السعوديين ، وأقرّ لهم بالطاعة وهل كان ذلك عن قناعة وعقيدة أم عن ضعف وخوف ، ووصل المندوب إلى الجزيرة بنية العمرة ، ودخل مكة والتقى بالشريف فوجده على حذر شديد من السعوديين ويتربص بهم الدوائر ، وهذا ما شجع محمد علي لحرب السعوديين .

أرسل محمد علي حملة قوامها ثمانية آلاف من المشاة وألفان من الفرسان مع ما تحتاجه من عمال وفنيين وطهاة وغيرهم ، وكانت بقيادة ابنه أحمد طوسون الذي لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره ، والذي سار مع الفرسان براً ، وانتقل المشاة بحراً فسقطت مدينة ينبع بأيديهم عام ١٢٢٦هـ (١٨١١م)، ثم اتجهوا نحو المدينة المنورة حسب نصيحة الشريف غالب الذي تنكر للسعوديين وقدم خدماته كلها لجيش محمد علي[2] .

(١) د. عبد الرحيم عبد الرحمن، الدولة السعودية الأولى، القاهرة ١٩٨٤، ص ٥٠-١٧٤ .

(١)د. عبد الرحيم عبد الرحمن، مرجع سابق ذكره، ص ٣١٧-٣١٩ .

وتقدم السعوديون بقوة قوامها خمسة عشر ألفاً، وقد انضم إليها أمير الطائف عثمان المضايفي وأمير عسير طامي بن شعيب، وانتصروا على الحملة المصرية في موقعة الصفراء. . إلا أن النجدات قد وصلت إلى طوسون بناء على طلبه، وأعاد الكرة وحاصر المدينة المنورة عام ١٢٢٧هـ (١٨١٢م) وتمكن من أخذها، وسار بعدها إلى مكة المكرمة وجدة فدخلهما بمعونة الشريف غالب، وأسر الأمير عثمان المضايفي.

وجاء محمد علي نفسه إلى مكة ليكون على مقربة من ميدان الأحداث وأقام فيها مدة، وقبض في أثناء ذلك على الشريف غالب وأمر بنقله إلى مصر، ثم إلى سالونيك باليونان حيث بقي فيها حتى مات بها.

أراد المصريون التقدم نحو نجد فهزموا في (الحناكية) شرقي المدينة، كما هزموا على محور الطائف مرتين في (تربة)، وأرسلوا حملة إلى عسير عن طريق القنفذة فهزمت كذلك، وفي زحمة هذه الأحداث توفي سعود بن عبد العزيز وخلفه ابنه عبد الله عام ١٢٢٩هـ (١٨١٤م).

حاول المصريون تطويق عسير فهزموا من كلا الجانبين من الغرب ومن الشمال، ولكن في الوقت نفسه هزم السعوديون الشرق الطائف في (بسل) وكانوا بإمرة فيصل بن سعود، وكانت هزيمة منكرة فبدأ محمد علي يطاردهم، ويشنّ حرباً على القرى التي بدأت تستسلم للمصريين من الخوف الذي أصاب أهلها من ظلم محمد علي وطغيانه.

وتمكن المصريون من هزيمة عسير، وأسر طامي بن شعيب أمير المنطقة، ونقل مكبلاً إلى مصر ومنها إلى إستانبول حيث صلب هناك[1].

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٠-٣٣٠.

وتقدم طوسون من المدينة شرقاً، ووصل إلى (الرس)، واستقر بالخبراء، والتقى بالسعوديين لكن عقد صلحٌ بين الطرفين يقضي بوقف القتال، وانسحاب المصريين من نجد التي يستقل آل سعود بحكمها. وبقاء الحجاز لمحمد علي، وعدم منع أي حاج من تأديته فريضته، ورحل المصريون عن نجد، وسافر طوسون إلى مصر، إلا أن محمد علي قد رفض الصلح، وسير حملة بإمرة ابنه إبراهيم باشا، فالتقى بالسعوديين في شريق المدينة فانتصر عليهم، وتابع حتى دخل مدينة الدرعية مقر حكم آل سعود، وسلم عبد الله بن سعود نفسه في ذي القعدة من عام ١٢٣٣هـ (١٨١٨م)، فأخذ إلى مصر، ومنها إلى إستانبول حيث أعدم هناك، كما نقلت أعداد من آل سعود وآل الشيخ إلى مصر، وهرب من تمكن منهم من الهرب، واختفى من اختفى، وهدمت الدرعية، وعاد إبراهيم باشا إلى القاهرة عام ١٢٣٥هـ (١٨٢٠م)[١].

وانتهت الدولة السعودية الأولى بعد أن توالى على حكمها أربعة حكام.

وعادت الفوضى إلى نجد، ورجعت الإمارات الصغيرة، وبقي آل خالد زعماء الأحساء في مركزهم، وتسلّط الأشراف من جديد على الحجاز. وبعد أن رحل إبراهيم باشا عن الدرعية انقض عليها أمير العيينة محمد بن مشاري بن معمر وأخذ البيعة لنفسه، ثم تنازل لمشاري بن سعود الذي هرب من قافلة الأسرى وبايعه، لكنه لم يلبث أن قاتله وأسره وسلمه إلى الأتراك فقتلوه، وعاد ابن معمر يحكم الدرعية، وسار إليه تركي بن عبد الله[٢]

(١) د. عبد الله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص ٢٠٠-٢٠١.

(٢) تركي بن عبد الله بن محمد سعود هرب إلى الخرج وتحصن فيها عندما كان إبراهيم باشا يحاصر الدرعية، ثم حكم الرياض أيام ولاية ابن عمه مشاري بن سعود، ثم غادرها بعد عودة ابن معمر إلى الحكم.

فقتله عام ١٢٣٦هـ (١٨٢١م)، وجاءته قوة تركية دخلت الرياض فاضطر أن يغـادرها عـام ١٢٣٧هـ (١٨٢٢م)، ثم رجع إليـهـا وانتـصـر على الترك عـام ١٢٤٠هـ (١٨٢٥م)[١].

الدولة السعودية الثانية:

استقر تركي بن عبد الله بالرياض، وأطاعه أهل نجد جميعاً، كما انتصر على بني خـالد في المنطقة الشرقية فبايعته، وهكذا عادت الدولة السعودية من جديد ولكن أصبح مقرها الرياض.

فرَّ من مصر مشاري بن عبد الرحمن (ابن أخت تركي) عندما وصل إليه خبـر تأسيس الدولة السعودية الثـانيـة على يد خـاله، ووصل إلى نجـد عـام ١٢٤٣هـ (١٨٢٨م)، ثم تمكن فيصل بن تركي من الفرار أيضاً، وكان عوناً لأبيه في توطيد دعائم الدولة، إذ كان قائد الجيوش.

كان فيصل بن تركي في المنطقة الشرقية يقاتل خصوم الدولة، ويحاصر الطائف وحين علـم بمصرع أبيه في أواخر أيام عـام ١٢٤٩هـ (١٨٣٣م) (٢٩ من ذي الحجة) على يد ابن أخته مشاري بن عبد الرحمن وتسلمه السلطة في الرياض، فك الحـصـار عن الطائف، ورجع إلى الرياض، واسـتـعـاد الحكم بعد أن قتل عبد الله بن رشيد قاتل تركي في مطلع عام ١٢٥٠هـ (١٨٣٤م)، وأصبح فيصل إمام الدولة، ودانت له البلاد كلها[٢].

ضعفت قوة محمد علي في الجزيرة إذ ثار ضده شريف مكة، وهزم في عسيـر أمام آل عـائض، وقـام ضـده أهل جدة، وقـويت دولة آل سـعـود من

(١) عثمان ابن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، الرياض ١٣٧٦هـ، ٢٨٧، ٣٠٠.
(٢) د. عبد الفتاح أبو علية، الدولة السعودية الثانية، الرياض ١٣٩٥هـ، ص ٣٠-٥٠.

جديد، فأراد أن يضرب بعض هذه الحركات ببعض، وأن يفرق الأسرة الواحدة، واستطاع أن يخمد ثورة شريف مكة يحيى بن سرور، وأن يعزله ويولي مكانه محمد بن عبد المعين بن عون، كما سيطر على جدة، إلا أنه هزم في عسير، أما نجد فقد أرسل إليها حملة بإمرة خالد بن سعود أخي الإمام عبد الله بن سعود الذي استسلم لإبراهيم باشا وأعدم في إستانبول. ولعل في هذا الأمر تكون طاعة أهل نجد لخالد ذكرى لأخيه الإمام. واستطاع خالد حقاً دخول الرياض، وخرج منها فيصل إلى الخرج، ومنها إلى المنطقة الشرقية، وأصبح خالد بن سعود أمير نجد، وقد اتبع خالد سياسة محمد علي في تفريق الأسر، فقد عزل عن حائل أميرها عبد الله بن رشيد صديق فيصل، وولى مكانه عيسى بن علي.

ثار عبد الله بن ثنيان على خالد، واستطاع دخول الرياض، ففر خالد إلى الأحساء، ومنها إلى الكويت، فمكة وبقي فيها حتى مات. وكان الذي مكّن ابن ثنيان من النصر كره الأهالي لخالد. وبسط ابن ثنيان نفوذه، وساعده على ذلك ضعف حكومة محمد علي في مصر بعد هزيمته في الشام، وانحصر نفوذه في مصر بعد توقيع معاهدة لندن، فانسحب المصريون من الجزيرة وخلا الأمر لابن ثنيان في نجد حتى عام ١٢٥٩هـ (١٨٤٣م)(١).

هرب فيصل من سجنه في مصر، وانتقل إلى الجزيرة العربية حيث مر بحائل، ونزل عند صديقه عبد الله بن رشيد، واتجه نحو الرياض فحاصرها ثم فتحت له أبوابها فقبض على ابن ثنيان وأودعه السجن حتى مات فيه عام

(١) المرجع السابق، ص ٧٠-١٠٠.

١٢٥٩هـ (١٨٤٣م)، واستعاد حكمه، إذ دانت له نجد ثم المنطقة الشرقية عام ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م) وصالح شريف مكة محمد بن عون الذي وصل إلى عنيزة في نجد.

امتد نفوذ الإمام فيصل على أكثر الجزيرة، فنجد والمنطقة الشرقية ضمن دولته، وعمان تدفع له الزكاة، وفي عسير حكومة آل عائض تؤيده وتدعمه، وقد شملت سلطتها تهامة وأكثر أرض اليمن، أما الحجاز فكانت تتبع العثمانيين، ويُسيّر الأشراف أمورها.

وكانت حكومة فيصل قويةً، والأمن موطداً، والاستقرار قائماً، امتدت حكومته من جنوبي بلاد الشام شمالاً إلى الربع الخالي جنوباً ومن الحجاز وعسير غرباً حتى الخليج شرقاً، وكان فيصل يتقي العثمانيين بأن يدفع لهم أحياناً بعض الأموال أو يظهر لهم التبعية الاسمية، وكانت صلته جيدة بالإنكليز أولئك الذين لم يعترفوا بأية نفوذ للعثمانيين على فيصل[1].

توفي الإمام فيصل عام ١٢٨٢هـ، وله أربعة أولاد، وقد بويع عبد الله ابن فيصل إماماً مكان أبيه، ولكن أخاه سعوداً نافسه وثار في الخرج عام ١٢٨٣هـ إلا أنه هزم فالتجأ إلى عسير، ولما لم يدعمه ابن عائض تركه، والتجأ إلى نجران فوجد مساعدة فحارب أخاه غير أنه هزم أخرى، فسار الى المنطقة الشرقية، واحتمى بواحة البريمي، ولما قوي أمره عاد إلى حرب أخيه، فانتصر في هذه المرة، وغادر أخوه عبد الله الرياض، ولما لم يدخلها سعود فقد رجع إليها عبد الله.

(١) د. عبد الله العثيمين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥١-٢٨١.

زحف سعود إلى الرياض وتمكن من اقتحامها عام ١٢٨٨هـ (١٨٧١م) فخرج منها عبد الله، واتجه إلى قبائل قحطان في الجنوب، وحاول العودة إلى الرياض إلا أنه هزم.

احتل العثمانيون المنطقة الشرقية فسار إليهم عبد الله وطلب مساعدتهم، وثار أهل الرياض على سعود وولوا مكانه عمه عبد الله بن تركي الذي تنازل بعد شهرين من حكمه لابن أخيه عبد الله الذي جاء من المنطقة الشرقية.

كان سعود بن فيصل قد فرّ إلى الخرج، وجمع جموعه وسار بهم إلى أخيه في الرياض فانتصر عليه، وفر عبد الله إلى الكويت ورجع سعود يحكم الرياض عام ١٢٩٠هـ (١٨٧٣م).

حاول سعود دخول الأحساء ففشل، وطلب دعم الإنكليز ففشل، واتفق الآن الأخوان سعود وعبد الله، وحاولا مهاجمة العثمانيين ولكن لم يفدهما هذا الاتفاق، وهزموا في الهجوم.

انسحب العثمانيون من الأحساء عام ١٢٩٠هـ (١٨٧٣م) بسبب ما أصابهم من أمراض، وقام فيها عبد الرحمن إماماً لهم، وأيده أبناء أخيه سعود في البداية، ثم اختلفوا معه وأخرجوه من الرياض وحكموها[(١)].

اتفق أبناء فيصل (عبد الله ومحمد وعبدالرحمن) ضد أبناء أخيهم سعود، فحكموا الرياض، وتولى عبد الله الأمر المرة الثالثة، وخرج أبناء سعود منها، ولكن في عام ١٣٠٢هـ (١٨٨٤م) عاد النصر إلى جانب أبناء سعود فدخلو الرياض، وحكم محمد بن سعود، وسجن عمه عبد الله بن

(١) د. عبد الفتاح أبو علية، المرجع السابق، ص ٢٥٠-٢٨٠.

فيصل، فسار من حائل أميرها محمد بن عبد الله بن رشيد إلى الرياض بحجة إعادة عبد الله بن فيصل إلى الحكم، إلا أن ابن رشيد بعد أن دخل الرياض أبقى فيها حاميته تدير شؤونها بأمره وبقيادة سالم السبهان، وحمل معه عبد الله وعبد الرحمن بن فيصل ابني تركي. وبعد مدة سمح ابن رشيد لابني فيصل بالعودة إلى الرياض التي سحب حاميته منها، ولكن لم يلبث أن توفي عبد الله بن فيصل بعد يومين من عودته وذلك عام ١٣٠٧هـ (١٨٨٩م)، وأصبح عبد الرحمن هو الإمام المبايع. ولم يلبث ابن رشيد أن أرسل حملة انتصرت على أهل القصيم، وغادر عبد الرحمن الرياض إلى الأحساء فالقطيف، ومنها إلى الكويت، ثم إلى قطر فالبحرين، وأخيراً سمح له أمير الكويت بالإقامة فيها، فانتقل إليها عام ١٣٠٩هـ (١٨٩١م)، وأصبح آل رشيد حكاماً لنجد، وانتهت الدولة السعودية الثانية بعد أن سادها الخلاف مدة ربع قرن[(١)].

الدولة السعودية الثالثة (المملكة العربية السعودية):

وقع الخلاف بين أبناء الصباح في الكويت، إذ ثار أبناء إخوة الشيخ مبارك عليه واتجهوا إلى العراق يطلبون مساعدتهم من الدولة العثمانية، فأوكلت الأمر إلى ابن رشيد في حائل لمساعدة هؤلاء ضد عمهم الذي تفاهم مع الإنكليز.

كان عبد العزيز بن عبد الرحمن يقيم في الكويت مع والده، فرأى أن يستفيد من الخصومة بين الشيخ مبارك وآل رشيد فطلب من الشيخ مبارك أن يرسله بقوة يحتل بها الرياض وينقذها من آل رشيد، كي تضعف قوتهم ويقاتلوا في جبهتين، فوافق الشيخ مبارك، وسار عبد العزيز بقوة إلى

(١) المرجع السابق، ص ٣٠٠ وما بعدها.

الرياض عام ١٣١٨هـ (١٩٠٠م) وحاصرها غير أن هزيمة الشيخ مبارك اضطرته إلى العودة من حيث أتى، ولكنه سار في العام التالي ١٣١٩هـ (١٩٠١م)، ودخل الرياض على حين غرة من أميرها وقتله في قصره، وتسلّم حكم الرياض، وبدأ يوسع نفوذه فاحتل الوشم وسدير عام ١٣٢١هـ (١٩٠٤م) وبريدة وعنيزة عام ١٣٢٢هـ (١٩٠٥م) بقية القصيم عام ١٣٢٤هـ (١٩٠٧م) بعد مقتل أمير حائل في المعركة التي دارت بينهما في روضة مهنا، ثم تجدد القتال بعد صلح، وبعد خلافات حدثت في آل البيت الرشيدي، وأخيراً دخل عبد العزيز بن عبد الرحمن حائل ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م) بعد أن ضعفت الدولة العثمانية إثر حروب البلقان[1].

اصطدم عبد العزيز بن عبد الرحمن مع شريف مكة الحسين بن علي الذي ثار على الأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى وشعر بقوته، وتلقب باسم ملك العرب، وخصوصاً بعد أن حكم أولاده الأردن، والعراق، واستطاع السعوديون دخول الطائف عام ١٣٤٣هـ بعد هزيمة (تربة) وتنازل الشريف حسين لابنه علي عن الملك وغادر البلاد، ثم تمكّن السعوديون من دخول مكة المكرمة في العام نفسه، وانسحب علي بن الحسين إلى جدة، ثم تنازل عن الحجاز، ودخل السعوديون جدة والمدينة المنورة عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٦م) بعد حصار، وهكذا انتهى حكم الأشراف عن الحجاز التي أصبحت جزءاً من ملك السعوديين[2].

(١) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ط، بيروت ١٩٧٠، ص ٥٧-٦٧.
(٢) الزركلي، المرجع السابق، جـ٢، ص ١٤٥-١٧٠.

كما استطاع الجيش السعودي دخول أبها عاصمة عسير عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) وعاد آل عائض إلى الانتفاض على السعوديين ولكنهم هزموا عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م) بعد معارك دامية، ونقل آل عائض إلى الرياض.

كما ضم عبد العزيز بن عبد الرحمن تهامة التي كان الأدارسة قد استقلوا فيها عن الدولة العثمانية، وتحالفوا مع الطليان ثم مع الإنكليز . . . وثار السكان ضد علي الإدريسي فالتجأ إلى الرياض، وبايع أهل المنطقة عمه الحسن الذي فاوض إنكلترا وأعطاها حق التنقيب عن النفط في جزر فرسان، كما فاوض إيطاليا، وإمام اليمن، ثم فاوض السعوديين ونجح في ذلك، وضمت تهامة إلى السعوديين عام ١٣٤٥هـ (١٩٢٦م)[١].

بويع عبد العزيز أميراً على نجد بعد أن دخل الرياض عام ١٣١٩هـ (١٩٠١م)، وأصبح سلطاناً على نجد وملحقاته بعد أن دخل حائل عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م)، وغدا ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاته بعد أن استولى على الحجاز عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٦م)، بعد عام أصبح ملك الحجاز ونجد وملحقاته، وأخيراً في ١٧ من جمادى الأولى عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م) أصبح ملك المملكة العربية السعودية[٢].

استفاد ابن سعود من جماعة أسماها «الإخوان» تضم الجماعة المتدينين من أهل البادية الذي استقروا في الهجر التي أسسها لهم، وقد ضحت هذه الجماعة بكل شيء في سبيل نشر الدعوة، ثم بدأ الخلاف بينها وبين الملك عبد العزيز، ودارت معارك بين الطرفين خرج عبد العزيز منها منتصراً،

(١) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج٢، بيروت ١٩٥٧م، ص ٢٧٥-٢٩٠

(٢) خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، بيروت١٩٧٧، ص ١٤٥-١٧٠ .

وقضى على خصومه.

وجرى الخلاف بين المملكة العربية السعودية واليمن على الحدود، وجرت مفاوضات بين الطرفين لحل هذا الخلاف غير أن اليمن قد احتلت جيزان وما حولها أثناء المفاوضات، فأرسل الملك عبد العزيز جيشاً بقيادة ابنه فيصل احتل (ميدي) و(الحديدة)، ثم تدخلت الدول العربية فتوقف القتال، وعقدت معاهدة الطائف عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٥م) التي حددت الحدود بين الدولتين.

عمل الملك عبد العزيز على تطبيق حدود الشريعة الإسلامية فساد الأمن، واستقر الوضع، ووجد النفط في المنطقة الشرقية من بلاده، فاتجهت أنظار الدول نحو الخليج أكثر من ذي قبل، واتفق مع الدول المجاورة ذات الشأن فرسمت الحدود، وعقدت المعاهدات لحسن الجوار، وتوفي عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م) فخلفه ابنه الأكبر سعود، حسب النظام القائم بحكم الولد الأكبر من أسرة الملك عبد العزيز[(١)].

سار سعود بن عبد العزيز بالبلاد شوطاً، ثم انصرف عن الشؤون العامة فوقع الخلاف بينه وبين أخيه وولي عهده فيصل الذي كان نائبه على الحجاز، وبايع العلماء فيصلاً فنجح في نقل الملك إليه، وغادر سعود البلاد إلى أن توفي في مصر عام ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م).

قام الملك فيصل بالأمر وسار سيرة حميدة، ودعا إلى التكتل الإسلامي، وفي عهده زادت خيرات البلاد مع زيادة الثروة النفطية،

(١) الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، جـ٤، ص١٤٤٠-١٤٥٣.

والحاجة الماسة إلى النفط الذي أصبح شريان الحياة الاقتصادية، ونعمت المملكة بالرخاء، وساد الأمن والاستقرار، واتسع العمل، وجلبت الأيدي العاملة من جهة، ثم قتل من قبل ابن أخيه مساعد في ربيع الأول عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م)، فاعتلى الحكم أخوه خالد، وبايعته الأسرة جميعها، واستمر في الحكم حتى عام ١٤٢٠هـ (١٩٨٢م) حيث توفي فجأة، فخلف أخوه فهد بن عبد العزيز، ولقد لقب بخادم الحرمين الشريفين، وشهدت البلاد في عهده ازدهاراً وتطوراً في شتى المجالات وحظيت بسمعة ومكانة دولية إسلامية وعربية[(١)].

(١) د. عبد الله الشبل، تاريخ الدولة السعودية، الرياض ١٣٩٥هـ، ص ١٢٠-١٦٠.

الفصل الثالث

اليمن

تقع اليمن في جنوبي الجزيرة العربية، وهي منطقة جبلية، تهطل عليها الأمطار الصيفية الناشئة عن الرياح الجنوبية الغربية، لذا عرفت منذ القديم باسم بلاد العرب السعيدة، عمل أهلها بالزراعة، وأقاموا الدول مثل معين، وسبأ، وحمير، وظهرت فها بوادر الحضارة التي امتازت ببناء السدود مثل سد مأرب، وبناء القصور مثل قصر رغدان، وكثر السكان فيها حتى وصلوا في عددهم إلى ما يقارب نصف سكان الجزيرة عامة.

ومع ضعف الدولة في اليمن بهجرة أعداد من سكانها بعد خراب سد مأرب، وانتقالهم إلى عمان (أزدعمان)، وإلى عسير (أزد شنوءة)، وإلى الحجاز (الأوس والخزرج) وإلى بلاد الرافدين (المناذرة)، وإلى الشام (الغساسنة)، تسلط الأحباش على اليمن، وانتشرت في أيامهم النصرانية، وكان الروم يدعمون الأحباش ويشجعونهم على نشر النصرانية، كما انتشرت اليهودية، وأراد بعضهم الهجوم على بيت الله الحرام فرده الله صاغراً، وأهلكه وعدداً كبيراً من جيشه بإرسال الطير الأبابيل عليهم.

وقد قام بعض أبناء البلاد بمحاولة طرد الأحباش أمثال سيف بن ذي يزن، واستعانوا بالفرس على الأحباش، فنجحوا إلا أن نفوذ الفرس قد حل محل نفوذ الأحباش، واستمر ذلك حتى جاء الإسلام.

انتشر الإسلام في اليمن في عهد رسول الله ﷺ، وما أن انتقل الرسول الكريم من هذه الحياة الدنيا حتى بزغت قرون الردة، وقام الأسود العنسي

متنبئاً وتبعه كثير من أهل اليمن فأرسل إليهم الصديق رضي الله عنه الجيوش التي فرقت أمرهم فعاد إلى الإسلام من كتب الله له الخير، وقتل من قتل. ودخل أهل اليمن في الإسلام، وانطلقوا مع إخوانهم إلى الفتوحات وكان على أيديهم الخير الكثير[(١)].

وتوقفت الفتوحات الإسلامية بعد الخلاف الذي دب بين المسلمين، وبايعت اليمن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، وبعد مقتله عادت فبايعت بني أمية، حتى إذا دالت دولتهم بايعت بني العباس إلا أن أمر العباسيين كان فيها ضعيفاً لبعدها عن مركز الحكم، ولطبيعتها الجبلية، ولوعورة أرضها، وللسبب نفسه كانت ملجأً لكثير من الفارين من الحكم أو الثائرين عليه. وقد قامت فيها دولة بني زياد عام ٢٠٤هـ/ ٨١٩م ثم سيطر القرامطة على اليمن بقيادة علي بن الفضل عام ٢٩٢هـ/ ٩٠٤م ونهبوا مدنها، وفعلوا الأفاعيل، استباحوا المنكرات، وقاموا بكل رذيلة. وقام بعدئذ بنو نجاح وهم من مماليك بني زياد، وحكموا زبيد وملحقاتها عام ٤١٢هـ/ ١٠٢١هـ. وكان بنو يعفر يحكمون صنعاء من عام ٢٤٧هـ/ ٨٦١م حتى عام ٣٨٧هـ/ ٩٩٧م، في حين سيطر بنو صليح على صنعاء ٤٣٩-٤٩٢هـ/ ١٠٤٧-١٠٩٥، وخلفهم بنو همدان حتى ٥٦٩هـ/ ١١٧٣م، ثم آل أمر زبيد إلى بني مهدي من ٥٥٤-٥٦٩هـ/ ١١٥٩-١١٧٣. وتسلم آل زريع إمارة عدن ٤٧٦-٥٦٩هـ/ ١٠٨٤-١١٧٣. أما صعدة فكانت تحت حكم دولة (بني رس) الشيعية التي قامت عام ٢٨٠هـ/ ٨٩٣م.

(١) د. عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، دمشق ١٩٦٠، ص ٢١٦-٢١٧.

وجاء الأيوبيون عام ٥٦٩هـ / ١١٧٣ فقضوا على عدد من الإمارات في اليمن، وجمعوا أمرها إذ أنهوا حكم بني همدان في صنعاء، وبني مهدي في زبيد، وبني زريع في عدن، واستمر أمرهم حتى عام ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م[١].

خلف بنو رسول الأيوبيين في اليمن، ودام حكمهم أكثر من قرنين ٦٢٦-٨٥٨هـ/ ١٢٢٨-١٤٥٤م، ثم قام بعدهم بنو طاهر واستمر أمرهم حتى عام ٩٣٢هـ/ ١٥٢٥م حيث جاء المماليك إلى المنطقة لرد البرتغاليين عن ديار الإسلام ثم لم يلبث أن جاء العثمانيون للغاية نفسها.

حاول المماليك الوقوف في وجه البرتغاليين، وبنوا أسطولاً لهذا الغرض، وحرصوا على تلبية نداء مسلمي الهند إلا أن أسطولهم قد هزم في معركة (ديو) في المياه الهندية عام ٩١٥هـ/ ١٥٠٩، وحاول البرتغاليون عبور البحر الأحمر والسيطرة عليه بعد سيطرتهم على المياه الهندية والخليج العربي، وشن البوكرك هجوماً على عدن للسيطرة عليها عام ٩١٩هـ/ ١٥٦٣ غير أنه فشل، وقامت حملة برتغالية بقيادة سواريز للاستيلاء على جدة لكنها أخفقت، ثم تعاون البرتغاليون وتحالفوا مع الأحباش[٢].

وقام العثمانيون يدرأون الخطر عن ديار الإسلام، ويلبون نداء مسلمي الهند، وقد رفض المماليك التعاون معهم، فاحتل العثمانيون أرض الدولة المملوكية، وورثوا عنها المهمة الملقاة على عاتقها وهي حرب البرتغاليين، ودخلوا اليمن بصفة أن أرضها قاعدة ارتكاز لمحاربة البرتغاليين سواء أكان ذلك في البحر الأحمر، أم في الخليج العربي، أم في المياه الهندية، كما أن العثمانيين قد بسطوا نفوذهم على السواحل الغربية للبحر الأحمر لضمان

(١) المرجع السابق، ص٢٩٧-٣٠٠.

(٢) العرشي، حسين بن أحمد، بلوغ المرام في شرح مسك الختام، القاهرة١٩٣٩، ص٥٨-٦٠.

المحافظة عليه، ولإنقاذ المسلمين من سيطرة الحبشة حليفة البرتغاليين، وقد تم للعثمانيين ذلك عام ٦٩٥هـ/ ١٢٩٥م وكانت الحبشة في حالة من الفوضى بسبب الخلاف بين حكامها وارتباطهم بالكنيسة الغربية أو الكنيسة الشرقية، وهذا ما سهل للعثمانيين بسط نفوذهم على مصوع، وسواكن، وسواحل البحر الأحمر كافة، ولكنهم لم يستغلوا هذه الفرصة ويتوغلوا نحو الداخل لينهوا الحكم الحبشي الذي يتعاون مع كل صليبي، ويمد يده لكل دخيل نصراني يعمل ضد المسلمين، كما أن ذلك الحكم الحبشي يقاتل مسلمي الحبشة دائماً وقد سيطر على المسلمين في المناطق الواقعة بين هضبة الحبشة والبحر الأحمر، ولم يزل هذا ديدنه حتى الآن[١].

وقبل أن يبسط العثمانيون نفوذهم على سواحل البحر الأحمر الغربية أرسلوا حملات إلى الخليج العربي لطرد البرتغاليين من هناك، ففي عام ٩٥٩هـ/ ١٥٥١م أرسلوا حملة احتلت مسقط وهزمت أسطولاً برتغالياً، وحاصرت (هرمز) لكنها فشلت وعادت، وأرسلوا حملة ثانية عام ٩٦١هـ/ ١٥٥٣م لكنها هزمت، كما هزموا في حملة ثانية في العام التالي، وبعدها انحصر همّ العثمانيين في الدفاع عن البحر الأحمر وتوجيه الجهود إلى اليمن، وحرَّم العثمانيون على السفن النصرانية دخول البحر الأحمر.

وعندما قام علي بك الكبير بحركته ضد العثمانيين وانفرد بحكم مصر، فتح البحر الأحمر لسفن الدول النصرانية، وكان قد وقع تحت تأثير تاجر من البندقية هو (كارلو روسيتي) الذي أقنعه بضرورة فتح البحر الأحمر أمام مراكب الدول النصرانية لتشجيع التجارة والإفادة من ذلك.

---

(١) المرجع السابق، ص٦٢-٦٥.

وعندما دخل العثمانيون مرة أخرى عام ٩٧٧هـ/ ١٥٦٩ على يد سنان باشا، حرصوا على بقاء سيطرتهم على اليمن لما لها من أهمية، ولكن الولاة اختلفوا في سياستهم، وقامت حركات عدة ضد العثمانيين(١).

عندما استولى العثمانيون على اليمن كانت حال الأئمة الزيود في صنعاء جيدة وكانوا على رضا مع العثمانيين، ولكنهم حافظوا على استقلالهم في صنعاء، ثم بدأت حركات المقاومة منذ عام ٩٦٤هـ/ ١٥٥٦، وكان الإمام المطهر قد عادى العثمانيين، واستطاع أن يستولي على صنعاء عام ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧، وهذا ما استدعى قدوم حملة عثمانية كبيرة بقيادة سنان باشا الذي استولى على اليمن. . ولكن لم تلبث أن عادت الحركات بعد مدة.

ففي عام ١٠٠٨هـ(١٥٩٩م) قام الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد بثورته التي شملت أجزاء واسعة في اليمن، مما حدا بالعثمانيين إلى أن يرسلوا حملات عدة تمكنت في النهاية من إعادة توطيد الأمن. ثم تجدد النزاع بين العثمانيين والأئمة الزيود، إذ شن المؤيد بالله محمد بن القاسم حرباً على الوالي العثماني أحمد فضلي عام ١٠٣٠هـ(١٦٢١م)، وتمكن الإمام بعدها من الاستيلاء على صنعاء، وتعز، وعدن ثم أخرج العثمانيين من اليمن كلها عام ١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م وأسس دولة الإمامة الزيدية التي اتخذت صنعاء مقراً لها. وتوفي الإمام المؤيد بالله عام ١٠٥٢هـ(١٦٤٢م) وخلفه أخوه أحمد الذي اضطر بعد عامين رلى التنازل عن الحكم لأخيه إسماعيل بعد خلاف بينهما(٢).

(١) الواسعي، عبد الواسع بن يحيى اليماني، تاريخ اليمن، القاهرة ١٣٤٦.
(٢) العرشي، ص ٥٧-٦٧.

وضعف الأئمة الزيديون بسبب الخلاف على الإمامة، واستقلت القبائل عن صنعاء، كما انفصلت مناطق، فاستقلت حضر موت، ولحج عام ١١٤٥هـ (١٧٣٢م)، وقوي أمر الإمام المهدي عباس ١١٥٩هـ (١٧٤٦م) ثم هبت رياح الفوضى في البلاد بعد موته، واستقلت تهامة الشمالية، واتخذت مدينة أبو عريش مقراً لها، وبدأت الدعوة السلفية تنتشر فيها، ثم استولى محمد بن عامر المتحمى على (أبو عريش) وعدد من موانئ اليمن حتى المخا، وقام مقامه أخوه عبد الوهاب، ثم طامي بن شعيب.

استنجد الإمام المتوكل على الله بالسلطان العثماني محمود الثاني فأرسل الأتراك مدداً إلى عسير وتهامة، وتمكن محمد علي باشا المكلف بحروب الدولة العثمانية من أسر طامي بن شعيب ونقله إلى مصر ثم إلى إستانبول حيث صلب هناك، وبذا استعاد الإمام عبد الله المهدي نفوذه، ثم أخذ يرسل جزية سنوية إلى السلطان العثماني.

وعادت القوة إلى عسير بعد محمد بن أحمد المتحمي وقيام سعيد بن مسلط بأمر العسيريين ومن بعده علي بن مجثل، وعائض بن مرعي، فتوالت الحملات على المنطقة وجاءت حملةٌ عام ١٢٥١هـ (١٨٣٥م) بقيادة إبراهيم يكن، وتمكنت من القضاء على الثورة التي اندلعت في تعز ضد الإمام علي ابن عبد الله المهدي وذلك عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م)، كما استطاعت بعض فرق الحملة العثمانية دخول عدن(١).

احتل الإنكليز عدن عام ١٢٥٥هـ(١٨٣٩م) وعسير بعد هزيمته في بلاد الشام، وعقد معاهدة لندن عام ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م).

---

(١) أحمد حسين شرف الدين، تاريخ اليمن، الرياض ١٩٨٠، ص٧٥-٨٠.

وضعف أمر الأئمة في هذه المدة إذ بدأ الخلاف بينهم، واستنجد الإمام محمد بن يحيى بالأمير عائض بن مرعي لنصرته فأرسل إليه قوة سارت عن طريق صحار، وأخرى عن طريق صعدة وكانت الأخرى بإمرة الشريف حسين بن علي بن حيدر شريف أبي عريش، والأولى بإمرة يحيى بن مرعي أخي عائض بن مرعي، وتمكنت القوتان من دعم محمد بن يحيى وتثبيته في صنعاء وعُدّ والياً للأمير عائض بن مرعي، وخفّ الهجوم على الدعوة السلفية في اليمن، ولكن ما إن عادت القوة العسيرية حتى تنكر الإمام محمد بن يحيى للعسيريين والدعوة السلفية فكلف عائض بن مرعي عامله على أبي عريش حسين بن علي حيدر بتأديب إمام صنعاء، إلا أن الحيدري قد هزم ووقع أسيراً بيد اليمنيين، وأراد عائض مرعي أن يسير إلى صنعاء لإنقاذ واليه إلا أن العثمانيين كانوا قد وصلوا إلى اليمن.

تضايق العثمانيون من نجاح الدعوة السلفية، وانتصار عائض بن مرعي في اليمن، وخافوا مغبة الأمر، وفي الوقت نفسه استنجد الإمام علي بن المهدي بالسلطان عبد المجيد ضد محمد بن يحيى وعائض بن مرعي، فأمر السلطان نائبه في جدة توفيق باشا بالتوجه إلى اليمن ومعه أمير مكة الشريف محمد بن عون، وسارت القوة من جدة ووصلت إلى الحديدة في ٢٢ جمادى الآخرة عام ١٢٦٥هـ (١٨٤٩م) وتابعت زحفها إلى صنعاء دون أن تلقى أية مقاومة، وما إن علم الإمام المتوكل محمد بن يحيى بهذا الأمر حتى أطلق سراح الشريف الحيدري، وأسرع للقاء توفيق باشا فاستقبله، واتفق معه، وصحبه إلى صنعاء وأنزله في قصر غمدان. . وأنكر أهل صنعاء على الإمام فعلته وثاروا عليه في الحال وأرغموا الأتراك إلى العودة إلى الساحل،

وألقوا القبض على محمد بن يحيى، ونصبوا علي بن المهدي إماماً.

وحدثت خلافات بين علي بن المهدي بصنعاء، - ثم الذي قام مكانه وهو المؤيد العباس بن عبد الرحمن- وبين المنصور أحمد بن هاشم بصعدة، وكادت ريح الفتنة تعصف باليمن كلها[1].

كان العثمانيون قد قضوا على إمارة آل عائض في أبها وقتلوا محمد بن عائض، وحملوا جماعة من كبار القادة والعلماء إلى إستانبول، وتولى أمر عسير أحمد مختار باشا بعد مقتل رديف باشا، استغل أحمد مختار الفوضى في اليمن فسار بقوة على طريق الساحل، ودخل صنعاء وأنهى هذه الخلافات، ولكنه لم يستطع أن يبسط نفوذه على شمالي اليمن إذ بقي تحت سلطة المتوكل المحسن بن أحمد حتى توفي عام ١٢٩٥هـ (١٨٧٧م) فخلفه الهادي شرف الدين بن محمد.

تولى باشا مصطفى حكم اليمن عام ١٢٩٠هـ (١٨٧٢م) بعد أحمد مختار فاشتد على السكان الأمر الذي أدى إلى قيام ثورة قادها محمد بن يحيى حميد الدين الذي كان قد سجنه مصطفى باشا مع عدد من سادات البلاد في الحديدة، وفر من السجن وحمل لواء الثورة، وتلقب بالمنصور.

وفي شمالي اليمن توفي عام ١٣٠٧هـ (١٨٨٩م) الهادي شرف الدين ابن محمد فقرر السكان مبايعة محمد بن يحيى حميد الدين الذي استطاع أن يؤلف جيشاً، ويحارب الولاة العثمانيين، وأن ينتصر عليهم، ويحاصر صنعاء، فاضطر العثمانيون بقوة كبيرة إلى إعادة أحمد فيضي باشا إلى ولاية

(١) العبدلي، أحمد فضل بن علي محسن، هدية الزمن في أخبار ملوك لحج واليمن، القاهرة ١٣٤١، ص٨٥-٩٥.

اليمن، هذه القوة الكبيرة تمكنت من فك الحصار عن صنعاء ودخولها، وغادرها المنصور أحمد بن هاشم حيث اعتصم في (حاشد)، وحاول أحمد فيضي باشا القضاء عليه مرات عدة ولكنه فشل، واستمر الإمام في الشمال حتى مات عام ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م)، وخلفه ابنه يحيى الذي اتخذ لقب المتوكل، واتخذ بلدة (قفلة عذر) قاعدة له، وعاصمة مؤقتة.

أرسل العثمانيون قوةً لعجم عود الإمام يحيى فوجدوه صلباً، وقد هزمت قوتهم، وشجعت هذه الهزيمة سكان اليمن فقاموا بحركتهم التي دفعت القوات التركية نحو صنعاء فحاصروها، واضطرت إلى الاستسلام وفر القائد التركي إلى زبيد. فأرسلت الحكومة التركية أحمد فيضي باشا مرة ثالثة على رأس قوة كبيرة نزلت بالحديدة، واتجهت إلى صنعاء فدخلتها، وانتقل الإمام يحيى إلى (شهارة)، فلحقه أحمد فيضي باشا ولكنه هزم على أبواب شهارة هزيمة نكراء، وعندما وصل الخبر إلى الحكومة التركية أرسلت المشير عزت باشا الألباني مندوباً للمفاوضة، فاتصل بالإمام يحيى وعقد معه اتفاقية (دعّان). ولم تمض سوى ثلاث سنوات حتى قامت الحرب العالمية الأولى وخرج الأتراك من اليمن[1].

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى ضرب الإنكليز ميناء الحديدة واحتلوها بمساعدة الإدريسي في تهامة الذي كان يعمل إلى جانب الحلفاء، وعندما انتهت الحرب انسحبت القوات التركية من اليمن بعد هزيمتها أمام الحلفاء، وخرجت جنودها في اليمن عن طريق عدن.

(١) د. السيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن، القاهرة ١٩٧٢.

وبقيت تهامة اليمن والحديدة تحت سيطرة الأدارسة حيث منحتهم إنكلترا هذه المناطق، واختلف الأدارسة بعد وفاة الإدريسي بين مؤيد لابنه علي بن محمد ولأخيه حسن بن علي، واستغل اليمنيون هذا الخلاف وزحفوا إلى تهامة واحتلوها وفرّ حسن بن علي الإدريسي إلى نجد وذلك عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٥م) ووقع مع الملك عبد العزيز معاهدة مكة التي تتضمن دخول الإمارة الإدريسية ضمن الدولة السعودية(١).

عاد حسن بن علي الإدريسي فتمرد ولكنه هزم وألغيت إمارة صبيا وأبي عريش، وقامت مفاوضات بين اليمن والدولة السعودية لتحديد الحدود، غير أن نائب الإمام في صعدة قد أرسل بعض رجاله فدخلوا نجران فتعكر جو المفاوضات، فأرسل الملك عبد العزيز ابنه فيصلاً على رأس قوة احتلت حرض، وميدي، والحديدة، وأرسل الإمام يحيى برقية إلى المجلس الإسلامي الأعلى الذي كان منعقداً في فلسطين لإرسال وفد لرأب الصدع، فبعث المجلس وفداً مؤلفاً من: الحاج أمين الحسيني، وهاشم الأتاسي، ومحمد علي علوبة، وشكيب أرسلان، وعبد الرحمن عزام، فانتهى الخلاف، وانسحبت القوات للطرفين إلى ما كانت عليه، وعقدت معاهدة الطائف عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، ورأس وفد السعودية خالد بن عبد العزيز، ووفد اليمن عبد الله بن أحمد الوزير(٢).

شاركت اليمن مع وفود الدول العربية الأخرى لبحث قضية فلسطين في القاهرة عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م)، وفي بلودان في سوريا عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م). وكانت من بين الدول التي ساهمت في إنشاء جامعة الدول

(١) د. محمد سعيد الشعفي، العلاقات السعودية اليمنية، الرياض ١٩٩٦ ص ١١٥، ١٣٥.
(٢) المرجع السابق نفسه.

العربية، وانضمت إليها عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م)، ثم انضمت إلى الأمم المتحدة عام ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م).

أما على الصعيد الداخلي فقد تعرضت حكومة الإمام يحيى لتمرد قبائل المشرق عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٥م) وقد أخضعتها قوة بقيادة عبد الله بن أحمد الوزير.

وتمردت قبيلة الزرانيق عام ١٣٤٧هـ (١٩٢٩م) عامين ثم قضى عليها سيف الإسلام أحمد بن الإمام يحيى.

وقامت حركة محمد الدباغ بالبيضاء عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م)، وأنهى التمرد الشريف عبد الله الضمين.

ثم قامت ثورة على الإمام يحيى في ربيع الثاني عام ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م)، أطاحت به، اشترك فيها عبد الله بن أحمد الوزير، وبعض أبناء الإمام، ونجحت، ثم استطاع سيف الإسلام أحمد أن يعود وأن يقضي على الثوار، وأن ينتزع الملك[١].

شاركت حكومة الإمام أحمد أيضاً في القضايا العربية والإسلامية كلها، كما انضمت إلى اتحاد الدول العربية الذي نشأ بعد الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا، بل هي الدولة الوحيدة التي انضمت إلى الوحدة وشكلت الاتحاد، وتوفي الإمام أحمد عام ١٣٨٢هـ (١٩٦٢م) بصورة غامضة، وخلفه ولده سيف الإسلام محمد البدر وتلقب بالمنصور بالله، وبعد ثمانية أيام قام فريق من الضباط بقيادة عبد الله السلال الذي كان

(١) السيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، القاهرة ١٩٧٧ .

سجيناً فأخرجه محمد البدر، وأعلن عبد الله السلال نهاية حكم الإمامة في اليمن، وقيام الجمهورية اليمنية، واستنجد بمصر فأمدته بقوات، وبدأ الصراع بين الملكيين والجمهوريين، واستمر سبع سنوات.

انسحبت القوات المصرية من اليمن عام ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م بعد لقاء بين الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية والرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية المصرية في الخرطوم حيث كان لقاء لرؤساء الدول العربية، وما إن انتهى الانسحاب حتى قامت القوات اليمنية بانقلاب ضد عبد الله السلال الذي التجأ إلى بغداد، تولى رئاسة اليمن مجلس يرأسه عبد الرحمن الإيرياني، واستمر القتال من جهة أخرى بين اليمن الشمالي والجنوبي، ولكن توقف في الأيام الأخيرة من عام ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م)، بعد أن خرجت أسرة حميد الدين من السعودية، وأدخل في الوزارة اليمنية الجديدة بعض أنصار الملكية.

خرج عبد الرحمن الإيرياني من البلاد، وأصبح نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الداخلية المقدم إبراهيم الحمدي رئيساً للدولة، ولكن بعد مرور عامين ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م)، قام بانقلاب آخر رئيس الأركان العقيد محمد الغشمي، وهو من رؤساء قبيلة همدان، وبعد عام آخر قام انقلاب تزعمه علي عبد الله صالح[(١)].

(١) محسن العيني، كنت طبيبة في اليمن، القاهرة ١٩٥٩، ص ٣٨-٥٥.

اليمن الجنوبي:

كانت جزءاً من اليمن، انفصلت عنها بعدَّ أن احتلت انكلترا عدن عام ١٢٥٥هـ (١٨٣٩م)، ثم بدأت انكلترا توسع نفوذها على طول الساحل، وتحاول التوغل نحو الداخل، فعدت عدن مستعمرة ولم تكن لتزيد مساحتها على ١٩٥ كيلومتراً وتتبعها جزيرة بريم وجزيرة كارمن، كلتاهما وتقعان في مضيق باب المندب، وتعرفان باسم ميون، وعدَّت القسم الثاني محميةً، وخضعت للحماية الإنكليزية في الفترة من ١٢٢٨-١٣٣٣هـ (١٨١٣-١٩١٥م)، وتضم ثلاثاً وعشرين سلطنة، وتنقسم إلى قسمين: محمية عدن الغربية وتضم عشرين سلطنة، ومحمية عدن الشرقية وتشمل ثلاث سلطنات[(١)].

وفي منتصف عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) انضمت ست سلطنات بعضها إلى بعض وكونت اتحاداً فيما بينها، دعمته إنكلترا، ثم انضمت لحج إلى هذا الاتحاد وبقيت تتابع السلطنات في الانضمام حتى بلغت اثنتي عشرة سلطنة ضمن الاتحاد، ثم انضمت مستعمرة عدن في عام ١٣٨٢هـ (١٩٣٢م) وأطلق عليه اسم اتحاد الجنوب العربي[(٢)].

عارضت هذا الاتحاد بعض العناصر وعدته دولة مشبوهة، وكان في البلاد تنظيمان هما: جبهة تحرير جنوب اليمن ويتزعمها عبد القوي مكاوي، وجبهة التحرير الوطنية ويتزعمها قحطان الشعبي.

(١) د. عبد الكريم غرايبة، مرجع سابق، ص٢٨٨-٢٨٩.
(٢) العرشي، ص١٨٦-١٨٨.

أعلنت إنكلترا أنها ستنسحب من جنوب اليمن قبل حلول عام (١٩٦٨م) أوائل شوال عام ١٣٨٧هـ، فنشطت الجبهتان للسيطرة على مقاليد الأمور، وكانت مصر تدعم الجبهة الأولى، أما جبهة التحرير الوطنية فتلقى تعاطفاً من القوات المسلحة العدنية، كما بدأت الجبهتان بحرب العصابات ضد المحتلين، وتمكنت جبهة التحرير الوطنية من السيطرة على اتحاد الجنوب العربي، ويشمل سبع عشرة سلطنة وفرّ بعض السلاطين، واستقال بعضهم، وأسر آخرون. وفي الوقت نفسه وقع صدام بين الجبهتين. وسلم الإنكليز مقاليد الأمور لجبهة التحرير الوطنية برئاسة قحطان الشعبي، وغادروا البلاد في ٢٥ رجب ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م)، وأعلن قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية[١].

وفي عام ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م) حدث تغيير في الحكم إذ وضع قحطان الشعبي تحت الإقامة الجبرية، وتولى السلطة سالم ربيع علي، وتولى رئاسة الوزراء محمد علي الهيثم، ثم علي ناصر محمد الذي يشغل أيضاً منصب وزير الدفاع.

وجرت محاولات لقيام وحدة بين شطري اليمن إلا أن الشقة الواسعة بين نهجي البلدين قد حالت دون ذلك.

ثم قامت حركة تالية أزيح فيها سالم ربيع علي، وتسلم الأمر عبد الفتاح إسماعيل، وما هي إلا سنوات مضت حتى تلتها حركة انتهى معها حكم عبد الفتاح إسماعيل وقام حكم علي ناصر محمد، وكل حركة جديدة تتهم سابقتها بما اتهمت به الأسبق.

(١) د. دلال الحربي، سلطنة لحج، الرياض ١٩٩٧ .

ثم توحد شطرا اليمن في ٢٧ شوال ١٤١٠هـ (٢٢ أيار ١٩٩٠م) وتسلّم رئاسة الدولة رئيس اليمن الشمالي ورئاسة الحكومة رئيس اليمن الجنوبي.

وتم التـوحـيـد نهـائيـاً عـام ١٩٩٤م بعـد أن جـرت حـرب بين الشـطرين وضمت اليمن الجنوبية إلى اليمن الشمالية برئاسة علي عبد الله صالح.

الفصل الرابع

عُمان

تقع عمان في الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية، يحدها من الشرق خليج عمان، ومن الشمال اتحاد الإمارات العربية، ومن الغرب المملكة العربية السعودية ومن الجنوب المملكة واليمن الجنوبي.

اعتنق عرب عمان الإسلام في أعقاب ظهور الدعوة الإسلامية، واتصف إقليم عمان بنزعته القبلية، ومن الملاحظ أن عرب الجنوب كانوا هم أول الوافدين على عمان واستمروا يقومون بالسلطة في ذلك الإقليم، ولكن بمرور الزمن أخذت عناصر الشمال تفد إلى عمان، واختلط العنصران عن طريق التزاوج، وإن وقفت العصبية مع ذلك حائلاً دون قيام اتحاد تام بين هذين العنصرين، كان من نتيجتها أن بات كل عنصر يتطلع إلى السيطرة على العنصر الآخر، ولا شك أن طابع ذلك التنافس هو من أهم السمات المميزة لتاريخ عمان القديم والحديث(١).

ويعد إقليم عمان أهم المعاقل الإباضية إذ يعتنق المذهب الإباضي معظم سكان هذا الإقليم وبخاصة الذين في الداخل، واشتهرت هذه المنطقة منذ القرن الأول الهجري بأنها مركز اضطراب دائم، فقد استقر بها الخوارج الإباضيون الذي قاموا بثورات عدة على الخلفاء الأمويين والعباسيين، ونهج بنو جلندي بزعامة جلندي بن سعود الأزدي في تزعم حركة انفصالية بدأت عام ١٣٧هـ/ ٧٥٤م. وحكم عمان من هذه السلالة تسعة وعشرون إماماً إباضياً، كان آخرَهم أبو جاد موسى بن موسى المتوفى عام ٥٧٩هـ/ ١١٨٣م

(١) أحمد قاسم البوريني: الإمارات السبع على الساحل الأخضر، بيروت ١٩٥٧م، ص٩٧-١٠٢

ولكن حكمهم لم يكن مستقراً، فقد تعرضوا لحملات عديدة أرسلها الخلفاء وبنو بويه. وخضعت البلاد للقرامطة أكثر من نصف قرن (٣١٧هـ-٣٧٥هـ)/ ٩٢٩-٩٨٥م. وحكم عمان بعد ذلك بنو نبهان ولقبوا بالملوك (٥٧٩هـ-٩٠٨هـ)/ ١١٨٢- ١٤١٩م، وقد قامت ثورات كثيرة ضد النبهانيين لما كان يتصف به حكمهم من ظلم وجور، وأسفرت تلك الجهود عن القضاء على ملكهم، ثم بعث الإمامة الإباضية (والأزد) من جديد في النصف الأول من القرن التاسع الهجري ٨٣٩هـ/ ١٤٣٥م[1].

وفي خلال حكم الأئمة الأزديين تعرضت عمان للغزو البرتغالي في عهد بركات بن محمد بن إسماعيل ١٠٦٨هـ/ ١٦٥٧م، فقد وصل البرتغاليون إلى مياه الخليج العربي في وقت خضعت فيه سواحل عمان لحكم ملك هرمز الذي أقام حصوناً قوية في مسقط وغيرها من مدن الساحل العماني، وتعرض ميناء رأس الحد ٩١٢هـ (١٠٥٦م) لقصف الأسطول البرتغالي الذي دمر المدينة والسفن الراسية في الميناء. وتعرضت لمثل ذلك في العام نفسه موانئ مسقط، وصحار، وخورفكان، وهرمز نفسها، واستقر البرتغاليون في هرمز وبنوا فيها حصناً وخضع لهم ملكها، ولكنهم غادروها وهجروا حصنهم فيها بعد عامين.

وتنازع البرتغاليون والفرس والعثمانيون السيادة على مياه الخليج طوال القرن العاشر، ونجح شاه فارس في حمل ملك هرمز على تقديم ولائه له بعد جلاء البرتغاليين عن هرمز. وفشلت محاولة برتغالية لاستعادة هرمز ٩٢٠هـ (١٥١٤م) فقاد (البوكيرك) نفسه أسطولاً في العام التالي وتمكن من

(١) Miles. col. S.B.: The countries and the tribes of the Persian Gulf 2vols. (London 1919) pp. 157-158, 163.

إخضاعها، واعترف الشاه بالسيادة البرتغالية على هرمز مقابل وعد برتغالي بمساعدته ضد العثمانيين. وما لبث (البوكيرك) أن عاد مريضاً إلى الهند وتوفي آخر العام بعد أن حكم في الهند مدة، وخلفه (دالميدا) الذي قاد الأسطول البرتغالي في المياه الشرقية أكثر من عشرة أعوام. وشدد البرتغاليون قبضتهم على هرمز فسيطروا على جماركها عام ٩٢٨هـ (١٥٢٢م) وقمعوا بشدة ثورات هرمز، ومسقط، وصحار والبحرين. ونصبوا محمود شاه ملكاً على هرمز وسنه لا تتجاوز الثالثة عشرة، وأجبروا أباه على الفرار. ووقَّع محمود في رمضان ٩٢٩هـ (١٥٢٣م) معاهدة تسلم البرتغاليون بموجبها مقاليد الأمور في هرمز، وفرضوا على ملك هرمز شروطاً جديدة عام ٩٢٩هـ[1] واستولى البرتغاليون كذلك على بعض الموانئ في شرقي إفريقية.

وازداد نشاط العثمانيين في مياه الخليج وقاموا بمحاولات عدة للقضاء على النفوذ البرتغالي مكرسين موارد مصرَ لهذا الهدف، فقد وصل أسطول عثماني إلى الخليج عام ٩٣٥هـ (١٥٢٩م)، ولكن لم يلق ترحيباً فخسر الجولة بسبب عدم وجود قاعدة له في الخليج. ولم يكن العراق قد أصبح عثمانياً بعد. ووجد العثمانيون أنفسهم بحاجة إلى العراق وإلى ميناء البصرة كقاعدة لدفع الخطر البرتغالي، فاحتل العثمانيون العراق باستثناء البصرة التي احتلوها عام ٩٥٣هـ(١٥٤٦م) وبدأوا بإعداد دار لصناعة السفن فيها. وخضع عرب القطيف للعثمانيين وسلموا إليهم حصناً فانتقم البرتغاليون من المدينة ودمروا الحصن عام ٩٥٨هـ (١٥٥١م) وفشلت محاولة بيري بك عام

(١) لوثروب ستودارد: حاضر العالم الإسلامي. ج، بيروت، دار الفكر، ٣٥٦ ط ١٩٧٥م.

٩٥٩هـ (١٥٥٢م) في احتلال هرمز ولكنها استولت على مسقط. وعهد بقيادة أسطول البصرة إلى حاكم القطيف مراد بك فلم يستطع تحقيق شيء وفشل في إنجاد مسقط التي استعادها البرتغاليون[1].

وأعد العثمانيون أسطولاً رابعاً في السويس عهدوا بقيادته إلى سيدي (علي رئيس) أحد مساعدي خير الدين بربروسا وسنان باشا. وأسند إلى سيدي علي قيادة أسطولي البصرة والسويس العثمانيين عام ٩٦٠هـ (١٥٥٣م) فتوجه إلى البصرة أواخر ٩٦١هـ/ ١٥٥٤م، وكان همه الأول إعداد سفنه بحيث تصبح صالحة لخوض معارك حربية. وأقلع الأسطول العثماني من ميناء البصرة إلى القطيف ثم إلى البحرين. وكانت البحرين عثمانية يحكمها آنذاك مراد رئيس، وعادت طلائعه تخبره بأن لا أثر للأسطول البرتغالي. ودام القتال طوال النهار وانسحب البرتغاليون في الليل. واستمر الأسطول العثماني في سيره محاذياً ساحل عمان فالتقى مرة أخرى بالأسطول البرتغالي المتمركز في مسقط، ولحقت بالأسطول العثماني إصابات بليغة حتى اضطر قائد الأسطول إلى نصب الشراع تمهيداً للانسحاب. ودفعته الريح باتجاه شمالي شرقي فوصل إلى ميناء بندر شاهبور الفارسي فتزودوا منها بالماء[2].

ثم اتجه مرة أخرى إلى اليمن فقارب ظفار ثم قذفته الريح مرة أخرى إلى ساحل الهند، فإذا هو أمام (ديو) البرتغالية فسارع إلى تغيير اتجاهه حتى وصل إلى الكجرات والتجأ إلى ميناء (سورات). وبادر الملاحون والجنود العثمانيون إلى هجر سفنهم والعودة إلى بلادهم، أما سيدي علي فقد باع

(١) عباس العزاوي: عشائر العراق، ج، بغداد ١٩٥٦ ص ٦٨-٧١.

(٢) المصدر السابق، ص٧١-٧٨.

سفنه وعاد براً حاملاً إلى السلطان ثمن أسطوله[(١)] .

وضعفت القوة البحرية البرتغالية والعثمانية في البحار الشرقية أواخر القرن العاشر (السادس عشر الميلادي) فلم يقم العثمانيون بأية محاولة جديدة كبيرة بعد فشل سيدي علي رئيس، أما البرتغاليون فقد ضمت بلادهم إلى إسبانيا سنة ٩٨٩هـ (١٥٨٠م) وأصبحت مملكتهم فريسة سهلة لأعداء إسبانيا. وكانت هولندا هي العدو الرئيسي لإسبانيا ثم تبعتها إنكلترا، واستطاع كلاهما أن ينتزع السيادة البحرية من إسبانيا والبرتغال، وفي عام ١٠٠٢هـ (١٥٩٣م) كان الهولنديون قد كوّنوا شركة الهند الشرقية الهولندية للتجارة، وبعد أعوام قليلة تبعهم الإنكليز سنة ١٠٠٩هـ (١٦٠٠م) فمنحوا شركة الهند الشرقية البريطانية أول امتياز لها[(٢)] .

غير أن الوضع الحربي في الخليج العربي قد تغير منذ مطلع القرن الحادي عشر (السابع عشر الميلادي)، فقد تحالف أمير البصرة مع البرتغاليين ضد الفرس، كما تحالف شاه فارس مع الإنكليز والهولنديين. واستطاع الشاه بمساعدة حلفائه الجدد أن ينتزع البحرين من البرتغاليين ويضغط على هرمز. وقد نجح البرتغاليون في الدفاع عن هرمز واحتلوا ميناء بندر عباس الإيراني عام ١٠٢١هـ (١٦٢١م). واستطاع الشاه بعد عامين أن يخرجهم من بندر عباس ثم منح الهولنديين قاعدة حربية فيها[(٣)] .

وبدأت سفن شركة الهند الشرقية البريطانية تتردد على موانئ الخليج العربي والهند أوائل القرن الحادي عشر، وكانت ملكة بريطانيا قد منحت في

(١) عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، ص٢٦٤ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) Wilson. A:op. Cit. PP.140-141 .

عام ١٠٠٩هـ (١٦٠٠م) امتيازاً بتأسيس شركة الهند الشرقية الإنكليزية كشركة متممة لشركة الليفانت (الشرق) التي سبقتها بعشرين عاماً. ونظمت شركة الهند الشرقية رحلات تجارية سنوية إلى الهند. وتمكن أسطول الشركة عام ١٠٢١هـ (١٦١٢م) من انتزاع امتيازات من حاكم (سورات) الهندي فأقر إمبراطور الهند المغولي هذه الامتيازات. وعينت الشركة بعد ثلاثة أعوام سفيراً إنجليزياً في بلاط امبراطور الهند المغولي[١].

وحاول الإنكليز كسب ود شاه فارس والتقرب إليه والتحالف معه ضد السلطان العثماني، فنجحوا في استمالته إلى جانبهم، وأرسلت بريطانيا إلى شاه فارس خبراء في السياسة والشؤون العسكرية لتدريب جيشه، كما زودت الجيش الفارسي بالأسلحة. واستطاع شاه فارس بهذه القوة العسكرية طرد العثمانيين من جميع الأراضي الفارسية عام ١٠١٤هـ (١٦٠٥م). ومقابل ذلك منح شاه فارس الإنكليز حق الاتجار مع بلاده عبر ميناء (جسك) ومنحهم امتيازاً بذلك عام ١٠٢٥هـ(١٦١٦م)[٢].

وقدمت أول مرة سفينة إنكليزية إلى ميناء (جسك) قادمة من سورات بالهند، وفشلت جهود البرتغاليين في التعرض للسفينة التي استطاعت أن تفرغ حمولتها وتبيعها بسهولة. وبعد أن تبين للتجار الإنكليز أن هذه التجارة مربحة، بادروا إلى فتح وكالة تجارية لهم في الميناء الإيراني رغم معارضة السفير الإنكليزي في دلهي. كما هزمت السفن الإنكليزية أسطولاً برتغالياً حاول اعتراض طريقها[٣].

---

(١) Wilson. A:op. Cit. PP.134-135 .

(٢) Miles, S. B.: op. Cit. P.175 .

(٣) Miles, S. B. Op. Cit. PP.187-188 .

وعزم الشاه على الاستيلاء على هرمز بمعونة الإنكليز، وتمكن الحليفان من احتلال الحصن البرتغالي في (قشم) على الساحل الإيراني ١٠٣١هـ (١٦٢٢م). وبدأ الحلفاء هجومهم على (هرمز) واستسلمت بعد شهرين ووقع في الأسر ثلاثة آلاف برتغالي. وهكذا طويت صفحة برتغالية في (هرمز) التي ارتفع عليها علم البرتغال أكثر من قرن. وأصبحت (هرمز) جزيرة إيرانية. ولم يبق بيد البرتغاليين في الخليج سوى ساحل مسقط. وجه الشاه قواه بعد هذا النصر ضد بغداد فاحتلها في العام التالي. ولكنه فشل في احتلال البصرة وبقي أميرها موالياً للسلطان العثماني فقاوم الإيرانيين بمساعدة البرتغاليين(١).

لم يبق بيد البرتغاليين غير مراكزهم على ساحل عمان. فانتزعوا (صحار) وأبادوا حاميتها، ولكنهم خسروا بعد أربعة أعوام مركزهم قرب رأس الخيمة. وانتزع الإيرانيون فترة قصيرة حصون (صحار) و(خورفكان) وحاولوا احتلال مسقط نفسها، ولكن عاد البرتغاليون فاستعادوا حصونهم المفقودة وأخرجوا الإيرانيين منها وهددوا الموانئ والسفن الإيرانية في الخليج. وسمح لهم أمير البصرة بفتح وكالة تجارية برتغالية في البصرة عام ١٠٣١هـ (١٦٢٢م)، وغدت البصرة مركزاً برتغالياً مهماً(٢).

غير أن تطورات مهمة حدثت في عمان غيّرت استراتيجية الخليج العربي، فقد استتب الأمر في عمان للإمام الإباضي ناصر بن مرشد بن

(١) Wilson. A:op. Cit. PP. 143-149 .

(٢) Miles, S. B.: op. Cit. PP.187-188 .

سلطان عام ١٠٣٤هـ(١٦٢٥م)، وأخضع «الملوك» المحليين واستولى على الميناء العماني الوحيد الذي لم يكن بيد البرتغاليين وهو ميناء (لادة). وشرع الإمام ناصر بمهاجمة الحصون البرتغالية ففشل في احتلال (مسقط) ولكنه نجح في احتلال (صحار). وتابع الإمام سلطان بن سيف سياسة ابن عمه وسلفه في تطهير البلاد من البرتغاليين فحرر مسقط وهي آخر معقل للبرتغاليين، ولم يكتف بذلك بل قام بمهاجمة الحصون البرتغالية في الهند فقصد (ديو) وسواحل (الكجرات) وعاد بغنائم كبيرة[١].

أصبح العمانيون بعد نجاحهم في طرد البرتغاليين من الخليج العربي شرقي إفريقية قوة ذات خطر، كما أضحى أسطولهم الشراعي يسيطر على التجارة في المحيط الهندي، وساعدهم على ذلك أن سياسة الدول الأوربية التي خلَفت البرتغال في البحار الشرقية لم تكن قائمة على سياسة الاحتكار التجاري كما كانت سياسة البرتغاليين، وإنما انصرفت إلى تأسيس المستعمرات واستغلال الأهالي وتكوين الامبراطوريات. أما في التجارة فقد أفسحت المجال للعناصر التي كانت تعمل فيها من قديم لتعمل فيها من جديد، وإنما حرصوا في الوقت نفسه على تأمين المواصلات لإمبراطوريتهم الاستعمارية، وترتب على ذلك دخولهم في علاقات مع القوى المسيطرة على أهم القواعد في طريق هذه المواصلات كفارس وعمان والدولة العثمانية[٢].

(١) جمال زكريا قاسم: دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا ص ٢١ وانظر كذلك نور الدين عبد الله السالمي: تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، ج، ص١١، القاهرة ١٣٣٠هـ.

(٢) جمال زكريا: المصدر السابق، ص٢٥.

ومهما يكن من أمر، فإن دولة اليعاربة التي كان لها دور كبير في طرد البرتغاليين، سرعان ما أصابها الوهن والضعف، وتفشت فيها الفتن والثورات مما أضعفها وأدى إلى نهايتها لتقوم على أنقاضها دولة (البوسعيد) -بزعامة الإمام أحمد بن سعيد- الذين حكموا عمان منذ عام ١١٥٤هـ(١٧٤١م) حتى يومنا هذا.

حكم أسرة البوسعيديين:

نجح أحمد بن سعيد مؤسس تلك الأسرة في طرد الفرس من عمان ١١٥٧هـ(١٧٤٤م)، وبذلك أصبح الطريق ميسراً أمامه للوصول إلى الإمامة وبخاصة بعد النجاح الذي أحرزه على الفرس، الذين آثروا تركه يصرف شؤون البلاد على شرط تقديم الجزية لهم والاعتراف بسيادتهم على البلاد، على أن الظروف لم تلبث أن سنحت لأحمد بن سعيد ليعلن استقلاله عن الفرس منتهزاً حالة الفوضى والاضطرابات التي ترددت فيه الدولة الفارسية عقب اغتيال نادر شاه في عام ١١٦٠هـ(١٧٤٧م)، وبذلك استطاع أن ينأى ببلاده عن كل تبعية، كما كان لتزعمه حركة التحرير العمانية ضد الفرس أثر كبير في عقد البيعة بالإمامة له[(١)]، وبنى السلطان الإمام أحمد أسطولاً حربياً قوياً فطهّر شواطئ (ملبار[(٢)]) من القراصنة، وأنجد البصرة من الفرس عام ١١٨٨هـ(١٧٧٤م)، ولكنه فشل في القضاء على حكم اليعاربة في بعض المناطق (الحزم والنخل)، كما بقيت بلاد الظاهرة

(١) نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، ج، ص١٢٦، القاهرة (١٣٣٠هـ).

(٢) شواطئ الهند الغربية.

وواحة البريمي وساحل عمان الشمالي الغربي بيد بني غافر القيسيين العدنانيين[1] .

اشتهر أحمد بن سعيد بإدارته الحازمة، فعند وصوله إلى السلطة قام بوضع كثير من القوانين لإدارة جهاز حكومته، مهتماً بصفة خاصة بإرساء القواعد الاقتصادية والقضائية والإدارية خاصة. ومع ذلك اضطرت الظروف الإمام أحمد إلى تكوين حكومته على شكل غير مركزي حينما ترك اليعاربة والغافريين يمارسون سلطتهم على بعض مقاطعات البلاد على الرغم من الجهود التي بذلها، لكي ينتزعها من سيطرتهم ويضمها إلى حكمه. والذي يؤخذ على الإمام أحمد إشراكه أبناءه معه في الحكم، فقد كانت العواقب وخيمة في حياته، وكان كثيراً ما يضطر إلى التدخل ليحمي أبناءه من هجوم بعضهم على بعض، بل إنه كان يضطر أحياناً إلى حماية نفسه من هجوم أبنائه عليه. وهكذا ورثت أسرة بوسعيد التنازع الأسري والاضطراب الداخلي[2] .

وقد حدثت فتنة أواخر عهد الإمام أحمد بوسعيد وبعد وفاته، فقد ثار عليه ولداه سيف وسلطان كما ذكرنا، واستطاع أحمد أن ينهي هذه الفتنة بصورة سلمية. وبايع الناس بعده ابنه سعيداً ولكن ابنه حمداً ثار عليه، وبدأت الاضطرابات في البلاد فخرج على حمد عمه سيف الذي فشلت ثورته ففر إلى زنجبار، وتولى حمد فحاول أبوه سعيد أن يستعيد السيطرة الفعلية إلا أن أخاه سلطان بن أحمد استولى على الحكم واستبد بالأمر[3] .

(١) عبد الكريم غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث، ص٢٦٩ .

(٢) جمال زكريا، مصدر سابق، ص٤٢ .

(٣) Miles S.B. Op. Cit. Pp.279-285 .

توصل سلطان بن أحمد إلى الحكم ١٢٠٧هـ (١٧٩٢م) فوجد عمان بلداً مجزءاً ومهدداً، فقد استقل إمام عمان في داخل البلاد متخذاً (رستاق) عاصمة له، وانفصل بنو غافر في البريمي والظاهرة، واستقر القواسم في رأس الخيمة والسواحل القريبة، ولم يبق بيد سلطان مسقط سوى ساحل الباطنة، ولم يمض زمن قصير على ولاية سلطان حتى كان إبراهيم بن سليمان بن عفيصان قد استقر في البريمي لنشر الدعوة الوهابية. وفرض الوهابيون معاهدة ولاء على القواسم عام ١٢١٤هـ (١٧٩٩م) وسيطروا على (الزبارة). وفشلت محاولات سلطان بن أحمد لصدهم، ولم يستطع الحصول على مساعدة شريف مكة. وألحق الوهابيون به هزيمة كبيرة كبيرة وكادوا يحتلون مسقط نفسها لو لا وصول أنباء وفاة الأمير عبد العزيز[(١)].

ولكن سلطان نجح في مشروعاته الخارجية، فقد احتل (بندر عباس) و(هرمز) وبعض الموانئ في (مكران) على الساحل الفارسي، وعقد سلطان معاهدة مع بريطانيا عام ١٢١٣هـ (١٧٩٨م) تعهد بموجبها بعدم التعامل مع فرنسا والسماح بإقامة وكالة بريطانية، وحامية عسكرية في ميناء بندر عباس الإيراني التابع لإمام مسقط. ووصل إلى مسقط في العام التالي مندوب بريطاني استطاع أن يقنعه بقبول ممثل بريطاني في مسقط. عادت علاقات الإمام بفرنسا ودية بعد جلاء الفرنسيين عن مصر عام ١٢١٦[(٢)].

وقتل سلطان في طريق عودته إلى مسقط على يد القواسم في ١٣ من شعبان ١٢١٩هـ فنشبت فتنة بين ولديه سالم وسعيد وعمه سعيد الذي بقي

---

(١) Wilson, A. Op. Cit. Pp. 231-233.

(٢) ج. ج. لوريمر: دليل الخليج ج، قطر ١٩٧٥، ص ٦٦١-٦٧٠.

إماماً رمزياً في (رستاق) واستنجد ولداه بشاه إيران ضد الوهابيين، ولكن الحملة الإيرانية فشلت في إبعاد الخطر الوهابي. وسيطر على الأمور – بمساعدة الوهابيين– بدر بن سيف الذي حكم باسم سعيد بن سلطان، إلا أن سعيداً اغتاله ثم تسلم الحكم بعد ذلك عام ١٢٢١هـ (١٨٠٦م) عمه قيس بن أحمد بن سعيد حاكم (صحار) للاستيلاء على الحكم[١].

حكم سعيد بن سلطان ساحل عمان قرابة نصف قرن ١٢٢١-١٢٧٢هـ (١٨٠٦-١٨٥٩م)، واستطاع في أوائل عهده أن يستعيد ممتلكاته الإفريقية التي شغلته عن كثير من الأمور المهمة في بلاده. وتعرض لخطر سعودي شديد فألحق به السعوديون هزائم متعددة، فاشترك في حلف مع الإنكليز ضد رأس الخيمة، كما شارك في الحملات التي أرسلها الإنكليز لإخضاع رأس الخيمة والتي أدت إلى خضوع هذه الإمارات والمشيخات للإنكليز وإجبارها على توقيع ١٢٣٥هـ (١٨٢٠م) وعقد مع الإنكليز عام ١٢٥٥هـ(١٨٤٠م) معاهدة تجارية، كما وقع معهم اتفاقيات لمكافحة تجارة الرقيق، ومنح الإنكليز إعفاءات جمركية واسعة، وتوثقت علاقاته مع بريطانيا فأهداها جزر (كوريا موريا). ولكن بريطانيا لم تقدِّر له صداقته حينما وقفت موقفاً عدائياً لعمان إبان النزاع بين عمان وإيران. فقد احتلت إيران المراكز العمانية في (بندر عباس) وساحل (كرمان). وفي العام نفسه الذي تخلى فيه السلطان عن جزر (كوريا موريا) لبريطانيا. استطاع السلطان أن يستعيد ممتلكاته الإيرانية إلا أن الشاه أرسل حملة أخرى فاحتلها، وتدخلت بريطانيا

(١) المصدر السابق ص٦٨٤-٦٨٩ .

لتمنع السلطان من استعادتها، ولتفرض معاهدة إيرانية عمانية ١٢٧٢هـ (١٨٥٩م). تخلى السلطان بموجبها عن ممتلكاته الإيرانية. وما لبث سعيد أن توفي حزيناً بعد نصف عام[١].

ونشبت فتنة بين أولاده ماجد وتركي وثويني. وتدخل الإنكليز فقسموا الدولة بين ماجد وثويني عام ١٢٧٧هـ (١٨٦٤م). ونال ماجد الممتلكات الإفريقية زنجبار وممباسا مقابل تعهده بدفع تعويض سنوي لسلطان مسقط. أما تركي فقد اعتصم في المناطق الجنوبية ورفض الاعتراف بسيادة أخيه الأكبر ثويني، الذي حكم البلاد عشر سنوات كانت مليئة بالاضطرابات مما اضطره إلى أن يستنجد بالسعوديين الذين أنجدوه، ولكنهم فرضوا عليه دفع إتاوة سنوية. وكثر عليه الثوار فأنجده الإنكليز وأمدوه بالمدافع والعتاد وشجعوه على غزو البريمي. وكافأ ثويني الإنكليز بمنحهم حقوق مدِّ خطوط هاتفية، وفشل ثويني في الاستفادة من الاتفاقية البريطانية الفرنسية الموقعة عام ١٢٧٨هـ (١٨٦٥م) والتي اعترف فيها الطرفان باستقلال سلطنتي مسقط وزنجبار[٢].

وانتهت حياة ثويني نهاية مفجعة، فقد تآمر ضده ابنه سالم واغتاله، واعتقل عمه تركي بن سعيد. واعترفت بريطانيا بسلطنة سالم ولكن أهل عمان لم يعترفوا به، وثاروا عليه بزعامة عزان بن قيس. كذلك أفلت تركي من سجنه واحتل (صحار)، وكاد يدخل مسقط لولا تدخل الإنكليز الذين اعتقلوه ونفوه إلى الهند. وكثرت الثورات على سالم ففر إلى الرياض طالباً

(١) عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، ص ٢٧٠-٢٧١.
(٢) جمال زكريا قاسم، مصدر سابق، ص٢٥٥-٢٦٨.

المساعدة السعودية بعد أن تخلى عنه الإنكليز، وبايع أهل عمان عزان بن قيس إماماً، واحتل عزان واحة البريمي بالاشتراك مع حاكم أبو ظبي وشيخ بني عامر، واختلف عزان مع حلفائه الذين هزموه، وعاد أثناء ذلك تركي بن سعيد من الهند فتغلب على عزّان، وقتله وأعلن نفسه سلطاناً سنة ١٢٨٨-١٣٠٥هـ (١٨٧٠-١٨٨٧م). أما البريمي فقد احتلها حاكم الشارقة وأعادها للوهابيين. وازداد النفوذ البريطاني في عهد تركي وابنه فيصل فقد عقد تركي معاهدة مع بريطانيا لمكافحة تجارة الرقيق عام ١٢٩٠هـ (١٨٧٢م). واعترف بالقنصل البريطاني قاضياً يفصل في الخصومات بين الرعايا البريطانيين كما سمح للقنصل بحرس بريطاني. وتعهد تركي بألا يتنازل عن أي جزء من ممتلكاته وألا يفرض قيوداً على التجارة إلا بموافقة بريطانية. ومع ذلكً لم يقدم الإنكليز له أية مساعدة عندما ثارت عليه القبائل عام ١٣١٣هـ (١٨٩٥م) ولم يتدخلوا إلا بعد نجاحه في إخماد الثورة إذ قدمت له حكومة الهند كمية من الأسلحة والذخيرة(١).

وكان تركي قد سمح للفرنسيين بفتح قنصلية وأعطى مثل هذا الحق للولايات المتحدة الأمريكية، وازداد فيصل تقرباً من الفرنسيين، فمنحهم حق إقامة مركز تموين للفحم، ولكن بريطانيا أجبرته على إلغاء هذا الامتياز. وخلف فيصلاً ابنه تيمور الذي حكم البلاد ثمانية عشر عاماً ١٣٣١-١٣٥٠هـ (١٩١٢-١٩٣٢م)، ثم تنازل عن السلطنة لابنه السلطان سعيد بن تيمور. وشغل تيمور وابنه سعيد بنزاع شديد مع سكان الداخل، فقد ثار سكان داخل عمان وانتخبوا سالم بن راشد الخروصي إماماً، وسيطر

---

(١) Wislon. A. Op. Cit. Pp.237-240.

سالم على معظم عمان باستثناء مسقط وبعض الموانئ التي أعلنت بريطانيا حمايتها لها منذ عام ١٣١٣هـ (١٨٩٥م).

واضطر السلطان تيمور إلى توقيع معاهدة (المسيب) مع الإمام الجديد محمد بن عبد الله الخليل عام ١٣٣٩هـ (١٩٢١م)، اعترف بموجبها باستقلال عمان. وهكذا انقسمت البلاد إلى قسمين:

١- إمامة عمان في الداخل.

٢- سلطنة مسقط على الساحل.

وكان لكل من هذين القسمين حكومة صورية وحدود وهمية. غير أن السلطان نقض المعاهدة بإيعاز من بريطانيا، وأرسل حملة عسكرية بقيادة ضابط بريطاني فاحتلت (نزوى) عاصمة إمامة عمان في ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م)[١] ثم أصبحت البلاد موحدة تحت حكم السلطان سعيد بن تيمور غير أن السلطان سعيداً لم يهتم بترقية أحوال البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما اضطر بعض المخلصين بالتعاون مع ولده قابوس إلى إبعاد السلطان سعيد عن الحكم واستيلاء ولده قابوس في عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)، والذي أخذ يعمل بسرعة على ترقية أحوال البلاد في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي عهد السلطان قابوس الحالي دخلت سلطنة عمان الجامعة العربية وهيئة الأمم إثر استقلالها. وفي عهده كذلك تم القضاء على ثورة ظفار التي اندلعت قبل توليه السلطة بخمس سنوات[٢].

(١) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص٧٤-٧٥.

(٢) أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ج، ص٣٦٢-٣٦٣.

الفصل الخامس

دولة الإمارات العربية المتحدة:

تقع هذه الدولة على طرف الجزيرة العربية الشرقي محاذية للخليج العربي وخليج عمان ممتدة من الغرب إلى الشرق في سبع إمارات عربية هي: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وأم القيوين، وعجمان، ورأس الخيمة، ثم الفجيرة التي تقع على خليج عمان.

وهذه الإمارات تشكل امتداداً طبيعياً لشبه الجزيرة العربية يطل على خليج عمان والخليج العربي. وتبلغ مساحة هذه الدولة ١٦٧٠٠٠ ميل مربع ويسكنها حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وقد أطلق على هذه الإمارات قبل استقلالها اسم مشيخات الساحل العماني، وأطلق عليها الاستعمار ساحل القرصان، ثم غُيِّر هذا الاسم ليصبح مشيخات الساحل المهادن.

كان لهذه المنطقة دور مهم في منطقتي ساحل عمان والخليج العربي قبل عام ١٢٢٠هـ (١٨٠٥م)، ففي عام ١١٦٠هـ (١٧٤٧م) أسس رحمة بن مطر القاسمي دولة امتد نفوذها على طول الساحل الشرقي والشمالي للخليج وبلغت حدودها الشواطئ الهندية والبحر الأحمر، واستطاعت أن توطد أركانها بأسطول بحري ضخم كان يسيطر سيطرة شبه تامة على مياه الخليج والبحر العربي كله. واتخذ من الشارقة عاصمة له، ووقفت هذه العائلة (القواسم) على قدم المساواة في معاملاتها مع سلطان مسقط والأمير السعودي.

شهدت هذه الدولة أول انتصار لها على البرتغاليين الذين كانوا يحتلون ساحل عمان كله سنة ١٠٢٨هـ (١٦١٩م)، وبعد تقلص النفوذ الفارسي إثر وفاة نادر شاه عام ١١٦٠هـ (١٧٤٧م) ازداد نفوذ القبائل العربية التي عادت

إلى التجمع على ساحل الخليج بعد مدة طويلة من الرعب والإرهاب والنزوح إبان الحكم البرتغالي، واستوطنت الساحل وأخذت تعمل في الصيد والسيطرة على البحار والاستيلاء على سفن الأعداء، إذ كانت تعد هذا العمل جهاداً إسلامياً مشروعاً وعملاً شريفاً في حين أن الأعداء يسمونه قرصنة، ولذلك أطلقت بريطانيا على هذا الساحل ساحل القرصان، وعندما تهادن معها سمي بالساحل المهادن. سيطر القواسم على الخليج سيطرة تامة وأثار ذلك حنق بريطانيا عليهم، لأنها عدت هجمات القواسم على سفن الإنكليز في الخليج تدخلاً في شؤون الامبراطورية البريطانية التي كانت تربطها علاقات تجارية واسعة بالشرق. فأرسلت الحملات البحرية البريطانية للقضاء على قوة القواسم (حكام الشارقة ورأس الخيمة) في سنيْ ١٢٢٠، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٣٤هـ (١٨٠٥-١٨١٩م) واستطاعت في نهايتها تدمير رأس الخيمة، وكذلك تدمير أسطول القواسم، ووقعت بريطانيا مع شيوخ الإمارات معاهدة في عام ١٢٣٥هـ (١٨٢٠م) نصت على وقف الهجمات على السفن الأجنبية في الخليج، وبذلك أنهت هذه المعاهدة قوة العرب البحرية في مياه الخليج، وبدأت معها على الفور الحماية البريطانية على المنطقة جميعها(١).

ولكن المعاهدة لم تتعرض للنشاط البري ولم تضع حداً للقتال البري بين الشيوخ، فقد وقعت منازعات عدة وخصومات بين شيوخ أبو ظبي ودبي، وكان شيخ الشارقة (سلطان) يقوم برأب الصدع وحل الخلافات بينهما. وبعد وفاة شيخ الشارقة سلطان تفككت إمارته فانفصلت أم القيوين

(١) محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجاراتها، القاهرة ١٩٧٥.

وعجمان والفجيرة عن الشارقة. كما انفصلت مؤخراً رأس الخيمة في عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م). وعلى ذلك لم يكن في إمارات الخليج ذات دور مهم سوى الشارقة التي كان لها دور مهم في التاريخ الحديث[١].

نعود بعد ذلك إلى علاقة بريطانيا بدول الخليج، فمنذ سيطرت بريطانيا على هذا الساحل عام ١٢٣٥هـ (١٨٢٠م)، كانت هذه المعاهدات تخرق بين الحين والحين، وتقوم بريطانيا بتجديدها سنوياً، كما فرضت معاهدة عام ١٢٥٩هـ (١٨٤٣م) مدتها عشر سنوات، ثم جعلتها عام ١٢٧٠هـ (١٨٨٨م) معاهدة دائمة أبدية تعهد بموجبها شيوخ الشارقة، ودبي، والعجمان، وأم القيوين، وأبي ظبي بوقف الأعمال الحربية بحراً. وأتبعتها عام ١٣١٠هـ (١٨٩٢م) بمعاهدة أعطت بريطانيا وضعاً خاصاً، وحرَّمت على الشيوخ التصرف بأرضهم ومنحَ امتيازات أو قواعد دون موافقة بريطانيا، ولم تمنحهم بريطانيا مقابل ذلك أية حماية ضد الغزو البري، بل تركتهم يحارب بعضهم بعضاً، ومنحت بريطانيا نفسها حق القيام بأعمال قرصنة سياسية ضد هذه المشيخات، فنراها تهدد وتقصف رأس الخيمة أكثر من مرة، وتابعت بريطانيا هذه السياسة حتى في السنين الأخيرة؛ فقد قصفت الفجيرةَ عام ١٣٧١هـ (١٩٥١م) وحاصرت دبيَّ عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م)، ولكنَّها وقفت على الحياد عندما نشب القتال بين دبي وأبي ظبي عام ١٣٦٧(١٩٤٨م) وكانت المحميات هذه تابعة لحكومة الهند البريطانية[٢].

(١) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص٩٠-٩١.

(٢) د. جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج، ج٤، ص٢٢٥-٢٣٠.

وكانت إمارات ساحل عمان تخضع مباشرة للمقيم السياسي البريطاني في (بوشهر) في إيران منذ عام ١٢٣٩هـ (١٨٢٧م) حتى عام ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م)، ثم انتقل المقيم السياسي البريطاني إلى البحرين، وعين أول ضابط سياسي بريطاني مقيماً سياسياً في الشارقة في العام نفسه، ثم أنشئت هناك عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) دار الاعتماد البريطاني نفسه، وانتقلت إلى دبي عام ١٣٤٧هـ (١٩٥٤م). ونظمت بريطانيا مؤتمراً سنوياً للشيوخ، فاجتمع المؤتمر الأول في ١٣٦٤هـ (١٩٤٣م) في البريمي برئاسة المندوب البريطاني، وشكلت بريطانيا عام ١٣٧٠هـ (١٩٥١م) قوةً محليةً بقيادة بريطانيا جاوز عدد أفرادها الألف واستخدمتهم في عملية احتلال البريمي. ولعل هذه المنطقة من المناطق القليلة في العالم التي تستطيع فيها دولة كبيرة متمدنة أن تقوم بأعمال قرصنة دون أن يعلم الرأي العام العالمي، ليفرض على هذه الدولة وجوب اتباع خطط أكثر إنسانية[(١)].

ومن الجدير بالذكر أن المعاهدات اقتصرت على الشؤون الخارجية للإمارات وحفظ الأمن فيها، وأبقت الشؤون الداخلية طوال مدة الحماية في أيدي حكام الإمارات الذي تعاقبوا على حكمها، غير أن التطورات المعاصرة في منطقة الخليج العربي حدت بحكام الخليج إلى أن يوحدوا إماراتهم، وبخاصةً بعد إعلان بريطانيا عن عزمها الانسحاب من منطقة الخليج في موعد أقصاه عام ١٣٩١هـ (١٩٧١م).

وفي ١٨ من شوال عام ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (حاكم أبو ظبي) - بتشجيع من بريطانيا- بزيارة دبي وبحث مع

(١) نفس المرجع، ص٢٤٥-٢٦٠.

حاكمها الشيخ راشد بن سعيد المكتوم إقامة اتحاد يضم الإمارتين المتجاورتين تكون مهمته الإشراف على الشؤون الخارجية والدفاعية، والأمن، والخدمات الصحية، والتعليمية والسكانية لكل من الإمارتين. واتفق الحاكمان على دعوة حكام الإمارات السبع الأخرى، وكذلك البحرين وقطر للاجتماع في دبي، لمناقشة موضوع الدعوة إلى الاتحاد، ولبى الحكام الدعوة واجتمعوا في دبي في شهر ذي القعدة ١٣٨٧هـ. وانبثقت عن هذا الاجتماع اتفاقية اتحاد الإمارات العربية التسع وهي الاتفاقية المعروفة «باتفاقية دبي» ونصت على أن يبدأ العمل بها في ١/ ١/ ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م). وجاء في الاتفاقية أنه تم الاتفاق على إنشاء اتحاد للإمارات العربية في الخليج العربي، لتوثيق الصلات والعلاقات بين الإمارات العربية، وتقوية التعاون بينها، وتنسيق خطط تقدمها وتوحيد السياسة الخارجية والتمثيل الخارجي، ودعم الدفاع الجماعي لها ضمن احترام سيادة واستقلال كل منها(١).

وفي ٢٥ من صفر ١٣٨٨هـ عقد الاجتماع الأول للمجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية في مدينة أبو ظبي، وقد تم فيه اختيار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً للمجلس الأعلى للاتحاد، وشكلت لجان عدة لمتابعة دراسة الموضوعات الأخرى. وعقدت الدورة الثانية للمجلس الاتحادي الأعلى في الدوحة (قطر)، وتقرر إنشاء قوة مسلحة برية للاتحاد.

وفي ٢٠ من صفر ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م) عقدت الدورة الثالثة للمجلس الاتحادي الأعلى واتفق فيها على أن يكون للمجلس الأعلى الاتحادي رئيس ونائب رئيس، ينتخبان من بين أعضائه لمدة سنتين، واتفق كذلك على

(١) د. محمد مرسي عبد الله، مرجع سابق، ص١٣٥-١٤٥.

تشكيل مجلس وزراء وعلى إنشاء علم واحد، وتشكيل لجنة لوضع الدستور المؤقت للاتحاد[1] .

ووضع الدستور، وعقدت الاجتماعات، وظهرت صعوبات وعقبات، وبذلت حكومة أبو ظبي جهوداً كبيرة لتذليل هذه الصعوبات والعقبات، ولم يكتب لهذه الجهود النجاح، كما فشلت جهود الوساطة الكويتية السعودية في عام ١٣٩١هـ نحو تحقيق هذا الهدف .

ولما تعذر قيام اتحاد الإمارات التسع، سارع حكام إمارات الساحل العماني إلى الاجتماع في منتصف عام ١٣٩١هـ (١٩٧١م) في دبي حيث تكللت جهودهم بالنجاح بإقامة اتحاد سباعي يضم إمارات الساحل العماني، وأعلن مولد دولة الإمارات العربية المتحدة في ١٣٩١هـ (١٩٧١م) . وتنفيذاً لبيان المجلس الأعلى لحكام الإمارات الصادر بتاريخ ٢٠ من ربيع الآخر ١٣٩١هـ اجتمع المجلس المذكور في شوال عام ١٣٩١هـ، وأعلن رسمياً قيام «دولة الإمارات العربية المتحدة» التي ضمت آنذاك ست إمارات هي : أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، ثم لم تلبث إمارة رأس الخيمة أن انضمت بعد ذلك إلى الدولة الجديدة في ٢٤ من ذي الحجة عام ١٣٩١هـ (١٩٧٢م)، وقد انتخب في احتفال رسمي حاكم أبو ظبي رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما انتخب حاكم دبي نائباً للرئيس، وعين ولي عهد دبي رئيساً لوزراء حكومة الاتحاد[2] .

---

(١) د. صلاح العقاد، مرجع سابق، ص٣٤٥-٣٤٧ .

(٢) محمد مرسي عبد الله، مرجع سابق ص١٤٥-١٥٠ .

وفي اليوم نفسه الذي أعلن فيه قيام الدولة الجديدة اجتمع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة مع السير «جيفري آرثر» المقيم السياسي البريطاني في الخليج حيث تبادل الطرفان وثائق إنهاء المعاهدات والاتفاقات السياسية، كما وقع الطرفان معاهدة صداقة مدتها عشر سنوات، وقد قبلت الدولة الجديدة عضواً في الجامعة العربية في شوال ١٣٩١هـ (١٩٧١م)، كما وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على قبولها عضواً في الشهر نفسه، بعد ثلاثة أيام فقط، فأصبحت العضو الثالث والعشرين بعد المائة[(١)].

ملحق خاص بالإمارات[(٢)]

(عام ١٩٩٧م)

الإمارة	عدد سكانها	مساحتها
أبو ظبي	١٠٠٠٠٠٠ نسمة	٢٦٠٠٠ ميل مربع
دبي	٧٠٠٠٠٠ نسمة	١٥٠٠ ميل مربع
الشارقة	٥٠٠٠٠٠ نسمة	١٠٠٠ ميل مربع
عجمان	١٢٢٠٠٠ نسمة	١٠٠ ميل مربع
أم القيوين	٣٦٠٠٠ نسمة	٣٠٠ ميل مربع
رأس الخيمة	١٥٠٠٠٠نسمة	٦٥٠ ميل مربع
الفجيرة	٨٠٠٠٠ نسمة	٤٥٠ ميل مربع

(١) المرجع السابق.

(٢) وزارة التخطيط بالإمارات إدارة الإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٧م.

الفصل السادس

قطر

تقع شبه جزيرة قطر داخل الخليج العربي، وفيها تقع دولة قطر وعاصمتها الدوحة، ومن أشهر بلدانها (الزبارة) و(دخان)، وهي منطقة حقول الزيت، وتبلغ مساحة قطر ثمانية آلاف ميل مربع (١٧,٥٠٠كم٢) وسكانها زهاء مليون نسمة. وهي غنية بالنفط الذي نال امتيازه شركة قطر التي تشبه في تشكيلها شركة نفط العراق. وبدأ إنتاج النفط عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م) وغدت قطر البلد الحادي عشر في إنتاج النفط في العالم[(١)].

كانت قطر جزءاً من البحرين يحكمها حاكم من قبل آل خليفة وأحياناً يستقل بهذه المناطق، وفي كثير من الأحوال كانت منطقة البصرة أو اليمامة هي التي تشرف على المنطقة، وفي القرن الثامن الهجري - استولى بنو نبهان العمانيون على قطر، ولم يطل مقامهم بها، ومن بعدهم تناوب على قطر وغيرها من مناطق البحرين كثيرون من أهل البلاد. وفي عام ٩٢٣هـ (١٥١٧م) استولى البرتغاليون على قطر، وفي عام ٩٤٣هـ (١٥٣٧م) أرسل السلطان سليمان القانوني أسطولاً بقيادة سليمان باشا والي مصر لمحاربة البرتغال وطردها، ونجح هذا الأسطول في مهمته، فطرد البرتغال من البحرين، والقطيف، وقطر واستولى عليها، كما استولى على الأحساء. وعندما ضعفت الدولة العثمانية استطاع آل حميد من بني خالد أن يطردوا العثمانيين سنة ١٠٨٠هـ (١٦٦٩م) ويصبحوا حكام الأحساء.

---

(١) د. عبد الكريم غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث، ص٢٦٠ دمشق ١٩٦١م.

وعندما قامت الدولة السعودية الأولى مدت سلطانها إلى قطر في عهد عبد العزيز بن محمد، وأرسلت حملتين إحداهما سنة ١٢٠٢هـ (١٧٨٧م) بقيادة سليمان بن عفيصان، والثانية سنة ١٢٠٨ هـ (١٧٩٣م) بقيادة إبراهيم بن عفيصان، وبعد سقوط الدرعية مدّ آل خليفة أمراء البحرين سلطانهم إلى قطر[1].

ولعل من المفيد أن نتتبع تطور القوى المحلية في قطر منذ البداية، فمن المعروف أن العتوب هاجروا من موطنهم في نجد في أواخر القرن الحادي عشر وأوائل القرن الثاني عشر الهجريين، فنزلوا في منطقة قطر في ظل قبيلة آل مسلم التي كانت تحكم تلك المنطقة من شرقي الجزيرة العربية، وقد استقر العتوب في قطر مدة تقارب نصف قرن، تعلموا خلالها ركوب البحر، وأصبحوا مهرة في شؤون البحار، وعرفوا صيد اللؤلؤ والتجارة البحرية، وخبروا مزايا موقع أرضهم الجديدة في شرقي الجزيرة العربية، وبمرور الوقت نمت القوة الاقتصادية البحرية للعتوب، وأصبحوا يمثلون خطراً حقيقياً لآل مسلم حكام قطر. وشعر هؤلاء -أي آل مسلم- أن استمرار وجود آل الصباح وآل خليفة في قطر يشكل خطراً عليهم، لذا فقد نشب النزاع بينهم، واضطر العتوب (آل صباح وآل خليفة) إلى الهجرة بحراً نحو رأس تنورة في الأحساء، وتبعهم آل مسلم ليحطموا قواهم حتى لا تقوم لهم قائمة بعد ذلك، وبعد تنقل وتشتت حطّ العتوب الرحال في ثغر الكويت، واستقروا بعد أن سمح لهم بنو خالد بالإقامة هناك (أي في الكويت). واقتسم العتوب الحكم في الكويت، فكان لآل صباح إدارة شؤون الحكم ولآل خليفة إدارة شؤون التجارة، وللجلاهمة إدارة شؤون

(١) د. أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي، ج٧، القاهرة ١٩٧٧، ص٦٤٦.

البحر. وما لبث آل خليفة أن هاجروا من الكويت إلى قطر مرة أخرى في عام ١١٨٠هـ (١٨٦٦م) أي بعد خمسة عشر عاماً من إقامتهم في الكويت[١].

أسس آل خليفة مدينة الزبارة، وسرعان ما نمت وازدهرت لتتحول إلى مركز تجاري نشيط، راح ينافس ميناءي العقير والقطيف على ساحل الأحساء بل راح ينافس أيضاً موانئ الفرس على الخليج. وفي عام ١١٩٨هـ (١٧٨٣م) كان بدء الصدام بين القوة النامية الجديدة وبين القوى القديمة التي أحست بخطر الوافد الجديد، فكان هجوم الفرس بقيادة الشيخ ناصر حاكم بوشهر على الزبارة، وقد دحر هذا الهجوم، وتراجعت السفن القادمة بعد أن تكبدت أفدح الخسائر، وكان من الطبيعي أن تحس القوى الجديدة بذاتها، وأن تزداد لديها التطلعات والآمال[٢].

وكان التطلع نحوالبحرين هو هدف القوى المحلية، ففي عام ١١٩٨هـ (١٧٨٣م) قامت قبائل العتوب بغزو البحرين بأسطول كبير من شبه جزيرة قطر، وحاصرتها مدة امتدت حوالي الشهرين، وانتهى الحصار بفتح جزر البحرين، وبعد فتح البحرين تغير ميزان القوى في المنطقة، فبعد أن كان اهتمام آل خليفة مركّزاً في قطر، تحول هذا الاهتمام إلى البحرين. وإذا كان دخول البحرين قد تحقق باتحاد قبائل قطر وتكامل وتحالف وقوة العتوب (آل خليفة والجلاهمة وآل صباح) إلا أن الجلاهمة خرجوا من الفتح دون أن ينالوا ما يوازي ما قدموه. لذلك أخذ البنيان الجديد يهتز من داخله ويحمل بين طياته عوامل فنائه، إذ اجتاحته نزاعات، انتهت بانفصال قطر عن

(١) د. عبد العزيز المنصور ود. فتوح الخترش: نشوء قطر وتطورها. الكويت دار ذات السلاسل ١٩٧٧، ص٣٩-٤٠.

(٢) لوريمر. ج. ج، دليل الخليج (التاريخي) ج، ص١١٩٧ (قطر ١٩٧٥).

البحرين، بعد أن تبلورت في قطر قوة محلية تحت زعامة واحدة بقيادة قاسم آل ثاني[(1)].

ونتيجة لما قدمه آل ثاني من مساعدات لآل خليفة في فتح البحرين، عين آلُ خليفة آلَ ثاني حكاماً لقطر يحكمونها باسمهم، وهكذا أصبح آل ثاني هم زعماء الشعب في قطر، وقد حافظوا على زعامتهم الشعبية منذ ذلك الحين، وكان ابنه الشيخ قاسم نائباً له في أثناء حياته، ولكنه كان من عظماء السياسة، فبدأ يستقل بالأمر دون أن يعود لاستشارة آل خليفة، فطلب آل خليفة من والده الشيخ محمد أن يرسل لهم ابنه الشيخ قاسماً (لتجديد الصحبة ولإزالة الشبهة) فاستجاب لهم[(2)]، إلا أن البحرين قد ألقت القبض عليه واعتقلته. وهاجم قومه البحرين لإنقاذه ولكنهم هزموا، وتعقبتهم قوات البحرين إلى ساحل قطر، وكان ذلك عام ١٢٨٤هـ(١٨٦٦م)، غير أن أهل قطر لم يتركوا الأمر، بل اختطفوا أحد أقارب شيخ البحرين، ثم أخلوا سبيله مقابل فك أسر الشيخ قاسم الذي أصبح سيد قطر الحقيقي[(3)].

وكان لتدخل بريطانيا أثر كبير في فصل قطر عن البحرين، فقد عقدت بريطانيا اتفاقية مع الشيخ محمد آل ثاني زعيم قطر تعهد فيها بألا يقوم بأي عمل عدواني ضد جيرانه، كما تعهد بألا يرتكب أي عمل عدواني في البحر، بل عليه أن يحل كل الخلافات والمنازعات التي قد تنشب بينه وبين جيرانه بتوجيهها إلى المقيم البريطاني للفصل فيها[(4)]، وحددت بريطانيا

(١) عبد العزيز المنصور، وفتوح الخدش، نشوء قطر وتطورها، ص٤١ .

(٢) مصطفى كامل الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، ص١٧٧ .

(٣) عبد الكريم غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث، ص ٢٥٩ .

(٤) لوريمر. ج.ج، دليل الخليج، ج، ص ١٢١٦ .

كذلك العلاقات بين قطر والبحرين. وقد وضع هذا الاتفاق أساس استقلال قطر عن البحرين. وكان على قطر أن تدفع ضريبة لحاكم البحرين غير أن الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي تولى الحكم بعد أبيه امتنع عن دفع الضريبة مدعماً بذلك استقلاله[1].

وقد وحَّد الشيخ قاسم ١٢٩٥-١٣٣٢هـ (١٨٧٧-١٩١٣م) قطر، وقضى على مناوئيه فتألق نجمه، وعلت مكانته، ومن هنا خشي العثمانيون أن يخرج عن طاعتهم كما فعل آل خليفة، فهاجمت القوات العثمانية قطر عام ١٢٨٨هـ (١٨٧٠م) واحتلتها وأجبرت الشيخ قاسماً على الفرار، واعترف العثمانيون أول الأمر بزعامة أحمد أخي قاسم ثم اعتقلوه، ولكن الشيخ قاسماً تمكن من إلحاق هزيمة بالعثمانيين وتحرير أخيه واستعادة سيطرته على قطر. ونجح قاسم في صد حاكم أبي ظبي، واستعادة الدوحة منه، وفرض عليه صلحاً عام ١٣٠٣-١٣٠٦هـ (١٨٨٥-١٨٨٨م)، وفشلت محاولة قاسم لغزو البحرين عام ١٣١١هـ (١٨٩٣م) إذ تدخل الأسطول البريطاني، وحطم قوارب الغزو القطرية، وفرض على الشيخ قاسم معاهدة صلح[2].

وكان الشيخ قاسم سيء العلاقة بالإنكليز يعارض سياستهم ولا يسير في فلكهم، مما جعل بريطانيا تتحين الفرصة للانتقام منه، واغتنمت بريطانيا فرصة نشوب الحرب العالمية الأولى، وجلاء القوات والنفوذ العثماني عن قطر، ففرضت في عام ١٣٣٥هـ (١٩١٦م) معاهدة حماية على قطربعد أن

(١) أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، ص١١٣ .
(٢) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ص٢٦٠ .

تنازلت لها الدولة العثمانية عام ١٣٣٢هـ-١٩١٣م عن حقوقها في قطر في العام الذي توفي فيه الشيخ قاسم. وقد جاء في هذه الاتفاقية «تتنازل الدولة العثمانية عن جميع حقوقها في شبه جزيرة قطر التي سيستمر في حكمها الشيخ قاسم بن ثاني وخلفاؤه من بعده، وتتعهد الحكومة البريطانية أنها لن تسمح بتدخل شيخ البحرين في أمور قطر الداخلية أو ضمها إلى أراضيها»[1].

خلف الشيخ قاسماً ابنه الشيخ عبد الله الذي لم يكن في حزم أبيه ومكانته، فأصبح النفوذ البريطاني في عهده قوياً وعقد معاهدة مع بريطانيا، وفي عهده اكتشف النفط فمنح امتيازاً لاستثمار النفط عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٤م)، وظل الشيخ علي في الحكم حتى عام ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م) وفي عهده حدثت زيادة هائلة في النفط في قطر نتج عنه ارتفاع في مستوى المعيشة وزيادة في العمران. ولكن الشيخ علياً تنازل لابنه الشيخ أحمد ليصبح أميراً لقطر، ونصت وثيقة التنازل على أن يكون الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (ابن أخي الشيخ علي) ولياً للعهد ونائباً للحاكم الجديد، وقد ظل الازدواج قائماً حتى عام ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م) حيث عزل الشيخ أحمد، وأصبح الشيخ خليفة بن حمد هو أمير قطر وحاكمها، وهو الذي أعلن استقلال البلاد عام ١٣٩١هـ (١٩٧١م)[2]. غير أن الشيخ حمد بن خليفة قد أطاح بوالده وتولى الحكم مكانه في عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

(١) مصطفى الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، ص١٩٤.

(٢) المرجع السابق.

الفصل السابع

البحرين

مجموعة من الجزر تقع في الخليج الكائن بين شبه جزيرة قطر وساحل المنطقة الشرقية (الأحساء) بالمملكة العربية السعودية، لا تزيد مساحتها جميعاً على ٥٧٥ كيلومتراً مربعاً. ويزيد عدد الجزر على إحدى عشرة جزيرةً، أكبرها جزيرة البحرين التي أعطت اسمها للدولة كلها، والذي أخذته من اسم المنطقة كاملة، وكانت من قبل تعرف باسم جزيرة (أوال)[١].

سبق أن ذكرنا أن بني خليفة وهم من العتوب قد غادروا القرين (الكويت) مغاضبين أبناء عمومتهم آل الصباح لسبب من الأسباب، واتجهوا نحو الجنوب ورغبوا في الاستقرار في جزيرة البحرين، ولكن حكام الجزيرة من بني مذكور من قبيلة المطاريش لم يسمحوا لهم بذلك مما اضطرهم إلى متابعة السير إلى (الزبارة) في قطر فنزلوا فيها عام ١١٧٩هـ(١٧٦٥م) بإمرة شيخهم محمد بن خليفة، وكانت المنطقة من ديار بني مسلم.

حصَّن آل خليفة الزبارة، وحصلوا على نوع من الاستقلال الذاتي، ولما طالبهم آل مسلم بدفع الزكاة لهم رفضوا ذلك، ولم يمض بعد على استقرارهم أكثر من عامين. عمل آل خليفة بصيد اللؤلؤ، ونمت تجارتهم، وأعفوا البضائع من الرسوم فتطورت مدينتهم وجذبت إليها عدداً من القبائل الأخرى منها عدد من العتوب من الكويت، مثل قبيلة الجلاهمة التي منها آل جابر أشهر قبائل العتوب في ركوب البحر، وكان المهاجرون من الكويت

(١) مصطفى الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، ص١٩٥-١٩٦.

من الكثرة حتى اضطر أهل الزبارة إلى رفض بعضهم وطردهم وإعادتهم إلى الكويت.

ضعفت دولة آل خالد في المنطقة وحصل كثير من أتباعهم على الاستقلال مثل آل الصباح في الكويت، وآل مسلم في قطر، وسار على طريقهم آل خليفة في (الزبارة)[1].

وقع خلاف بين آل خليفة وآل جابر، واعتزل آل جابر في منطقة (الرويس)، وعملوا في بناء أسطول خاص بهم، ثم تجدد الخلاف فقتل زعيم آل جابر، وأبيد أكثرهم ولم ينج منهم إلا القليل وأكثرهم من النساء والأطفال.

وحصل نزاع بين آل خليفة في (الزبارة) حكام (بوشهر) و(والدورق) و(بندر رق) وهؤلاء لهم السيطرة على جزيرة البحرين، ونتيجة الصراع سيطر آل خليفة على جزيرة البحرين.

وبدأ الصدام بين السعوديين في الأحساء وآل خليفة في (الزبارة)، وذلك عام ١٢١٠هـ (١٧٩٥م)، ابتدأ السعوديون بالهجوم على الزبارة بقيادة إبراهيم بن عفيصان وألقوا الحصار على المدينة، ولما اشتد الأمر على سكانها قرروا إخلاءها وتخريبها وارتحلوا عنها بصورة جماعية إلى البحرين، إلا أن قادتهم قد وقعوا أسارى بين ابن عفيصان الذي عيّن حاكماً على البحرين من قبله.

رجع سلمان بن خليفة عام ١٢١٤هـ (١٧٩٩م) حاكماً على البحرين،

---

(١) د. أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت، الكويت، ١٩٨٤، ص١٠٢.

ولكنه تعرض في العام التالي لهجوم سلطان مسقط عليه، إلا أن هذا الهجوم قد فشل، غير أنه نجح في المرة الأخري بعد سنة، وفتحت مدينة المنامة أبوابها لسلطان مسقط الذي نقل بعض الرهائن من آل خليفة إلى مسقط على حين هرب بعضهم إلى (الزبارة)[1].

ثم استطاع آل خليفة بعد عامين الرجوع إلى جزيرتهم، وكان النفوذ السعودي ينتشر في البحرين فاستعان آل خليفة بالسعوديين ضد العثمانيين، وتوطدت العلاقات بين آل سعود وآل خليفة، وخاصة عندما رجع سلمان بن خليفة إلى الحكم بمساعدة عبد العزيز بن محمد آل سعود عام ١٢٢٤هـ (١٨٠٩م)، بعد أن أجبر على تركه بسبب هجوم سلطان عمان[2].

تمكن الجيش السعودي من طرد سلطان عمان، ولكنه أخذ بعض آل خليفة إلى نجد حيث احتجزهم الإمام سعود الكبير هناك، لكن آل خليفة استعانوا بأعدائهم السابقين العمانيين ضد السعوديين. أُخْرِج السعوديون من البحرين بمساعدة الأمير عبد الله بن أحمد الذي ثار عليه بعد مدة أحد أبناء عمومته، وهو محمد بن خليفة بن سلمان، إلا أن محمداً هذا قد هزم في معركة (الناصفة) فالتجأ إلى عبد الله بن ثنيان من آل سعود، وكان وقتذاك في المنطقة الشرقية، ولكن ابن ثنيان لم يستفد من خلاف آل خليفة لأن حكمه قد انتهى بمجيء فيصل بن تركي، فذهب محمد بن خليفة يطلب النجدة من قطر فحصل عليها واستطاع الانتصار على ابن عمه عبد الله بن أحمد، وتسلم الحكم عام ١٢٥٨هـ (١٨٤٢م).

---

(١) أحمد أبو حاكمة، تاريخ شرقي الجزيرة العربية، بيروت ١٩٦٧، ص١٤٣-١٤٤.

(٢) أمل الزياني، البحرين، القاهرة ١٩٧٧، ص٤٣.

فرّ عبد الله بن أحمد إلى إيران، وطلب النجدة، ولكنه لم يوفق. من جهة أخرى تمكن الإمام فيصل بن تركي ال سعود من دخول مدينة الدمام وانتزاعها من أيدي البحرانيين، وأراد السيطرة على البحرين كها.

انتقل عبدالله بن أحمد إلى الدمام ولكنه لم يستفد شيئاً، وتوفي عام ١٢٦٥هـ (١٨٤٩م)، وصفا الجو لمحمد بن خليفة الذي استمر في الحكم حتى عام ١٢٨٦هـ (١٨٦٩م)، وكان قد عقد معاهدة مع بريطانيا عام ١٢٧٩هـ (١٨٦٢م)[١].

انتقل الحكم إلى علي بن خليفة بعد وفاة محمد، غير أنه قتل بعد أشهر عدة بيد أخيه ناصر، ولكن عيسى بن علي قد قبض على زمام الأمر، وتسلم الحكم حتى عام ١٣٤١هـ (١٩٢٦م)، وعقد معاهدة عام ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م) مع بريطانيا وجددت عام ١٣١٠هـ (١٨٩٢م)، فحوى هذه المعاهدة: أنه لا يحق لأمير البحرين أن يتنازل عن أي جزء من أراضيه إلى أية جهة سوى بريطانيا، ولا أن يعقد أية علاقة مع أية دولة دون علم بريطانيا، وأن يقيم مستشاراً بريطانياً في المنامة بجانب الأمير[٢].

توفي الأمير عيسى بن خليفة عام ١٣٤١هـ (١٩٢٣م) فتسلم الحكم بعده ابنه أحمد حتى عام ١٣٦١هـ (١٩٤٢م)، وفي عهده وجد النفط في البلاد بكميات تجارية، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية وقعت بريطانيا نيابة عن شيخ البحرين معاهدة تمنح الحكومة الأمريكية بموجبها حق اتخاذ البحرين مقراً لقيادة أسطولها في الشرق الأوسط.

---

(١) د. فائق طهبوب، تاريخ البحرين السياسي، الكويت ١٩٨٣، ص٢٦٧-٢٦٨.

(٢) د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، جـ٣، القاهرة ١٩٦٦، ص١٥٣.

تسلم الحكم في البحرين بعد وفاة الأمير أحمد ابنه سلمان حتى عام ١٣٨١هـ (١٩٦١م)، وقد طرد سلمان المستشار البريطاني من البلاد عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) وبدأت البلاد تسير نحو الاستقلال الذي تم في عهد عيسى بن سلمان الذي لا يزال أميراً على البلاد، إذ أجري استفتاء في البحرين من قبل الأمم المتحدة استقلت على إثره عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)، وانضمت إلى الأمم المتحدة وإلى جامعة الدول العربية[١]. وخلفه ابنه حمد في عام ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م بعد وفاة والده عيسى إثر أزمة قلبية.

(١) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، جـ٤، ص٤٥-٥٠.

الفصل الثامن

الكويت

تقع الكويت في الزاوية الشمالية الغربية من الخليج العربي على هيئة مثلث، ضلعه الشمالي عند حدود العراق، وضلعه الجنوبي على مشارف المملكة العربية السعودية، وضلعه الثالث الشرقي على شاطئ الخليج العربي. ويبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب ٢٨٠ كيلومتراً وعرضها من الشرق إلى الغرب ٣٨ كيلومتراً ومساحتها ١٥٠٠٠كم٢، وعدد سكانها حوالي مليونين ونصف، وأرضها صحراوية قارية المناخ ترتفع درجة الحرارة فيها صيفاً إلى ٤٨ْ درجة مئوية في الظل أثناء النهار، ولا تهطل فيها أمطار إلا نادراً وتفتقر إلى الينابيع، ويقع على طول الساحل عدد من الجزر الصغيرة أهمها جزيرة بوبيان، وهي أكبرها ولكنها غير مسكونة، وجزيرة فيلكا التي يسكنها عدد قليل(١).

ولم يكن اسم الكويت معروفاً قبل القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)، فقد كانت منطقة الكويت تحمل اسم القرين بسبب وقوعها على خليج الكويت الذي يشبه القرن، أما كلمة (كويت الحالية) فهي تصغير لكلمة كوت، والكوت عبارة عن حصن صغير كان موجوداً فيها، وبناه محمد بن عريعر زعيم قبيلة بني خالد التي كانت تسيطر على تلك المناطق فأقام فيها بعض أتباعه، واتخذوا منه مستودعاً للزاد والذخيرة، وما يحتاجون إليه، فإذا أرادوا الغزو شمالاً أو المرعى قريباً من ذلك الحصن

(١) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ص٢٤٤-٢٤٥ .

تزودوا بما يريدون، إذن فالكويت نسبة إلى الكوت، وذلك بعد هجرة آل الصباح إليها[1].

والواقع أن استقرار الحكم لآل الصباح في الكويت قد مر بمراحل عدة، فقد هاجر آل الصباح من نجد ومعهم آل خليفة وبعض جماعات العتوب، فوصلوا إلى الزبارة في شبه جزيرة قطر، فأقاموا فيها بعض الوقت، غير أنهم لم يلبثوا أن غادروها إثر معركة دارت عند رأس تنورة رغم أن النصر كان حليفهم، ثم واصلوا سيرهم بحراً حتى وصلوا إلى منطقة الكويت، فنزلوا بجوار كوت بني خالد، استأذنوهم في النزول فرحب بنو خالد بهم وكان ذلك عام ١١٢٩هـ (١٧١٧م). فاتفق جماعة العتوب على إدارة شؤون البلاد إدارة مشتركة، على أن يتولى آل صباح شؤون الحكم، وأن يتولى آل خليفة شؤون المال والتجارة، في حين يتولى الجلاهمة شؤون العمل في البحر، فاستقل آل صباح بحكم الكويت ١١٧٠هـ (١٧٥٦م) بعد أن هجرها آل خليفة وتبعهم الجلاهمة، واختار أهل الكويت في عهدهم وازدادت أهميتها مما أدى إلى قيام نوع من العلاقات المحلية والمنافسات الدولية بشأنها[2].

وأقام آل الصباح علاقات ودية مع القوى المحلية المجاورة، فاتفقوا مع بني خالد على حسن الجوار وعدم الانضمام إلى أعدائهم مقابل استقلال آل الصباح بحكم الكويت، ولكنهم (آل صباح) ما لبثوا أن تخلصوا من هذا الارتباط واستقلوا بالكويت، أما بنو كعب (أمراء عربستان) فقد كانوا

(١) نفس المرجع.

(٢) د. بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي، ط، الكويت ١٩٨٤، ص١٠٤.

يسيطرون على الخليج ويفرضون الضرائب على سكان المنطقة، ولكن آل صباح رفضوا أن يدفعوا هذه الرسوم، فجرت معركة بحرية بين الطرفين في موقعة الرقة وانتصر فيها الكويتيون بقيادة الشيخ عبد الله الأول الصباح ١١٧٦-١٢٢٩هـ (١٧٦٢-١٨١٧م)، وتابع الكويتيون حروبهم مع بني كعب في عهد الشيخ جابر الأول الملقب بجابر العيش، ١٢٢٩-١٢٧٦هـ (١٨١٧-١٨٥٩م) وأحرزوا انتصارات كثيرة مكنتهم من توطيد نفوذهم في البلاد، وساعد آل صباح أبناء عمومتهم من آل خليفة حينما استولوا على البحرين[١].

ونمت الكويت بسرعة وازداد عدد سكانها، وأصبح لها أسطول تجاري عدته ثمانمائة مركب شراعي، كما ازدادت أهميتها التجارية بعد سقوط البصرة، وتعرضت الكويت أواخر عهد عبد الله لخطر الوهابيين، وتدخل الإنكليز لمنع الجيش المصري من التمركز في الكويت عام ١٢٥٥هـ (١٨٣٩م) فاكتفوا بإرسال مندوب سياسي إليها، وفي عهد الشيخ جابر الأول توطدت علاقة الكويت مع العثمانيين، وقدم لهم مساعدات عسكرية، وذلك بسبب الهجمات الوهابية على الكويت، ولم يحدث ما يستحق الذكر في عهد صباح ١٢٧٦-١٢٨٤هـ (١٨٥٩-١٨٦٦م) سوى تأزم العلاقات بينه وبين عبد الله بن فيصل آل سعود.

وازداد النفوذ العثماني في عهد عبد الله الثاني بن صباح بن جابر ١٢٩٣-١٣٠٩هـ (١٨٧٥-١٨٩١م)، فقد اتبع عبد الله سياسة موالية للعثمانيين فعينه مدحت باشا قائمقام (أي متصرفاً) على الكويت مرتبطاً

---

(١) المرجع السابق.

بولاية البصرة. وقدم الشيخ عبد الله مساعدة عسكرية للحملة العثمانية التي أرسلها مدحت باشا لاحتلال الأحساء. وخلفه في الحكم أخوه محمد ١٣٠٩-١٣١٣هـ (١٨٩١-١٨٩٥م) الذي كان كأخيه موالياً للعثمانيين وأشرك محمد أخاه جراحاً في الحكم، فأغضب بذلك الأخ الثالث مباركاً. واعترفت الحكومة البريطانية في عهده في عام ١٣١٠هـ (١٨٩٢م) بتبعية الكويت للعثمانيين[(١)].

استولى مبارك على الحكم ١٣١٣هـ (١٨٩٥) بعد أن قتل أخويه محمداً وجراحاً، وعمل على النهوض بالكويت فزاد من عمرانها، فاتسعت مساحتها، وكثرت منازلها، وتقدمت تجارتها، وزادت ثروتها بفضل الاهتمام بحرفة الغوص، واستتب الأمن والنظام في عهده، وأسس أول مدرسة نظامية حملت اسمه (المدرسة المباركية) ولا تزال قائمة حتى اليوم.

ومنذ تولي مبارك الحكم ساءت علاقته بالدولة العثمانية وبخاصة بعد أن فر يوسف آل إبراهيم وأولاد محمد وجراح إلى البصرة، واستنجدوا بوالي البصرة ضد مبارك معترضين على الطريقة التي استولى بها مبارك على الحكم، غير أن الدولة العثمانية اضطرت للاعتراف به حاكماً على الكويت، ولجأ يوسف إلى قاسم بن ثاني شيخ قطر، فاستعان مبارك بمتصرف الأحساء واستنجد يوسف بابن الرشيد فهزم ابن الرشيد مباركاً في معركة (الصريف) ١٣١٨هـ (١٩٠٠م). وكان الأمير عبد الرحمن بن سعود وابنه عبد العزيز قد لجآ إلى الكويت فراراً من ابن الرشيد. فساعد مبارك آل سعود ضد ابن

(١) أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت، ص٩٨ .

الرشيد فتمكن عبد العزيز آل سعود من احتلال الرياض ١٣١٩هـ (١٩٠١م) واستراح مبارك بعد أن تخلص من أعدائه إثر وفاة خصمه يوسف آل إبراهيم وابن الرشيد[1].

ولكن علاقاته مع الدولة العثمانية ظلت متوترة، فقد رفض السماح للعثمانيين بتعيين مشرف عثماني لميناء الكويت وإيفاد موظف للحجر الصحي، وإقامة دار عوائد فيها، ووجود قوات عثمانية في الكويت، فوجهت الحكومة العثمانية إنذاراً إلى الشيخ مبارك طلبت فيه أن يتخلى عن بريطانيا، وعرضت عليه عضوية مجلس الشورى في إستانبول أو الإقامة في أي مكان والتخلي عن مشيخة الكويت على أن تدفع له مرتباً كبيراً، واستنجد مبارك بالإنكليز الذين أيدوه وعقد معهم معاهدة ١٣١٦هـ (١٨٩٩م) تعهد فيه بوضع الكويت تحت الحماية البريطانية.

والواقع أن محاولات بريطانيا ومساعيها المستمرة قد كللت بالنجاح، فقد حاولت بريطانيا مراراً قبل عهد الشيخ مبارك أن تعقد معاهدة ولكن محاولاتها باءت بالفشل، إلا أنها نجحت مع الشيخ مبارك الذي تعهد بجعل سياسته الخارجية مرتبطة ببريطانيا، كما ألزم نفسه وورثته من بعده بألا يتنازل أو يؤجر أو يبيع أو يرهن أي جزء من أراضيه إلى حكومة أخرى دون موافقة بريطانيا.

ويمكن تفسير هذه الاتفاقية (المعاهدة) على أنها التزام من جانب واحد هو الكويت، وليس فيه التزام من جانب بريطانيا، وقد حصلت بريطانيا بموجب هذه الاتفاقية على امتيازات مختلفة منها حظر استيراد الأسلحة إلى

---

(١) د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة ١٩٩٢، ص٢٢٩.

الكويت أو تصديرها، وإقامة مكتب بريد إنكليزي وإقامة لاسلكي واتفاق حول النفط[1].

ووقف الشيخ مبارك إثر ذلك موقفاً حازماً من العثمانيين. فلم يرحب بالبعثة الألمانية التي وصلت إلى الكويت عام ١٣١٧هـ (١٨٩٩م) برئاسة القنصل الألماني في بغداد لدراسة خط حديد برلين بغداد، وانتقم منه العثمانيون بمصادرة أملاكه في البصرة، وسويت علاقاته بالعثمانيين الذين تخلوا عن الكويت واعترفوا بالأمر الواقع، وأعادوا إليه أملاكه في البصرة، وحاول مبارك بدوره مجاملة العثمانيين فتبرع لضحايا حريق إستانبول عام ١٣٢٩هـ (١٩١١م)، كما تبرع لحرب طرابلس، فمنحه السلطان العثماني الوسام المجيدي، وتنازل العثمانيون عن الكويت عام ١٣٣١هـ (١٩١٣م) واعترفوا بمركز بريطانيا الممتاز فيها، كذلك اعترف ابن سعود بالوضع الجديد في الكويت، وأيد مبارك الحملة البريطانية ضد البصرة أثناء الحرب العالمية الأولى، فتعهدت بريطانيا بالاعتراف باستقلاله تحت الحماية البريطانية[2].

وفي عام ١٣٣٤هـ (١٩١٥م) توفي الشيخ مبارك، وخلفه في الحكم ابنه جابر الذي حكم سنتين فقط والذي خفض الرسوم على تجارة اللؤلؤ وأعفى الناس من ضريبة العقارات، وفي عهده عقد مؤتمر الكويت لحكام الخليج لدعم ثورة الشريف حسين. خلفه في الحكم أخوه سالم الذي عمل على تنمية التجارة في عهده فخفض الرسوم الجمركية على الواردات إلى

---

(١) فؤاد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي، جـ٢، ص١١٠ .

(٢) . بدر الدين عباس الخصوصي، تاريخ الخليج، جـ٢، ص٨٥-١١٠ .

٤٪، وألغى جميع الرسوم عن الصادرات، وربط الكويت بالعالم الخارجي عن طريق محطة البرق. وأقيم في عهده سور الكويت لحمايتها من الأعداء. أما سياسته الخارجية فقد تميزت بالتوتر مع بريطانيا والسعوديين، فقد رفض محاولات بريطانيا فرض حصار على بلاده لمنع تصدير الأسلحة للعثمانيين في بلاد الشام، ولكنه اضطر تحت التهديد الانكليزي إلى وضع لجنة مراقبة إنكليزية في ميناء الكويت إبان فترة الحرب. أما علاقته مع السعوديين فقد ساءت بسبب مسألة الحدود بين البلدين، وجرت معركة (حمض) ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م) جنوبي الكويت هزم فيها الكويتيون واضطروا إلى بناء السور، كما وقعت معركة (الجهراء) ١٣٤٠هـ (١٩٢١م) والتي كاد يسيطر فيها السعوديون بقيادة فيصل الدويش لولا تدخل بريطانيا، وظلت العلاقات سيئة، على أن أهل الخير حاولوا إصلاح ذات البين بين السعوديين والكويتيين إلا أن القدر لم يمهل الشيخ سالماً ليرى نتيجة الصلح[(١)].

تولى الشيخ أحمد الجابر ١٣٤١-١٣٧٠هـ (١٩٢٢-١٩٥٠م) الحكم عقب وفاة عمه الشيخ سالم، وقد شهدت البلاد نهضة في عهده، فقد شكل مجلس الشورى، ومجلس البلدية، والمعارف، والمجلس التشريعي، استجابة لرغبات المواطنين بالاشتراك بالحكم، إلا أن هذه التجربة فشلت لأن الشيخ أحمد الجابر لم يرد لها النجاح بسبب الخلاف بين الحكومة والمجالس. وقد عني كذلك بتشجيع الحركة العلمية والأدبية والفكرية في الكويت، كما أسست في عهده الدوائر الحكومية، وتدفق النفط في عهده بكميات تجارية صارت تصدر منذ عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م)، ونجح الشيخ

(١) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، جـ٤، ص٣٩٣-٣٩٩.

أحمد الجابر في حل مشكلاته مع السعوديين وبخاصة مسألة الحدود المسابلة (التجارة)، فقد نجحت بريطانيا في حل هذه المشكلات بعد عقد مؤتمر العقبة ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م) لحل مشكلة الحدود، وتوطدت علاقته مع السعودية ومع البلاد العربية الأخرى[١].

ثم خلفه في الحكم ابن عمه الشيخ عبد الله السالم الصباح ١٣٧٠-١٣٨٥هـ (١٩٥٠-١٩٦٥م)، وقد عمل الشيخ عبد الله على توجيه ثروة البلاد وطاقاتها وإمكاناتها لتطوير الكويت في نظم الحكم والإدارة والنهوض بها في جميع الشؤون العلمية والاجتماعية والاقتصادية، وفي عهده استقلت الكويت في عام ١٣٨١هـ (١٩٦١م) ودخلت الجامعة العربية، وهيئة الأمم، وفي المجال الداخلي وجد بالكويت الدستور والمجلس النيابي، وتشكلت حكومة من ١٤ وزيراً، كما تقدمت الحالة العلمية، والاجتماعية، والاقتصادية في عهده. وفي المجال الخارجي أسهمت الكويت في نصرة القضايا العربية وبخاصة قضية فلسطين من بلاد الشام، كما أسهمت في تقديم العون المادي للدول العربية، وتطورت الكويت في عهده تطوراً كبيراً فاق كل التصورات[٢].

وتابعت الكويت مسيرتها الحضارية في عهد كل من الشيخ صباح السالم الصباح ١٣٨٥-١٣٩٨هـ (١٩٦٥-١٩٧٨م) وحاكمها الحالي الشيخ جابر الأحمد الجابر، فقد شهد عهد الشيخ صباح افتتاح جامعة الكويت، وازدياد المدارس، والمعاهد العليا الفنية، كما تقدمت جميع الخدمات

(١) المرجع السابق.

(٢) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، بيروت ١٩٦١، ص٩٥-١١٥.

الصحية والاجتماعية، واشتركت الكويت في مؤتمرات القمة العربية، والمؤتمرات الإسلامية، والمؤتمرات الدولية، وما زالت الكويت تنمو وتتطور في عهد حاكمها الحالي الشيخ جابر الأحمد الجابر.

وقد حاول الاتحاد العربي الذي تألف من العراق والأردن ضم الكويت إليه على أنها جزء من العراق، ثم حاول عبد الكريم قاسم ذلك عام ١٣٨١هـ (١٩٦١م)، ثم احتلها بعدئذ صدام حسين عام ١٤١١هـ في ٢ من أغسطس(١٩٩٠م) فكان ذلك سبباً في حرب الخليج، فتشتت شمل المسلمين، وذهبت ريحهم، وأُجبر صدام حسين حاكم العراق على الانسحاب من الكويت[(١)]. واستعادت الكويت عافيتها واستقرارها وازدهارها بعد عام ١٩٩١م.

(١) محمود شاكر، تاريخ العراق، ص٣٥٥-٣٧٠.

الفصل التاسع

سورية

الحكم العربي في سورية ١٣٣٧-١٣٣٩هـ (١٩١٨-١٩٢٠م):

احتل جيش الثورة العربية بقيادة فيصل الأول دمشق في ٢٣من ذي الحجة عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٩م ودخلت معه الجيوش البريطانية، ثم استمرت الكتائب العربية في الزحف إلى ما وراء دمشق، حتى دخلت حمص وحماة وحلب من جهة، ومن جهة أخرى استمر الزحف الساحلي الذي بدأ في حيفا وعكا إلى صور وصيدا وبيروت، وطرابلس، وبذلك تم الاستيلاء على الشام[١].

قوبل دخول فيصل إلى الشام بحماسة كبيرة في جميع المدن الشامية التي أخذت ترفع الأعلام العربية، وتعلن انضمامها للثورة واستجابتها لأوامر القيادة العربية قبل أن تصل إليها كتائب الجيش الظافر، إيماناً منها بأن دخول فيصل دمشق هو تحقيق لآمال رجال الحركة العربية في الاستقلال بعد ما غذيت بفكرة الصراع بين العرب والترك، وبعد أن أعدم جمال باشا الذين يتعاونون مع الإنكليز والفرنسيين لطرد الترك من بلاد الشام إثر دخوله سفارتي هاتين الدولتين، ولم يعلم الشعب هذه العلاقات فأضفى صفة الشهداء على هؤلاء الذي أعدموا نتيجة صلاتهم مع الأجانب[٢]. وقد أيدت بريطانيا هذا الحديث، لهدف يختلف تماماً عن أهداف السكان، لإيمانها بأن حكومة عربية بقاعدتها الواسعة كانت قادرة على امتصاص

(١) نجيب الأرمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، القاهرة١٩٧٠، ص٥٢ .

(٢) نفس المرجع، ص٥٣ .

حماسة وتضحيات الثوار، وجعلها مسالمة. وكان أول عمل قام به فيصل في دمشق أن شكل حكومة عسكرية برئاسة رضا باشا الركابي، تشمل صلاحياتها الشام كلها، وأرسل شكري باشا الأيوبي إلى بيروت لتأسيس إدارة عسكرية فيها؛ وقد ضمت حكومة فيصل سوريين وفلسطينيين ولبنانيين وعراقيين وحجازيين، وأخذوا يعملون يداً واحدة في مجابهة دسائس الاستعمار، ووضع أسس جديدة لدولة عربية حديثة تحمل الفكر اللاديني (العلماني) الذي ينادي به ويعمل له (ساطع الحصري) الذي كان ظل فيصل، وقد أوكل إليه توحيد التعليم في الشام.

وفي هذه الأثناء، قبل إقرار الأوضاع شرعياً ودولياً، قسمت البلاد السورية إلى ثلاث مناطق بإشراف الجنرال اللنبي، وكانت المنطقة الأولى الشرقية: وتشمل (سورية وشرق الأردن) برئاسة الأمير فيصل، والثانية المنطقة الغربية: وتشمل الساحل السوري (صور، صيدا، بيروت، طرابلس، اللاذقية، وقضائي أنطاكية وإسكندرونة) وهي تحت الحكم الفرنسي والمنطقة الثالثة: شملت، سهول عكا، ومنطقة القدس ونابلس «فلسطين»، ووضعت تحت الحكم البريطاني[(١)].

وسرعان ما تطورت الأمور لتكشف حقيقة نوايا الدول الغربية، فقد ساورت الشكوك السكان حول هذه التقسيمات ووجدوا أنها مطابقة للمخطط الاستعماري الذي وضعه الإنكليز والفرنسيون «سايكس-بيكو ١٣٣٥هـ (١٩١٦م)»، وقد عرف فيصل هذا الأمر في العقبة أثناء تحركه نحو الشمال إذ التقى بجمال باشا، وأطلعه على تفاصيل هذه الاتفاقية، وأنه قد

(١) د. محمود منسي، الشرق العربي المعاصر، القاهرة ١٩٩٥، ص١٤٩ .

حصل عليها عن طريق حلفائه الألمان، ولكن لم يعلم الشريف حسين بذلك، إلى جانب الشائعات التي تناقلتها الصحف. وتحولت شكوكهم إلى يقين عندما أقدمت الجيوش الفرنسية على احتلال بيروت وسائر المدن الساحلية في بلاد الشام، وأنزلت الأعلام العربية عن المباني الرسمية، وطردت ممثل حكومة فيصل من بيروت، وأدى ذلك إلى قيام حركة تمرد في الجيش العربي، مما جعل فيصلاً يطلب من الجنرال اللنبي توضيح الموقف، فصدر على الإثر البيان البريطاني الفرنسي في اليوم الأول من شهر صفر عام ١٣٣٧هـ ٢٧ من تشرين الثاني (١٩١٨م) الذي أكد للعرب أن هدف فرنسا وبريطانيا من خوض الحرب في الشرق هو تحرير الشعوب التي رزحت أجيالاً طوالاً تحت مظالم الترك تحريراً نهائياً وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختياراً حراً. . «وقد أسكت هذا البيان الشعب» لأن قادته قد سكتوا ورضوا، بل كانوا راضين إلا أمام شعوبهم.

انتهت الحرب العالمية الأولى، وعقدت الهدنة في ٤ من صفر عام ١٣٣٧هـ (١٩١٨م)، بين الفريقين المتحاربين الحلفاء وألمانيا، فاطمأن قادة العرب إلى طرد الأتراك من البلاد العربية، وباتوا ينتظرون تحقيق وعود الحلفاء، ذهب فيصل إلى باريس في أواخر ربيع الأول ١٣٣٧هـ (١٩١٩م) لحضور مؤتمر الصلح بصفته رئيساً للوفد الحجازي، وممثلاً لوالده الشريف حسين، فواجهته صعوبات كثيرة في باريس منها: عدم اعتراف فرنسا به بحجة أن الحلفاء لم يعترفوا بعد بالحجاز دولة مستقلة، واعتراض فرنسا كذلك على تسلم فيصل رئاسة جزء من الشام، ثم جابهته اتفاقية (سايكس

بيكو)، وقضية ما عرف باسم فلسطين وما يحيط بها من ضغط صهيوني واستعماري[(١)].

اشترك فيصل في مؤتمر الصلح بعد أن تراجعت فرنسا عن موقفها، وبذل جهوداً كثيرةً منها مذكرة قدمها إلى المؤتمر في شوال ١٣٣٨هـ (١٩١٩م) ثم ألقى خطاباً في المؤتمر مذكراً بحقوق العرب في الاستقلال والوحدة، وأشار إلى مبادئ ولسن بحق الشعوب في تقرير المصير، كما أشار إلى الدور الذي أداه العرب في الحرب، وندّد باتفاق سايكس - بيكو وطالب بتحقيق وعود الحلفاء للعرب، واقترح أن يرسل مؤتمر الصلح لجنة تحقيق تزور سورية وفلسطين للتأكد من رغبات السكان وحقهم في تقرير مصيرهم، ورغم كلامه عن العرب، إلا أن حديثه كان يقتصر على الشام التي مناه بها الحلفاء بشكل غير مكتوب، وقد سال لعابه على ذلك.

وقد قرر المؤتمر فصل البلدان العربية (لبنان وسورية وفلسطين والعراق) عن تركيا، على أن تكون تحت إشراف وصي يعمل باسم عصبة الأمم. ووافق المؤتمر على اقتراح فيصل بإرسال لجنة دولية إلى بلاد الشام لاستفتاء الشعب. فرفضت بريطانيا وفرنسا الاشتراك فيها، فتألفت اللجنة من أعضاء أمريكيين عرفت باسم لجنة كينغ - كراين King Crane[(٢)].

وإزاء هذه الأحداث، تنادى الزعماء العرب من أعضاء حزب الاستقلال العربي بعد عودة فيصل بإيعاز منه، إلى تشكيل مجلس وطني منتخب وعقد مؤتمر عام عرف بالمؤتمر السوري [رغم مناداته باسم العرب]

---

(١) محمود منسي، المرجع السابق، ص١٥٠-١٥١.

(٢) Khawry's: Syria Under French Mandate, pp. 42-43.

وضم مندوبين عن الشام كلها (فلسطين وسورية)، ولكنْ حالت فرنسا دون وصول ممثلي جبل لبنان، وقد تم الاجتماع حقاً في دمشق وحضره معظم الأعضاء وعددهم ٦٩ عضواً، وكان ذلك في رمضان من عام ١٣٣٧هـ (١٩١٩م). واتخذ المؤتمر قرارات مهمة عدةمن أهمها: استقلال سورية [بلاد الشام] ووحدتها برئاسة الأمير فيصل والاعتراف باستقلال العراق، وإلغاء سايكس بيكو، وإلغاء وعد بلفور، وأقر المؤتمر كذلك رفض الوصاية السياسية، وتنصيب فيصل ملكاً دستورياً على سورية، وأن تكون الحكومة في سورية والعراق لا مركزية. وقوبلت هذه القرارات بالترحيب والحماس لدى الشعب عامة، وانطلقت المظاهرات تعبر عن فرحتها، واجتمعت الوفود لتحيي فيصلاً والمؤتمر السوري العام.

وأثناء انعقاد المؤتمر السوري العام، حضرت لجنة كينغ - كراين الأمريكية، وقضت ستة أسابيع في زيارة الشام عدا جبل لبنان والساحل المقابل له (فلسطين ولبنان وشرقي الأردن)، ومنعتها بريطانيا من الذهاب إلى العراق، وقامت بتحقيق واسع في تلك المدة، وقابلت عدداً كبيراً من الوفود، ودارت مناقشات بينها وبين الكثير منهم، وتلقت ما يزيد على ١٨٠٠ عريضة، وقدم لها المؤتمر السوري مذكرة تضمنت المقررات التي أصدرها في اجتماعه السابق الذي وضع ميثاق الاستقلال، وبعد ذلك كله أجرت اللجنة استفتاء، ورفعت تقريراً إلى الرئيس ولسن الذي أرسل نسخاً منه إلى حكومات الحلفاء.

كان التقرير إلى حد كبير موضوعياً، متجرداً، وجاءت معظم بنوده في مصلحة السكان مرحلياً، وأبرزها: تكوين اتحاد من لبنان، وسورية،

وشرقي الأردن تتولى زعامته إحدى هذه الدول، وأن تكون الوصاية على هذا الاتحـاد إلى دولة يرغـبهـا السكان، ويفـضلون أمـريكا أو بريطانيـا، وأشارت اللجنة إلى الأطماع الصهيونية وحذرت من قيام دولة يهودية، كما اقترحت الحد من الهجرة اليهودية، ومع ذلك أهمل الحلفاء هذا التقرير ولم يعملوا به، بل لم يطلع عليه القادة[(١)].

وكانت فرنسا قد خشيت أن يعمل الحلفاء بتقرير اللجنة ويبعدوها عن سورية، فشنَّت صحفها حملة على فيصل وحكومته، ونشرت في لبنان دعايةً واسعةً للانفصال عن سورية وقبول الانتداب الفرنسي عن أعوانها من النصارى، ودفعت إدارة لبنان ليرفع قراراً إلى مؤتمر الصلح بذلك، كما قامت في فرنسا نفسها حملة من الاتهامات ضد بريطانيا يقودها عدد من الكتاب والسياسيين أبناء المدرسة الاستعمارية، وكان الباعث على الهجوم على بريطانيا أنها حاولت التخلي عن الالتزامات التي يفرضها عليها اتفاق سايكس - بيكو متذرعةً بمختلف الوسائل كتأكيد فيصل، وتشجيع العرب على مقاومة حقوق فرنسا في سورية، وحقيقة الأمر أن بريطانيا كانت تهدف إلى إبعاد فرنسا من المنطقة، وإبقائها تحت حكم فيصل الذي سيكون تابعاً ومؤيداً لبريطانيا حسب التفاهم بين الطرفين.

ولم يكن من سبيل لإرضاء فرنسا إلا حصولها على حصتها من سورية، وهي المنطقة التي حددها لها اتفاق سايكس بيكو، فقدم لويد جورج (رئيس الوزارة البريطانية) إلى كليمانصو (رئيس الوزارة الفرنسية)

---

(١) الوثائق الأمريكية: National Archives: 890 01/58 ١٩٢٢م من القنصل الأمريكي في دمشق إلى وزير الخارجية في واشنطن في ١٥ من مارس.

اقتراحاً بسحب القوات الإنكليزية من المنطقة الغربية «الزرقاء»، لتحل محلها كتائب فرنسية، أما المناطق الداخلية، بدءاً من العقبة وعمان حتى حلب، فتبقى في أيدي القوات العربية، مع بقاء القوات الإنكليزية في فلسطين وتخلي فرنسا عن الموصل.

وافق كليمانصو مبدئياً على هذا الاقتراح، شريطة ألا تؤثر هذه الموافقة في التسوية لشؤون الانتداب وتقرير الحدود، وكان كليمانصو يعني بذلك أن الحكومة الفرنسية ترغب في مد نفوذها على سورية الداخلية في النهاية، وأنها لا ترضى أن تكون خارجة عن السيطرة الفرنسية، وقد أقر مجلس الحلفاء الأعلى في باريس هذا الاتفاق في«٢٠ من ذي الحجة ١٣٣٧هـ (١٩١٩م)» المعروف باتفاق لويد جورج - كليمانصو[١].

أبرق لويد جورج إلى فيصل يدعوه إلى أوربا لبحث القضية العربية، فوصل فيصل إلى لندن، واتصل برئيس الوزارة البريطانية واطلع منه على ما جرى في باريس، فاعترض فيصل وقدم احتجاجاً رسمياً بصورة مذكرة، أبان فيها أنه حين سحب جيوشه بعد الهدنة بقليل إلى داخل سورية، فإنه لم يفعل ذلك إلا بناء على تأكيد صريح من الجنرال اللنبي بأنها خطة حربية، وبأن الحاميات الإنكليزية ستظل في البلاد حتى تتم التسوية النهائية في مؤتمر الصلح. فاتفاق لويد جورج - كليمانصو إنما هو نتيجة طبيعية لاتفاق سايكس - بيكو الذي لم يكن العرب طرفاً فيه.

والتمس فيصل عقد مؤتمر من الدول الثلاث (بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة) ليبحث في مستقبل البلاد العربية [بلاد الشام] على

---

(١) الوثيقة السابقة.

أساس العهود التي قطعها الحلفاء والمبادئ التي أعلنوها، ولكن احتجاج فيصل واقتراحه كانا عديمي الجدوى، على الرغم من اقتناع بريطانيا بأن القضية التي عرضها فيصل في المذكرة لا تقبل جدلاً، وقد أوقع بريطانيا في الحيرة اعتقادها الراسخ أن غرض الفرنسيين في النهاية احتلال سورية الداخلية، لذلك ضغطت على فيصل ليدخل في مفاوضات مباشرة مع كليمانصو، أملاً في إنقاذها من التزاماتها المعقدة المتناقضة أمام العرب والفرنسيين على السواء، فذهب فيصل إلى باريس، ووقع مع كليمانصو اتفاقاً تضمن ما يلي:

التزام فرنسا بمعونة سورية وضمان استقلالها، والتزام فيصل بأن يطلب من فرنسا الخبراء والمستشارين والفنيين لتنظيم الإدارة المدنية والعسكرية، ولفرنسا حق الأولوية بالمشروعات، وحق التمثيل السياسي في الخارج لمصالح سورية، كما يمثل سورية في باريس مندوب سياسي، وتحترم سورية احتلال فرنسا للبنان وسائر المناطق الساحلية شمالاً حتى إسكندورنة، وأخيراً ينشر فيصل دستوراً يضمن حقوق السكان وحرياتهم، وهو بهذا الاتفاق قد وافق على اقتطاع الساحل الشمالي كله لفرنسا، واقتطاع الساحل الجنوبي والقدس لإنكلترا.

والواقع أن فيصلاً قد عقد هذا الاتفاق لقناعته بأن فرنسا المنتصرة غير مستعدة لقبول تنازلات أكثر، وشعوره كذلك بأن انكلترا قد تخلت عنه، والملاحظ أن هذا الاتفاق يجسد اتفاقية سايكس بيكو فيما يتعلق بالشام[١].

(١) Khoury's. Op. Cit. Pp.69.

وصلت أخبار الاتفاق إلى البلدان العربية وفيصل لا يزال في باريس، وكان الدكتور أحمد قدري أمين سر فيصل قد عاد من باريس، وتخلى عن فيصل لتساهله في القضية الوطنية أمام الفرنسيين، فاتصل بالأحزاب الوطنية، وكان من زعمائها، وأخبرها بالاتفاق الذي وقعه فيصل مع كليمانصو، كما شكا فيصلاً إلى أبيه، فأرسل أبوه يحذره ويأمره بالعودة، وأبرق إليه أخوه زيد (نائبه في حكومة دمشق)، يخبره أن النقمة الشعبية على الاتفاق قد اجتاحت مدن الشام، وأنه يخشى أن تتحول تلك النقمة إلى ثورة عامة، وناشده أن يرفض أي مشروع لا يحقق رغبات الشعب.

وكان الفرنسيون قد أنزلوا العلم العربي في ما أسموه لبنان، ومهدوا لحكمه لمصلحتهم، وأخذوا يحاربون الحكم العربي في ما أسموه سورية، ويدفعون الأموال للزعماء وللصحفيين للعمل ضد فيصل، تمهيداً لإسقاط حكمه واحتلال سورية والقضاء على استقلالها.

وأدرك الشعب في سورية نيات الفرنسيين، وأيقن أن إخراجهم من الساحل لن يتم بالسياسة، وأنه لا بد من استعمال السلاح، فبدأت قوات من الثوار تهاجم مراكز الفرنسيين في اللاذقية، وهي الثورات الأولى على الفرنسيين.

وفي ذلك الجو الثائر المكفهر، وصل فيصل إلى بيروت فدمشق، فاستقبل في دمشق بفتور ظاهر، ولمس خيبة أمل الشعب في اتفاقه مع كليمانصو، وكانت المظاهرات المنادية بالوحدة والاستقلال تمثل الاستنكار الذي عبر عنه الزعماء بصورة مادية مجسمة، وحاول إقناعهم بالموافقة على عودته إلى باريس بصحبة وفد منهم، فكان جوابهم المتكرر: لا، لأن محادثات باريس تهدف إلى تجزئة سورية [بلاد الشام] واحتلال قوات أجنبية

لأجزاء منها، وعلى هذا لا تصلح أساساً للمباحثات، وعبثاً حاول إقناعهم بأن اتفاق باريس لم يكن نهائياً، وأنه عندما وافق عليه فإنما أذعن للأمر المحتوم.

وكانت الأنباء قد وصلت إلى دمشق عن انعقاد المجلس الأعلى للحلفاء، لبحث مصير البلاد السورية الطبيعية [سورية، ولبنان، وفلسطين، والأردن]، إلى جانب عدد من المشكلات التي لم يتوصل مندوبو الدول إلى حل لها، ووصلت إلى فيصل دعوة من الحكومة البريطانية، ليذهب إلى المؤتمر، بصفة شخصية ويعرض قضية بلاده، وقصد من «الدعوة الشخصية» إقصاء الحكومة السورية الوطنية عن المؤتمر، فقرر فيصل العودة إلى باريس لعله ينجح فيما عجز عنه من قبل. إلا أن زعماء الحركة الوطنية خافوا أن يتنازل عن مبدأي الوحدة والاستقلال، فأرادوا إحراجه وتقييده من جهة أخرى فقرروا دعوة المؤتمر السوري العام إلى الانعقاد(١).

اجتمع المؤتمر في ٢٧ من جمادى الآخرة ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م)، وقرر إعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية (أي سورية ولبنان وفلسطين والأردن) دولة ذات سيادة وملكية دستورية على رأس ذلك المؤتمر الأمير فيصل، كما انعقد في اليوم نفسه في دمشق، مؤتمر عراقي اتصل بالمؤتمر السوري وقرر إعلان استقلال العراق، واختيار أحد أبناء الحسين الأول ملكاً عليه (المقصود عبد الله)، وتأييد استقلال سورية، والاتحاد معها سياسياً واقتصادياً، وجرت في اليوم التالي حفلة مبايعة فيصل بالملكية، فاحتشد الشعب في ساحة الشهداء، وتلي عليه قرار المؤتمر السوري من شرفة البلدية

(١) Khoury's: Op. Cit . Pp.66-68.

المطلة على الساحة. وألّفت أول وزارة دستورية برئاسة رضا باشا الركابي، ومن أعضائها فارس الخوري، وساطع الحصري، وتضمن قرار المؤتمر السوري بنداً خاصاً بمنح لبنان الحكم الذاتي داخل إطار الوحدة السورية، وبنداً خاصاً باستقلال العراق وإقامة اتحاد سياسي واقتصادي بينه وبين سورية. كما أصدر المؤتمر بياناً تاريخياً يندد فيه بالمؤتمرات الأوربية والصهيونية، ويفضح أساليبها ومخططاتها، وعدّ المؤتمر هذه القرارات دستوراً للدولة. فأقسم فيصل له يمين الولاء، وبذلك أصبح مقيداً بدستور خلافاً لما كان عليه من قبل.

قوبلت مقررات المؤتمر السوري بحماسة عظيمة في البلدان العربية جميعها وبسخط شديد في دوائر الحلفاء، لأنهم عدوها تمرداً على القيادة البريطانية العليا واستباقاً لمقررات مؤتمر الصلح وخروجاً على صلاحياته. حتى إن اللورد كيرزون وزير الخارجية الإنكليزية احتج على ذلك ببرقية شديدة اللهجة جاء فيها: «إن بريطانيا لا تسمح لأية هيئة في دمشق بحق التكلم عن فلسطين أو العراق» واشتد النزاع بين المملكة السورية المستقلة والحلفاء الذين لم يعترفوا بفيصل ملكاً، بل استمروا يعدونه أميراً هاشمياً، واشتد الخلاف كذلك من جهة أخرى بين الحكومة العربية السورية في سورية وبين فرنسا حول قضيتين:

أولاهما: تأسيس بنك سورية ولبنان الفرنسي، وإصداره أوراقاً نقدية إجبارية رفضت الحكومة السورية قبولها.

ثانيهما: عدم سماح الحكومة السورية للجيوش الفرنسية بالمرور ضمن سورية الداخلية للوصول إلى تركية، ومحاربة الأتراك الذين أخذوا

يهاجمون القوات الفرنسية المرابطة على الحدود السورية التركية[1].

وإزاء ذلك أسرع مجلس الحلفاء الأعلى إلى الانعقاد في «سان ريمو» بإيطاليا، وقرر هذا المؤتمر في رجب من عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ووضع العراق وشرقي الأردن وفلسطين تحت الانتداب الإنكليزي مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور في فلسطين، وتخلي فرنسا عن الموصل وإلحاقها بالعراق لقاء حصة لفرنسا من نفط الموصل، وكان المفترض أن يكون الانتداب من نوع (أ) بحسب المادة ٢٢ من ميثاق الأمم، إذ تعد بموجبها البلاد التي يقع عليها الانتداب بلاداً مستقلة تتمتع بسيادة داخلية وخارجية، وأن لا تتعدى صلاحيات الدولة المنتدبة النصح والإرشاد، غير أن فرنسا وانكلترا ظلتا تعملان لدى عصبةالأمم حتى استطاعتا أخذ موافقة العصبة على صكوك الانتداب التي أصبحت بموجبها فرنسا وإنكلترا وصيتين على هذه البلاد لا منتدبتين عليها.

أثارت هذه المقررات في البلاد مشاعر السخط والاستياء على دول الغرب، لتنكرها لأهداف الشعب المتمثلة في الاستقلال والوحدة، فعمت البلاد نقمة عامة على الدول الاستعمارية، وقامت مظاهرات صاخبة نددت بالاستعمار وغدره بأماني السكان وأهدافهم، واستقالت الوزارة الأولى، وتألفت وزارة دفاعية عسكرية برئاسة هاشم الأتاسي، ومن أعضائها عبد الرحمن شهبندر، ويوسف العظمة وزير الدفاع، بهدف منع تلك المقررات بالقوة، وسارعت الوزارة إلى اتخاذ التدابير الدفاعية الفعالة، وأعلنت الجندية الإجبارية، وشجعت الثوار على الفرنسيين في المنطقة الساحلية المحتلة.

(١) Khoury: Op. Cit. Pp.69-70.

عزم فيصل على السفر إلى أوربا رداً على التحديات. وكان الجنرال غورو قد أصبح قائداً مفوضاً سامياً لفرنسا في سورية ولبنان، فاستقدم قوات فرنسية جديدة بلغت مائة ألف للقضاء على استقلال سورية قبل أن يشتد عودها. وأبلغ غورو فيصلاً ضرورة التريث في السفر قائلاً: «لدينا مطالب سنقدمها بعد أيام عدة، ولا يمكننا أن نسمح للأمير بالسفر إلى أوربا ما لم يلب هذه المطالب. وإذا سافر عن طريق آخر، فإن فرنسا ستمتنع بصورة قطعية عن الاعتراف به، ومفاوضته بأي شكل كان»[1].

كان فيصل نهباً موزعاً بين رسالة الغطرسة التي بعث بها الجنرال غورو وبين مشاعر السخط عند المواطنين، وعلى الرغم من أن مقررات مؤتمر سان ريمو قد هزت ثقته بالحلفاء، لم يفقد أمله فيهم عن طريق مؤتمر تعقده بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، ولكن الجنرال غورو أرسل إليه في ٢٨ من شوال ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) إنذاره المعروف، وفيه خمسة شروط، إن لم يستجب إليها خلال أربعة أيام، فإن الحكومة الفرنسية ستكون حرة التصرف في العمل وفق ما تراه مناسباً ويحقق مصالحها. وهذه هي شروط الإنذار:

١- تسليم سكة حديد رياق - حلب إلى السلطة العسكرية الفرنسية.

٢- إلغاء الجندية الإجبارية وتسريح الجيش.

٣- قبول الانتداب الفرنسي قبولاً غير مشروط.

٤- قبول العملة التي أصدرتها الإدارة الفرنسية.

٥- معاقبة الثائرين على فرنسا والذين قاموا ضدها بأعمال عدائية.

---

(١) السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص٢٢٥-٢٢٧.

أثار هذا الإنذار الجماهير الشعبية وعدته ذروة الاستخفاف بكرامة البلاد فرفضه المؤتمر السوري، وقرر المجابهة والدفاع عسكرياً عن البلاد، وعهد بالمهمة إلى يوسف العظمة وزير الحربية، وكان فيصل قد استشار «اللنبي» فنصحه بالاستسلام، وأرسل إليه اللورد «كرزون» وزير الخارجية الإنكليزي، برقية تحمل النصيحة نفسها، فاجتمعت الوزارة السورية وقررت قبول الإنذار، وأبلغت المعتمد الفرنسي بدمشق ذلك القبول، فأبرق به إلى غورو الذي طلب تأييداً خطياً لقرار الوزارة.

ومع ذلك، بدأت الحكومة بتنفيذ شروط الإنذار مخالفة قرار المؤتمر السوري، فسرحت الجيش، وألغت التجنيد الإجباري، وأجّلت المؤتمر السوري لمدة شهرين، وأجابت خطياً بقبول الإنذار في وقت بلغت فيه المظاهرات الشعبية ذروتها وهي تطالب بحمل السلاح والدفاع عن البلاد[1].

احتج الجنرال غورو بأن جواب الوزارة الخطي قد تأخر وصوله نصف ساعة عن صدور الأوامر بزحف الجيش الفرنسي إلى دمشق، وعلمت دمشق بتقدم جيش فرنسا إليها لاحتلالها دون أن يكون لديها قوات تدافع وتحمي البلاد، بسبب تسريح الجيش السوري، فثار الشعب واضطرب الملك وحكومته، وسارع يوسف العظمة إلى تجهيز قوات للدفاع عن دمشق، وتوقفت عمليات التسريح التي كانت جارية، وأذاع الملك فيصل بياناً يدعو فيه الشعب لصد الغزاة، فتقدم قرابة ثلاثة آلاف متطوع لشد أزر يوسف

---

(١) د. محمود منسي، المرجع السابق، ص١٦-١٧ .

العظمة وتجمعوا في ميسلون، وعندما جرت المعركة كان فيها ستون جندياً نظامياً فقط، أما بقية المحاربين فكانوا من المتطوعين الذي قدمتهم الأحزاب الوطنية، ومن جماهير الشعب المتحمس لصد العدوان دون نظام، وبأسلحة قد لا تتفق مع الذخيرة الموجودة، وفي صباح السبت ٨ من ذي القعدة ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م)، التقى الفريقان في ربى ميسلون، وفي خلال ساعات، حصدت مدافع الفرنسيين وطائراتهم الجنود والمجاهدين السوريين، وسقط يوسف العظمة صريعاً إذ لم تنجح التمثيلية الحكومية التي أسرع لحبك آخر فصولها رصاص المقاتلين وقد اختلط الأمر، وفي اليوم التالي دخل الفرنسيون دمشق، وقلوب المواطنين تمتلئ حقداً وألماً، وهكذا زالت في ساعات الدولةُ التي عاشت أقل من سنتين.

أصدر الجنرال غورو أمره إلى الملك فيصل بمغادرة البلاد، فاحتج فيصل وأبرق بذلك إلى الدولة الحليفة بريطانيا ثم ذهب إلى درعا، والتف حوله الناس وتأملوا أن يتوجه إلى إقليم عجلون في شرقي الأردن ليقود من هناك الحركة الوطنية ضد الفرنسيين، فأنذره الفرنسيون بمغادرة المنطقة أو قصفها إلى أوربا في ١٠ من ذي القعدة ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م).

وبعد دخول القوات الفرنسية دمشق، توجه الجنرال غورو إلى ضريح صلاح الدين الأيوبي وخطب أمامه قائلاً: «ها نحن عدنا يا صلاح الدين». وكان بذلك يرد على قول صلاح الدين للصليبيين: «إنكم خرجتم من الشرق ولن تعودوا إليه». وقد سبق للجنرال اللنبي، أن قال مثل هذا القول عندما دخل مدينة القدس: «الآن انتهت الحروب الصليبية». وهكذا يتبين لنا أن القوى الاستعمارية كانت تقوم بدورها في محاربة العالم الإسلامي

وبسط سيطرتها عليه بروح صليبية، ولكن باسم جديد هو الاستعمار أو الانتداب والوصاية. ومن المؤسف أن بعض القادة انجرفوا في تيار الاستعمار وساندوه واعتمدوا عليه حتى آخر لحظة بل ربطوا مصيرهم به ليحصلوا على الحكم أو ليبقى لهم[(١)].

ومهما يكن من أمر، فإن الظروف التي رافقت الحكم الوطني كانت ظروفاً صعبة حملت معها كل ألوان الغدر والتآمر الأجنبي على البلاد. لقد حقق الشعب استقلاله بجهوده وتمتع بالاستقلال في غمرة من حماسة الجماهير وأفراحهم الوطنية، ومارس حق السيادة على أراضيه. وعلى الرغم من قصر مدة الحكم الوطني، وافتقار المسؤولين إلى الخبرة في الإدارة والتنظيم، إلا أن هذا الحكم حقق بعض المنجزات العامة في ميدان التجربة والتاريخ.

الحكم الفرنسي والثورات الوطنية ١٣٣٧-١٣٦٤هـ (١٩١٩-١٩٤٦م):

بدخول الجيوش الفرنسية إلى سورية، قضي على سيادة الدولة المستقلة وعلى مظاهر الحكم الوطني بها، فقد أنزل الفرنسيون العلم العربي، ورفعوا مكانه العلم الفرنسي، وفرضوا الحكم العسكري على البلاد، وتم إعدام جماعة الوطنيين، وقامت السلطات الفرنسية بنزع السلاح من بقايا الجيش العربي وتسليم معداته إلى الجيش الفرنسي، كما طلبوا تسليم المدنيين الثوار، ونزع سلاح الأهالي، وفرضوا على كل مدينة أن تقدم كميةً من الأسلحة، فعلى دمشق وحدها فرضوا عشرة آلاف بندقية، وفرضوا جزية

(١) نجيب أرمنازي، المرجع السابق، ص٥٢ .

مقدارها ١٠ ملايين فرنك، (٢٠٠ ألف ليرة) وألغوا جميع القوانين التي صدرت في العهد الوطني[١].

نفذت فرنسا وصايتها على سورية قبل صدور صك الانتداب بسنتين: فألغت صلاحيات الحكومة السورية، وسيطرت على الجيش، والأمن العام، والجمارك والشركات، وخط حديد الحجاز، وحكمت بالتشريع (غير الديني) وأخضعت الأوقاف لسلطتها المباشرة، وفرضت اللغة والثقافة الفرنسية في الإدارات والمحاكم وأهملت شأن اللغة العربية، وعملت على إثارة التفرقة العنصرية بين الطوائف الدينية، والمجموعات العنصرية، وتشجيع الخلافات المذهبية بين السكان واستغلالها، وتجنيد بعضها ضد بعض، كما عملت على ربط الاقتصاد السوري بالاقتصاد الفرنسي، وربط العملة السورية بالعملة الفرنسية، إضافة إلى استخدام جميع وسائل القمع والإرهاب، والسجن، والنفي، والتعذيب، وتدمير القرى لمنع كل حركة مقاومة تقوم في البلاد. ورسخت فكرة التجزئة تحت اسم الوطنية، والحماسة لها، والعاطفة، فقبل العامة لجهلهم هذا، فحلت فكرة «السورية» محل الإسلام، وغدت «السورية» فكرة وكأنها تختلف عن بقية بلاد الشام، وأعلنت كذلك تجزئة سورية ولبنان إلى دولتين منفصلتين، وقسّمت سورية إلى أربع محافظات أو دول: دمشق، حلب، العلويين، جبل الدروز، ووضعت للواء الإسكندورنة نظاماً خاصاً، وأنشأت دولة لبنان الكبير في مطلع عام ١٣٣٩هـ بعد أن ضمت إليه بيروت، وصور، وصيدا، وطرابلس ثم ألحقوا به بعلبك، والبقاع، وراشيا، وحاصبيا، وقسماً من عكا وقسماً

(١) FO. 371/10962, From Consul in Aleppo to F.O on 22 sep.1922.

من حصن الأكراد بعد فصلهما عن سورية. وقد جرى ذلك على الرغم من المؤتمرات الكثيرة التي عقدت لهذه الغاية.

وحكم البلاد المفوض السامي حكماً مطلقاً، ففرض الأحكام العرفية التي ظلت سارية إلى عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٦م)، واحتل الفرنسيون الإدارات والوظائف، وأثاروا النعرات الإقليمية، والطائفية، وخنقوا الحريات، وضيقوا على الرجال الأحرار فزجوا بهم في السجون، ولاقوا صنوف التعذيب، وتأخرت الحالة الاقتصادية بسبب التجزئة وما تبعها من حدود وجمارك وضرائب، وحوربت الصناعات الوطنية، في حين شجعت فرنسا صناعتها ومنتجاتها(١).

لم يستسلم الشعب العربي في سورية لهذه التدابير، فقامت هنا وهناك بعض الحركات المسلحة إيذاناً بذلك الرفض، وتعبيراً عن سخط الشعب على السياسة الفرنسية الغاشمة، وكانت إنكلترا تغذي هذه الحركات نتيجة التنافس بين الدولتين، والهجوم الذي لقيته إنكلترا من فرنسا بسبب المراوغة الإنكليزية في المفاوضات أو المرونة والظهور بمظهر اللين والتفهم للواقع. فقامت ثورة حوران في مطلع عام ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م) والتي قامت بقتل بعض الجنود الفرنسيين مع بعض الوزراء السوريين [الدروبي واليوسف] الذي قدموا لإقناعهم بقبول الانتداب الفرنسي، وعطلوا السكة الحديدية، وقطعوا المواصلات الهاتفية، فأرسلت فرنسا حملة عسكرية استطاعت أن تخمد الثورة بالقوة بعد أن دمرت القرى بالطائرات. وتلا ذلك حادثة القنيطرة ١٣٤١هـ (١٩٢٣م) والتي هاجم الثوار فيها الجنرال غورو وحقي

(١) محمود منسي، المرجع السابق، ص١٧٥-١٧٦.

العظم حاكم دمشق وأصابوهما بجراح، فأرسل الفرنسيون حملةً دمرت قرى عدة. كما قامت ثورة أخرى بقيادة الشيخ صالح العلي ١٣٣٨-١٣٤٠هـ (١٩١٩-١٩٢١م) في جبل العلويين، وكبدت الفرنسيين خسائر فادحة، ولم تستطع فرنسا تصفية الثورة إلا بعد أن حشدت قوات كبيرة ضدها، وكانت هذه الثورة قد قامت منذ احتل الفرنسيون الساحل، وبرز الشيخ صالح العلي إثرها وارتفع اسمه لغاية أرادها الطرفان. وفي الوقت نفسه قامت ثورة أخرى في جبل الزاوية وأطرافه بزعامة إبراهيم هنانو الذي عرف بالتمرد على السلطة من قبل، واتصل بالشيخ صالح العلي وشجعه على المثابرة في ثورته، وأخيراً عززت فرنسا قواتها، وحاصرته فانسحب إلى حمص ومنها إلى عمان فالقدس حيث السيطرة الإنكليزية. وقامت حركات أخرى في الفرات، وحماة، ومعرة النعمان، وغيرها وجرت اضطرابات في دمشق عندما زارها المستر كراين Crane (رئيس لجنة الاستفتاء الأمريكية) في رمضان عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م)، فتظاهر الشعب السوري، وخطبوا أمامه منددين بالسياسة الفرنسية، ومنادين بالحرية والاستقلال، فقبضت السلطات الفرنسية على بعض الوطنيين (من بينهم عبد الرحمن الشهبندر)، وسجنت بعضهم، ونفت آخرين إلي جزيرة أرواد، وأضربت دمشق أياماً عدة، وأيدتها المدن السورية الأخرى بالمظاهرات، فأعلنت الأحكام العرفية، وسقط عدد من القتلى، واشتركت نساء دمشق في هذه المظاهرات، وهاجمن المصفحات، وهتفن بالاستقلال والحرية.

ونظراً لمقاومة الشعب السوري لسياسة الانتداب الفرنسي والتجزئة، صدر في شوال ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م) قرار بإنشاء اتحاد بين دمشق، وحلب،

واللاذقية، ولكن بقيت الحكومات الثلاث منفصلة في شؤونها الداخلية جميعها. فاحتج الوطنيون إلى عصبة الأمم يستنكرون أساليب الحكم الفرنسي الذي لا يتقيد حتى بنظام الانتداب، حينئذ قرر غورو إنشاء مجلس تمثيلي لكل دولة، فقاطعت دمشق انتخاب مجلسها، وأضربت عشرة أيام، فعين المفوض السامي أعضاءه تعييناً. واستدعت فرنسا غورو، وبعثت بالجنرال «ويغان» مفوضاً سامياً جديداً، فأعلن عن تأليف «دولة سورية» من دمشق، وحلب، وعهد برئاستها إلى صبحي بركات[1].

وعلى الرغم من هذه الإجراءات، لم يستسلم الشعب السوري ولم يستكن، بل واصل ثوراته ضد الفرنسيين وتابع مسيرة كفاحه ونضاله بعد الثورات التي أشرنا إليها والتي مهدت للثورة السورية الكبرى ١٣٤٤-١٣٤٦هـ (١٩٢٥-١٩٢٧م) التي استمرت سنتين، وشملت مناطق كثيرة من سورية، وقد حدثت هذه الثورة بعد أن تراجعت فرنسا عن قرارها الذي يقضي بأن يكون حاكم الجبل درزياً، فعينت حاكما فرنسياً لجبل العرب، وقد أساء معاملة سكان الجبل الذين رفضوا قبول الأوامر وعدّوها مهينة لهم، وقرروا مقابلة الجنرال «سراي» خليفة ويغان لتنفيذ الاتفاق السابق أو تبديل الضابط الفرنسي كارتييه حاكم الجبل، فلم يحسن سراي استقبالهم وواجههم بعنف ورفض مطالبهم، فاتصلوا به مرة أخرى في بيروت فأصر على رفضه وأمر بنفي بعض وجهائهم إلى تدمر والحسكة، فكانت الشرارة التي اندلعت منها نيران الثورة، وحرضت إنكلترا أنصارها الدروز على هذه الثورة، وتعهدت بحماية كل من يلتجئ إليها في وحقاً، وبالفعل كانت الأردن وجهة المنهزمين أو الفارين من وجه الحكم الفرنسي في سورية.

(١) السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص٢٣٠-٢٣٥.

انطلقت شرارة الثورة من جبل العرب، اتجهت شمالاً وعمت سورية غرباً حتى جبال لبنان، وشمالاً حتى حماة، وشرقاً حتى الجزيرة. وإذا كان السبب المباشر لهذه الثورة هو خلاف الدروز والفرنسيين حول تعيين حاكم الجبل، وتحريض الإنكليز، إلا أن الشيء الذي قاله قادة الثورة هو أن أهدافها الحقيقية كانت أبعد وأعمق كثيراً، ومن هذه الأهداف: توحيد أجزاء سورية الطبيعية وقيام دولة واحدة مستقلة، ووضع دستور للبلاد، وتأليف جيش وطني قوي يقوم بحماية الوطن والمطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن البلاد.

وقد انضوى تحت لواء هذه الثورة الجمعيات العاملة في ذلك الوقت كجمعية العهد، وجمعية العربية الفتاة، وحزب الاستقلال، وكذلك العاملون في السياسة جميعهم، وأفراد الشعب، كما أيدها الكثير في العراق، ومصر. وبقية أجزاء بلاد الشام (فلسطين ولبنان والأردن)[1].

نشبت معارك ضارية في أماكن متعددة من البلاد كمعركة المزرعة في جبل الدروز، والمسيفرة في حوران، والمعارك التي حدثت في الغوطة، وانحصر نفوذ الفرنسيين في بعض أحياء دمشق فقط في حين تمردت الأحياء الأخرى وشاركت في الكفاح، فما كان من الفرنسيين إلا أن الفرنسيين أصلوا مدينة دمشق ناراً حامية من مدافعهم وقنابلهم التي أحرقت البيوت بمن فيها دون سابق إنذار، وشهدت المدينة فظاعة وقسوة، وقصفت مرتين، ولعل اسم حي الحريقة في دمشق اليوم خير شاهد ودليل على تلك الوحشية، إذ استخدم الفرنسيون منتهى القسوة والوحشية لمجابهة الثورة، من إلقاء القنابل

(١) نجيب الأرمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، ص٥٥-٥٦ .

على المدن والقرى دون تمييز، إلى جموع القرويين، وإبادتهم جماعات دون تحقيق أو محاكمة، إلى اقتلاع الأشجار، وقطع المياه عن الناس، وقد شهدت سورية على يد القوات الفرنسية من الفظائع ما لم تشهده من قبل.

أثارت أعمال القمع الفرنسية ضد السوريين استياءً ظاهرياً في العالم، وهزّت الضمير العالمي الحر، فانهالت على عصبة الأمم ولجنة الانتدابات الاحتجاجات عن فظائع الفرنسيين. فعملت فرنسا على تهدئة الخواطر، واستدعت المفوض السامي العسكري (سراي)، وعينت مكانه مفوضاً سامياً مدنياً هو «دوجوفنيل» أوكلت إليه أمر التفاوض مع الوطنيين وإنهاء الثورة. وقد وصل المفوض الجديد إلى سورية والثورة في ذروتها، وقابل عدداً من الزعماء السوريين الذين قدّموا إليه مطالب الشعب لإنهاء الثورة وهي إعلان الاستقلال، والوحدة والجلاء، فدعا الشعب إلى انتخابات نيابية تنبثق عنها حكومة وطنية تفاوض فرنسا، ولكن الانتخابات قوطعت لتدخل الفرنسيين، وقامت المظاهرات والاضطرابات في المدن، وحاول دوجوفنيل إرضاء السكان، فألف حكومة جديدة دخل فيها بعض الوطنيين على أساس إنهاء الثورة وتحقيق الأماني الوطنية، ثم سافر إلى باريس ليحصل على موافقة حكومته على تحقيق برنامجه، فأخفق واستقال.

أدرك الوطنيون سياسة فرنسا في المماطلة لكسب الوقت وقمع الثورة، فاستقال الوزراء الوطنيون، فاعتقلتهم السلطات الفرنسية. وشددت ضرباتها على الثوار، فاحتلت السويداء وهاجمت مراراً حي الميدان أغنى أحياء دمشق فهدّمته، وقضت على الحياة الاقتصادية، وضاعفت حملاتها على دمشق حتى قضت على الثورة بقسوة ووحشية.

بعد استقالة دوجوفنيل، عينت فرنسا «هنري بونسو» مفوضاً سامياً على سورية ولبنان معاً، فأعلن عن إجراء انتخابات من أجل جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد، وألغى الأحكام العرفية، وأصدر عفواً عن بعض الوطنيين المبعدين، وعين حكومة مؤقتة برئاسة الشيخ تاج الدين الحسني للإشراف على الانتخابات، وقبل الوطنيون أن يشتركوا في تلك الانتخابات، وفازوا بها[1].

وافتتحت الجمعية التأسيسية أولى جلساتها في ١٩ من ذي الحجة ١٣٤٦هـ (١٩٢٨م) برئاسة هاشم الأتاسي، وانتخبت لجنة لإعداد الدستور برئاسة إبراهيم هنانو، فأتمت هذه اللجنة صياغته، فجاء مؤلفاً من (١١٥) مادة، تنص على أن سورية وحدة لا تتجزأ، وأن نظام الحكم فيها جمهوري نيابي، وتتكون السلطة التشريعية فيها من مجلس واحد، والسلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية، ويساعده مجلس الوزراء، والوزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي، ولكن فرنسا لم تقبل بهذه المواد. ووجه المفوض السامي إلى الجمعية التأسيسية كتاباً يطلب فيه إلغاء ست مواد من الدستور، وهي المواد المتعلقة بالوحدة السورية، والتمثيل الخارجي، وتنظيم الجيش، وسلطات رئيس الجمهورية، فرفضت الجمعية طلب المفوض السامي، فأصدر قراره بتعطيل الجمعية ثلاثة أشهر ثم تعطيلها إلى أجل غير مسمى. وفي الأيام الأخيرة من عام ١٣٤٨هـ (١٩٣٠م) أعلن بونسو عن دستور جديد هو دستور الجمعية التأسيسية نفسه مع إضافة مادة أخيرة إليه، تنص على وقف تنفيذ المواد التي تمس صلاحيات الدولة المنتدبة والتزاماتها.

(١) منير الريس، الثورة السورية الكبرى، دمشق ١٩٧٥، ص٨٨-٩٥.

وقد قوبل نشر هذا الدستور بالاستنكار والاحتجاج، وأضربت البلاد إضراباً شاملاً، وقامت المظاهرات الصاخبة في كل مكان، وعقد الوطنيون اجتماعاً عاماً في حلب، قرروا فيه رفض الدستور الجديد، وأطلقوا على أنفسهم اسم «الكتلة الوطنية» التي تزعمت حركة المقاومة ضد الفرنسيين.

بقيت الأمور معلقة أربع سنوات مشحونة بالإضرابات والاحتجاجات والمقاومة حتى عام ١٣٥٠هـ (١٩٣١م) وبقي الشيخ تاج في الحكم، وأخيراً اضطر المفوض السامي إلى إقالة حكومة الشيخ تاج، ثم تألفت حكومة انتقالية برئاسة (سولومياك) مندوب المفوض السامي بدمشق للإشراف على الانتخابات حيث جرت الانتخابات، واجتمع المجلس النيابي في ١٠ من صفر ١٣٥١هـ (١٩٣٢م)، وانتخب محمد علي العابد رئيساً للجمهورية، وألّف حقي العظم الوزارة التي دخل فيها عضوان من الكتلة الوطنية لإجراء المفاوضات مع فرنسا، ثم استقالا بسبب مماطلة بونسو في حل القضية الوطنية[(١)].

عينت الحكومة الفرنسية (الكونت دومارتيل) مفوضاً سامياً جديداً، فقدّم مشروع معاهدة لا تحقق آمال الشعب في الجلاء والوحدة. وعرضت هذه المعاهدة على المجلس النيابي لإقرارها، فرفضت في جلسة صاخبة، وقد رفضها رئيس المجلس صبحي بركات أيضاً، كما رفضها أحد الوزراء، كما أريقت الدماء في الشوارع بين المتظاهرين والجنود، وأقيل حقي العظم، وعين الشيخ تاج مرةً أخرى رئيساً للوزراء.

(١) د. أحمد طربين، الوحدة العربية، دمشق ١٩٨٠، ص١٥٥-١٦٠.

عادت الاضطرابات الدامية إلى البلاد في عهد الشيخ تاج الذي عرف بسياسة اللين في عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، انفجر بركان الاضطرابات والمظاهرات حتى شمل المدن جميعها، فقامت القوات الفرنسية باعتقال عدد من الزعماء الوطنيين (الكتلة الوطنية) وأغلقت مكاتب الكتلة، فأعلن الشعب الإضراب مدة شهرين في دمشق، وعرف بإضراب الستين يوماً، وحوالي شهر ونصف في معظم المدن.

واضطرت السلطات الفرنسية إلى عزل الشيخ تاج، وأعلنت عن استعدادها لإطلاق سراح المعتقلين، وإصدار عفو عام إذا قبل الوطنيون إنهاء الإضراب، والدخول في مفاوضات لعقد معاهدة على أساس الاعتراف باستقلال سورية ووحدتها. وبناء على ذلك أنهي الإضراب، وتقرر إرسال وفد سوري -برئاسة هاشم الأتاسي وعضوية فارس الخوري، وجميل مردم، وسعد الله الجابري، ومصطفى الشهابي وغيرهم- إلى باريس ليفاوض حكومتها على عقد معاهدة تكون على غرار معاهدة العراق. وأدت تلك المفاوضات التي تعثرت فاستمرت ستة أشهر -بسبب إجراء انتخابات نيابية في فرنسا وفوز الجبهة الشعبية والاشتراكيين الفرنسيين- إلى عقد المعاهدة بين البلدين، تنص هذه المعاهدة على اعتراف فرنسا باستقلال سورية، وتشاورهما في الشؤون الخارجية، ومنح قواعد عسكرية خلال مدة التحالف، ومدة تلك المعاهدة خمس وعشرون سنة، وحددت مدة الانتقال بثلاث سنوات توضع المعاهدة في نهايتها موضع التنفيذ[١].

(١) أحمد طربين، المرجع السابق، ص١٧٥-١٨٠.

استقبل الشعب السوري المعاهدة بالرضا لا بوصفها تمثل أماني الشعب، ولكن لأنها أول اعتراف رسمي فرنسي باستقلال سورية وسيادتها ووحدتها، وأعلن المفوض الساميً ضم مقاطعتي اللاذقية وجبل الدروز إلى سورية، ودُعي الشعب لانتخاب مجلس نيابي جديد فاز معظم أعضائه من الكتلة الوطنية، وقام المجلس الجديد بانتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية بعد استقالة محمد علي العابد، وتألفت وزارة جديدة برئاسة جميل مردم، وضمت شكرياً القوتلي، وسعد الله الجابري، وعبد الرحمن الكيالي، وقدمت هذه الوزارة المعاهدة للمجلس النيابي فصدق عليها، وأخذت الوزارة الوطنية تتابع مفاوضاتها لتتسلم سلطاتها من الفرنسيين تنفيذاً للمعاهدة، وشرعت في تعيين المحافظين وموظفي السلك السياسي، ومارست حقوق السيادة، ولكن المجلس النيابي الفرنسي الذي يضم أكثرية اشتراكية لم يصدق على المعاهدة، وأخذت فرنسا تماطل وتسوف كعادتها، وتثير الصعاب والعقبات في وجه الحكومة الجديدة، وذلك عن طريق رفض الموظفين الفرنسيين تسليم سلطاتهم إلى الحكومة الوطنية، وكذلك عن طريق إثارة الحركات الإقليمية، والطائفية في اللاذقية، وجبل الدروز. وفي غمرة هذه الأحداث قامت فرنسا بضرب الحكم الوطني ضربة قاضية في لواء إسكندرونة(١).

استغلت تركيا الأوضاع الدولية، واحتجت على معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) بحجة أنها أعلنت توحيد البلاد، فوجدت فرنسا الفرصة سانحة

(١) د. محمد كمال يحيى، "قضية لواء إسكندرونة"، القاهرة ١٩٨٩، العدد٤، مجلة المؤرخ المصري ص٢٠٥، ٢٣٥.

للاستغلال بهدف زعزعة الحكم الوطني فدخلت مع تركيا في مفاوضات بشأن لواء إسكندرونة -الذي وعدت فرنسا تركيا بشأنه عام ١٣٤٠هـ (١٩٢١م) بعدم دمجه مع سورية- فوافقت فرنسا وكذلك بريطانيا على سلخ الإسكندرونة من سورية وإعطائها لتركيا مقابل وقوف تركيا إلى جانب الحلفاء في الحرب المتوقعة إذ كانت أوربا مشحونة، وسحب الحرب تؤذن بالانفجار لأهميتها الاستراتيجية. وأرادت الدولتان إخراج الموضوع بشكل شرعي فقررتا إجراء استفتاء شعبي. ولكن فرنسا أعلنت أنه كان لصالح تركيا ودعتها لتسلُّم اللواء مخالفة بذلك صك الانتداب نفسه. ودخلت الجيوش التركية إلى الإسكندرونة في ربيع آخر قبيل ثلاثة أشهر فقط من اندلاع الحرب العالمية الثانية، وكانت الحكومة الفرنسية قد سحبت المقيم الفرنسي (دوما رتيل) وعينت بدلاً عنه (غبريل بيو)، فأعلن أن حكومته عدلت عن سياسة المعاهدة وعادت إلى سياسة الانتداب، عندئذ استقالت الوزارة الوطنية واستقال رئيس الجمهورية، وعادت الاضطرابات إلى البلاد، وسادها جو من الإرهاب وخنق الحريات. وفي هذه المدة اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية[1].

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية، كان معظم البلاد العربية خاضعاً للحلفاء، وكان الشعب العربي ناقماً على الاستعمار وأعوانه، ومتعاطفاً مع دول المحور، ويود أن تنتصر إذ وعدته بالاستقلال، ليستطيع القضاء على الاستعمار والصهيونية، علماً أن إيطاليا إحدى هذه الدول كانت تستعمر ليبيا وأريتريا وجزءاً من الصومال.

(١) نفس المرجع، ص٢٢٢.

وخلال الحرب العالمية الثانية هاجم الألمان فرنسا هجوماً ساحقاً حطم قواتها وأجبرها على الاستسلام بعد ثلاثة أسابيع من بدء المعارك، فدخلت الجيوش الألمانية باريس ربيعاً الآخر ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م) وألف المارشال (بيتان) حكومة فيشي الموالية للألمان، ووقع الهدنة معهم ومع الطليان غير أن بعض الضباط رفضوا مهادنة الألمان، وألفوا حكومة فرنسا الحرة في لندن برئاسة الجنرال ديغول. وخضعت مستعمرات فرنسا لحكومة فيشي الموالية للألمان والتي طبقت شروط الهدنة على سورية ولبنان، وعينت الحكومة الفرنسية الجديدة مقيماً عاماً في سورية هو (الجنرال دانتز) وطالبه الشعب بالاستقلال فرفض. واستغلت دول المحور (ألمانيا وإيطاليا) هزيمة فرنسا لتمد نفوذها إلى الشرق فاستخدمت المطارات السورية، وأثار ذلك مخاوف بريطانيا وحلفائها ولا سيما بعد قيام ثورة الكيلاني في العراق، فقررت انتزاع سورية من أيدي حكومة فيشي الموالية للألمان، واتفقت بريطانيا مع ديغول زعيم الفرنسيين الأحرار على احتلال سورية، وتم ذلك لاحقاً في صيف عام ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) عندما احتلت القوات الإنجليزية والفرنسية الحرة سورية دون مقاومة تذكر، وأذاعت حكومة فرنسا الحرة على لسان الجنرال (كاترو) باسم الجنرال ديغول بياناً وعد فيه السوريين واللبنانيين بالاستقلال، وكان هدف الحلفاء من وراء هذا البيان هو جذب السكان ليقفوا إلى جانبهم أثناء زحفهم لاحتلال البلاد.

وقد علق الوطنيون على هذه الأحداث الآمال، ولكن كاترو أبطأ في تحقيق وعده، غير أن الضغط الشعبي اضطره إلى أن يذيع بياناً أعلن فيه إلغاء الانتداب واستقلال سورية حرة موحدة، ثم تألفت وزارة جديدة، وعين

الشيخ تاج الدين الحسني رئيساً للجمهورية، واعترف الحلفاء باستقلال سورية، وأعلن كاترو من جديد ضم محافظتي اللاذقية وجبل الدروز إلى سورية مع مطلع عام ١٣٦١هـ (١٩٤١م)، ولكن الشعب طالب بإعادة الحياة الدستورية الصحيحة وتأليف حكومة تنبثق عن إرادته لتحقيق الأماني الوطنية[١].

وتوفي رئيس الجمهورية الشيخ تاج الدين في أواخر عام ١٣٦١هـ (١٩٤٢م)، وطالب الوطنيون بإنشاء حكومة دستورية، فأجريت الانتخابات الوطنية التي فاز بها الوطنيون بأغلبية ساحقة، وانتخب السيد شكري القوتلي رئيساً للجمهورية في ٤ من شعبان ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م)، وألف الوزارة سعد الله الجابري، وفي خلال هذه المدة بدأ النفوذ الإنكليزي، إذ توجد في البلاد وحدات من الجيش الإنكليزي دخلت في أثناء طرد حكومة فيشي، كما أن إنكلترا كانت تدعم الوطنيين لتوطد نفوذها مكان الفرنسيين المستعمرين الذي يكرههم الشعب، وفي الوقت نفسه كان الوطنيون يجدون في إنكلترا ليونة أكثر من فرنسا ، ويلجأون إلى مناطق نفوذهم إذا دعتهم الحاجة فتستقبلهم وتدعمهم.

أظهرت الحكومة الوطنية إرادةً قويةً ووعياً تاماً في التمسك بحقوقها حكومةً مستقلة، فعينت الممثلين السياسيين لدى الدول الصديقة، وأسهمت في تأسيس الجامعة العربية، كما أعلنت الحرب على دول المحور لتستفيد من معاهدات الصلح، وأسهم وفدها برئاسة فارس الخوري في مؤتمر سان فرنسيسكو بتأسيس الأمم المتحدة، ثم طالبت فرنسا بتسليم الجيش والجلاء

(١) نجيب الأرمنازي، مرجع سابق، ص٩١ .

عن البلاد، ولكن الفرنسيين رفضوا ذلك محاولين فرض معاهدة مع سورية تعطيهم حق استخدام القواعد الجوية والبحرية في البلاد، وعندما رفض الشعب السوري هذه المطالب الفرنسية استخدمت فرنسا القوة، إذ قامت القوات الفرنسية في ١٥ من جمادى الآخرة بقصف مدينة دمشق بالمدفعية والطائرات أربعاً وعشرين ساعة ونصف ساعة، ومثلت أبشع تمثيل بحامية المجلس النيابي، ففقأت الأعين، وقطعت الأعضاء عضواً عضواً، ودفنت بعض الجنود أحياء، فدب الهلع في نفوس السكان، حتى إن المرضى تركوا مستشفياتهم بحثاً عن ملجأ لهم، وأحرقت الأحياء والمتاجر، فكان لذلك كله صدى عالمي سيء، فاحتجت الدول على هذا التصرف وبخاصة بريطانيا حيث أنذر تشرشل رئيس الحكومة البريطانية فرنسا بوقف إطلاق النار فوراً، خشية أن تفقد بريطانيا صداقة العرب إلى الأبد، فاستجابت فرنسا للإنذار البريطاني، وبعد ذلك عرضت المشكلة السورية على مجلس الأمن الذي قرر جلاء القوات الفرنسية عن سورية، وتم الجلاء التام حقاً في ١٥ من جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م)، وكان ذلك بداية عهد الاستقلال(١).

وحقيقة الأمر أن بريطانيا لم تؤيد سورية في مطالبتها بالجلاء الفرنسي عن أراضيها حباً لها، وإنما أيدتها خدمة لمصالحها وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية في المنطقة، وذلك لأن بريطانيا كانت تعمل على تعزيز نفوذها في سورية ولبنان بعد طرد النفوذ الفرنسي وإخضاع المنطقة العربية كاملةً لنفوذها.

(١) د. محمود منسي، الشرق العربي المعاصر، ص٢٠٥-٢٢١.

عهد الاستقلال:

تسلمت الحكومة الوطنية زمام الأمور، وكان عليها مسؤوليات جسام، وكان أول ما بدأت به إصلاح نظام التعليم الذي هو بحق عصب الحياة ومنطلقها، فكان على الحكومة الوطنية أن تعمل على استبعاد الأثر الفرنسي الذي كان مسيطراً على التعليم من حيث الغلو في تدريس اللغة الفرنسية، فكان على سورية أن تحارب الاستعمار الثقافي الفرنسي بعد أن تخلصت من الاستعمار السياسي، واتجهت كذلك إلى تعزيز الحياة الاقتصادية وبخاصة الزراعية منها، كما اهتمت بتقوية الجيش الوطني وتسليحه إضافةً إلى اهتمامها بالنهضة العمرانية والفنية. وفي عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) أجريت انتخابات وأعيد انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية بعد تعديل الدستور.

وبينما كانت الحكومة السورية جادةً في إصلاح ما أفسده وخربه الاستعمار طوال قرون عدة واجهت مشكلات خارجية منها: حرب فلسطين عام ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م) والتي اشترك الجيش السوري فيها وهزم كغيره من الجيوش العربية، ونتج عن ذلك كارثة فلسطين وقيام الدولة اليهودية فيها. وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة الكتلة الغربية، فأرادت أن تحل محل نفوذ أصدقائها فرنسا وإنكلترا، وأن يكون نفوذاً واحداً للغرب بزعامة الولايات المتحدة بدلاً من التنافس الاستعماي القائم، وكي يقف الغرب كتلة واحدة أمام كتلة الشيوعية، وقد عمدت إلى الانقلابات العسكرية لتحقيق هذا إن عجزت عن النفوذ الاقتصادي.

وأدى ذلك كله إلى قيام سلسلة من الانقلابات العسكرية في سورية، وذلك إثر حصول الأزمة الوزارية ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م) واحتدام النقاش في المجلس النيابي بين السياسيين العسكريين حول ميزانية الدفاع، واتهام السياسيين للعسكريين بالتقصير في حرب فلسطين. فقام الانقلاب العسكري الأول بقيادة الزعيم حسني الزعيم في مطلع جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م)[(١)].

استولى الجيش على السلطة في البلاد، واعتقل رئيس الجمهورية شكرياً القوتلي ورئيس الوزراء خالداً العظم، وحل المجلس النيابي، وأعلن حسني الزعيم نفسه رئيساً للوزراء ثم أعلن نفسه رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء، وأجرى استفتاء صورياً مؤيداً، وكلف محسناً البرازي بعد ذلك بتشكيل الوزارة، واعترفت مصر والسعودية بالنظام الجديد، وتوقف العراق، وجاء رئس وزرائه نوري السعيد إلى دمشق ليستطلع الأحوال، ولكن حسنياً الزعيم فاجأ الناس بزيارة القاهرة، وحلّ النفوذ الأمريكي محل الإنكليزي هذه المدة.

وبعد أربعة أشهر من الانقلاب الأول، حصل انقلاب آخر بزعامة الفريق سامي الحناوي رئيس أركان الجيش السوري حينذاك، وكان من نتيجته قتل حسني الزعيم ومحسن البرازي ووزرائه بعد ساعة من نجاح الانقلاب، وكانت سياسة هذا الانقلاب الخارجية تميل إلى الاتحاد مع العراق الذي يمثل النفوذ الإنكليزي، وقد تعاون الحناوي مع المدنيين وسلمهم السلطة وسيطر هو وجماعته على الجيش. غير أن انقلاباً عسكرياً ثالثاً وقع

---

(١) Seale, Patrich: Siruggle For Syria, Oxford 1966, Pp.47-52.

في ٢٦ من صفر ١٣٦٩هـ (١٩٤٩م) بزعامة الزعيم فوزي سلو والعقيد أديب الشيشكلي لإبطال مشروع الاتحاد مع العراق، ومع هذا تابعت الجمعية التأسيسية التي انْتُخبت أعمالها وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، وشكل ناظم القدسي الوزارة، ثم تطورت الأمور إلى أن استقل الشيشكلي بالأمر وقام بعد عامين بانقلاب آخر، وأعلن الشيشكلي دستوراً جديداً لسورية، وأصبح هو بموجبه رئيساً للجمهورية، كما انتخب مجلس نيابي جديد، ولكن اضطهاد الشيشكلي لجميع الأحزاب وابتعاده في الوقت نفسه عن الجيش أوقعه في انقلاب عسكري، وغادر سورية والتجأ إلى الأرجنتين، ولكنه لقي مصرعه بعد خمس سنوات من مغادرته على أيدي أحد الدروز الذين حاول الشيشكلي إخضاع جبلهم[1].

أعيد كل ما كان قبل الشيشكلي إلى سابق عهده عاد الأتاسي رئيساً للجمهورية، وقد قدم معروف الدواليبي. الذي كان مكلفاً بتشكيل الوزارة استقالته، ثم استؤنفت الحياة الدستورية في البلاد، ثم انتهى الأمر بانتخابات نيابية، واختير شكري القوتلي رئيساً للجمهورية بعد إنهاء هاشم الأتاسي في ٢٨ من ذي الحجة عام ١٣٧٤هـ (١٦/ ٨/ ١٩٥٥م). وكان الحكم النيابي ضعيفاً لأنه يدين للجيش بوجوده، وعادت الأحزاب التقليدية إلى الحكم، وظهر بجانبها حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي، ولكنها كانت ضعيفة أيضاً أمام الجيش وضباطه الشباب، وقد زاد في ضعفها أنها لم تستطع التصرف تجاه العواصف السياسية والمؤامرات الدولية بدءاً بحلف بغداد، ومحاولات العراق لاحتلال سورية وزيادة

---

(٢) Seale, P. Op. Cit. Pp.56 .

النفوذ الشيوعي. وإزاء ذلك اضطرت سورية إلى أن تتقرب من مصر وتعقد معها معاهدة الدفاع المشترك، ولما كثرت المؤامرات عليها وبلغ التوتر السياسي بين الجيش والحكم حده الأقصى، رأى ضباط الجيش أن أحسن حل للأزمة في البلاد هو في اتحاد سورية مع مصر. فذهب وفد من الضباط إلى مصر يطلب من رئيسها جمال عبد الناصر وحدة سورية مع بلاده، فقبل عبد الناصر تحت إلحاحهم، وطلبوا من الحكومة السورية اتخاذ الخطوات الفورية للوحدة، فتوجت المحادثات بتوقيع اتفاقية الوحدة في ١٦ من رجب عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٨م) ثم جرى استفتاء عليها في ٨ شعبان، وأعلن عن قيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر، وتنازل شكري القوتلي، وأعطي لقب المواطن العربي الأول، وسميت سورية بالإقليم الشمالي أما مصر الإقليم الجنوبي[١].

كانت الوحدة تحقيقاً لأماني الشعب العربي، وكانت أول تجربة وحدوية في العصر الحديث، ولكن التنافس الاستعماري - إذ ضعف النفوذ الإنكليزي في خلال هذه المدة لصالح النفوذ الأمريكي، ونقمت بعض القطاعات الاقتصادية على القرارات الاشتراكية، ووقعت بعض الأخطاء في طريقة الحكم في سورية ومنها التسلط المصري- كل ذلك أدى إلى قيام انقلاب عسكري أطاح بالوحدة في ١٨ من ربيع الآخر ١٣٨١هـ (٢٨ من أيلول ١٩٦١م) أي بعد ٤٤ شهراً من قيامها، وأعلن عن انفصال سورية عن مصر، وأيد حركة الانفصال حزب البعث الذي طالب بالوحدة. بل كانت شعاره، وقد قوي شأنه أثناء الوحدة إرضاء لقادته العسكريين والشعبيين.

(١) Seale, P. Op. Cit. 75-86.

وشكل مأمون الكزبري أول وزارة، ثم تلتها وزارة عزت النص التي أشرفت على الانتخابات. فقامت حكومة دستورية برئاسة الدكتور معروف الدواليبي إثر انتخابات نيابية، وانتخب الدكتور ناظم القدسي رئيساً للجمهورية وظهرت قوة البعثيين والإخوان المسلمين في هذه الانتخابات، وفي شوال ١٣٨١هـ (١٩٦٢م) حصل انقلاب عسكري أطاح بالدكتور القدسي رئيس الجمهورية، وبالدكتور الدواليبي رئيس الوزراء، وتولى الجيش مهام الأمور، وتخلص من بعض العسكريين الذين قاموا بالانفصال وهما عبد الكريم النحلاوي ومهيب الهندي اللذان أخرجا من البلاد، إلى أن تم تشكيل حكومة انتقالية. وبعد خمسة عشر يوماً عاد الدكتور ناظم القدسي إلى رئاسة الجمهورية بدعوة من القائد العام، ثم عهد الدكتور القدسي إلى الدكتور بشير العظمة بتشكيل حكومة انتقالية تضم أعضاء من اليمين ومن اليسار المعتدلين، وبعض رجال ممن كانوا في حزب البعث العربي الاشتراكي، وفي ربيع الأول من عام١٣٨٢هـ استقالت حكومة العظم بسبب هجوم عصام العطار زعيم الإخوان المسلمين عليها لعدم استقامتها في الطريق السليم. وعهد رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي بالاتفاق مع الجيش إلى خالد العظم برئاسة الحكومة الجديدة التي استمرت في الحكم حتى قيام انقلاب جديد في منتصف شهر شوال ١٣٨٢هـ (١٩٦٣م) برئاسة لؤي الأتاسي، ومحمد الصوفي، وزياد الحريري قائد الجبهة، فأسندت رئاسة مجلس الثورة إلى لؤي الأتاسي ورئاسة الوزارة إلى صلاح الدين البيطار الزعيم البعثي الذي واكب الخط

(١) Seale. P. Op. Cit. Pp.146-150.

الوحدوي مرحلياً. وكان هذا الانقلاب هو بداية تسلم حزب البعث للحكم إذ انفرد بالسلطة وطرد أصدقاء الأمس وسار في خط انفصالي بعد أن كان شعاره هو العودة إلى الوحدة[(١)].

وبعد أن قام بدور تمثيلي في محاولة إقامة وحدة مع مصر، والعراق، وسورية ولكن فشلت المحادثات ورفض عبد الناصر جميع محاولات حزب البعث، وحدثت ثورة في حماة في شوال عام ١٣٨٤هـ (١٩٦٤م) ثم في دمشق بعد عام. ثم حصلت انشقاقات في حزب البعث حسب تكوينه الطائفي؛ فتخلص النصيريون من الدروز الذين كان يمثلهم سليم حاطوم، ثم من الإسماعيلية الذي كان يجمعهم عبد الكريم الجندي، ورغم أنه من أهل السنة إلا أنه من بلدة السلمية، وهو عدو لدود للإسلام، ثم من أهل السنة كان منهم أمين الحافظ رئيس الدولة ورئيس الوزراء صلاح البيطار، وبقي النصيريون يحكمون برئاسة صلاح جديد من وراء واجهة من أهل السنة على رأسها نور الدين الأتاسي، وواجهت هذه القيادة هزيمة حرب في ٢٧ من صفر ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) وضياع الجولان بعد اعتقالات واسعة بين صفوف المسلمين، كما يحدث قبل كل حرب خارجية. وفي شعبان ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) قامت حركة في سورية بقيادة الفريق حافظ الأسد وزير الدفاع، وقائد السلاح الجوي، ونجح في الاستيلاء على السلطة بانقلاب أبيض، ثم ما لبث أن أعلن عن سياسته التي كان أبرز ملامحها الانفتاح على العالم العربي بصورة أوسع تغطية للوضع الداخلي، ومن مظاهر هذا الانفتاح الانضمام إلى ميثاق طرابلس، الذي يضم اتحاداً رباعياً بين مصر والسودان، وليبيا، وسورية، ثم دخلت في اتحاد مصر وليبيا بعد عام.

ولكنه اتحاد شكلي فقط. ولم يلبث أن فصمت عراه لأنها كانت واهية من الأساس، إذ لم يكن صانعوه جادين فيه. وتحسنت علاقة سورية مع لبنان، والسعودية، وبعد أقل من سنة اختير حافظ الأسد رئيساً للجمهورية، ولا زال حتى الآن.

ومن أبرز مظاهر السياسة السورية في عهده توثيق العلاقات مع الدول العربية، واشتراكها في حرب رمضان ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م)، وقد استطاع إرجاع جزء من الجولان بعد مفاوضات أجراها مع العدو بواسطة كيسنجر ولازالت أراضيها محتلة، وشاركت في قوة حفظ الأمن في لبنان بعد الثورة الأهلية التي قامت فيه ١٣٩٥-١٣٩٧هـ/ ١٩٧٥-١٩٧٧م.

الفصل العاشر

لبنان

فتح العرب المسلمون لبنان عندما تقدموا في بلاد الشام، وبقيت جماعات من النصارى التي تعود في أصولها إلى المردة في المرتفعات، فأهملها المسلمون لضآلة شأنها، وقد كانت هذه الجماعات على صلة مستمرة بالرومان نتيجة الاتفاق في العقيدة على الرغم من أنها عاشت بين المسلمين في أمن واستقرار وراحة وحرية، ومع هذا الاتصال منهم بأولئك الرومان كان المسلمون يعفون عنهم في كل مرة من باب الرحمة وإعطائهم درساً في الحرية.

ثم انتشر مذهب الدروز في مطلع القرن الخامس في وادي التيم، ثم توسع وانتشر، ومع ذلك بقي لبنان جزءاً من بلاد الشام، وبقي تاريخه جزءاً من تاريخها، وجاء العثمانيون وخضع لهم لبنان كبقية مناطق الشام، وكان نفوذ الدروز قد زاد؛ وتسلم فخر الدين المعني إمارة لبنان. . . أثناء دخول العثمانيين فساعدهم رغبة في زيادة نفوذه، ولكن عندما ظهرت أطماعه عزل، وعزل ابنه قرقماس، ثم قام فخر الدين المعني الثاني في النصف الأول من القرن الحادي عشر (السابع عشر الميلادي) وبدأ يتصل بالإمارات الإيطالية، ويقوّي نفوذه، ولما استد ساعده ثار ضد العثمانيين، واستطاع ضم أجزاء مما جاوره إلى إمارته، فجرد العثمانيون إليه حملة هزمته في المرة الأولى، ففر إلى إيطاليا ثم عفت الدولة عنه فعاد إلى سيرته الأولى فهزم أخرى، وقبض عليه وقتل عام ١٠٤٥هـ (١٦٣٥م). . . ويُعّد في نظر الأوربيين عظيماً لأنه كان على صلة معهم ضد العثمانيين المسلمين، وعن

الأوربيين نقل التاريخ، ثم زاد التركيز على هذا الرجل مع نشوء فكرة القومية، والتصادم مع الفكرتين القوميتين المتجاورتين، ومن الصعب التعايش بين القوميات نتيجة التعصب، وهو درزي، ضد المسلمين وليس من أمر يرفعه غير القومية حيث كان درزياً ضد المسلمين، وعلى صلة مع الطليان وهذا ينافي ما يسمى بالوطنية[1].

وبعد المعنيين برز اسم الشهابيين في لبنان وهم من الدروز أيضاً، وتسلموا إمارة المنطقة، وظهر بشير الشهابي فجمع الدروز إليه وجلبهم من مناطق في شمالي سورية، وقوي أمره، وحكم لبنان، وساعده أحمد باشا الجزار ضد بعض خصومه وتسلم مكانهم، ومنهم ابن عمه يوسف الشهابي بعد قتله. وتوقف عند قدوم نابليون إلى عكا عن مساعدة الجزار، وعندما فشل نابليون في دخول عكا ورجع عنها بدأ الجزار يضايق الشهابي حتى أجبره على الفرار من لبنان، ثم تدخلت إنكلترا ومحمد علي لدى الجزار فأعيد الشهابي إلى إمارته، وقال: إن هذا التدخل كان بداية الصلة بين الدروز وإنكلترا والتي امتدت إلى الآن[2].

ثم انضم الشهابي إلى والي عكا الجديد عبد الله الخازندار في نزاعه مع السلطان، وعندما هزم عام ١٢٣٨هـ (١٨٢٣م) فر الشهابي إلى مصر، فتوسط محمد علي باشا لدى السلطان وعاد الشهابي إلى لبنان.

وانضم الشهابي إلى جيوش إبراهيم باشا عندما دخلت بلاد الشام... ولما كانت لبنان تضم جماعات من النصارى وأخرى من الدروز انتقل بشير

(١) حيدر الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، بيروت ١٩٣٢.
(٢) نفس المرجع.

الشـهابي إلى النصرانيـة المارونية ليكسب تأييدهم ما دام ضـامناً جماعته الدروز، ومـات عـام ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م) بعـد صـداماته مع النصيـرية، وطردهم من الشمال[(١)] .

وضعفت الدولة العثمانية، وبدأت الدول الأوربية تتصل بالأقليات، وخاصة في لبنان وتحرضهم ضد العثمانيين، وكانت فرنسا قد وطدت علاقاتها مع الموارنة، ووثقت إنكلترا صلاتها مع الدروز، ومع التنافس الاستعماري بين فرنسا وإنكلترا امتد الخلاف إلى أصدقائهم، ونتيجة هذا الخلاف اضطرت الدولة العثمانية عام ١٢٥٨هـ (١٨٤٢م) إلى تقسيم جبل لبنان إلى قسمين شمالي عينت عليه حاكماً نصرانياً مارونياً، وجنوبي وعينت عليه حاكماً درزياً، ومع ذلك وقعت الاضطرابات والحوادث الدموية عام ١٢٦١هـ (١٨٤٥م)، فأوجدت الدولة مجلساً منتخباً بجانب كل حاكم، ثم تجددت الاضطرابات عام ١٢٧٧هـ (١٨٦٠م)، وتدخلت الدول الأوربية صاحبة النفوذ، وأرسلت فرنسا حملة مؤلفة من ستة آلاف جندي، إلا أن الدولة العثمانية قد أسرعت وحلت الموضوع بشكل يرضي النصارى. . فعندما وصلت الحملة الفرنسية وجدت الأمر منتهياً فاضطرت إلى الانسحاب بعد أن قدمت الهدايا لأنصارها[(٢)] .

وجاءت لجنة من الدول الأوربية إلى إستانبول، واتفقت مع السلطان العثماني على منح جبل لبنان نظاماً إدارياً خاصاً، حيث يصبح متصرفية مستقلة استقلالاً إدارياً يديرها نصراني من خارج لبنان، يقترحه السلطان وتوافق عليه

(١) عبد العزيز نوار، وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث، بيروت ١٩٧٤ .
(٢) المرجع نفسه.

الدول الأوربية ويتصل مباشرة بالسلطان دون الرجوع إلى ولاة دمشق، ويساعد هذا الحاكم مجلس يمثل الطوائف جميعاً، وكانت هذه المتصرفية لا تشمل سوى الجبل، وبقي هذا الوضع قائماً حتى الحرب العالمية الأولى.

وعندما تم الاتفاق بين إنكلترا وفرنسا على تقسيم المناطق التي كانت خاضعة للدولة العثمانية (اتفاقية سايكس - بيكو) كانت منطقة لبنان ضمن مناطق النفوذ الفرنسية. وعندما انسحب العثمانيون من بلاد الشام، ودخلتها القوات العربية والإنكليزية، أنزلت فرنسا قوات لها على الساحل وبقيت مرابطة هناك باسم الخطة الحربية، واستمرت بعد وقف الحرب وإعلان الهدنة، ثم قرر الحلفاء في سان ريمو الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان. وجاء المندوب السامي الجنرال غورو إلى لبنان، ومنها تقدّم، ودخل دمشق، كما رأينا[(١)].

وفي ١٦ من ذي الحجة ١٣٣٩هـ (١٩٢١م) أصدر غورو قراراً نص على إيجاد دولة لبنان الكبير تتألف من متصرفية جبل لبنان، ولواء بيروت الذي يضم صيدا، وصور، ومرجعيون، وكذلك من منطقة طرابلس التي تضم قضاء عكا، ثم أربعة أقضية هي بعلبك، والبقاع، وحاصبيا، وراشيا، وقد أخذت من ولاية دمشق، وعيّن على هذه الدولة الجديدة حاكماً فرنسياً، وجعل اللغة الفرنسية لغة التعليم بدلاً من اللغة العربية، ولم يبق بين هذه الدولة ودمشق من صلة سوى مصلحة الجمارك، بعد أن كانت جزءاً من بلاد الشام في العصور التاريخية جميعها.

(١) فيليب حتي، لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور وحتى عصرنا الحاضر، بيروت ١٩٥٩م.

وفي عـام ١٣٤٥هـ (١٩٢٧م) أصـدر المندوب السـامي دسـتوراً أصبح بموجبه لبنان جمهورية، وعين شارل دباس أول رئيس جمهورية في لبنان، ثم علق المندوب السـامي الدسـتـور عـام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م) وأصـدر للجمهورية نظاماً مؤقتاً وعين بموجبه حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م) مدة عام ثم حددت له الرئاسة.

وفي عـام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) عقد مجلس النواب جلسة وانتخب فيها أميل آدة رئيساً للجمهورية، وبعد عام أصدر المندوب السامي قراراً جعل فيه مـدة الرئاسـة ست سنوات ولفتـرة واحـدة. ويمكن إعـادة انتـخـاب رئيس الجمهورية أخرى بعد مرور ست سنوات على تركه الرئاسة أول مرة[1].

وعـقـدت فـرنسـا مـعـاهدة مع لبنان عـام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) على نمط المعاهدة الفرنسية السورية التي تم عقدها في ذلك العام، وتضمنت السماح للقوات الفرنسية بالبقاء في لبنان دون تحديد زمن لذلك البقاء.

قـامت الحرب العـالمية الثـانيـة، وهزمت فـرنسـا أمـام ألمانيا، وتـشكلت حكومة فيشي الموالية للألمان، وتبعتها أكثر المستعمرات ومناطق النفوذ، ومنها سـورية ولبنان، وأرسلت لـهـا مندوباً سـامـيـاً هو الجنرال دانتـز، ثـم لم تلبث أن دخلت بلاد الشـام قـوات فـرنسـا الحـرة بقـيـادة الجنرال ديغـول مع القـوات الإنكليـزية، أصبح الجنرال (كـاترو) هو المندوب السـامي الجـديد، وقـد أراد التقـرب من الشعب فأعلن أنه قـادم لإنهـاء الانتداب واسـتـقـلال البلاد، ولكن عندما أراد الإبطاء في وعده بدأت مطالبة الشعب فاضطر إلى إعـلان الاسـتـقـلال عـام ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) بعـد إعـلانه اسـتـقـلال سـورية

(١) المرجع السابق، ص٢٥٧، ساطع الحصري، يوم ميسلون، ١٩٤-١٩٥ .

(٢) كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث، بيروت ١٩٦٩ .

بشهرين[٢] .

استقال رئيس الدولة أيوب ثابت ورئيس الحكومة سامي الصلح، وتشكلت حكومة برئاسة الفرد ثابت، وأشرفت على انتخابات نيابية عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م)، وانتخبت بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، فكلف رياض الصلح بتشكيل الوزارة، وعندما ألقى رئيس الوزارة بيانه الوزاري الذي عرف بوثيقة الاستقلال، وأصبح العرف هو الذي يحكم به لبنان فيتألف المجلس النيابي من ٩٩ نائباً ينتخبون على أسس طائفية مدة أربع سنوات، فيمثل النصارى ٥٤ نائباً والمسلمون بالطوائف المتعددة التي تدعي الانتساب إلى الإسلام ٤٥ نائباً.

وبمقتضى هذا العرف يكون رئيس الجمهورية من النصارى الموارنة، وهو رئيس السلطة التنفيذية، والوزير الأول الذي يطلق عليه رئيس الوزراء

عدد النواب	النصارى	عدد النواب	المسلمون
٣٠	موارنة	٢٠	من المسلمين (السنة)
١١	أرثوذكس يونان	١٩	من المسلمين (الشيعة)
٦	كاثوليك يونان	٦	الدروز
٤	أرثوذكس أرمن		
١	كاثوليك أرمن		
١	بروتستانت		
٥٣		٤٥	

*** ١ للطوائف الأخرى**

من المسلمين السنة، ورئيس المجلس النيابي من المسلمين الشيعة، كما يكون قائد الجيش من النصارى أيضاً، ويكون نائب رئيس المجلس النيابي من النصارى الأثوذكس. ومع أن هذا التقسيم لا يعتمد على إحصاءات دقيقة إذ إن نسبة المسلمين في لبنان تزيد على ٥٧٪ إلا أن هذا العرف بقي هو المعمول به، ويصر عليه النصارى.

إلا أن المندوب الفرنسي الجديد «هيلو» قام يوم ١٣ من ذي القعدة ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة، وبعض أعضاء الحكومة، ونائب طرابلس عبد الحميد كرامي، وزجهم في قلعة راشيا سجناء، وأصدر مرسوماً بحل المجلس النيابي، وإلغاء الدستور، وتعيين أميل آدة رئيساً للجمهورية، فحدثت الاضطرابات وعمت الفوضى، وجاء الجنرال كاترو إلى بيروت، واضطرت الحكومة الفرنسية بعد أحد عشر يوماً إلى إعادة الحكومة الشرعية، ورئيس الجمهورية[1].

أجليت الجيوش الفرنسية عن لبنان في ٥ من ذي القعدة عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م) أي بعد جلائها عن سورية بخمسة أشهر ونصف.

ومنذ عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) بدأ نفوذ الولايات المتحدة يزداد في لبنان، وعندما أراد كميل شمعون تجديد انتخابه لرئاسة الجمهورية المرة الثانية حدثت اضطرابات، وبدأت بوادر الحرب الأهلية، وتقدم الأسطول الأمريكي نحو سواحل لبنان، فتنازل شمعون كرها عن رأيه، وانتخب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية في غرة عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م)، وغادرت

(١) توفيق برو، العرب والترك، بيروت ١٩١٦، ص٤٣٢-٤٣٣.
أحمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب، القاهرة ١٩٦٨.

القوات الأمريكية لبنان بعد شهرين.

ثم انتخب شارل الحلو لرئاسة الجمهورية، وحدثت عام ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م) مصادمات بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطنيين، وفي عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) انتخب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية، وفي عهده حدثت الحرب الأهلية ١٣٩٥-١٣٩٧هـ، وتلاه إلياس سركيس، ودخلت قوات الردع لبنان، وحدثت فوضى شديدة، وحاول الموارنة الاستقلال بجزء من البلاد حتى قسمت العاصمة بيروت إلى قسمين: شرقية بيد الكتائب (أكبر أحزاب الموارنة) وغربية بيد المسلمين.

ولم ينته الأمر حتى حدثت انتخابات رئاسة الجمهورية، لكن اليهود احتلوا لبنان وحاصروا بيروت الغربية، ولم يتمكنوا من دخولها حتى خرجت منها المقاومة الفلسطينية برأسها حرصاً على المدينة.

وارتكب اليهود جرائم نكراء بحق الفلسطنيين بعد خروج المقاومة، إذ ذبحوا ستة آلاف نفس بين طفل، وامرأة، وشيخ، وذلك في مخيمي صابرا وشاتيلا.

وكان رئيس ميليشيات الكتائب بشير الجميل قد انتخب رئيساً للجمهورية، ولكنه قتل في حادث تفجير، إذ نسف البناء الذي كان يلقي فيه خطاباً، ويبدو أن لليهود يداً في الأمر لإثارة الفتنة بين المسلمين والنصارى، وهذا حق فقد أعقب ذلك جريمة صبرا وشاتيلا.

واختير أمين الجميل خلفاً لأخيه المقتول، واليهود لم يخرجوا بعد من لبنان، ووقعت حوادث بين النصارى والدروز بتحريض من اليهود الذين

يدعمون الدروز تارة والنصارى تارة أخرى.

ولبنان له وضعه الخاص، إذ يتركز المسلمون في طرابلس وعكار والساحل، ويزداد الشيعة في الجنوب وبعلبك، ويكثر الدروز في الشوف والمتن، ويتركز النصارى في بقية الجبل شمالي طريق دمشق - بيروت.

وأخيراً توقفت الحرب الأهلية، وانتخب إلياس الهراوي رئيساً للجمهورية. ولا يزال لسورية دورها في لبنان[1].

وفي عام ١٩٩٩م انتخب الرئيس إميل لحود رئيساً لجمهورية لبنان بعد انتهاء فترة رئاسة إلياس الهراوي.

---

(١) كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث، بيروت ١٩٦٩،
د. محمود منسي، الشرق العربي المعاصر، ص٢٧٧-٣٠٠.

الفصل الحادي عشر

فلسطين

قضية فلسطين اليوم هي قضية كل مسلم، والخطر الصهيوني فيها هو الخطر الاستعماري الداهم الذي لا يهدد إقليم فلسطين وسكانه فقط، بل ويهدد أراضي واسعة من بلاد المسلمين حولها بالغزو والاحتلال ويهدد ثرواتهم بالنهب، وجهودهم للتنمية بالاستنزا، ف كما يهدد وجودهم ومستقبل أجيالهم، وكذلك يؤثر في عقيدتهم باحتلال مقدساتهم وتوجيه أبنائهم توجيهاً ضالاً فاسداً، ولكن هذه المشكلة أصبحت مشكلة دولية بعد أن تدخلت فيها الدول الكبرى التي تلعب بالقضية وتتدخل في شؤون المسلمين بصور شتى، ولكي تفهم القضية الفلسطينية حق الفهم لابد الرجوع إلى الجذور التاريخية الأولى للقضية الفلسطينية.

تقوم أطماع الصهيونية في إقليم فلسطين على ادعاء مزيف باطل مؤداه أن هذه البلاد بلادهم منذ أقدم العصور، وأنهم خرجوا منها كرهاً، فهم يعودون إلى بلادهم لينشئوا لهم فيها دولة هي دولة إسرائيل.

فاليهودية دين واليهود ليسوا من جنس واحد كما يدعون، إذ انتشرت اليهودية بين القبائل الخزرية، وتنتسب جماعات من اليهود حالياً إلى تلك القبائل. خضعوا في إقليم فلسطين من بلاد الشام للإبادة والترحيل على يد بختنصر والرومان، ولم يبق في فلسطين منهم إلا أعداد قليلة حماهم المسلمون، وقد عاشوا في ذمة المسلمين عيشة هنيئة، ومع ذلك قاموا - كعادتهم - بأعمال غير طيبة مما جعل المسلمين لا يقبلون منهم أن يتجمعوا في القدس وما حولها.

ولم يكن عدد اليهود عند صدور وعد بلفور يزيد على (٥٣ ألف نسمة فقط) على حين كان عدد السكان المسلمين ٦٩٧,٠٠٠ ، أما النصارى فعددهم ١٦٠ ألفاً ، وتعادل نسبتهم ٨٪[1] .

أما أواخر العهد العثماني فكانت النسب على الشكل التالي :

المسلمون	٩٠٪ من السكان
النصارى	٨٪ من السكان
اليهود	٢٪ من السكان

الصهيونية والاستعمار:

الحركة الصهيونية حركة عنصرية دينية سياسية استعمارية ، ترمي إلى «جمع شتات اليهود وإعادتهم إلى فلسطين لتأسيس دولة لهم تحمي مشردي اليهود الذين تشردهم جميع أمم الأرض وشعوبها لأعمالهم الإجرامية وغير الأخلاقية . وقد اشتق أقطاب اليهودية العالمية اسم هذه الحركة من جبل «صهيون» أحد جبال القدس وقد تردد ذكره في التوراة والإنجيل ، وكان غرضهم من اختيار ذلك الاسم هو إثارة الشعور الديني في بلاد العالم واكتساب تأييد العناصر النصرانية الغربية وعطفها ، ولا يخفى أن هذه الحركة الصهيونية توسعية عدوانية ، ليس في فلسطين فقط ، بل في البلدان العربية المجاورة لفلسطين ، وينهض دليلاً على ذلك أن «الوطن الصهيوني» في نظر غلاة الصهيونيين هو تلك المنطقة من الشرق العربي التي تمتد من وادي النيل إلى الفرات . كوحدة اللغة ، ووحدة التاريخ ، ووحدة الأرض ،

(١) أكرم زعيتر ، القضية الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٢ ، ص٦٩ .

ووحدة الحياة الاقتصادية المشتركة ووحدة التكوين النفسي المشترك، فاليهود في القرن الثالث عشر كانوا موزعين في أقطار مختلفة من العالم، ولا يجمع بينهم سوى أمل القدوم إلى فلسطين التي فيها بعض الأماكن المقدسة لهم، واليهود جميعاً يؤيدون ذلك باطناً، وإن أخفى بعضهم ظاهراً، ذلك لأسباب سياسية يستفيد من ورائها اليهود، واتخذها بعض الساسة خطة سياسية أو قالوا بها جهلاً بواقع ملموس[1].

ولقد نشأت الحركة الصهيونية في أواخر القرن الثالث عشر (التاسع عشر الميلادي) في أعقاب الاضطهادات التي نزلت باليهود في أجزاء متفرقة من العالم ولا سيما في روسيا، وبولونيا، ورومانيا، ووقعت الاضطهادات ضد اليهود بسبب عدم ولائهم للبلاد التي يعيشون فيها كمواطنين. وبسبب سيطرتهم على الرأسمالية الكبيرة وتفوقهم في مجالات المال والاقتصاد والأعمال غير الأخلاقية التي يلجأون إليها لتحقيق أغراضهم والجرائم التي يرتكبها بعض عناصرهم لأخذ الدماء غير اليهودية لعمل فطير صهيون أيام أعيادهم، لذا كله نظرت الشعوب الأوربية إلى اليهود نظرة ضيق وتبرم، كما أشارت إليهم أصابع الاتهام كلما أصيبت الدولة بهزيمة عسكرية أو نكسة مالية، وأدت تلك الاضطهادات إلى أن يقوم اليهود بتكوين منظمة «محبي صهيون» في روسيا وتأسيس أول مستعمرات صهيونية في فلسطين عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م)، كما حفزت هذه الاضطهادات أحد الزعماء الصهيونيين (ليون بنسكر) إلى تأليف كتاب أسماه التحرير الذاتي قال فيه: إن العلاج الناجع لحل المشكلة اليهودية هو انتقالهم إلى بقعة واحدة من

(١) صبري جريس، تاريخ الصهيونية، بيروت ١٩٧٧، ص٧٥-١٢٠.

الأرض يكون لهم فيها وطن ودولة، فكان المكان الأول الذي اختاره أعضاء منظمة «محبي صهيون» هو إقليم فلسطين لما تأصل في اعتقادهم الديني من فكرة العودة إلى أرض الميعاد بزعامة زعمائهم [١].

ولقد كانت العزلة العنصرية- التي فرضها اليهود على أنفسهم طوال عصور التاريخ بتأثير بعض ما تضمنته تعاليم التوراة المحرفة والتلمود من تكريس للعنصرية، ومن تمجيد لليهود على أنهم شعب الله المختار-كانت هي السبب الرئيسي في محاولة السيطرة عن طريق المال، لأن هذه الطريق هي الوسيلة الوحيدة التي تلجأ إليها الأقليات التي تريد لنفسها هذا الوضع الاجتماعي في محاولة إثبات وجودها، والدفاع عن مصالحها، وتحاول عن طريق السيطرة الاقتصادية التعويض عن أوضاعها كأقليات منعزلة في سائر المجتمعات العالمية للوصول إلى السيطرة السياسية الخفية على مقدرات الأمور في البلاد التي تحقق سلطانها الاقتصادي، ولعل الوسيلة غير الأخلاقية كانت تؤدي دوراً كبيراً لدى اليهود للتمكن من الحصول على المال والسيطرة الاقتصادية، هذا إضافة إلى الأعمال الربوية والاستغلال.

وعقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال بسويسرا عام ١٣١٥هـ (١٨٩٧م) بدعوة من تيودور هرتزل زعيم الصهيونية الأول، وقد حضر المؤتمر ٢٠٤ من مفكري اليهود من أنحاء العالم المختلفة.

وكان هرتزل قد كتب كتاب «الدولة اليهودية» حاول فيه أن يقيم الدليل على أن اليهود يمثلون أمة متميزة، وفي السنة نفسها أسس هرتزل مجلة أسبوعية أسماها «العالم» التي أصبحت ناطقة بلسان الحركة الصهيونية،

(١) المرجع السابق.

واتخذ هذا المؤتمر قراره المشهور بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، كمرحلة لبناء دولة إسرائيل الكبرى، التي تمتد من الفرات إلى النيل، مع تأكيد الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف كإنشاء المنظمة الصهيونية العالمية التي تتولى تمويل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولقد انتخبت المنظمة الصهيونية هرتزل رئيساً لها، ومنذ ذلك الوقت أخذت المنظمة الصهيونية العالمية تسعى للحصول على ترخيص من الدولة العثمانية بتأسيس شركة تكون مهمتها تهجير اليهود إلى فلسطين، وقد عرضت أوغندة لتكون مكان اليهود، كما اقترحت ليبيا لكنهم رفضوا ذلك(١).

وأدى نشوب الحرب العالمية الأولى إلى تحويل مركز ثقل الحركة الصهيونية من أوروبا إلى بريطانيا حيث كان يقيم الدكتور (حاييم وايزمان) الذي أصبح من زعماء المنظمة الصهيونية البارزين، وكان يعمل أستاذاً للكيمياء في جامعة مانشستر، وقد أتاحت فرصة اشتغال (وايزمان) بالتدريس في جامعة مانشستر مجالاً طيباً له للقيام بنشاط سياسي كبير هناك، وللتعرف على عدد من رجالات الإنكليز السياسيين، وكان من بينهم (آرثر جميس بلفور) وزير خارجية بريطانيا آنذاك. وقد بذل (وايزمان) جهوداً كبيرة لدى المسؤولين في إنكلترا لحملهم على إصدار تصريح بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وكلف رئيس الوزراء البريطاني (لويد جورج) سير (مارك سايكس) بالدخول في مفاوضات مع الصهيونية. وفي شوال ١٣٣٥هـ (١٩١٧م) قدم الدكتور حاييم وايزمان إلى سير مارك

(١) Theodor Herzle, The Complete Diaries of Theodor Herzle, Jol 4, New York.1960, P.1600.

سايكس مذكرة بعنوان «خلاصة برنامج لإعادة الاستعمار اليهودي لفلسطين يتفق وأمانيّ الحركة الصهيونية».

وقد تناولت المادة الأولى من هذا البرنامج الصهيوني أهمية الاعتراف بالكيان اليهودي في فلسطين نظرياً، واستهدفت المادة الثانية الحصول على اعتراف بالكيان اليهودي في فلسطين من الناحية العملية، وتناولت المادة الثالثة الوسائل التي يمكن بها إقامة الدولة الدولة اليهودية في فلسطين، في حين تناولت المادتان الرابعة والخامسة البحث في تطور الحكم الذاتي في فلسطين، وفي تقدم المؤسسات التي أوجدها اليهود في فلسطين(١).

وعقد أول مؤتمر بين الجانبين البريطاني والصهيوني في لندن في ذي القعدة ١٣٣٥هـ (١٩١٧م)، وقد أكد الصهيونيون لسايكس تأكيداً رسمياً أنهم يعترضون في شدة على إقامة إدارة دولية في البلاد المقدسة مهما كان نوعها حتى ولو كانت إدارة مشتركة بين بريطانيا وفرنسا وحدهما، وأنهم سيعملون من الآن فصاعداً على وضع فلسطين تحت الحماية البريطانية إذا أيدتهم بريطانيا في تحقيق أمانيهم القومية، وهذا هو أساس الصفقة التي أدت إلى إصدار وعد بلفور بعد تسعة أشهر حين ذاع بين الناس أن لويد جورج وزملاءه قدموا للعالم دليلاً جديداً على المثل العليا الإنسانية التي يقنقونها بتبنيهم قضية اليهود المضطهدين في جرأة(٢).

والواقع أنه بحلول عام ١٣٣٥هـ (١٩١٧م) - عندما كان جيش اللنبي يقف أمام مدينة القدس- كانت الوزارة البريطانية مستعدة للوصول إلى قرار

---

(١) Herzle, T. Op. Cit. P.1605.

(٢) المرجع السابق.

بشأن أحلام الصهيونية ومطامعها في إقليم فلسطين العربي، وقد كانت الفكرة تتخذ شكل وطن قومي يهودي في فلسطين بدلاً من جعل فلسطين «دولة يهودية» «ويقول هربرت صمويل: إن مشروع نص الوعد البريطاني وضع بخط يد لويد ملنر Milner وأُرْسل إلى عدد من كبار زعماء الصهيونية فأدخلت تعديلات عدة على المشروع. ومما يجد ذكره أن بعض الصهيونيين كانوا يطالبون بريطانيا «بالاعتراف بفلسطين وطناً قومياً للشعب اليهودي»، ولكن حكومة لندن لم تشأ أن تلزم نفسها بتعهد متطرف إلى هذا الحد، ورفضت أن تعد بشيء أكثر من النظر بعين الارتياح «إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين» ووطن قومي غير محدود، والفارق بين الفكرتين هو الفارق بين وطن قومي يهودي محدود في فلسطين ووطن قومي غير محدود، وأخيراً قبل الصهيونيون الأمر الواقع ووافقوا على صيغة التصريح النهائية، وكانت قد عرضت على الرئيس الأمريكي ويلسون، وحظيت بموافقته[(١)].

تلك كانت الظروف التي صدر فيها وعد أو تصريح بلفور في ١٥ من محرم السنة١٣٣٦هـ (٢من تشرين الثاني السنة١٩١٧م).

تصريح بلفور (١٥ محرم ١٣٣٦هـ):

وكان تصريح بلفور خطاباً موجهاً من وزير خارجية بريطانيا لورد أرثر جيمس بلفور إلى اللورد روتشيلد (أحد أركان الصهيونية في بريطانيا)، ونصه:

«إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي

(١) Leonard Stein, The Balfour Declaration, London 1961, P.154.

تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

والذي يجدر ذكره أن هذا التصريح يطابق تماماً نص المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية العالمية إلى الحكومة البريطانية، والتي سبقت الإشارة إليها في تاريخ ٢٨ من رمضان ١٣٣٥هـ (١٩١٧م)، كذلك مما يجدر ذكره أنه قد ثبت أن تصريح بلفور هذا كان قد عرض قبل إعلانه على الرئيس الأمريكي ويلسن، وحظي بموافقته في آخر يوم من أيام عام ١٣٣٥هـ (١٩١٧م)، كما أيدته الحكومة الفرنسية في ربيع الآخر في السنة ١٣٣٦هـ (١٩١٨م) تأييداً علنياً، ثم تلتها الحكومة الإيطالية فأيدته. ولكن ما العوامل التي دفعت بريطانيا إلى إصدار هذا الوعد.

لقد ذكر المعاصرون والمؤرخون أسباباً متعددة لصدور وعد بلفور، فعزاه بعضهم إلى رغبة الحلفاء في كسب الحركة الصهيونية إلى جانبهم حتى تقوم بدور المخرب في ألمانيا والدول المتحالفة معها. وعزاه بعضهم الآخر إلى رغبة إنكلترا في دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في الحرب إلى جانبها لاسيما وأن اليهود يسيطرون على الرأي العام الأمريكي، وقيل أيضاً إن الحكومة البريطانية أعطت وعد بلفور رغبة منها في مكافأة وايزمان على استنباطه مادة الأستون التي تدخل في صناعة الذخائر والمتفجرات الأمر الذي ساعد بريطانيا على كسب الحرب العالمية الأولى[1].

وواقع الأمر أن العوامل التي دفعت بريطانيا إلى احتضان الحركة الصهيونية وإصدار وعد بلفور يمكن ردها إلى ثلاثة أصول:

---

(١) Leonard Stein, Op. Cit. P.155-160.

أولاً: محاولة إبقاء روسيا في الحرب بعد قيام الثورة الشيوعية فيها وسقوط القيصر، لأن اليهود كانوا يسيطرون على الصناعة في روسيا ولا سيما الصناعات الحربية، ولهم دور قيادي واضح في الثورة الشيوعية.

ثانياً: الرغبة في سيطرة بريطانيا على فلسطين حيث يقول ونستون تشرشل في مذكراته: «وإذا أتيح لنا في حياتنا - وهو ما سيقع حتماً - أن نشهد مولد دولة يهودية - لا في فلسطين وحدها بل على ضفتي الأردن معاً تقوم تحت حماية التاج البريطاني، وتضم نحواً من ثلاثة أو أربعة ملايين من اليهود- فإننا سنشهد وقوع حادث يتفق تمام الاتفاق مع المصالح الحقيقية للامبراطورية البريطانية».

ولقد تأكد هذا المعنى الذي صدر عن تشرشل في حديث لوايزمان مع لورد بلفور، قال فيه وايزمان: «وقد بينت للورد أن إقامة مجتمع يضم أربعة أو خمسة ملايين من اليهود في فلسطين سيكون قاعدة اقتصادية كافية، يستطيع اليهود منها أن ينتقلوا بطريق الإشعاع إلى الأجزاء الباقية من الشرق الأدنى. لكن هذا العمل يتطلب تنمية الوطن القومي اليهودي في فلسطين تنمية حرة غير مقيدة بحيث نتمكن من إسكان أربعة ملايين أو خمسة ملايين من اليهود في فلسطين في غضون جيل واحد، ونجعل فلسطين بلاداً يهودية في ظل التاج البريطاني، قد أقنعت اللورد بأن ما يسمى بالاستعمار ليس إلا الصهيونية بعينها، وقال أحد الصهاينة أيضاً: لقد أيدنا الثورة التركية عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م) بالمال والتنظيم، ولكننا من الآن فصاعداً قد نفضنا أيدينا من الأتراك فلن يضمن لنا الجو الذي نستطيع فيه أن نجلب رؤوس أموال أمريكية ويهودية إلى فلسطين إلا حكومة أوربية، ويبدو واضحاً أن مثلهم

الأعلى هو: فلسطين إنكليزية أو فلسطين أمريكية، وهم يفضلون فلسطين إنكليزية نظراً لعلاقات بريطانية التجارية مع مصر ومركز بريطانيا لدى العرب.

رابعاً: الحقد الصليبي على المسلمين والذي أثار الأوربيين قروناً طويلة لسيطرة النصارى على القدس. وإن وجود دولة لليهود وسط العالم الإسلامي بل في مركزه ليساعد على إفساد ا لمسلمين وإضعافهم بإبعادهم عن عقيدتهم نتيجة الأخلاق اليهودية.

ويتضح إذن أن الصهيونية كانت تعد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بأن تحول فلسطين من أرض مسلمة إلى قطعة من الغرب بما يضمن للدول الاستعمارية عامة وبريطانيا خاصة وجوداً مستديماً في العالم الإسلامي ومما يؤكد هذه الحقيقة أن الحركة الصهيونية قد تحالفت بادئ الأمر مع الاستعمار البريطاني، وعن طريق هذا التحالف كانت بريطانيا تتطلع للوصول إلى فلسطين، وقد قال أحد الإنكليز: «إن الصهيونية كانت منذ البداية حركة إنكليزية وليست حركة يهودية فحسب»[1].

وهنا ملاحظات عامة حول وعد بلفور:

أولاً: ليس من حق بريطانيا أن تصدر وعداً تمنح بموجبه اليهود بلاداً لا تملكها ولا تسيطر عليها ولم يكن لها سلطان للتصرف في أراضيها.

ثانياً: جاء في تصريح بلفور: «ينشأ في فلسطين» أي أن انكلترا لم تتعهد بأن تكون فلسطين كاملة وطناً قومياً لليهود، فإن عبارة «وطن قومي» تعني الملجأ

---

(١) د. محمد أنيس، د. السيد رجب طراز، الشرق العربي الحديث، القاهرة ١٩٦٧، ص٢٧٥-٢٨٥.

أو المأوى الذي يستطيع اليهود أن يفروا إليه من الاضطهادات التي تعرضوا إليها في أوربا.

ثالثاً: جاء في تصريح بلفور عبارة أن «لا يسمح بإجراء شيء» يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن. «وهذه العبارة مضللة غريبة، فقد عدت بريطانيا مسلمي فلسطين -يمثلون ٩٠٪ من السكان في حين لا يمثل اليهود سوى ٢٪ حتى ولو كانوا ٧٪ بعد مجيء دفعات من اليهود- طوائف غير يهودية، وبذلك جعلت فلسطين كأنها بلاد يهودية وسائر السكان من غير اليهود دخلاء أو أقليات ضئيلة، والحقيقة أن المسلمين في فلسطين هم الذي يشكلون غالبية السكان، فهم يمثلون ٩٠٪ ويملكون ٩٥٪ من الأراضي، ويعيشون في فلسطين بلا انقطاع منذ أكثر من ١٣٩٠ سنة.

رابعاً: نص التصريح على المحافظة على الحقوق التي يتمتع بها اليهود في البلدان الأخرى وبمركزهم السياسي فيها، ويلاحظ أن اليهود أنفسهم هم الذين طلبوا ذلك لأن عدداً كبيراً في أمريكا وفي غيرها من دول أوربا، ممن تجنسوا بجنسية البلاد التي يقيمون بها يخشون من أن إنشاء الدولة اليهودية قد يحرمهم من جنسيتهم التي يحملونها ونشاطهم الاقتصادي الذي يزاولونه.

أما المسلمون فقد أثار هذا التصريح حيرة وفزعاً فيهم جميعاً، إذ رأوا فيه اعتداء على جزء من أراضيهم هو فلسطين، وسلب حقوق أهله وتسليمه لليهود، وبذلت بريطانيا جهوداً طائلة لتبديد مخاوف المسلمين حتى لا تتوقف مساعدتهم للحلفاء والحربُ لا تزال دائرة، فأرسلت بريطانيا

مبعوثاً خاصاً هو «غارث» لمقابلة الشريف حسين بن علي وطمأنته إلى حسن نوايا الحكومة البريطانية وأقنعته بأن التعاون بين المسلمين واليهود يحقق الخير لهم جميعاً.

والواقع أنه في هذا العالم المادي لا حق إلا للقوة التي يجب أن يسعى إليها المسلمون ويعدوا العدة لها.

وكان تصريح بلفور هو بداية مشكلة فلسطين، إذ سعى اليهود في مؤتمر الصلح وفي مؤتمر سان ريمو ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) لوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وتضمين صك الانتداب بنوداً تهدف إلى تحقيق وعد بلفور[١].

الانتداب البريطاني في فلسطين:

حتى عام ١٣٣٦هـ (١٩١٧م) كانت فلسطين بمفهومنا الحالي جزءاً من الدولة العثمانية، وتتألف من ثلاث متصرفيات منها: متصرفيتا عكا ونابلس وهما تابعتان لولاية بيروت، ثم متصرفية القدس الشريف وهي متصرفية مستقلة تتبع مباشرة إستانبول، وتضم أربعة أقضية هي: يافا، وغزة، وبئر السبع، والخليل.

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى استولت الحملة البريطانية بقيادة الجنرال اللنبي على فلسطين في ١٣٣٦هـ (١٩١٧م)، وخضعت فلسطين للإدارة العسكرية البريطانية ١٣٣٦-١٣٣٩هـ (١٩١٧-١٩٢٠م) بوصفها جزءاً من أراضي العدو المحتلة، وتقرر انتداب بريطانيا عليها في مؤتمر سان ريمو،

(١) د. إسماعيل ياغي، الجذور التاريخية في القضية الفلسطينية، الرياض ١٩٧٩، ص٨٩.

وتضمنت بنود صك الانتداب شروط إنشاء وطن قومي لليهود، وإقامة وكالة يهودية تقدم النصح والمعونة للإدارة الفلسطينية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية التي تتصل بإقامة الوطن القومي لليهود، «كما نص صك الانتداب على تسهيل هجرة اليهود وإقامتهم، دون إضرار بحقوق العناصر الأخرى من السكان ووضعها».

وهكذا جاء صك الانتداب من الأصل منافياً للهدف الذي توخته العصبة من وراء نظام الانتداب، وهو مساعدة الشعوب غير المتطورة على الحكم الذاتي بواسطة دولة كبيرة متقدمة[(١)].

شرعت بريطانيا في تهويد فلسطين فعينت السير هربرت صموئيل مندوباً سامياً لفلسطين، وهو يهودي متحمس للصهيونية، وقد رشحته الحركة الصهيونية وأقام صموئيل إدارة استعمارية صهيونية كاملة فاختار (بنتويش) نائباً له، وهو صهيوني، ورفع عدد الموظفين اليهود في إدارته إلى أربعة أضعاف عدد الموظفين المسلمين، وعين مديري الهجرة، والجنسية، والتجارية من الصهيونيين، وأخذت تلك الإدارة تصدر القرارات والقوانين التي تهدف إلى صبغ فلسطين بالصبغة اليهودية الصهيونية، فغدت اللغة العبرية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وظهرت طوابع البريد وقطع النقود تحمل كلمة «أرض إسرائيل» بالعبرية، ترجمة لكلمة فلسطين بالعربية، وعملت الإدارة البريطانية على السماح لأكبر عدد من اليهود بالهجرة إلى فلسطين وتمليكهم أكبر مساحة من الأرض، كما سمحت للوكالة اليهودية بتمثيل اليهود في فلسطين وجعلها دولة داخل دولة، ولا

(١) د. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص٢٧ .

تقرّ بريطانيا أمراً في فلسطين إلا بالاتفاق معها، وتركت لها حرية إقامة المدارس، والمستعمرات، والتشكيلات العسكرية، وتحديد أعداد المهاجرين ومنح الجنسية، والتصرف الاقتصادي، وبينما كانت عملية تهريب السلاح مقبولة لليهود كان المسلم الذي يضبط معه مسدس يحكم عليه بالسجن خمس عشرة سنة وأحياناً بالإعدام. وهكذا تكون بريطانيا قد أوفت بالتزامها نحو الصليبية وتعهدها نحو اليهود بوضع وعد بلفور موضعاً عملياً وتطبيقه فعلاً، ونجحت السياسة الإنكليزية خلال الانتداب في زيادة عدد اليهود في فلسطين، وزيادة تملكهم الأراضي في فلسطين، وإقامة قوتهم العسكرية(١).

المقاومة الفلسطينية ضد الاستعمار والصهيونية:

أدرك سكان فلسطين ما يدبر لهم، وانفجر الشعور الوطني منذ الانتداب حتى قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ في مظاهرات، واضطرابات، وثورات دامية عبروا فيها عن سخطهم على السياسة البريطانية وحليفتها الصهيونية، وتحملوا عبء الكفاح ضد الصهيونية والاستعمار، وقاموا بتوحيد القوى الوطنية في فلسطين إثر إعلان وعد بلفور في ١٥ من محرم السنة ١٣٣٦هـ (١٩١٧م)، فقد عقدوا مؤتمراً في القدس سنة ١٣٣٨هـ أعلن فيه المؤتمرون عن رغبتهم في الاستقلال الكامل، والوحدة مع سوريا، ورفض وعد بلفور، وأجمعوا على قراراتهم هذه أمام لجنة (كنغ-كرين) التي جاءت للتحقيق في السنة نفسها، كما اشتركوا مع المؤتمر السوري بدمشق سنة ١٣٣٩هـ، وأجمعوا قراراتهم مع قراراته،

(١) د. إسماعيل ياغي، د. نظام بركات، دراسات فلسطينية، ص١٥١ .

وأعلنوا استقلال سوريا بما فيها فلسطين، وتتويج فيصل ملكاً عليها[(١)].

وتبلور البرنامج الفلسطيني في الأهداف الرئيسية التالية وهي:

- إلغاء وعد بلفور.

- رفض الانتداب البريطاني، استقلال فلسطين.

- تشكيل حكومة فلسطينية نيابية.

- حق سوريا ولبنان وفلسطين في قيام وحدة بينهم والاستقلال، فهم منطقة طبيعية واحدة.

وفي عام ١٣٣٩ نشبت الاضطرابات في فلسطين، وهاجم السكان اليهود، فقد رفض الزعماء في فلسطين أن يعترفوا بشرعية الانتداب، أو بحق البريطانيين في تنفيذ وعد بلفور، وطالبوا بالاستقلال، وكانوا في البداية يوجهون عداءهم نحو اليهود وحدهم، ولكن مع مرور الزمن تغيّر هذا الاتجاه، وتبلور استياء السكان من الإدارة البريطانية في فلسطين، واتخذ شكل العمل ضد الحكومة، وحاولت الحكومة البريطانية تهدئة العرب وتحويل الحركة الوطنية عن غاياتها الرئيسية، فكانت تشكل لجاناً للتحقيق تارة، وتدعو زعماء العرب إلى المؤتمر تارةً أخرى، ثم تصدر كتباً بيضاء تبين فيها سياستها، ولكن دون جدوى، بل بالعكس زاد سخط السكان على السياسة البريطانية المتحالفة مع الصهيونية وسيستمر طالما بقي وعد بلفور قائماً تحميه الحراب البريطانية، وقد انفجرت تلك الاضطرابات نتيجة لخيبة الأمل في تحقيق وعود الاستقلال التي بذلت لهم أثناء الحرب،

---

(١) د. إسماعيل ياغي، د. نظام بركات، دراسات فلسطينية، ص١٥١ .

والاعتقاد بأن تصريح بلفور قد انطوى على إنكار لحق تقرير المصير، ولخوفهم من أن تقضي الهجرة اليهودية إلى إخضاع المسلمين اقتصادياً وسياسياً لليهود.

وعلى العموم كان التعارض بين أغراض الانتداب مطالب العرب المشروعة منشأ كل الاضطرابات التي وصمت عهد الانتداب البريطاني في البلاد، وباءت المحاولات البريطانية جميعها لتسوية المشكلة بالفشل.

أما المسلمون في بقية الأمصار فكانوا في غفلة وجهل، وظلم وضغط من المتسلطين عليهم من المستعمرين وأعوانهم، وكانوا يعيشون في حالة لا تمكنهم من رؤية شيء أو معرفته أو التفكير فيه.

ففي عام ١٣٤٠هـ (١٩٢١م) قامت اضطرابات خطيرة في فلسطين، وشكلت لجنة للتحقيق، ثم دعي زعماء العرب الفلسطينيون إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية في موضوع تأسيس حكومة فلسطينية، وأصر العرب على ضرورة البدء بإلغاء تصريح بلفور ووقف الهجرة اليهودية، ولكن الحكومة البريطانية أصدرت الكتاب الأبيض الأول ١٣٤١هـ (١٩٢٢م) والذي ينص على استمرار الهجرة اليهودية في حدود الطاقة الاستيعابية، كما وعد بإنشاء مجلس تشريعي ينتخب أكثر أعضائه، وقد رفضه السكان وقبله اليهود[١].

وتدفق المهاجرون اليهود على فلسطين حتى دخلها في السنوات العشر (١٣٣٩-١٣٤٩هـ) ٧٦,٦٠٠ مهاجراً، كما زادت مساحة الأراضي التي

(١) د. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص٣٠-٣٥.

كانوا يمتلكونها بتشجيع من السلطات البريطانية، وسبب ذلك أزمة، وضاقت سبل المعيشة أمام السكان في حين كان اليهود يتلقون المساعدات المالية من الهيئات الصهيونية في الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد حدثت اضطرابات في فلسطين في عام ١٣٤٨هـ (١٩٢٩م) بسبب حادث البراق (حائط المبكى)، وذلك لأن اليهود أقاموا ستاراً على الحائط ورفضوا إزالته فثارت ثائرة المسلمين، وقام اليهود بمظاهرات صاخبة واصطدموا بالمسلمين، وسقط مئات من القتلى والجرحى، فشكلت بريطانيا لجنة للتحقيق (لجنة شو)، فأوصت بتحديد الهجرة اليهودية، وفرض قيود على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود، كما أوصت باستئناف المباحثات لوضع دستور للحكم الذاتي، وعلى الرغم من ذلك أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الثاني في عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) تمسكت فيه بتصريح بلفور، والانتداب، وأعلنت عن تشكيل مجلس تشريعي، وتحديد الهجرة اليهودية، ووقف انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود، وعلى الرغم من أن تلك القرارات لا تحقق الأهداف الرئيسية للسكان إلا أن اليهود شنّوا عليها حملة شعواء حتى اضطرت الحكومة البريطانية إلى التراجع فأصدرت كتاباً آخر سنة(١٣٥٠هـ) -دعاه العرب بالكتاب الأسود- تعهدت فيه الحكومة البريطانية بتسهيل الهجرة اليهودية، وشرائهم أراضي العرب، وعلى إثر ذلك عمت فلسطين المظاهرات للاحتجاج ضد الحكومة، وعقد مؤتمر شعبي في نابلس دعا إلى عدم التفاهم مع الإنكليز إلا على أساس

(١) د. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص٣٠-٣٥.

المطالبة بالاستقلال ضمن وحدة بلاد الشام[1].

وكان السبب الرئيسي في ازدياد هجرة اليهود في الفترة التي بين ١٣٥٢-١٣٦٥هـ هو اضطهاد النازية الألمانية لليهود بعد أن تولى هتلر الحكم، فأخذ اليهود يهاجرون من ألمانيا فراراً من الاضطهاد النازي، وشهدت فلسطين -ابتداء من عام ١٣٥٢هـ سيلاً من المهاجرين اليهود فوق ما تحتمله طاقة البلاد على نحو ما يوضحه الإحصاء الآتي الذي يبين تعداد اليهود في فلسطين في سنوات مختلفة:

سنة ١٣٤١	٨٣,٧٠٠	من مجموع سكان فلسطين ٦٤٩,٠٤٨
سنة ١٣٥٠هـ/ ١٩٢٢م	١٧٤,٦٠٦	من مجموع سكان فلسطين ٩٦٦,٧٦١
سنة ١٣٥٤/ ١٩٣٠م	٣٥٥,١٥٧	من مجموع سكان فلسطين ١,٢٤١,٥٥٩
سنة ١٣٥٩/ ١٩٣٥م	٤٦٣,٥٣٥	من مجموع سكان فلسطين ١,٤٧٧,٩٧٧
سنة ١٣٦٥/ ١٩٤٦م	٦٠٨,٢٣٠	من مجموع سكان فلسطين ١,٨٤٥,٥٦٠

وباطراد هجرة اليهود ازدادت المقاومة، وفي رجب ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٤م قام العرب بإضراب عام بعد أن عقدوا مؤتمراً في القدس في ذي القعدة سنة ١٣٥١هـ وقرروا فيه منع الهجرة، ومنع بيع الأراضي لليهود، ورفض التعاون مع بريطانيا، ونشبت الاضطرابات وعمت المظاهرات في أنحاء البلاد احتجاجاً على السياسة الإنكليزية، وتلا ذلك ثورة الشيخ عز الدين القسام ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م)، كما قدمت الأحزاب الفلسطينية مذكرة إلى الحكومة البريطانية ضمنتها مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية الخاصة بتشكيل حكومة نيابية، ووقف الهجرة، وعدم بيع الأراضي، فأجابت

---

[1] محسن محمد صالح، التيار الإسلامي في فلسطين، الكويت ١٩٨٨، ص١٢٨-١٣٠.

انكلترا بتكوين مجلس تشريعي، ورفضت موضوع وقف الهجرة، ووقف بيع الأراضي، ولم يجد المسلمون مناصاً من إعلان الثورة على بريطانيا.

وفي أواخر عام ١٣٤٥هـ قامت ثورة عنيفة لم تخمد حتى قامت الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨هـ (١٩٣٦م) وبدأت الثورة بإعلان الإضراب العام في البلاد، وقد استمر ستة أشهر حتى شلّت حياة البلاد الاقتصادية، واتحدت الأحزاب العربية المختلفة في هيئة واحدة باسم «الهيئة العربية العليا» وقطعت خطوط المواصلات والبرق، وهوجمت المعسكرات البريطانية، واشتدت السلطات البريطانية في أعمال القمع من سفك الدماء وحرق القرى، والسجن، والنفي، والتعذيب.

وكان للثورة الفلسطينية صداها القوي في سائر العالم الإسلامي رغم ضعف وسائل الإعلام يومذاك إذ اعتقد السكان جميعاً أن قضية فلسطين لم تعد قضية أهلها وحدهم، وإنما غدت قضية المسلمين جميعاً، فقامت في العواصم العربية مظاهرات الاحتجاج على السياسة البريطانية وتوافد المتطوعون من جهات متعددة لنصرة إخوانهم الفلسطينيين[١].

ولم يقف الإضراب وتهدأ الثورة إلا بعد أن تدخل رؤساء الدول العربية وتوسطوا بين حكومة بريطانيا والثوار الفلسطينيين، فتوقف الإضراب في رجب ١٣٥٥هـ، وأفقد ذلك التدخل الحركة العربية في فلسطين جانباً كبيراً من قوتها واندفاعها، فجاء وقف الثورة في صالح الأطماع الاستعمارية.

وعادت بريطانيا إلى سياسة اللجان فشكلت لجنة بيل لدراسة أسباب الاضطراب الأخير في فلسطين، واقترحت اللجنة إنهاء الانتداب، وتقسيم

(١) محسن محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٦ .

فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية وبقاء الأماكن المقدسة تحت سيطرة الدولة المنتدبة، ورفض كل من المسلمين واليهود تقرير (بيل)، واستؤنفت الثورة في عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م)، واشتدت في عام ١٣٥٧هـ بل لم تنقطع الاضطرابات والثورة حتى قيام الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) أي أن الثورة الفلسطينية قد استمرت ثلاث سنوات وخمسة أشهر، من ذي الحجة ١٣٥٤ إلى رجب ١٣٥٨هـ. وقد كتب المجاهدون الفلسطينيون خاصة والشعب الفلسطيني عامة في ثورتهم هذه أروع آيات البسالة والفداء.

لقد كان مسلمو فلسطين الذين يتجاوز عددهم مليوناً ونصف مليون نسمة يقارعون في ثورتهم هذه الامبراطورية البريطانية والصهيونية العالمية معاً، بكل ما تملك هاتان القوتان من جنود وحشود وأموال ووسائل عسكرية وسياسية واقتصادية، وكانوا يقارعون تلك القوى العالمية وهم قلة لا تكاد تذكر في العدد والسلاح والمال، وفي كل وسائل الحروب والقتال، وكان إيمانهم ويقينهم هو الذي يدفعهم للاستماتة في سبيل غايتهم المثلى وهدفهم الأسمى.

وشهد العالم بأسره على بطولة الشعب الفلسطيني في تلك الثورة، وأخذت صحف العالم وإذاعاته تردد صدى هذه الثورة الفريدة ووقائعها البارزة بما لم يسبق له مثيل من العناية والاهتمام، كما اضطرت الصحف البريطانية نفسها للاعتراف ببطولة الثوار الفلسطينيين الذي قاموا بمقاومة تبهر العالم بما فيها من بأس واستماتة، وتثير الحماسة بين المسلمين من سكان الأمصار العربية بحكم الجوار والقرب، واعترف وزير المستعمرات البريطانية كذلك بخطورة الثورة وقوتها وشجاعة الثوار الذين تدفعهم

عقيدتهم لركوب الأخطار، وأشاد هتلر بالشعب الفلسطيني، وببطولته الخارقة في تلك الثورة التي قارعت الاستعمار والصهيونية معاً[1].

وأدركت بريطانيا استحالة تقسيم فلسطين، وأن أضمن قاعدة للسلام والتقدم في فلسطين هي التفاهم بين المسلمين واليهود، فدعت إلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة في لندن في الوقت الذي كانت فيه الثورة الفلسطينية لا تزال محتدمة، وقد وجهت الدعوات لحضور هذا المؤتمر في لندن إلى كل من مصر، والعراق، والسعودية، واليمن، وشرقي الأردن، إضافة إلى عرب فلسطين، والوكالة اليهودية، واجتمع المؤتمر في الأيام الأخيرة من عام ١٣٥٧هـ، ولكن ما إن بدأت اجتماعاته حتى انقسم إلى قسمين، لأن عرب فلسطين رفضوا أن يجلسوا على المائدة التي جلس عليها المندوبون اليهود، وقد انفض المؤتمر في مطلع ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) دون أن يصل إلى أي اتفاق.

في ٢٧ من صفر ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض الثالث الذي يشتمل على المقترحات الجديدة، التي تهدف إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات، على أن تحدد علاقاتها مع بريطانيا بمعاهدة تكفل لكل من الدولتين احتياجاتها التجارية والاستراتيجية في المستقبل، ولم توضح بالضبط صيغة الدستور الجديد، ولم تذكر بشكل مهم أن «إنشاء دولة مستقلة والتخلي تماماً عن إشراف الانتداب على فلسطين يستلزمان قيام علاقات بين العرب واليهود تجعل في حيز الإمكان قيام حكومة صالحة» وكان البريطانيون بعد مرور ثلاث سنوات على الثورة الفلسطينية الكبرى لا يزالون يأملون في التوفيق بين الطرفين. أما

(١) حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية، القاهرة ١٩٧٣، ص١١٢-١١٤.

فيما يتعلق بالهجرة فقد ذكر الكتاب الأبيض ضرورة تحديدها بإضافة ٧٥,٠٠٠ خلال السنوات الخمس التالية، وقد قوبل الكتاب الأبيض بالرفض من قبل الجانبين العربي الفلسطيني واليهودي، كما رفض توصيات الكتاب الأبيض الثالث مندوبو الدول العربية عدا مندوب حكومة شرقي الأردن[١].

ووجدت الحكومة البريطانية نفسها في موقف صعب مليء بالتناقضات والأخطار. من المسلَّم به أن المصالح الامبراطورية قد أملت عليها ضرورة مواصلة إقامة علاقات حسنة مع العرب، إلا أن ضغط الساسة العرب على بريطانيا لم يكن فعالاً، وكان من الطبيعي أن تكون الحكومة البريطانية أكثر عطفا على المطالب العربية، وبخاصة ما لم يهدد منها السيطرة البريطانية على فلسطين. ومما يجدر ذكره أن سيطرة بريطانيا على الأراضي المتاخمة لقناة السويس من جهة الشمال كانت تحتل مكاناً هاماً في خطتها الخاصة بوجود وطن قومي لليهود في فلسطين، وبدا هذا واضحاً حين زادت الملاحة والمواصلات الجوية، وفي الوقت نفسه ازداد النقد العلني في بريطانيا لمنح تنازلات على حساب اليهود، في الوقت الذي نظم فيه اليهود الهجرة غير المشروعة على مدى أوسع من ذي قبل إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية.

الولايات المتحدة وقضية فلسطين:

وبنشوب الحرب العالمية الثانية دخلت قضية فلسطين في دور جديد، وأجَّل الزعماء اليهود والعرب نزاعهم مع بريطانيا، وظلت فلسطين هادئة نسبياً حتى عام ١٣٦١هـ (١٩٤٢م) وحين انحسرت الحرب عن البلدان العربية شدد اليهود نضالهم ضد تنفيذ سياسة الكتاب الأبيض، وركز

(١) جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، عمان ١٩٩٨، ص١٥٠-١٥١.

الصهاينة الجانب الأكبر من دعايتهم في الولايات المتحدة مستغلين ما يتمتع به اليهود من نفوذ كبير في عالم المال والاقتصاد والصحافة والإعلام، فعقدوا في (بلتيمور) في خلال عام ١٣٦١هـ (١٩٤٢م) مؤتمراً كبيراً للبحث في مستقبل الخطط الصهيونية، وقرر المؤتمر فتح باب الهجرة غير المحدودة على أن تشرف عليها الوكالة اليهودية، وأن ينشأ في فلسطين اتحاد يهودي، وأن يشكل جيش يهودي، ونظم اليهود في فلسطين حملة منظمة ضد الحكومة البريطانية، وكثرت حوادث الإرهاب، ورغم أن الوكالة اليهودية قد وعدت بالتعاون ضد الإرهابيين إلا أنها لم تفعل شيئاً يذكر.

حينئذ انتقل مركز ثقل الحركة الصهيونية من انكلترا إلى الولايات المتحدة، وبدا أن الرأي العام الأمريكي يميل إلى العطف على الحركة الصهيونية بتأثير العدد الكبير من اليهود الذين يتمتعون بنفوذ كبير وبخاصة في نيويورك، واتخذ الكونغرس الأمريكي قراراً يعضد إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، فأصدر في محرم ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م) قراراً بتشجيع الهجرة اليهودية غير المحددة، وتأسيس دولة يهودية، وكان هذا الاتجاه يجد عضداً من جانب المستر ترومان رئيس الولايات المتحدة الذي يعطف على أماني الصهيونية، ومن جانب الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة وهما الحزب الجمهوري، والحزب الديمقراطي، وبتأثير اليهود طالب ترومان ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) بفتح أبواب فلسطين لقبول مائة ألف مهاجر يهودي دفعة واحدة حلاً لمسألة اليهود المشردين في أوربا، وألح في ذلك كثيراً وإزاء ذلك قررت الحكومة البريطانية أن تدعو الحكومة الأمريكية للتعاون معها لتشكيل لجنة تحقيق مشتركة.

بدأت اللجنة عملها فطافت ببلاد كثيرة في أوربا، وفي فلسطين، والبلاد العربية ثم أصدرت تقريرها في عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م)، وقد جاء هذا التقرير وثيقة متناهية في ظلم المسلمين والإجحاف بحقوقهم، وقد سلمت اللجنة بأن فلسطين وحدها لا تستطيع أن تحل مشكلة هجرة اليهود من ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي، ومع ذلك أوصت اللجنة بالسماح لمائة ألف يهودي بالدخول إلى فلسطين دون إبطاء خلال عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م). أما فلسطين فقد رأت اللجنة ألا تتحول إلى دولة يهودية أو إلى دولة عربية بل أن تبقى تحت الوصاية مدة غير محدودة. وأما التوصيات الأخرى فقد شملت فتح باب الهجرة أمام اليهود دون قيد أو شرط، وإلغاء قوانين عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م) الخاصة بالأراضي، وزيادة التسهيلات المقدمة لنشر التعليم والتقدم الاقتصادي، واستمر الرئيس ترومان يزاول ضغطه بقصد السماح بإدخال ١٠٠,٠٠٠ يهودي إلى فلسطين في الحال، وقامت بريطانيا بمجهود آخر لحل القضية الفلسطينية، فدعت العرب واليهود إلى مؤتمر بلندن عقد في ذي القعدة ١٣٥٦هـ ومحرم ١٣٦٦هـ ولكن رفضه الجانبان، وباءت محاولات بريطانيا بالفشل.

وفي خلال عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥م ازدادت هجمات الإرهابيين اليهود اتساعاً فنسفت الجسور، ودمرت السكك الحديدية، وبثت الألغام في مراكز الشرطة والمصارف المالية، ومحطات السكك الحديدية، وهوجمت معسكرات الاعتقال، وأطلق سراح المهاجرين اليهود غير الشرعيين الذي اشتدت الحملة بسببهم لإدخالهم إلى فلسطين، ولجأوا إلى الاغتيال السياسي، فنسفوا فندق الملك داود بالقدس، وكانت تشغله أمانة سر

حكومة فلسطين، واغتالوا لورد موين وزير الدولة البريطانية في القاهرة، وحاولوا اغتيال المندوب السامي البريطاني في فلسطين[1].

ولما تبينت بريطانيا استحالة الوصول إلى حل يوافق عليه العرب واليهود قررت رفع المشكلة إلى الأمم المتحدة للفصل، فيها فقد كان العرب يرغبون في إقامة دولة عربية مستقلة، على حين كانت الوكالة اليهودية تطالب بهجرة غير محدودة حتى تصبح لليهود أغلبية عددية تمكنهم من إنشاء دولة يهودية مستقلة.

الأمم المتحدة وتقسيم فلسطين سنة ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م):

انتقلت مشكلة فلسطين إلى المنظمة الدولية التي خصصت بضع جلسات (من رجب عام ١٣٦٦هـ إلى ذي الحجة ١٣٦٦هـ)، فقررت تعيين لجنة فرعية خاصة للتحقيق، وانتهت اللجنة الخاصة من وضع تقريرها في شوال ١٣٦٦هـ وعرضته على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتضمن التقرير اثنتي عشرة توصية تقضي بإنهاء الانتداب ومنح فلسطين الاستقلال، وإقامة نظام دستوري دميقراطي يتمشى مع حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات مع إلغاء الامتيازات، والمحافظة على الوحدة الاقتصادية لفلسطين، على أن تتوقف أعمال العنف فوراً وأن تحل هيئة الأمم المتحدة على الفور مشكلة المشردين اليهود في أوربا.

ولكن اختلفت اللجنة حول الخطة التي يجب أن تنفذ بها هذه التوصيات، وظهر مشروعان أحدهما للأكثرية والآخر للأقلية، ودعا مشروع الأكثرية إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين:

---

(١) د. محمود منسي، مرجع سابق، ص٢٨٠-٢٩٠.

١- دولة يهودية تبلغ مساحتها ٥٦٪ من مجموع مساحة فلسطين في حين كانت مساحة الأراضي التي كان يملكها اليهود ضمن فلسطين كلها لا تزيد على ٧٪ ، فقط هذا ويلاحظ أيضاً أن عدد اليهود في هذه الدولة كان لا يكاد يصل إلى نصف مليون نسمة في حين كان عدد المسلمين فيها نحو ٨٠٠ ألف نسمة.

٢- دولة عربية تمثل ٤٣٪ من مجموع المساحة، وقدر عدد العرب فيها بـ ٧٢٥ ألفاً، أما تعداد اليهود فلا يزيد على عشرة آلاف.

٣- قطاع دولي يشمل مدينة القدس وما يحيط بها[١].

واشترط التقرير أن تستقل كل من الدولتين العربية واليهودية بعد سنتين، وأن تدير انكلترا شؤون فلسطين خلال مدة الانتقال هذا. أما مشروع الأقلية فاقترح إنشاء دولة مستقلة اتحادية، وقد رفض العرب مشروعي الأكثرية والأقلية في حين رحبت الدوائر اليهودية بمشروع الأكثرية آملة أن تسعى بعد ذلك إلى توسيع الرقعة التي خصصها المشروع للدولة اليهودية.

وفي ١٤ من ذي الحجة ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) عرض المشروع على الجمعية العامة للأمم المتحدة ففاز قرار التقسيم بأغلبية ٣٣ صوتاً ضد ١٣ صوتاً، وأعلن وزير خارجية بريطانيا أن بلاده ستنسحب من فلسطين، وستنهي انتدابها يوم أوائل جمادى الآخرة ١٣٦٧هـ . ومما يجدر ذكره أن

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين (١٩٤٥-١٩٤٨)، الكويت ١٩٨٤، ص٥٥-٧٥.

مشروع التقسيم دار حوله جدل عنيف، وطالت المناقشات بشأنه، وكافح ممثلو الدول العربية كفاحاً مريراً للاحتفاظ بوحدة فلسطين، ولكن الضغط الأمريكي والصهيوني استخدم شتى الوسائل حتى يجيء التصويت إلى جانب مشروع التقسيم، وتعرض مندوبو بعض الدول إلى صنوف الإرهاب والابتزاز حتى يوافقوا على المشروع مثلما حدث مع مندوبي ليبريا وهايتي والفلبين، وذلك لتوافر أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة للحصول على الموافقة على المشروع(١).

حرب عام ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م):

رفض الفلسطينيون والعرب جميعاً قرار التقسيم، واحتدمت الاضطرابات المسلحة بين العرب واليهود، وانفجرت ثورة الشعب الفلسطيني فوقعت الاصطدامات بين العرب واليهود، قتل فيها عدد كبير من الجانبين، وأخذت السلطات اليهودية تستورد السلاح بكميات كبيرة، وتفتح الاعتمادات لإنشاء جيش كبير، وحينئذ اقترحت الولايات المتحدة وقف تنفيذ قرار التقسيم، وفرض الوصاية على فلسطين تأجيلاً للحل النهائي دون أن تبدي استعدادها لقبول هذه الوصاية لأنها لم تكن ترغب في إرسال قوات مسلحة إلى فلسطين بعد أن استنزفت قواتها خلال الحرب العالمية الثانية، ورفض اليهود ذلك، كما رفضت إنكلترا والاتحاد السوفيتي الاقتراح الأمريكي.

وكون العرب «جيش الإنقاذ»، وأخذ المتطوعون المسلمون من البلاد

---

(١) المرجع السابق، ص٨٠-٩٥.

العربية المجاورة يجتازون الحدود لنصرة إخوانهم في فلسطين، وارتكب اليهود فظائع تقشعر لها الأبدان، ومنها مذبحة دير ياسين، وذلك لبث الإرهاب كي يترك الناس أوطانهم وينسحبوا منها، كما أسرع اليهود في احتلال بعض المدن العربية تساعدهم حكومة بريطانيا المنتدبة بالأسلحة، في حين تحرم على المسلمين حمل السلاح، ونتج عن العنف والمذابح هجرة عدد من سكان فلسطين إلى الخارج(١).

وما إن أعلنت بريطانيا إنهاء الانتداب البريطاني حتى أسرع اليهود إلى إعلان قيام دولته «إسرائيل»، وكانت حكومة الولايات المتحدة أول من اعترف بها وتلاها الاتحاد السوفيتي وبقية الدول الأخرى.

وإزاء ذلك الوضع المتردي قررت الدول العربية التدخل العسكري في فلسطين، لإنقاذ أهلها ومساعدتهم على إقامة حكومة وطنية موحدة في فلسطين، وأدخل رجالات الحركة الإسلامية السجون، لأنه من المحتمل أن يقوموا بحركات لا تتفق مع ما هو مرسوم، وكان هذا يتكرر قبل كل حرب تجري بين العرب واليهود. وعلى الرغم من أن الجيوش العربية قد تدخلت عسكرياً دون سابق استعداد مما أظهر نقصاً فاحشاً في التسليح والتدريب والتنظيم إلا أنها أحرزت بعض الانتصارات على أرض فلسطين في الأسبوع الأول من الحرب، وفي الوقت نفسه كان لهذا الدخول أثر سلبي، إذ طلبت من السكان الخروج من مدنهم كي لا يتأثروا بدخول الجيوش العربية، ولم يتجاوز بعضها حدود فلسطين التي رسمت بعد الحرب العالمية الأولى ضعفاً أو حسب خطة مرسومة -الله أعلم- لأن قادة العرب يعرفون النتيجة. وقدم

---

(١) Kimche, John, The Seven Fallen Pillars, P.228.

المندوب الأمريكي بإيعاز من دولة اليهود اقتراحاً إلى مجلس الأمن لوقف القتال مدة شهر، فوافق العرب شريطة أن تتوقف شحنات الأسلحة إلى اليهود ويتوقف أيضاً سيل المهاجرين الجدد، فأوقف مجلس الأمن القتال وحرم على الطرفين جلب الأسلحة ولكنه سمح للمهاجرين اليهود بالقدوم على ألا يشتركوا في القتال خلال الهدنة، وهكذا فرضت الهدنة الأولى في فلسطين ابتداء من شعبان ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م)، ولا شك أن هذه الهدنة قد أعطت لليهود فسحة من الوقت لتنظيم قواتهم وجلب السلاح الذي كان يعوزهم، وبخاصة سلاح الطيران، والمدفعية والمدرعات الثقيلة على الرغم من مخالفة ذلك لشروط الهدنة في الوقت الذي بقي فيه العرب على حالهم من فقر في السلاح والمعدات، وانقسام في الخطط العسكرية، إلى جانب الخلافات السياسية، حتى إذا تجدد القتال في رمضان بدأ رجحان كفة اليهود في فلسطين في جميع الجبهات، وعاد مجلس الأمن فأوقف القتال بعد عشرة أيام وفرض الهدنة الثانية، وقد كسب اليهود في خلال هذه الأيام العشرة مزيداً من أرض فلسطين بلغ ثلاثة أضعاف ما كسبوه في الجولة الأولى، واستطاعت دولة اليهود أن تحقق مزيداً من الانتصارات وكسب الأراضي بسبب خلافات الدول العربية، وفشلت الدول العربية في تحرير فلسطين، وفي عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م) عقدت معظم الدول العربية اتفاقيات هدنة دائمة مع دولة اليهود.

ونتج عن حرب فلسطين عام ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م) قيام دولة اليهود، وبقي في يد العرب منطقتان: الضفة الغربية، وقد ضمت للأردن، وقطاع غزة وقد بقي تحت الإدارة المصرية، وتشريد ثلاثة أرباع مليون لاجئ

فلسطيني لجأوا إلى البلاد العربية المجاورة[١].

القضية الفلسطينية بعد عام ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م):

وبعد ثمانية أعوام من الحرب الأولى ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م) بين العرب واليهود، حدث العدوان الثلاثي من جانب (إنكلترا - فرنسا - إسرائيل) على مصر، وأخذ قطاع غزة من أيدي القوات المصرية، وقد سبق هذا ضرب للحركة الإسلامية في مصر، فعند العدوان كانت المهيضة الجناح لا تستطيع أن تفعل شيئاً، وهي التي فعلت الكثير ضد اليهود عام ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م)، وضد الإنكليز في القناة عام ١٣٧٠هـ، وبعد ثلاثة أيام من العدوان تدخلت الولايات المتحدة فتوقف القتال.

إن مشكلة اللاجئين العرب تشكل مأساة من مآسي الإنسانية الكبرى، وقد تفاقمت نتيجة لحرب ٢٥ من صفر ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) واستيلاء اليهود على سائر الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى سيناء في مصر، والجولان في سورية، وقد ضربت حكومة اليهود هذه البلاد دولة دولة، فبدأت بمصر فالأردن وسورية، بحيث كانت كل دولة تنتظر دورها حتى يتم نقل الجنود اليهود من جبهة وأخرى، كأنها خطة مرسومة أو تمثيلية هادفة، وسبق هذه الحرب ما سبق غيرها من زج أصحاب الحركات الإسلامية في السجون، وخاصة في مصر وسورية، ورفضت إسرائيل عودة اللاجئين إلى ديارهم، وقد تحولت قضية فلسطين منذ قيام إسرائيل عام ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م) إلى مشكلة دولية عالمية، فأصبحت الولايات المتحدة تقدم الدعم المدي

(١) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، ص١٩ .

والعسكري لدولة اليهود، في حين تحولت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي عن تأييد دولة اليهود بعد أن تبين لها أن هذه الدولة ليست إلا امتداد للقوى الاستعمارية في المنطقة وأنها تستعمل أداة بيد الدول الغربية، فتوقف الدعم العسكري، وإن كانت تزودها بالعقول البشرية التي تهاجر في استمرار من الاتحاد السوفيتي إلى دولة اليهود[1]، إضافة إلى أن الدول الاشتراكية لم تكن تحرك ساكناً وقت الأزمات وكان يعتريها الصمت.

وأمعنت الدول الغربية الكبرى في تأييدها لدولة اليهود، فأصدرت دول الغرب الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في رجب ١٣٦٩هـ مايو ١٩٥٠ تصريحاً مشتركاً أعلنت فيه عزمها على المحافظة على السلام والاستقرار في هذه المنطقة، ومعارضتها الأكيدة لاستخدام أية دولة في هذه المنطقة القوة أو التهديد بالقوة، كما أعلنت أنها ستعمل بكل ما في وسعها لمنع أية دولة من نقض الهدنة أو تعديل خطوطها، وكذلك عبرت الدول الثلاث في هذا التصريح عن معارضتها لأي سباق للتسلح بين الدول العربية وإسرائيل وهكذا حرص الغرب على سلامة إسرائيل وضمان حدودها حتى لقد مُنُِعَ عن تزويد الدول العربية بالسلاح، في حين مضت إسرائيل تتزود بالسلاح من الولايات المتحدة الأمريكية.

وبفضل مساندة الدول الغربية الكبرى لليهود أمعنت دولتهم في نقض الهدنة كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا، وخاصة في عام ١٣٧٤هـ حين قامت بعدوان غادر على قطاع غزة، وقامت بعدوانها على مصر عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م) بالاشتراك مع إنكلترا وفرنسا، وقد استخدم الاستعمار

(١) عبد الله التل، كارثة فلسطين، القاهرة ١٩٥٩، ص٦٧-٦٩.

اليهود كمخلب قط واتخذ دولتهم قاعدة للعدوان في العالم الإسلامي يزودها في استمرار بالمساعدات السياسية والعسكرية والمالية والفنية، وقد قامت دولة اليهود أيضاً بعدوان في صفر ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) واحتلت بقية فلسطين والجولان وسيناء، ورفضت الانصياع لقرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة بالانسحاب وعودة اللاجئين إلى ديارهم، ونتج عن حرب ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) قيام الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي اعترف بها العالم بأسره ممثلاً للشعب الفلسطيني [(١)].

وقد قام العرب بشن حرب في ١٠ من رمضان ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م) وأحرزوا انتصارات عسكرية وسياسية محدودة من جهة، وأحرز اليهود انتصارات أيضاً بعد الأيام الأولى التي انتصر فيها العرب، وجاءت صفارة الحكم لوقف القتال والعمل للحل السلمي.

وبدأ عمل الفدائيين الفلسطينيين الذين تجمعوا في لبنان، وسدت في وجوههم بقية الحدود، وظهر أثرهم في لبنان، كما ظهر في فلسطين على اليهود.

وقامت الحرب الأهلية في لبنان ١٣٩٥-١٣٩٧هـ. (١٩٧٥-١٩٧٧م). وتدخلت بعض الدول العربية ونال الفلسطينيين قسطٌ قسطاً من الضرب والقتال وخاصة في تل الزعتر.

واشتركت بعض الدول العربية في إرسال قوات من جيوشها كقوة لردع المعتدي في لبنان، وبعد مدة بقيت القوة السورية وحدها، ثم دخل اليهود

---

(١) د. إسماعيل ياغي، د. نظام بركات، دراسات فلسطينية، ص١٧٥-١٧٧ .

لبنان من الجنوب، وحاصروا بيروت الغربية، ولم يتمكنوا من دخولها لأن فيها مقاومة فلسطينية، ثم انسحبت هذه المقاومة حماية للمدينة، بعثر الفدائيون الفلسطينيون في سوريا، والعراق، والأردن، واليمن، ومصر، والسودان، وتونس، و . . .

ثم إن اليهود قد أقدموا على ارتكاب جريمة بشعة نكراء، إذ دخلوا مخيمي صابرا وشاتيلا، وذبحوا آلافاً عدة من الفلسطينيين، ولم يخرج اليهود بعد من لبنان[1].

واستمرت اعتداءات اليهود على العرب في المساجد كما حدث في المسجد الأقصى عام ١٩٩٠ والحرم الإبراهيمي ١٩٩٤ و١٩٩٦، وغيرها من وسائل تدمير المنازل ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وطرد السكان. وفي عام ١٩٩٠ بدأت مباحثات السلام في مدريد وانتهت بتوقيع اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ والقاهرة ١٩٩٤ ودخول السلطة الفلسطينية إلى غزة وعقدت اتفاقات بشأن العرب واليهود.

(١) هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، بيروت ١٩٧٠، ص٣٨-٤٠ .

الفصل الثاني عشر
المملكة الأردنية الهاشمية

تأسيس إمارة شرقي الأردن:

كانت المناطق في شرقي الأردن قطعة من بادية الشام تتبع في أيام الحكم العثماني ولاية دمشق، ولم يكن حتى في المشروعات الاستعمارية مشروع لجعلها دولةً خاصةً لفقر المنطقة وقلة سكانها، فمعظمهم من البدو.

وقد فتحتها القوى العربية أثناء الحرب العالمية الأولى، وهي في الطريق إلى دمشق، وكانت قطعة من مملكة فيصل التي أقيمت في سوريا عام ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م)، ولم يبد الإنكليز الذين كانوا يحتلون فلسطين أي اهتمام بشأنها، فلما كان تقسيم الانتداب بينهم وبين فرنسا في مؤتمر سان ريمو، وكان جنوبي بلاد الشام من حصتهم، لم يسرعوا لاحتلالها بل وعدوها بالاستقلال إثر دخول الفرنسيين دمشق، وتركوها تخضع لأربع حكومات محلية منفصلة بعضها عن بعض في إربد، وعجلون، وعمان، والكرك تحت إدارة المندوب السامي في القدس[(١)].

وحين رأوا الأمير عبد الله بن الحسين يجمع في جنوبي هذه المنطقة قوى بدوية يريد بها الثأر لملك أخيه فيصل الذي أخرجه الفرنسيون من دمشق، رأوا أن يجعلوا من شرقي الأردن منطقة فاصلة، ويستفيدوا من موقعها ذي الأهمية الخاصة بمراقبة الشرق العربي كله منها، سوريا وفلسطين من جهة والعراق والسعودية من جهة أخرى. كما رأى الإنكليز أيضاً أن هذه البقعة

(١) د. محمود منسي، الشرق العربي المعاصر، ٢٠١-٢٠٩.

الموات تهيئ لهم مع العراق فرصة التعويض عن عهودهم المنكوثة مع الحسين بن علي الهاشمي، وتكفيهم مؤونة التفكير بدفع أي هجمة قد يقوم بها الهاشميون في الحجاز لإقلاق انتدابهم في الشام.

وهكذا أرضى الإنجليز الملك فيصلاً بعرش العراق، واقتنعوا معه بإرضاء أخيه الأمير عبد الله الذي كان ثائراً يحمل علم الثورة العربية في منطقة معان بجعل شرقي الأردن إمارة له.

وقد قصد تشرشل وزير المستعمرات القاهرة، ثم القدس في عام ١٣٣٩هـ (١٩٢١م) وبعث إلى الأمير عبد الله فاجتمع به، واتفق معه اتفاقاً لم يغب عنه الفرنسيون: على أن يقوم في شرقي الأردن حكومة تتمتع بالاستقلال الإداري، وتسترشد برأي المفوض السامي في القدس وعلى رأسها الأمير عبد الله الذي يتعهد بالمحافظة على فلسطين وسوريا من كل اعتداء. وكان المقصود بهذا الشرط قطع الطريق على أي مطالبة هاشمية بأرض الشام، وفي مقابل ذلك تدفع إنجلترا معونة مالية سنوية لتأمين مصاريف الدولة. وحين أقرّ صك الانتداب في صفر عام ١٣٤١هـ (١٩٢٣م) عينت حدود الإمارة، وبعث إليها بمعتمد بريطاني على رأس كتلة من المستشارين أهمهم (غلوب) باشا الذي تسلم قوى البدو. ومع كل ذلك لم تعترف بريطانيا رسمياً بقيام هذه الإمارة إلا في تصريح عام ١٣٤١هـ (١٩٢٣م) خلال زيارة المندوب السامي لعمان(١).

وكان التصريح واضح الإشارة إلى التبعية الاستعمارية، فقاومه الشعب بشدة، وثاروا ضده، فوجهت بريطانيا إنذاراً إلى الأمير بتسليم الثوار،

---

(١) Lenczowski, G. The Middle East in World Affairs, London 1956, P.371.

وكذلك تسليم مالية الدولة للإنجليز، وتأليف حكومة يتولى ثلاثة من الإنجليز وزاراتها الأساسية. وعملت بريطانيا على تمكين سيطرتها وسلطتها في الأردن وإخماد كل حركة مقاومة مناوئة للاستعمار والحكم، وضم قوة الشرطة إليها. فأثار ذلك سخط الشعب، واضطر الأمير إلى تحقيق رغبات الشعب، واشترك ممثلوه في وضع أسس التشريع والإدارة، وألفت لجنة من ممثلي الشعب برئاسة ناظر العدلية، ووضعت قانون الانتخاب لمجلس نيابي سليم، وأقرته الحكومة وذلك عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م). وقد حاولت بريطانيا نسف ذلك المشروع بوضع قانون جديد للانتخاب، وألغت القانون السابق. فكان هذا دافعاً لانفجار الشعب وإجماعه على المعارضة، فاجتمع أحرار الشعب الأردني، وبعثوا بمذكرة إلى عصبة الأمم جاء فيها: باسم الحضارة الإنسانية نلفت نظر عصبة الأمم إلى جميع الحقائق المؤلمة التي يوقعها ممثلو بريطانيا العظمى، ونرجو إيفاد لجنة حيادية نزيهة للنظر في تحقيق المطالب الوطنية في الأردن.

التطور السياسي لإمارة شرقي الأردن:

وسَّع الأمير عبد الله إمارته على حساب مملكة أبيه، إذ أقنعه بالتنازل له شخصياً عن منطقتي معان والعقبة سنة ١٣٤٣هـ (١٩٢٥م)، وكانتا تتبعان مملكة الحجاز، فلما انهارت هذه المملكة في السنة التالية ألحقها عبد الله رسمياً ببلاده في مطلع عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٦م)، واعترفت الدولة السعودية بذلك في عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٧م) إثر توقيع معاهدة جدة بين بريطانيا والسعودية.

كان أحرار العرب يلقبون الأمير عبد الله منقذ سوريا، فلما قام بهذه الإمارة خاصموه، وانفضوا من حوله، فأصدر ضدهم عدداً من القوانين

التي تقمع كل حركة في شرقي الأردن، ثم نسج على منوال أخيه فيصل، فعقد في أواخر عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٧م) معاهدة مع إنكلترا احتفظت فيها بريطانيا بالشؤون الخارجية والرقابة الاقتصادية والقضائية وبقوات عسكرية للدفاع عن البلاد. فعارض الشعب هذه المعاهدة واشتعلت الثورة في البلاد ضد المعاهدة فأخمدها الإنكليز بقوة السلاح، ولكن الشعب لم ييأس ولم يستسلم بل استمر في نضاله ضد الاستعمار.

وكان من نتيجة المعاهدة الدستور الأردني في شوال ١٣٤٦هـ (١٩٢٨م)، وهو من وضع الإنكليز، فلم يكن للأمير ولا للشعب فيه من حقوق تذكر. ولكنه ينظم السلطات التشريعية في مجلس تشريعي، ويعطي للأمير حق تعيين مجلس المدن أو القبائل. وعقد زعماء الشعب مؤتمراً في عمان رفض الدستور، وقاوم الانتخابات التي تبعته، ولكن السلطات البريطانية مضت في طريقها الاستعماري دون أن تأبه للمعارضة(١).

استمر الشعب الأردني في كفاحه فحمل ذلك الحكومة على المطالبة بإلحاح لتعديل المعاهدة، مما اضطر إنكلترا في مطلع ربيع الأول ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م) إلى تلبية مطالب الأردنيين، فأبرمت اتفاقاً آخر مكملاً لمعاهدة ١٣٤٧هـ يجعل للأمير حق تعيين ممثلين قنصليين لإمارته لدى الدول العربية، ولكن هذا الاتفاق أبقى الجيش تحت سيطرة إنكلترا، كما قضى بتقديم إنكلترا المعونة المالية للأردن والتي بلغت في الأربعينيات مليوني جنيه مما أفسح المجال لتدخل بريطانيا في شؤون الأردن الحساسة. وقد أحدث

(١) د. علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، ١٩٢١-١٩٤٦، ط٢ -(عمان ١٩٨٩) ص ٣٣، ص ٥٠، ٥١.

هذا الاتفاق هزة وطنيةً في الأردن وسائر الأقطار العربية، يعود الفضل فيها إلى الشباب الواعي(١).

وكان من أهم مظاهر التطور في إمارة شرقي الأردن، تأسيس الفيلق العربي الذي أنشئ عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م) من فرقة صغيرة بلغت ألف رجل، ثم أخذ ينمو تدريجياً من حيث العدد والأهمية، وقد أشرف على تنظيمه قواد إنكلترا من أشهرهم غلوب باشا، وكان الالتحاق مسموحاً لكل القادرين من العرب، ولذا ضم الفيلق إلى جانب الأردنيين جنوداً عراقيين، وحجازيين، وفلسطينيين، وسوريين وغيرهم، ومعظمهم من البدو. ولقد كان من الممكن أن يصبح الفيلق نواة حقيقية للجيش العربي الخالص في شرقي الأردن، لولا خضوعه للقادة البريطانيين جعله أداة لتحقيق اتجاهات السياسة البريطانية في الشرق الأوسط.

وإلى جانب الفيلق العربي، وجدت بإمارة شرقي الأردن قوة عسكرية عرفت بفرقة الحدود الأردنية. وقد تألفت بعد إبرام المعاهدة البريطانية الأردنية عام ١٣٤٧ه،. وكانت مهمة هذه الفرقة تنحصر في الدفاع عن الحدود، كما كانت هناك أيضاً قوة عسكرية بريطانية تحت قيادة المندوب السامي البريطاني في فلسطين.

وفي أواسط عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) وافقت الحكومة البريطانية على أن يحل محل المجلس التنفيذي مجلس للوزراء يكون مسؤولاً أمام الأمير، وتشكل مجلس الوزراء برئاسة توفيق أبو الهدى الذي شغل منصب كبير

---

(١) د. كامل خلة، التطورات السياسية للمملكة الأردنية الهاشمية، جامعة القاهرة، كلية الآداب ١٩٦٩، ص٤٥-٤٧.

الوزراء منذ عام ١٣٤٧هـ، وقد شهدت إمارة شرقي الأردن تطوراً آخر هو إنشاء طريق حيفا-بغداد بين سنتي ١٣٥٧-١٣٦٠هـ الذي بلغ طوله ١٠٨٠ كيلومتراً، امتد بأراضي شرقي الأردن منها ٣٤٠ كيلومتراً. ولما كان هذالطريق يمثل معبراً بريطانياً، إضافة إلى استخدامه أثناء الحرب في نقل مواد حربية ضخمة، فقد ضاعف من أهمية شرقي الأردن الاستراتيجية لبريطانيا[١].

وفي خلال الحرب العالمية الثانية وقف الأردن إلى جانب الحلفاء، كما شاركت القوات الحربية الأردنية القوات البريطانية في المجهود الحربي، واستخدمت بريطانيا إمارة شرقي الأردن موقعاً مهماً لمواصلاتها الشرقية، وضربت بريطانيا - بواسطة الفيلق العربي الأردني وقوة الحدود الأردنية المسلحتين بالأسلحة الحديثة- حركةَ رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) وأخمدتها، كما اشترك الفيلق العربي وقوة الحدود الأردنية تحت القيادة الإنكليزية في الغزو البريطاني لسوريا في الحرب العالمية الثانية بعد ذلك مباشرة والواقع أن الدور الذي قام به الفيلق العربي في الشرق الأوسط في خدمة المصالح البريطانية هو الذي أقنع بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها بزيادة مساعداتها لشرقي الأردن، ومن ناحية أخرى، كان الفيلق العربي- الذي يشكل قوة عسكرية لا تتناسب على الإطلاق مع مساحة شرقي الأردن وفقرها - هو العامل الرئيسي الذي مكن الأمير عبد الله من أن يؤدي دوراً رئيسياً في تطور الموقف بعد الحرب العالمية الثانية في فلسطين خاصة، وفي العالم العربي عام[٢].

(١) Lenzowski, G: Op. Cit. P. 372-374.

(٢) د. إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، ص٢٤٥-٢٤٦.

كما اتجه الأمير عبد الله خلال الحرب العالمية الثانية نحو طلب الاستقلال والتعاون مع بريطانيا، وأراد تحقيق أحلامه السياسية، وبخاصةً أنه كان يأمل في إقامة مملكة تشمل سوريا الطبيعية (بلاد الشام) وقدم مذكرة إلى بريطانيا بهذا الخصوص، إلا أن بريطانيا لم تأبه بهذا الطلب وأهملته، واستبدلت به مشروع جامعة الدول العربية، غير أن الأمير عبد الله استمر في محاولاته لتحقيق مشروعه دون جدوى.

استقلال الأردن:

تبودلت المذكرات في عامي ١٣٦٢-١٣٦٣هـ ١٩٤٢ و١٩٤٣م بين بريطانيا والأردن حول منح الأردن استقلاله، وقد كللت هذه المساعي بالنجاح، فوقعت بريطانيا معاهدة مع الأردن بتاريخ عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م)، وهي قريبة الشبه بالمعاهدة العراقية البريطانية عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م)، وبموجب هذه المعاهدة اعترفت بريطانيا رسمياً بشرقي الأردن دولة مستقلة، ووافقت على تبادل التمثيل السياسي معها، وعلى الاستمرار في تقديم المساعدات المالية للفيلق العربي، كما تعهدت بريطانيا بالدفاع عن الإمارة ضد أي عدوان خارجي. وفي مقابل ذلك، حصلت بريطانيا على حق السماح لقواتها بالمرابطة في شرقي الأردن، وتعهدت الحكومة الأردنية بتقديم كل التسهيلات الضرورية لها(١).

وبعد إبرام المعاهدة أُعْلِن الأمير عبد الله ملكاً على شرقي الأردن وقامت الحكومة البريطانية بتعيين وزير مفوض لها في المملكة الجديدة، بيد أن الدوائر الوطنية في شرقي الأردن لم تكن راضية عن المعاهدة. ولما كانت

---

(١) Kirk, G, The Middle East in the war 1934-1946.

بريطانيا قد أقدمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية على الدخول في مفاوضات مع مصر والعراق لإعادة النظر في معاهدتي ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) (مع مصر) و١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) (مع العراق) فقد وافقت بريطانيا على الدخول في مفاوضات مع شرقي الأردن من جديد في عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م)، وهي المفاوضات التي انتهت بعقد معاهدة بريطانية أردنية جديدة في عمان ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م). وقد نصت المعاهدة الجديدة على الدفاع المشترك بين البلدين في حالة الحرب، وعلى الاحتفاظ بوحدات من سلاح الطيران الملكي في عمان، والمفرق، وإنشاء مجلس للدفاع المشترك الإنكليزي الأردني.

وعلى الرغم من أن المعاهدة البريطانية الأردنية الجديدة قد خفّفت بعض الشيء من قبضة بريطانيا على شرقي الأردن، ظل النفوذ البريطاني قوياً في البلاد، بفضل القيود التي احتفظت بها في تلك المعاهدة، والتي ربطت شرقي الأردن بعجلة الاستعمار البريطاني، الأمر الذي أقلق الدوائر الأردنية الوطنية التي لم تستطع القيام بكفاح مسلح ضد الإنكليز بسبب شدة ضغطهم عليه وتمكن قبضتهم منه من جهة، واندماج عاهل الأردن في سياستهم وجنوحه إلى سياسة التهدئة من جهة أخرى[(١)].

ودراسة التطور السياسي في شرقي الأردن تتطلب ولا شك الإلمام بدور الملك عبد الله بن الحسين في فلسطين. والواقع أن دور عبد الله صديقاً لبريطانيا ظلّ وتوثّق خلال الزمن التالي، إذ صيِّر القائد العام للقوات العربية، وذلك بجهود أصدقائه أو رغبتهم في ذلك، وكان يرغب في ضم

(١) Kirk, G. The Middle East, 1945-1950, Pp.270-271 .

أجزاء من فلسطين إلى مملكته، وبخاصة القدس لوضعها الديني المعروف، وكان حسب رأي أصدقائه رجلاً متزن التفكير واقعي الاتجاه، إذ إنه الزعيم العربي الوحيد الذي ينظر نظرة واقعية إلى الصهيونية، وكان يدرك استحالة إزالة الوطن القومي اليهودي. ولذا أراد أن يوفق سياساته مع واقعه، ودخل الجيش الأردني إلى فلسطين في الحرب الفلسطينية ليحتل القسم المخصص للعرب بموجب مشروع التقسيم، ولم يتمكن من مهاجمة المناطق المخصصة لليهود حسب الأوامر التي أعطيت له.

وأسفرت اللقاءات السرية عن حلقات متوالية من المؤامرات ضد فلسطين تمثلت في ضياع مدينتي اللد والرملة وتسليمهما إلى اليهود، وضياع المثلث العربي -الذي يمثل أخصب بقعة في فلسطين في معاهدة رودس- بين اليهود وبعض الدول العربية، وضياع صحراء النقب، كما أن المناورات السياسية والعسكرية قد سمحت لليهود بمهاجمة الجيش المصري بعد كشف ميمنته وتسليم مناطق البوتاس في البحر الميت مقابل مبالغ معينة بالإضافة.

وفي أواخر عام ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م) أعلن الملك عبد الله ضم الأراضي الفلسطينية إلى الأردن ووافق المجلس النيابي الأردني على هذا الضم، وأطلق على الدولة اسم المملكة الأردنية الهاشمية[(١)].

وفي عام ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م) قتل الملك عبد الله أثناء تأديته صلاة الجمعة، فخلفه ابنه طلال وهو من المناوئين لسياسته، وكذلك من المعارضين للاستعمار البريطاني.

---

(١) عبد الله التل، كارثة فلسطين، ص٦٧-٧٠.

وقد مكث طلال في الحكم حوالي ثلاثة أشهر قام خلالها بأعمال جليلة للشعب، فقد أطلق حرية الشعب، وعدَّ الشعب مصدر السلطة والقوة، فقيد بذلك حرية الملك في الوقت الذي أقر فيه للشعب بحريته، ممثه في مجلس الأعيان الجديد، كما نص الدستور الجديد الذي وضعه الملك طلال على هذه القضايا التي أحدثت شبه انقلاب في النظم والتقاليد الأردنية آنذاك، كما كانت هذه الخطوط العريضة لسياسة الملك طلال تتجلى أيضاً في رغبته وإيمانه بالتعاون العربي في سبيل قضاياهم، إلى جانب اهتمامه بالقضية الفلسطينية وحقوق اللاجئين. غير أن هذه المساعي وتلك الأماني التي كان قد قام بها الملك خلال حكمه القصير لم يتيسر لها أن تبلغ نهايتها وتمامها، ذلك أنه استبعد عن العرض بزعم أنه مصاب بمرض نفسي، ونفي إلى إستانبول، وبقي هناك حتى وافته المنية عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م). وكانت بريطانيا وراء عزله والإتيان بابنه الحسين مكانه.

وقد عهد إلى مجلس وصاية لتولي شؤون البلاد، وتم تنصيب الحسين بن طلال ملكاً قبل أن يبلغ العشرين من عمره، وتسلم سلطاته الدستورية في ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م)[(١)].

ومن أبرز ملامح عهد الملك حسين قبول الأردن عضواً في الأمم المتحدة عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م) واتباعه سياسة وطنية في مطلع عهده، كان من ملامحها طرد غلوب باشا القائد الإنكليزي، وإلغاء المعاهدة مع إنكلترا ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م)، وجلاء الجيوش الإنكليزية عن المملكة، والاشتراك مع سوريا ومصر والسعودية في القيادة العربية المشتركة، والوقوف مع مصر

(١) محمود منسي، الشرق العربي المعاصر، ص٢٢٩-٢٣٠.

ضد العدوان الثلاثي، كما قام حكم وطني في الأردن. وفي عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) أعلن اتحاد العراق والأردن، ولم يدم سوى خمسة أشهر تقريباً ثم انهار بقيام الثورة العراقية[١].

وشارك الأردن في مؤتمرات القمة العربية، كما اشترك في حرب حزيران ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) ولكنه خسر الضفة الغربية شأنه شأن الدول العربية الأخرى التي خسر كل منها جزءاً من بلاده.

واستمر الأردن بقيادة الحسين في السياسة العربية، غير أنه عقد معاهدة سلام مع العدو الصهيوني عام ١٩٩٤ . وقد توفي في فبراير ١٩٩٩ بعد مرض عضال وخلفه ابنه الملك عبد الله (الثاني).

(١) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة ١٩٦٧، ص٨٩-٩٠ .

الفصل الثالث عشر

العراق

لمحة تاريخية:

العراق هو أحد الأقطار العربية الكبرى، يرجع تاريخه إلى أقدم العصور، ويسمى بلاد الرافدين (دجلة والفرات)، وتبلغ مساحته حوالي ٤٤٨,٧٤٢ كم٢ وعدد سكانه حوالي واحد وعشرين مليوناً. ويشكل العراق النصف الشرقي من الهلال الخصيب، أما النصف الغربي فهو بلاد الشام.

نشأت في العراق حضارات ومدنيات قديمة ترجع إلى الألف الثالث ق. م وتعاقبت على أرضه امبراطوريات عدة، قامت بدورهم في عصور التاريخ، نظراً لموقعه الجغرافي المتوسط بين الشرق والغرب، ولوفرة الأراضي الخصبة وغزارة المياه، وكذلك لوجود معادن مهمة في أراضيه، ومن أهم هذه الإمبراطوريات الآكادية، والبابلية، والآشورية، والكلدانية، وبضعف الكلدانيين احتل الفرس العراق عام ٥٣٩ق. م وظل الفرس يحكمون العراق مدة ألف سنة إلى أن هزمهم المسلمون عام ١٤هـ. وخضعت العراق بذلك للحكم الإسلامي، وظلت العراق تتلألأ وتزدهر تحت الحكم العربي الإسلامي إلى زمن آخر خليفة عباسي وهو المستعصم بالله، الذي سقطت بغداد في زمنه على يد المغول سنة ٦٥٦هـ، والتي دك هولاكو عرضها وأنزل بها الخراب والتدمير[1].

---

(١) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، ١٩٦٧، ص٨٩-٩٠.

منذ سقوط الدولة الإسلامية العباسية، عاش العراق عدة قروناً عدة ظل عدة حكومات، المغولية، الإيلخانية، والجلائرية، والقرة قونيلو، والأق قونيلو الصفوية، ووجه العراق صوب الشرق حتى استولى عليه العثمانيون على دفعات ٩٢٠/ ٩٥٢ (١٥١٤-١٥٤٥م)، وتنازعت الدولتان العثمانية والفارسية على العراق، فكانت الجيوش الإيرانية تجتاح العراق من وقت إلى آخر، ولا تلبث أن تطردها الجيوش العثمانية، ولكن مدة الوجود الفارسي في العراق كانت قليلة جداً إذا قيست بالحكم العثماني الذي امتد من ٩٤٠/ ١٣٣٧هـ (١٥٢٣-١٩١٩م)، حيث وقع العراق في قبضة الإنكليز الذين ظلوا يسيطرون عليه بطرق شتى إلى أن تحرر في عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م). ولقد كان في العراق نظام حكم مملوكي بدأ عهده منذ منتصف القرن الثاني عشر الهجري. ولم يستطع مماليك العراق أن يفرضوا أنفسهم بقوة على البلاد كلها، وإنما تحكموا فقط في المدن العراقية، مع أن الغالبية العظمى من التشكيل البشري كانت قبلية، متصارعة فيما بينها، أو ثائرة ضد حكومة المماليك، حتى إن تاريخ المماليك كان سلسلة متواصلة من قتال بينهم وبين القبائل العربية، أو الكردية أو صراعات بين الأكراد بعضهم مع بعض أو بين العشائر نفسها، أو بين العشائر العربية والعشائر الكردية، فكان أن أصيب العراق بتدهور اقتصادي متواصل، في الوقت الذي كان فيه نشاط شركة الهند الشرقية البريطانية في الخليج العربي وفي العراق يتصاعد سنة بعد أخرى، على حساب اقتصاديات وتجارة المنطقة[1].

(١) السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، صيدا لبنان ١٩٥٥، ص٣٥-٥٥.

بريطانيا والعراق:

ويرجع اهتمام بريطانيا بالعراق والخليج العربي وتطلعها إلى السيطرة عليهما منذ القرن الحادي عشر الهجري، وذلك لموقعهما الجغرافي وأهميته الاستراتيجية، لوقوعه على طريق مواصلاتها على طريق الهند (درة التاج البريطاني) فضلاً عن أهميته الاقتصادية، ووجود النفط في أرضه، وقربه من حقول النفط البريطانية في إيران، وأهميته مجالاً حيوياً لاستيطان عدد كبير من السكان الذين يزيدون على قابلية الهند.

بدأ تسرب النفوذ الإنكليزي إلى العراق عن طريق دخول التجار والرحالة الإنكليز إلى ربوعه منذ أواخر القرن العاشر الهجري، ثم عن طريق شركة الهند الشرقية البريطانية التي أنشأت أول وكالة لها في البصرة سنة ١٠٥٣هـ (١٦٤٣م)، ثم أصبح لوكيل الشركة مهمة سياسية، إضافة لعمله فيها، عندما أصبح قنصلاً لدولته، وقد عينت قنصلاً في بغداد ونائب قنصل لها في الموصل سنة ١١٦٩هـ (١٦٥٥م)، وإثر قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر عززت إنكلترا نفوذها في العراق. ومنذ أوائل القرن الثالث عشر الهجري أصبح العراق طريقاً للبريد البريطاني إلى الهند عبر الشواطئ السورية ومدينة حلب.

غير أن النفوذ الإنكليزي لم يلبث أن واجه منافسة خطيرة من قبل روسيا التي احتلت شمالي إيران، في محاولة منها للوصول إلى الخليج العربي فالمحيط الهندي، وتحويل تجارة إيران والهند وآسيا الوسطى لمصلحة روسيا. فلجأت بريطانيا إلى تشكيل شركة ملاحية وهي شركة «لنش Lunch» للملاحة والتجارة في دجلة والفرات، وكانت لها سفن وبواخر كثيرة،

كما اتسعت أعمالها وازدادت مالاً ونفوذاً. وكانت الحكومة البريطانية تدعمها، لأن الشركة المذكورة كانت تعمل على تقوية النفوذ البريطاني في العراق حتى تفاقم وأصبح خطيراً على كيانه، ولا سيما بعد أن أصبح الإنكليز يشرفون على الملاحة في شط العرب وعلى عملية إرشاد السفن فيه، الأمر الذي حدا بنواب العراق في مجلس المبعوثان (النيابي) العثماني سنة ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م) إلى إثارة البحث حول وضع الشركة. وقد أدى عدم اهتمام المسؤولين في دولة الاتحاديين آنذاك بهذا الخطر إلى استياء العرب[1].

وما زالت إنكلترا تعزز نفوذها السياسي في العراق سواء عن طريق التجارة أم خطوط البريد والبرق وإرسال البعثات للكشف عن آثار العراق، أو إقامة مشروعات، وتحرص على جعل هذه الأمور محصورة فيها دون غيرها من الدول، حتى واجهت المشروع الألماني الخاص بسكة حديد بغداد، فأوقفت المشروع ببسط نفوذها على الكويت عام ١٣١٧هـ (١٨٩٩م)، وظلت تقاوم كل المحاولات الدولية الرامية إلى السيطرة على الخليج والعراق حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

العراق في الحرب العالمية الأولى:

اغتنمت بريطانيا فرصة الحرب العالمية الأولى، ودخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، فقامت بإرسال حملة بحرية لتحتل العراق بالقوة وتحقيق ما كان التجار والبحارة والسياسيون والسياح والخبراء قد مهدوا له ووضعوا أسسه خلال ثلاثة قرون. فتحركت الحملة من بومباي في أواخر عام ١٣٣٢هـ (١٩١٤م) بقيادة ديلامين W.S.Delamain واتجهت نحو البحرين

(١) د. إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، ص٢٥-٣٥.

ورابطت فيها، وفي ١٣ من ذي الحجة من العام نفسه (١٣٣٢هـ) أطلقت الباخرة البريطانية قنابلها على حصن الفاو القريب من ضفاف شط العرب. وكانت بريطانيا قد أصدرت منشوراً تحرض فيه القبائل على تركيا وتحاول استمالة تلك القبائل.

نزلت القوات البريطانية إلى البر على شط العرب في البصرة، وقد صاحب الحملة السير بيرسي كوكس أول رئيس للحكام السياسيين في الخليج والذي أصدر منشوراً لام فيه الأتراك على دخولهم الحرب، كما حاول استمالة العرب المقيمين على الشط، وطمأنهم على أموالهم وأنفسهم إن هم أيدوا بريطانيا.

دافع الأتراك عن مراكزهم وخطوطهم ببسالة، إلا أن البريطانيين أخذوا يتقدمون إلى أن دخلوا البصرة وهي ميناء العراق الوحيد، ثم واصلوا الزحف واحتلوا القرنة والعمارة، فضمنوا مصالحهم النفطية بعد أن طردوا الأتراك واستمالوا معظم الشيوخ، وكانت هذه المرحلة هي الأولى من الاحتلال. وتبدأ المرحلة الثانية بفكرة الزحف إلى بغداد، إذ هاجم الإنكليز الأتراك بالقرب من سلمان باك، فردهم الأتراك وانسحب الإنكليز إلى الكوت، وتعقبهم الأتراك وحاصروهم فيها -بمساعدة أحد القواد الألمان- حصاراً محكماً استمر خمسة أشهر تقريباً، مما أجبر الإنكليز على الاستسلام في منتصف عام ١٣٣٤هـ (١٩١٦م)، فكان لهذه الهزيمة أثر بالغ في نفوس الإنكليز، غير أنهم لم يتنازلوا عن فتح بغداد؛ لأنهم رأوا من الضروري أن يتمسكوا بالعراق ويسيطروا عليها نظراً إلى أن الخطر الروسي بدأ يلوح من الشمال عن طريق الموصل، وقد عمل بعض ساسة الإنكليز على الأتراك

عن مناطق النفوذ بتعاون الشريف حسين مع الحلفاء مقابل وعود بريطانية له وللعرب بالحرية والاستقلال، فكان بعد ذلك للاتفاقات والمعاهدات المعقودة بين الدول أثر في تحقيق تلك الفكرة، وبخاصة اتفاقية سايكس- بيكو السرية التي نصت على توزيع مناطق النفوذ بين إنكلترا وفرنسا[(١)].

احتلال بريطانيا للعراق:

وإزاء ذلك، قامت بريطانيا بتجهيز حملة قوية بقيادة الجنرال مود، فهاجمت القوات التركية في ربيع الأول ١٣٣٥هـ (١٩١٧م)، ثم تعقبتهم إلى سلمان باك (المدائن) فاضطر الأتراك إلى الانسحاب من بغداد، فدخلها الإنكليز في جمادى الأول ١٣٣٥هـ (١٩١٧م). وأصدر الجنرال مود منشوراً تاريخياً محاولاً التقرب من أهل العراق قائلاً: «إننا لم ندخل بلادكم أعداء فاتحين وإنما دخلناها محررين»، وذكَّرهم بما حاق بهم من ظلم واستبداد منذ أيام هولاكو إلي أيام الحكم التركي. ومما قاله أيضاً: إنها ليست أمنيَّة جلالة ملكي وحده بل إنها أمنيات الحكومات المتحالفة مع جلالته أيضاً أن تفلَحَوا كالسابق، حينما كانت أراضيكم خصبة وكان العالم يتغذى من ألبان آداب أجدادكم وعلومهم وحرفهم يوم كانت بغداد «إحدى عجائب الدنيا». ثم تابع الجيش البريطاني زحفه على الجهات الأخرى بقيادة الجنرال مارشال الذي خلف مود، فاحتل سامراء، ثم الرمادي وقرى أخرى، كما توجهت الجيوش الغازية إلى الموصل فوقفت عند النقطة التي تبعد ١٢ ميلاً عن الموصل إلى أن أعلنت الهدنة في ٥ من صفر ١٣٣٧هـ (١٩١٨م)، لأن الموصل كانت قد وضعت ضمن النفوذ الفرنسي في معاهدة

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، جـ١، ص١٩٤.

سايكس بيكو السرية، في حين وضعت بغداد والبصرة ضمن النفوذ البريطاني، غير أن بريطانيا ظلت مصممة على نقل الموصل إلى نفوذها، فاحتلتها مع النقطة التابعة لها على أن تأخذ فرنسا مقابل ذلك حصة من النفط، وهكذا أصبح العراق كله تابعاً لبريطانيا(١).

كان الاحتلال تحقيقاً لجزء من الاتفاقية السرية (اتفاقية سايكس-بيكو)، التي اقتسم الإنكليز مع الفرنسيين مناطق النفوذ والسيطرة الاستعمارية في الشام والعراق. ولكن العراقيين كانوا قد تسامعوا من جهة أخرى نجاح الثورة العربية في الحجاز وأنه قد اشترك قسم منهم فيها، وسمعوا بوعود الحلفاء للعرب فلم يقدموا أي مساعدة للأتراك في انتظار ما يأتي به النصر، وكان الإنكليز قد أعطوا أنفسهم ثوب المحررين فأعلنوا حين احتلالهم بغداد رغبة الحلفاء في النهوض بالعنصر العربي ليأخذ مكانه بين الأمم، وفي التدرج نحو الاتحاد لتحقيق تلك الغاية.

ولهذا فوجئ العراقيون غداة النصر بإنشاء إدارة استعمارية في العراق على نمط الإدارة في الهند، وشعر الإنكليز بضرورة تنظيم الإدارة في العراق على شكل يحقق مطالب الجيش الفاتح من جهة، ويؤمن السلام العام للأهلين، ويوفر نوعاً من الرخاء الاقتصادي والنشاط التجاري يحبب العهد الجديد إلى أكبر عدد من السكان، ويصرفهم عن المقاومة الجدية، والحنين إلى العهد التركي السالف أو الرغبة في الاستقلال التام من جهة أخرى(٢).

ولكن بريطانيا لم تحاول شيئاً من ذلك، بل عمدت إلى تأمين مقتضيات

(١) Lenzowski, G, The Middle East in World Affairs.

(٢) Ibid 236 (N. Y 1957) P.236.

الاحتلال ومتطلباته قبل كل شيء، والعمل على «تهنيد» العراق وبخاصة القسم الجنوبي منه، وذلك بإشاعة النظم والقوانين والمبادئ الإدارية الهندية تمهيداً لضم جنوبي العراق إلى الهند، كما عملت على الاهتمام بالعشائر لخدمة المصالح البريطانية، فاتفقت مع شيوخ العشائر وزودتهم بالمال والسلاح ومنحتهم إقطاعات كبيرة من الأرض. وكان الإنكليز يعاملون الأهلين معاملة العدو المغلوب، استولوا على جميع الوظائف في الدولة، وجندوا الفلاحين للعمل الإجباري، وحظروا تجارة المواد الغذائية إلا بعد تأمين حاجة الجيش، ونفوا زعماء العشائر والضباط العرب الذين اشتركوا في الثورة العربية إلى الهند وسيلان ومصر[1].

ثورة العراق عام ١٩٢٠:

وتحول الشعور بالدهشة والاستغراب والمفاجأة من هذه الأعمال إلى نقمة ثورية حين سمع العراقيون بإقامة حكومة عربية في دمشق، وبمبادئ ويلسون الأربعة عشر وبخاصة مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، لهذا بادروا إلى تكوين جمعيات تطالب بالاستقلال مثل (حرس الاستقلال)، وجمعية «العهد»، وتشجع بعض الضباط العراقيين، فأرسلوا مذكرة إلى الحكومة البريطانية تطالب بإقامة حكومة وطنية في العراق. ولكن الرد البريطاني كان مخيباً للآمال لأنه قال: إن أي محاولة لإجراء تجارب دستورية في العراق تعد سابقة لأوانها ما لم يصدر مؤتمر الصلح قراراته. والحقيقة أن الرأي البريطاني فيما يتعلق بتقرير المصير للعراق لم يكن متفقاً على خطة معينة. فبينما كان بعض البريطانيين يرون أن لا تعطى البلاد أكثر من الحكم المحلي،

(١) محمود منسي، المرجع السابق، ص٣٥-٤٠ .

كان بعضهم الآخر يرى تقسيمها إلى دولتين في الشمال والجنوب، وجماعة ثالثة ترى تنصيب ملك عليها من بعض الأمراء العثمانيين أو من الأشراف وإقامة نظام جمهوري ولكن تحت النفوذ البريطاني دوماً.

وأراد حزب العهد في العراق إحراج الاحتلال الإنكليزي، فأعلن اختيار الأمير عبد الله بن الحسين ملكاً على العراق يوم تتويج أخيه فيصل في دمشق في رجب ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م). لكن الحلفاء من جهتهم كانوا يدبرون مصيراً آخر أعلنوه بعد شهر ونصف الشهر في مقررات سان ريمو التي اتفقوا فيها على وضع اتفاقية سايكس بيكو موضع التنفيذ وفرض الانتداب على العراق، فلم يبق شك عند أحد في نوايا الحلفاء الاستعمارية وفي ضرورة الكفاح المرير للخلاص من الاحتلال الجديد[(١)].

تجمعت عوامل عدة لثورة العراقيين ضد الإنكليز منها انتشار الروح الوطنية واصطدام الأماني العراقية بمقررات سان ريمو، وسقوط حكومة فيصل بدمشق، وسوء معاملة الإنكليز للشعب العراقي، والتأثر بثورة مصر ١٣٣٧ التي عمل لها سعد زغلول. وكان السبب المباشر لثورة العراق ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) هو قيام الحاكم الإنكليزي في الرميثة (على الفرات الأوسط) بالقبض على أحد شيوخ العشائر، فدخل رجاله عنوة إلى سراي الحكومة، وأطلقوا سراح شيخهم وقتلوا الحراس، وقلعوا السكة الحديد شمالي الرميثة وجنوبيها.

وهكذا اندلعت الثورة وامتدت إلى النجف، وكربلاء، والديوانية،

(١) وثائق الخارجية البريطانية، FO.371/17770 برقية من المندوب السامي إلى وزير المستعمرات في ٧/ ٤/ ١٩٢٢.

والسمارة، ودياب، وقامت الاضطرابات في البصرة، والموصل، وأربيل، وأصبحت بغداد مهددة، فاضطر الإنكليز إلى جلب إمدادات كبيرة من الهند لتعزيز قواتهم في العراق بحيث تستطيع إخماد الثورة، كما أن أسلحة الثورة قد قلت، فتمكنت بريطانيا بعد أن حشدت قواتها الضخمة، وبعد أن استعانت بطائراتها من أجل ا لقضاء على الثورة التي استمرت حوالي ستة شهور.

وكانت خسائر البريطانيين ٤٢٦ قتيلاً و١٢٢٨ جريحاً و٦١٥ مفقوداً، في حين بلغت الخسائر المادية ٢٠ مليون جنيه استرليني. أما خسائر العراقيين فتشير المصادر البريطانية إلى أنها كثيرة وقد بلغت (٨٠٠٠) قتيل. ولا شك أن خسائر العراقيين كانت أكثر لتفوق البريطانيين بالسلاح، ومع ذلك استطاع الثوار أن يعبّروا عن سخطهم بصورة فعلية جذبت انتباه حكومة لندن والعالم إلى قضيتهم، كما أظهروا من الشجاعة والبطولة ما هو جدير بالإعجاب والتقدير العظيمين.

ومما يجدر ذكره أن الثورة كشفت عن أمور مهمة عدة منها: وحدة الشعور والتضامن بين العراقيين على اختلاف فئاتهم، والنضج السياسي، والقابلية العسكرية، غير أن نقطة الضعف التي كشفت عنها الثورة هي عدم استطاعة العراقيين في جميع أنحاء العراق القيام بالثورة في آن واحد. بل وعدم مشاركة بعض أنحاء العراق وبعض عشائره في القيام بواجبها في هذه الثورة الوطنية، فضلاً عن وقوع أخطاء فردية، وعدم وجود قيادة عامة، وعدم وجود دولة تساند الثورة[1].

عهد الملك فيصل ١٩٢١-١٩٣٣:

(١) د. إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، الفصل الأول. عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠.

وقد أظهرت هذه الثورة صعوبة استمرار الحكم البريطاني المباشر للعراق، مما اضطر الإنكليز إلى إعادة النظر في سياستهم تجاه العراق، وأن الخسائر البشرية والمادية التي منيت بها بريطانيا أثارت جدلاً عنيفاً في المجلس النيابي والصحافة الإنكليزية، حتى طالب بعض السياسيين بانسحاب الحكومة من العراق والاحتفاظ بولاية البصرة فقط، وطالب بعضهم بالجلاء عن العراق بأجمعه لأن احتلاله يكلف دافع الضريبة البريطاني كثيراً. فرأت الحكومة البريطانية أن تحكم العراق بصورة غير مباشرة وذلك بإقامة حكومة وطنية فيه.

وأسرعت الحكومة البريطانية إلى تأليف أول حكومة وطنية مؤقتة برئاسة نقيب الأشراف عبد الرحمن الكيلاني، وروعي في توزيع كراسي الوزارة التمثيل الديني والطائفي والعشائري للبلاد، ووضع بجانب كل وزير مستشار إنكليزي، كما كانت الحال في سوريا. وأعلنت بريطانيا رغبتها في إقامة ملكية عراقية رشح لها عدد من العراقيين أمثال طالب النقيب، والملك فيصل بعد خروجه من سوريا إثر موقعة ميسلون وذهابه إلى لندن.

قدم فيصل إلى العراق بعد إعلان ترشيحه، ونظمت السلطات الإنكليزية والحكومة المؤقتة الدعاية له، فزار فيصل مدن العراق وتعرف على رجالاتها، ووصل بغداد في شوال ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م)، وبعد إجراء استفتاء شعبي، كانت نتيجته ٩٦٪ تأييداً لفيصل، وتوج فيصل في ١٨ من ذي الحجة سنة ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م) ملكاً على العراق.

بعد تتويج فيصل، ألف عبد الرحمن الكيلاني وزارة وطنية، إلا أن

فيصلاً واجه مشكلات داخلية وخارجية معاً، أما المشكلات الداخلية فكانت كثيرة، وأهمها المشكلات المتعلقة بالقبائل والأقليات -كالأكراد والآشوريين- والانقسام الطائفي بين السنة والشيعة. إذ إن العراق لم يكن مجتمعاً واحداً منصهراً في القرن الرابع عشر، وظل يعاني من فقدان التجانس الاجتماعي هذا أمداً طويلاً، ولعل أعظم مشكلاته تكمن في هذا الوضع الغريب[1].

وقد عمل فيصل على تأسيس الجيش العراقي الحديث، وإنشاء الكلية العسكرية ١٣٤٣هـ (١٩٢٥م) وتقدم التعليم، وإرسال البعثات العلمية إلى الخارج، واستقدام المدرسين والمهندسين والفنيين من مصر، وإنشاء كليات عدة كانت نواة لجامعة بغداد، كما عمل على توسيع الزراعة عن طريق مشروعات الري الحديثة، وقيام الصناعات النسيجية الآلية، واستغلال آبار النفط. وعقد كذلك معاهدات صداقة وحسن جوار مع كل من المملكة العربية السعودية، والأردن، وتركيا في عام ١٣٥٠هـ (١٩٣١م) وإيران في عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م) وأنهى الخلافات القديمة بينه وبين هذه الدول وحل مشكلات الحدود.

كما سمح بإنشاء الأحزاب السياسية على النمط الأوربي الغربي لكي تساعد على نمو تطور الديموقراطية في البلاد، وقد تشكلّت - بعد اعتلاء فيصل عرش البلاد في عهد وزارة عبدالرحمن الكيلاني- ثلاثة أحزاب، اثنان منها يمثلان المعارضة هما الحزب الوطني العراقي، وحزب النهضة، في حين يؤيد الحزب الثالث - وهو الحزب الحر العراقي - الحكومة، وقد أغلق

(١) Khadduri: M. Indepemdent Lraq, Lindon, 1960, P.75-85.

المندوب السامي البريطاني حزبي المعارضة، وتشكلت كذلك أحزاب أخرى هي: حزب الأمة ١٣٤٣هـ، ويهدف إلى تأييد الاستقلال التام، ونشأت في الموصل أحزاب ثلاثة أهمها: حزب الاستقلال، وجمعية الدفاع الوطني العراقي، وكانت تدافع عن قضية الموصل، وتطالب بأن تكون هذه الولاية ضمن حدود العراق، كما تشكل حزبان آخران في بغداد هما حزب التقدم وحزب الشعب، وفي عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) شكل نوري السعيد حزب العهد الموالي لبريطانيا، وفي الخمسينيات ظهرت أحزاب وطنية هي الحزب الوطني، وحزب الإخاء، واندمجا معاً في حزب واحد هو حزب الإخاء الوطني، وكذلك جماعة الأهالي، والحزب الشيوعي العراقي، وأخذت هذه الأحزاب على عاتقها قيادة الحركة الوطنية في البلاد بما يحقق للعراق استقلاله التام وسيادته الوطنية ومعارضة النفوذ البريطاني والمطالبة بتعديل المعاهدة البريطانية في عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م)[1].

أما في مجال السياسة الخارجية فكانت أهم مشكلات العراق الخارجية تتمثل في علاقاته مع بريطانيا، إذ إن العلاقات بين العراق وبريطانيا في عهد فيصل دارت حول الوضع الذي أراده العراقيون لبلادهم وهو الاستقلال. وقد كانت بريطانيا تقدر قيمة العراق الاستراتيجية والاقتصادية، وتحرص على استمرار سيطرتها عليها بطريقة أو بأخرى، ولكنها تعلمت من ثورة ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) أن تعالج المسألة العراقية في حذر تام، ومن هنا رفضت بريطانيا أن تطلب من عصبة الأمم المتحدة إقرار انتدابها على العراق

(١) Lerzowsik, G. Op. Cit. P.241.

Khadduri: M. Op. Cit. P.120-130.

رسمياً، ورأت أن تستبدل بالانتداب تنظيم علاقاتها مع العراق على أساس معاهدة تحالف أبرمت حقاً في منتصف صفر ١٣٤١هـ (/ ١٠/ ١٩٢٢ ١٠م)، وكانت صورة مستورة لصك الانتداب الذي يمقته الشعب العراقي.

وهكذا لم يحمل مجيء فيصل إلى العراق الاستقلال الكامل العاجل كما كان يتوقع هو والعراقيون، فمعاهدة ١٣٤١هـ (١٩٢٢م) التي وعد تشرشل فيصلاً فيها بأن تحل محل الانتداب تضمنت كل شروط الانتداب دون شكله، وقد أعرب فيصل في ساعة من ساعات اليأس عن عدم رضاه على المعاهدة قائلاً: «ليست هذه المعاهدة التي وعدني تشرشل بها في لندن».

غير أن تجربة فيصل المريرة في سوريا قد لقنته درساً في عدم الاصطدام بدولة عظمى في العراق، وكذلك عدم الاستجابة لنصائح الوطنيين المتطرفين، ومن ثم اتبع سياسة «خذ وطالب» التي كانت تعني السير بالبلاد في طريق الاستقلال خطوة بعد أخرى، تلك السياسة التي كانت تلائم نمط السياسة البريطانية الاستعمارية، التي سمحت للمستعمرات بالتطور نحو الحكم الذاتي بطريقة بطيئة سلمية.

ومن الجدير بالذكر أن فيصلاً كان يعتقد أن المصالح البريطانية والمصالح العراقية غير متعارضة، وكان هذا الاعتقاد وارتباطاته مع بريطانيا من أهم نقط ضعف مركزه في العراق. ومع ذلك، كان فيصل متأكداً من أن مساعدة بريطانيا وعطفها أمران ضروريان لحمايته من جيرانه المعادين من جهة، ولإنهاء نظام الانتداب من جهة أخرى. وهذا يفسر إرغامه وزراءه على

التوقيع على معاهدة ١٣٤١هـ (١٩٢٢م) رغم عدم رضاه عنها[1].

وعلى كل حال، علّمت معاهدة ١٣٤١هـ (١٩٢٢م) كلا من فيصل وبريطانيا أنها لا يمكن أن تكون الأساس لصداقة إنكليزية عراقية دائمة، والواقع أن الوطنيين العراقيين لم يكونوا مستعدين لقبول أي مشروع يخلو من الاستقلال التام وإنهاء الانتداب، ولذا عدلت معاهدة ١٣٤١هـ (١٩٢٢م) باتفاق ربيع الآخر ١٣٤٢هـ (١٩٢٢م) الذي أنقص مدة المعاهدة من عشرين سنة إلى أربع سنوات فقط، ثم استبدل بها عام ١٣٤٥هـ (١٩٢٦م) (معاهدة أخرى من أجل قضية الموصل)، كما عقدت معاهدة عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٧م) أدت إلى تقليل الرقابة والإشراف البريطاني في العراق على الشؤون العسكرية والمالية، كما تضمنت ضمان المعاهدة وعداً من جانب بريطانيا بتأييد ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم في عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م)، وعلى العموم رغم أن معاهدتي ١٣٤٥، ١٣٤٦ لم تحققا للعراق استقلاله التام إلا أنهما كشفتا بوضوح أن بريطانيا على استعداد لمنح العراق استقلاله شيئاً فشيئاً.

استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم:

وفي عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) أمكن التوصل إلى تسوية نهائية بين بريطانيا والعراق، فقد قررت معاهدة غرة صفر ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م)- التي وقعها المعتمد البريطاني فرنسيس همفريز، ونوري السعيد بوصفه وزيراً للخارجية-، إنشاء محالفة عراقية بريطانية مدتها خمس وعشرون سنة، وأكدت بريطانيا فيها عزمها على تأييد ترشيخ العراق لدخول عصبة الأمم في

---

(١) Hurwitz, G. Di Plomacy in the New and Middle East, Pp.111-114.

عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م)، ثم إعلان استقلال العراق وانتهاء الالتزامات التي كانت على بريطانيا بحكم الانتداب الذي كان لها، وذلك يوم دخول العراق عصبة الأمم.

وقد نصت المعاهدة على التعاون في السياسة الخارجية والحرب، إذ تعهدت بريطانيا بالدفاع عن العراق في مقابل تقديم التسهيلات كافة لبريطانيا، كما نصت على إنشاء قواعد حربية جوية في البصرة والحبانية، مع منح القوات البريطانية حق المرور، من الأراضي العراقية، وتعهدت بريطانيا بتدريب الجيش العراقي، وتزويده بالأسلحة.

وقد قوبلت المعاهدة بآراء مختلفة، فقد وجد فيها فيصل ونوري السعيد خطوة أولية موفقة نحو الاستقلال التام مع حفظ بعض المصالح البريطانية، في حين عدّها المتطرفون العراقيون صكاً انتدابياً مغلفاً، ووسيلة لتدعيم النفوذ البريطاني في بلاد الرافدين.

ومما تجدر الإشارة إليه أن معاهدة ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) العراقية البريطانية قد غدت نموذجاً لمعاهدات أخرى مع الدول العربية الأخرى مثل معاهدة مصر مع بريطانيا ١٣٥٥هـ، ومعاهدة فرنسا مع سوريا ولبنان في العام نفسه(١).

وقد أدت هذه المعاهدة إلى انقسام السياسيين العراقيين إلى فئتين: فئة تؤيد التحالف البريطاني، وفئة أخرى تعارض هذا التحالف، وترأس

(١) رسالة من الملك فيصل إلى المندوب السامي جلبرت كلايتنون رقم ١٧، تاريخ ٢٠ يونيو ١٩٢٩، FO. 301/12269.

المجموعة الأولى نوري السعيد وأعوانه، على حين ضمت المجموعة الأخرى ياسين الهاشمي، وحكمت سليمان، ورشيد عالي الكيلاني، وكاملا الجادرجي، وكانت هذه المجموعة تعارض معاهدة ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) على أنها لم تحقق أماني العراق، وظلت هذه المعاهدة محور الصراع بين القوى الوطنية في العراق من جهة، وبريطانيا وأعوانها من العراق من جهة أخرى. واستمر هذا الصراع حتى نجحت هذه القوى في الإطاحة بالحكم في ثورة [٢٦ من ذي الحجة ١٣٧٧هـ (١٩٥٨م)] قبل انتهاء العام بأربعة أيام وإلغاء المعاهدة.

ومع ذلك حققت هذه المعاهدة للعراق استقلاله الذاتي، ودخل عصبة الأمم عام ١٣٥١، وكان أول بلد عربي مستقل دخل عصبة الأمم، وباستقلال العراق نظر العرب إليه نظرة أمل في أن يسهم بنصيب كبير في مساعدة البلدان العربية الأخرى لنيل استقلالها وتحررها. وكان مما زاد في الآمال وأنعشها أنْ تدفق النفط في الأربعينيات من أرضه، ورأى العرب فيه غداً مشرقاً، وأنْ النفط الأسود سيحول ذلهم ازدهاراً، وأصبح العراق في مطلع الخمسينيات يملك أضخم ثروة معدنية في المنطقة العربية.

وساعدت هذه الظروف على أن يكون العراق ملجأ للعرب الذين فروا من التنكيل والملاحقة من سلطات الانتداب، أو السلطات المحلية في كل بلاد الشام، وتجمع العشرات منهم ليشكلوا تياراً وطنياً ينادي بتحرير البلدان العربية ومقارعة الانتداب، ويدعو فيصلاً إلى الخروج عن عزلته وقيادة حرب التحرير العامة، لإقامة دولة واحدة من العراق وبلاد الشام تحت

العرش الفيصلي[1].

وتصوّر بعضهم أن العراق يمكن أن يقوم بدور أساسي في الاتحاد العربي، ونظر هؤلاء إلى بريطانيا فوجدوها تكيد للبلاد، ولا تعمل شيئاً يدعم التعاون الذي نصت عليه معاهدة ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) العراقية البريطانية، ورأوا أن النظام القائم في العراق، ما هو إلا بناء اصطناعي، أوجدته بريطانيا ليلائم مصالحها وأغراضها الإمبراطورية، وهو لذلك لا يستحق الحياة والبقاء، وإنما الجدير بالبقاء والحياة هو النظام الذي يشكل فيه العراق جزءاً من الدولة العربية الموحدة، ولم يكن منح بريطانيا العراق استقلاله ليرضي النزعة الوطنية، لأن معظمهم كان يتطلع إلى تحرير البلدان العربية واندماجها في وحدة شاملة، وذلك بسبب ارتفاع مد الحركة العربية في العراق، ونفوذها إلى أذهان الجيل الجديد فيه.

ولقد أصبح العراق مركز الثقل في الحركة العربية في المدة التي بين الحربين العالميتين، كنتيجة للمرارة التي تركزت في نفوس العرب، لغدر الإنكليز بأمانيهم في التحرر والوحدة إبان الحرب العالمية الأولى، تلك المرارة التي زادتها اشتعالاً في الخمسينيات الهجرة اليهودية إلى فلسطين وعدم منح سوريا استقلالها، مما ساعد على ظهور الحركة العربية في العراق، وكانت هذه الحركة تصب فيها روافد القضايا العربية الأخرى أكثر مما كانت تتحكم فيها ظروف العراق الخاصة.

وتأسيساً على ما تقدم أنشئت منظمات وطنية من أهمها نادي المثنى، ومنظمة الفتوة، كما أن أعمال الحكومة كانت تنسجم مع هذا الاتجاه الوطني

---

(١) Fo. 371/16011 From Humphrys to Fo.. No. 1164 , 21Dec. 1932.

إلى حد كبير، فالعلم كان عربياً منذ البداية، وكذلك نظم الإدارة وأناشيد الطلبة وبرامج التعليم. وأراد فيصل أن يجعل من بغداد مركزاً عربياً قوياً، فأقام حكومة العراق العربية، وكان يميل دائماً إلى اتحاد بين سوريا والعراق، ليجعل لبلاده واجهة بحرية تساعده على تقوية البلدين وتنمية مرافقهما الاقتصادية، وسعى إلى توثيق علاقاته مع الدول العربية الأخرى.

وقد سار على نهجه ابنه غازي الذي خلفه، وقطعت الحركة العربية مراحل أبعد كثيراً مما كان متصوراً. وأسهمت الصحافة العراقية في تنوير الرأي العام عن القضايا العربية، وآزرت الحركة الوطنية في العراق، ودافعت عن قضية فلسطين، وهاجمت فرنسا، وأشادت بوطنية سوريا وجدارتها بالاستقلال. وشارك عدد من العراقيين في ثورات فلسطين ١٣٥٥ (١٩٣٦م)، وشجب الملك غازي الاستعمار بأشكاله كافة في سوريا وفلسطين، وكان الوطنيون العرب يذيعون بيانات تندد بالاستعمار من إذاعة خاصة أعدها غازي لهم في قصر الزهور ببغداد حيث يقيم الملك نفسه.

وفي العموم، تقدم العراق وتطور خلال حكم الملك فيصل ١٣٤٠-١٣٥٢هـ ونتيجة لمواقف الملك فيصل الرائدة في المجالات الداخلية والعربية والدولية، حظي بحب الجماهير وتأييدها، إلا أن الأجل لم يمهله لمتابعة مسيرة الكفاح والنضال فتوفي عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٣م)، وخلفه ابنه غازي الذي حكم في المدة (١٣٥٢-١٣٥٨)[١].

عهد غازي الأول ١٩٣٣-١٩٣٩:

في عهده شهدت البلاد كثرة تغير الوزارات، وفساد الحياة النيابية،

(١) وثائق الخارجية البريطانية Fo. 371/16854.

وعجز التنظيمات السياسية الحزبية عن المعارضة الكلامية السلمية داخل المجلس النيابي أو على صفحات صحفها، أدى ذلك كله إلى التجاء المعارضة للعشائر العراقية، وخاصة في منطقة الفرات الأوسط - لممارستها العمل السياسي واستغلال قواها في إسقاط الوزارات، وتسلم زمام السلطة، كما حدث لوزارة علي جودت الأيوبي ١٣٥٣هـ ووزارة جميل المدفعي الثالث ١٣٥٤هـ، حيث تسلم ياسين الهاشمي الحكم بتأييد الجيش الذي كان أخوه طه الهاشمي يتولى رئاسة أركانه. وبذا فتحت صفحة جديدة في السيطرة على الحكم وسيلة للتغيير وتسلم السلطة بدلاً من العشائر.

ولقد أصبح الجيش العراقي قوة وطنية ضاربة وبخاصة وأن الحكومة العراقية بعد الاستقلال اهتمت بتكوين نواة جيش يتفق مع الوضع الجديد واحتياجات الدولة. وبدأ بعد عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) التوسع في الجيش فأدخل نظام التجنيد الإجباري في عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، وأخذ الكثيرون من أبناء الشعب يلتحقون بالكلية الحربية، ويصلون إلى صفوف الضباط الصغار، وبذلك أصبح الجيش العراقي يشمل قطاعاً وطنياً عريضاً. ولا ننس أن طبيعة القوة العسكرية في البلاد المستعمرة تختلف اختلافاً بيّناً عن طبيعة وظيفة الجيش ووظيفته في البلاد صاحبة الإمبراطوريات، فعلى حين أن الأخرى وظيفتها أولاً بناء الامبراطورية الاستعمارية ثم الدفاع عن هذه الامبراطورية الاستعمارية، كانت القوة العسكرية في المستعمرات -رغم استخدامها أحياناً في قمع الحركات الوطنية- تنتمي في حقيقة الأمر إلى هذه القوة الوطنية، فهي لم تبن

امبراطورية ولم تدافع عن امبراطورية، بل كان ينتابها دائماً الإحساس بضرورة مساندة الحركة الوطنية[1].

ولقد حدث في تاريخ الجيش العراقي ما ساعد على بلورة هذه الحقيقة أي تحول الجيش إلى قوة وطنية تحمي مصالح العراق، ويتمثل ذلك في إخماد الجيش العراقي فتنة الآشوريين عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٣م)، وكذلك إخماد ثورات الفرات الأوسط (الرميثة وسوق الشيوخ والمنتفق) عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م)، ثم قمعه حركة بارزان والزيدية في الشمال خلال عامي ١٣٥٤هـ و١٣٥٥هـ. وقد اندلعت هذه الثورات والانتفاضات بإيعاز من رجال السياسة في بغداد أو بسبب معارضة القبائل لقانون التجنيد الإجباري.

وقد قام الجيش بأول انقلاب عسكري في العراق بقيادة بكر صدقي للإطاحة بوزارة ياسين الهاشمي، غير أن ضباط الجيش أطاحوا به بعد عشرة أشهر فقط وذلك لأنهم كانوا يريدون إنهاء مظاهر التدخل الأجنبي، ووضع نظام سياسي سليم مستقر، وتحرير الدول العربية الشقيقة التي كانت تسعى للحرية والوحدة. وظل الجيش - بعد مقتل بكر صدقي في أول جمادى الأولى ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) هو القوة المحركة للسياسة العراقية من وراء ستار، وصار هو الذي يقر تشكيل وإسقاطها معظم الوزارات، بين عامي ١٣٥٦-١٣٦٠هـ عن طريق الانقلابات العسكرية.

وشهدت هذه الفترة توقيع العراق على اتفاق ميثاق سعد أباد ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) بين كل من العراق وتركيا وأفغانستان وإيران، وكذلك توقيع

(١) إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، الفصل الثاني.

معاهدة تقسيم شط العرب بين إيران والعراق، وتوقيع معاهدة الإخاء والتحالف بين العراق والسعودية وبين العراق واليمن ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)[١].

عهد الوصاية ١٩٣٩-١٩٥٣:

نظراً لأن الملك غازياً كان يولي القضايا الوطنية جل اهتمامه، حيث تبنى مهاجمة الاستعمار وخصص إذاعة في قصره لتذيع البيانات الوطنية ضد الاستعمار الإنكليزي والفرنسي، نظراً لذلك عمد الاستعمار إلى التخلص منه، وقد قتل في حادث سيارة غامض ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م).
وهاج الشعب العراقي وماج وندد بالاستعمار البريطاني، وهجم المتظاهرون على مبنى القنصلية البريطانية في الموصل، وقتلوا القنصل البريطاني هناك، ونودي بابنه فيصل الثاني ملكاً على البلاد، وكان عمره أربعة أعوام، وعيّن خاله الأمير عبد الإله وصياً على العرش، والذي ظل يحكم البلاد بالتعاون مع نوري السعيد منفذاً مصالح بريطانيا في العراق.

عهد فيصل الثاني ١٩٥٣-١٩٥٨:

بعد قيام الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) قطعت الحكومة العراقية علاقاتها السياسية مع ألمانيا، وحجزت الرعايا الألمان وأملاكهم في العراق، وفي ربيع عام ١٣٥٩هـ استقالت وزارة نوري السعيد، وتألفت وزارة جديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني، والتي مالت في البداية إلى التفاهم مع بريطانيا شريطة أن تتعهد بريطانيا بمنح فلسطين استقلالها،

---

(١) السيد عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية لحركة التحرر العراقية، ص١٢٠-١٢٥ .

وتعديل الكتاب الأبيض الخاص بفلسطين، وأن تساعد على استقلال سوريا مقابل أن يقوم العراق من جانبه بإعلان الحرب على المحور، والانضمام إلى الحلفاء وإرسال فرقتين عسكريتين من العراق إلى الجبهة الليبية، ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك، فتأزمت العلاقات بين الحكومة العراقية الوطنية، وبين الحكومة البريطانية.

العراق والحرب العالمية الثانية:

فوجئ الزعماء العرب بموقف بريطانيا، وكان العراق يعج في هذا الوقت بالزعماء السوريين والفلسطينيين والمصريين الهاربين من اضطهاد الإنكليز والفرنسيين، وكان لوجودهم أثر في إذكاء الشعور الوطني في البلاد، فتأثر نتيجة لذلك معظم العراقيين، بينهم سياسيون ووزراء، وأدت الدعاية النازية دوراً في تحريك مشاعر الشعب ضد الإنكليز، وحقيقة الأمر أن قضية فلسطين كانت أهم عامل يثير حفيظة العرب ضد بريطانيا[١].

العراق وفلسطين:

ونتيجة لموقف بريطانيا السلبي بشأن قضية فلسطين، حدث انقسام في الوزارة العراقية، واتسعت الهوة بين أنصار بريطانيا بزعامة نوري السعيد، وبين الوطنيين بزعامة رشيد عالي الكيلاني الذي ازداد نفوذه حينذاك، وفي هذه الأثناء جرت اتصالات سرية بين الوطنيين وألمانيا لمعرفة موقف الأخيرة فيما لو قامت ثورة ضد بريطانيا وفرنسا، وطلب الوطنيون أن تصدر ألمانيا بياناً يبين نواياها نحو البلدان العربية[٢].

(١) Fo.406/77. E 1794/66/91 . برقية بالرقم ٦٢ من سير موريس بيترسون (بغداد إلى هاليفاكس (٥ مارس ١٩٣٩ .

(٢) نفس المرجع.

وقد أصدرت الحكومة الألمانية فعلاً بياناً رسمياً، أعلنت فيه عطفها وتأييدها للقضايا العربية في المستقبل، وذكر البيان أن ألمانيا بإعطائها هذا التصريح على اتفاق تام مع حليفتها إيطاليا أيضاً، وكررت محطة برلين إذاعة هذا التصريح مرات عدة. ولكن البيان الألماني كان عاماً غامضاً، ولم يتضمن إجابة صريحة دقيقة على المطالب العربية.

وشعر العرب أن ألمانيا تريدهم أن يبدأوا الثورة على بريطانيا في فلسطين، وأن تقوم العراق بعمل ما ضدها قبل مد العراق بالمعونة العسكرية، كأن يمنع استخدام القوات البريطانية لأراضيه وهذا يعني نقض المعاهدة العراقية الإنكليزية، دون أن يكون العراق مستعداً لمواجهة ما يترتب على توريط العراق في صدام مسلح مع الإنكليز.

ثورة رشيد عالي الكيلاني:

وقد عرف الإنكليز وأنصارهم كل هذه الأمور، فعملوا على إسقاط وزارة الكيلاني وإقامة وزارة موالية لهم، فأطيح فعلاً بوزارة الكيلاني وتشكلت وزارة أخرى برئاسة طه الهاشمي التي قررت إقصاء الضباط الأحرار الذين سماهم الاستعمار بـ(المربع الذهبي) وهم صلاح الدين الصباغ، ومحمود سليمان، وفهمي سعيد، وكامل شبيب. فرفض الضباط أوامر الوزارة وقرروا العمل، وتحركت قواتهم في ١/ ٣/ ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) فأرغمت رئيس الوزراء (الهاشمي) على الاستقالة وإعادة الكيلاني الذي يتمتع بثقة الشعب إلى رئاسة الوزارة، وفر الوصي عبد الإله إلى قاعدة الحبانية ومنها إلى البصرة حيث حاول أن يثير البصرة ضد بغداد

ولكنه فشل، ومنها سافر على متن طائرة بريطانية إلى عمان، وانتخب المجلس النيابي (الشريف شرفاً) وصياً على العرش بدلاً من الأمير عبد الإله.

صعقت بريطانيا لهذا الانقلاب ورأت فيه تهديداً لأمنها ومصالحها، فلم تعترف بالحكومة الجديدة وعدّتها موالية لألمانيا، وفي ١٧ من ربيع الأول ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) أحاط السفير البريطاني الحكومة العراقية علماً بقدوم فرقة بريطانية من الهند إلى البصرة، فوافقت الحكومة العراقية على نزولها على ألا تنزل قوات جديدة قبل مغادرة القوة الأولى، وكان نص المعاهدة يقضي بأن تستخدم بريطانيا أراضي العراق لمرور قواتها أثناء الحرب، وأن تقوم الحكومة العراقية بتقديم جميع التسهيلات لذلك، فالمعاهدة تنص على مرور القوات دون إقامتها، أما الإقامة فتعني الاحتلال العسكري، وهذا ما رفضته الحكومة العراقية.

وفي ٢٨ من ربيع الأول ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) طلب السفير البريطاني من الحكومة العراقية الموافقة على نزول قوة جديدة تصل في اليوم التالي، فقررت الحكومة العراقية عدم السماح للقوة الجديدة بالنزول قبل رحيل القوة الأولى، ولكن السفارة البريطانية تجاهلت ذلك، ونزلت القوات في البصرة، وحينئذ طلب قائد القوة العراقية الآلية المحيطة بقاعدة الحبانية منع الطائرات البريطانية من التحليق في الجو، فرد القائد البريطاني طالباً سحب القوات العراقية المرابطة قرب الحبانية قبل أن يضطر إلى قصفها من الجو[(١)].

وفي ٢ من مايو سنة ١٩٤١م فتح الإنكليز النار على العراقيين من قاعدة الحبانية، ونشب القتال بين الطرفين، وأبرقت وزارة الخارجية العراقية إلى

(١) إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، الفصل الثاني.

سفيرها في تركيا أن يبلغ السفير الألماني في أنقرة قرار العراق بإعادة العلاقات السياسية مع ألمانيا، ورغبته الشديدة في معونتها، وأعلن العراق قطع علاقاته مع بريطانيا، واشترك متطوعون عرب إلى جانب الجيش العراقي في حربه مع بريطانيا، لأن هذه الحرب كانت حرب مصير. وأَمَلَ العراقيون أن تصلهم نجدات وأسلحة وطائرات من ألمانيا، إلا أن مساعدات ألمانيا لم تصل بسرعة بسبب ظروف الحرب، ولمنع تركيا مرور الأسلحة من أراضيها إلى العراق. ولكن وصول النجدات الإنكليزية قد توالت إلى العراق، عن طريق البصرة وفلسطين والأردن، والمساعدة الألمانية لم تصل بعد، فانتصر الجيش الإنكليزي بعد حرب دامت شهراً كاملاً، وساعده في ذلك فرقة من الجيش الأردني بقيادة الجنرال جون كلوب باشا وفصيل يهودي أيضاً. وعاد الوصي السابق عبد الإله من عمان، وهرب الكيلاني وأنصاره إلى ألمانيا. وتشكلت حكومة جديدة بزعامة نوري السعيد، الذي عمل على تصفية العناصر الوطنية، فأعدم الكثيرين من الشباب والضباط دون محاكمة، وخضع العراق لوطأة احتلال شديدة وأصبحت أراضيه كلها مفتوحة للجيوش الإنكليزية. وكانت سنوات الحرب كلها سنوات إرهاب وظلم على الشعب العراقي فزج بالأحرار إلى السجون، وكان كل من أيد الثورة أو تعاطف معها يلقى في السجن دون محاكمة، وقد بقوا في السجن مدة الحرب. وأصبحت البلاد كلها خاضعة للنفوذ الإنكليزي، وقضي على الضباط الأحرار، وبرز أنصار بريطانيا وعملاؤها في العراق وتحكموا في مقدرات البلاد التي أخضعوها للنفوذ الإنكليزي[١].

(١) إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، الفصل الثالث.

والحقيقة أن ثورة رشيد عالي الكيلاني كانت حركة وطنية تهدف إلى تخليص العراق من براثن الاستعمار البريطاني وتعمل على استقلاله.

عودة الوصي عبد الإله إلى العراق:

شهد العراق بعد الحرب العالمية الثانية توالي عدد من الوزارات على الحكم، وكانت هذه الوزارات تتألف في الغالب من جماعة من الساسة المحترفين، ومن أصحاب الأراضي الواسعة وكبار التجار، ولم تكن الحكومة في معظم الأحيان خاضعة لسيطرة مجلس النواب، بل كانت الحكومة على العكس من ذلك هي التي «تصنع» مجلس النواب، إذ تعمل الترشيحات لعضوية المجلس بحيث تشمل هذه الترشيحات أسماء رؤساء الوزارات السابقين جميعهم، الوزراء الذين تولوا الوزارة أكثر من مرتين جميعاً، وأصحاب الحرف الحرة ورؤساء القبائل، وتبلغ نسبة هؤلاء في المجالس النيابية ٦٠ ٪ من أعضائها. أما باقي الأعضاء فيتوقف أمرهم في الغالب على إدارة الوزارة الموجودة في الحكم. ولكن هذا الوضع لم يمنع الراغبين في شق طريقهم إلى المجلس من ترشيح أنفسهم، كما أنه ليس من عائق في وجه تكوين الأحزاب السياسية واشتراك بعض ممثليها في الانتخابات(١).

وعلى العموم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء، رأت بريطانيا والوصي عبد الإله أن يخفف من القسوة على الشعب، ويمنحه نوعاً

(١) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حركة التحرر العراقية لعام ١٩٤١، بغداد ١٩٨٥.

من الحرية بعد مدة قاسية من الكبت، فأعلن الوصي عبد الإله عن عزم الحكومة العراقية على إطلاق الحريات العامة والسماح بتأليف الأحزاب، والجمعيات السياسية، والسير بسياسة البلاد على أسس ديمقراطية صحيحة. وعلى الإثر ظهرت بعض الأحزاب الجديدة من أهمها: حزب الاستقلال، وحزب الأحرار، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الشعب، وحزب الاتحاد الوطني، ودعا معظمها إلى الوحدة في شكل اتحاد عربي، واتفقت معظمها على التأكيد على ضرورة الإصلاح الزراعي، والعمالي، والاجتماعي، وكان بعضها ضد الشيوعية (الاستقلال والأحرار). وكانت هناك أحزاب أخرى ممنوعة (حزب التحرير الوطني) وهو حزب شيوعي، وحزب البعث الاشترايك. ولكن هذه الأحزاب جميعها ذابت أمام طريقة الحكم العراقي الذي يسيطر عليه الوصي عبد الإله، ونوري السعيد في معظم الأحيان.

وشارك العراق في تأسيس الجامعة العربية، وأصبح عضواً فيها، كما عقد معاهدة مع الأردن ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م) رغم اعتراض الشعب عليها ممثلاً في الأحزاب، وأصبحت هذه المعاهدة نواة الاتحاد الهاشمي الذي أسس فيما بعد، كما عقد معاهدة صداقة مع تركيا في العام نفسه انتقدتها القوى الوطنية. وأخيراً -ونظراً لاستقلال سوريا ولبنان وتحررهما من التبعية الأجنبية- رغب العراق في تعديل المعاهدة بينه وبين بريطانيا، فجرت مفاوضات بينهما منذ عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م)، واستمرت في العام الذي تلا ذلك وانتهت بتوقيع معاهدة بورتسموث في ٢ من ذي الحجة ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م، والتي تنص على التحالف الدفاعي إذا تعرضت إحداهما إلى الخطر، وأن تلغى المعاهدات السابقة جميعاً، ويوافق العراق

فيها على تقديم التسهيلات للجيوش البريطانية على أرضه، وعلى إقامة قواعد جوية تساعد على الدفاع وعلى حفظ الأمن الدولي، وتكون نفقة القوات التي تحمي قاعدتي الحبانية والشعبية الجويتين على عاتق الحكومة العراقية. ومدة هذه المعاهدة عشرون سنة. وتسمى أحياناً معاهدة صالح (جبر-بيفن)[1].

من الوثبة إلى الانتفاضة فالثورة:

وقد هب الشعب العراقي كافةً عندما تلقى الخبر بتوقيع المعاهدة، فقامت المظاهرات، واصطدم الشعب بالشرطة، ووقع الكثير من القتلى والجرحى، مما اضطر الوصي أن يصدر بياناً بإلغاء المعاهدة، وأنه لن يبرم أي اتفاق إلا بعد عرضه على ممثلي الشعب، واضطر رئيس الوزراة صالح جبر الذي وقع على المعاهدة إلى الاستقالة. وشكل محمد الصدر وزارة جديدة ألغت المعاهدة التي في السنة ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م)، وظلت معاهدة ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) سارية المفعول.

وازدادت نقمة الشعب وغليانه بشأن حرب فلسطين التي اشترك فيها الجيش العراقي، وكثرت المعارضة لدور الجيش العراقي ومؤازرته للجيش الأردني، فعمدت الحكومة إلى حل الأحزاب وإغلاق مكاتبها، وكانت الطريقة في الحكم قاسية تسحق الحريات والمعارضة، ومع ذلك استمر الشعب في القيام بدوره في معارضة الحكومة، واغتنام كل فرصة سانحة للتعبير عن شعوره، فهب الشعب العراقي في انتفاضته العارمة في العام

---

(١) Khadduri, M. Op. Cit. P.245-250.

١٣٧١هـ (١٩٥١م) متأثراً بالأحداث الدولية (حركة مصدق وتأميم النفط في إيران)، وكانت مطالبة الشعب بهدف تعديل قانون الانتخاب، وإصلاح أحوال الشعب، والسير على أسس ديمقراطية صحيحة في الحكم. ولكن الحكومة استخدمت الجيش أول مرة للقضاء على هذه الانتفاضة وزجت بالأحرار في السجون[1].

عهد فيصل الثاني:

وفي عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م) توج فيصل الثاني ملكاً على البلاد، فلم تستفد البلاد شيئاً من التغيير السياسي؛ لأن خاله الوصي عبد الإله ونورياً السعيد ظلا يحركان الأحداث ويوجهانها كما كانا من قبل، فلم يكن للملك فيصل أي دور للتأثير أو لإحداث تغيير سياسي وفق أهداف الشعب ومتطلباته.

ولجأ رئيس الوزراء نوري السعيد في عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م) إلى التضييق على الحريات مرة أخرى، فأغلق الأحزاب والجمعيات والنوادي السياسية وكمم الأفواه، وزاد من قبضته على الشعب تمهيداً لعقد حلف بغداد، ونجح حقاً في توقيع حلف بغداد عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٥م) والذي وقعته كل من تركيا، والعراق، وإيران، وبريطانيا، وكانت الولايات المتحدة عضواً مراقباً، وهي التي عملت على تكوينه في سلسلة الأحلاف التي يطوق بها الغرب دولة الاتحاد السوفيتي، ورفضت بقية الدول العربية الدخول في الحلف. وكان الحلف يهدف في الواقع إلى حماية المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي. واستغل نوري السعيد هذا الحلف في

(١) د. إسماعيل ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية، الفصل الثاني.

القضاء على خصومه السياسيين وقمع الحركة الوطنية في العراق تحت ستار مكافحة الشيوعية.

وإزاء موقف نوري السعيد المتخاذل المعادي لمصر إبان العدوان الثلاثي في عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م)، اتحدت الأحزاب العراقية جميعها في جبهة وطنية (حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي، الجبهة الشعبية، الحزب الشيوعي، حزب البعث العربي الاشتركي) وقررت اتباع نظام العمل السري. كما أخذت النقمة تزداد في الجيش وفي صفوف الضباط الوطنيين، ولا سيما بعد نكبة فلسطين، فبدأت نواة اللجان الثورية تتكون في الجيش منذ عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م). وقد كان لهذه اللجان صلة بالجبهة الوطنية. وكان تطور الأحداث في الشرق العربي يقيم الكثير من التناقض بين سياسة الحكام في العراق وبين حكام باقي دول المنطقة.

وقد بلغت نقمة الشعب أوجها في عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) إثر قيام الوحدة بين مصر وسوريا وتكوين دولة الجمهورية العربية المتحدة، فحاولت حكومة نوري السعيد امتصاص نقمة الشعب العراقي وتطويق ذلك الحدث، وتخفيف أثره بإيجاد اتحاد بين العراق والأردن، إلا أن هذه المناورة في امتصاص النقمة المتزايدة أخذت تتزايد يوماً بعد يوم حتى انفجرت في ثورة ٢٧ من ذي الحجة ١٣٧٧هـ (١٤ تموز ١٩٥٨م) عندما تحرك الجيش العراقي لنجدة الأردن بسبب أحداث لبنان في ذلك العام، فاتجهت قوات الجيش إلى بغداد واستولت على دار الإذاعة وهب الشعب كافة للقضاء على أعوان نوري السعيد، فأنهت هذه الثورة الحكم الملكي في العراق، وقتل الملك

والوصي ونوري السعيد وعدد آخر من الوزراء وقادة الجيش. وأعلن عن قيام النظام الجمهوري. وأصبح عبد الكريم قاسم رئيساً للحكومة وقائداً عاماً للجيش وعين نائبه عبد السلام عارف وزيراً للداخلية[1].

وتحرر العراق من آخر روابطه مع إنكلترا ومع الغرب والقواعد العسكرية وحلف بغداد، وعمل قادة العهد الجمهوري على الاتصال بالجمهورية العربية المتحدة لإقامة حلف دفاعي معها، والاشتراك في دولة الوحدة، ولكن عبد الكريم قاسم كان يعمل على الانفراد بالسلطة، وقد استطاع إبعاد زميله عبد السلام عارف عن الحكم، وبقي يحكم البلاد خمس سنين حكماً فردياً مطلقاً تميزت أيام حكمه بالأعمال العمرانية، وتطبيق الإصلاح الزراعي وضرب كبار الملاك، وعدم الاعتماد على جماعة معينة، فبعد أن اعتمد على الشيوعيين عاد فتنكر لهم ثم نكل بالذين ينادون، وسمح للأحزاب بالنشاط، ثم منعها حسب أهوائه، كما كان متردداً في سياسته مع الأكراد، فبعد أن أعطاهم الامتيازات عاد فاصطدم بهم مما أدى إلى قيام الثورة الكردية منذ عام ١٣٨١هـ (١٩٦١م).

وتميزت سياسته الخارجية بأزمات عدة مع الدول العربية خاصة، كان من بينها الأزمة التي أثارها مع الكويت عند استقلاله، فقد اعترف بهذا الاستقلال في ٤ من محرم ١٣٨١، ثم عاد بعد خمسة أيام فطالب بضم الكويت إلى العراق فوراً، وإلحاقه بلواء البصرة وهدد باحتلاله. وقد أثار ذلك أزمة دولية رفعت إلى مجلس الأمن واستدعت نزول القوات البريطانية

---

(١) Khaddiri, M. Republican Iraq, P.50-59. د. فاضل حسين: سقوط النظام الملكي في العراق، ص٥٣.

في الكويت، ولكن مجلس الجامعة العربية قرر بعد أسبوعين (٢٥ من محرم ١٣٨١ - يوليو ١٩٦١م) بالمطالبة بسحب القوات البريطانية وإحلال دعم عسكري عربي محلها ومطالبة العراق باتباع الطرق السلمية في علاقته مع الكويت، وتأييد عضويته للجامعة العربية وللأمم المتحدة، وقد عزلت هذه الأزمة العراق عن باقي الدول العربية، خاصة بعد انسحاب عبد الكريم قاسم من الجامعة العربية[(١)] .

أدت هذه العزلة الخارجية مع اتباع الدكتاتورية في الداخل إلى قيام انقلاب أطاح بعبد الكريم قاسم في ١٤ من رمضان ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م). وتسلم الحكم من بعده زميله عبد السلام عارف بالتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي، ولكنه ما لبث أن تخلص من هذا الحزب بعد ثمانية أشهر من الحكم واستمر في الرئاسة حتى سقطت به الطائرة في البصرة في ذي الحجة من عام ١٣٨٥، فتسلم رئاسة الجمهورية أخوه عبد الرحمن عارف الذي استمر في الحكم حتى قام ضده عبد الرزاق النايف مدة أحد عشر يوماً فقط، ثم استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي أن يقوم بانقلاب عسكري عليه منتصف عام ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م)، وتسلم الحزب حكم البلاد وصارت رئاسة الجمهورية للفريق أحمد حسن البكر. وفي عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) تنازل عن رئاسة الجمهورية وخلفه الرئيس صدام حسين. ويسير العراق في خطة تنمية متكاملة للسير بالبلاد نحو طريق أفضل حسب رأي الحزب الحاكم[(٢)] .

---

(١) د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، ١٩٤٥-١٩٧١، ص٨٧-٩٨ .

(٢) د. صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، ص٢٧١-٢٧٥ .

وأهم المشكلات التي واجهت العراق في هذه الآونة هي المشكلة الكردية، وهذه المشكلة قديمة، ثارت أكثر من مرة في العهد الملكي، وأخمدت حركاتها. وأصحابها أكراد مسلمون سنيون يبلغون ١٦٪ من سكان العراق، وعددهم أكثر قليلاً من مليونين، ويسكنون المنطقة الجبلية الشمالية الشرقية، ويرغبون في تحقيق نوع من الاستقلال الذاتي، وكان الإنكليز هم الذين استقدموا أعداداً منهم من تركيا بعد ضربهم هناك فزاد عددهم وبرز بينهم الملا مصطفى البرزاني، وقد ثار الأكراد في عهد عبد الكريم قاسم بقيادة الملا مصطفى البرزاني، واستنزفت الأعمال العسكرية بين الأكراد والجيش العراقي الكثير من الضحايا والنفقات، وقد انتهت الثورة باتفاق في اليوم الثاني من مطلع عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)، وقد أعطى هذا الاتفاق الأكراد عدداً من المناصب الوزارية وجعل منهم نائب لرئيس الجمهورية، وأعطوا إدارة ذاتية في مناطقهم، إلا أن الأكراد عادوا إلى الثورة مع زيادة الدعوة إلى العربية إذ يرون فيها تهديداً لهم وإذابة لشخصيتهم، الأمر الذي دعاهم إلى إظهار شخصيتهم ومحاولة التأكيد عليها، وقد استغلت الدول الأجنبية هذا الجانب فكانت تحركهم ضد إيران من العراق ومن إيران ضد العراق وهكذا، وعندما التقى الرئيس صدام حسين بالشاه رضا بهلوي في الجزائر عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) اتفقا على حل مشكلة شط العرب، وتنازل العراق عن بعض مطالبه مقابل كف إيران عن مساعدتها للأكراد لإضعاف شأن حركتهم، وقد توقفت الثورة نهائياً وخرج الملا مصطفى البرزاني وذهب إلى أمريكا وظل هناك حتى توفي في عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م). وواجه العراق في عهد الرئيس صدام حسين أزمات كثيرة منها

حرب إيران التي استمرت ثماني سنوات واحتلال الكويت في عام ١٩٩٠م وما نتج عنها من حرب الخليج وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية على العراق[١] .

(١) محمود الدرة، المسألة الكردية، بيروت ١٩٦٣ .

الفصل الرابع عشر

مصر

يبدأ تاريخ مصر من حوالي السنة ٣٠٠٠ق.م، والتي بدأت معها الهجرات السامية من الجزيرة العربية، والتي ظلت تتسرب وتتدفق خلال العصور القديمة، ثم عصور الأسرات المالكة الأولى إلى أن كان عصر الهكسوس. وخضعت مصر لحكم الفرس، واليونان، والرومان، وأخيراً دخلت مصر في العهد الإسلامي، فمصر بالفتح العربي دخلت عصراً جديداً، وكان دخولها نطاق العروبة والإسلام مما قواها ودعمها، فأصبحت مصر خلال عصور التاريخ الإسلامي قلعة من قلاع الإسلام قامت فيها دول قوية، وكثيراً ما أغرت حكامها بالاستقلال، فاستقل بها، الطولونيون، ثم الإخشيديون، ثم دخلها الفاطميون واتخذوها عاصمة لخلافتهم، ثم انتقلت مصر من حكم الفاطميين إلى حكم الأيوبيين، وقامت بدور مهم في حماية الأمصار الإسلامية من الغزو الصليبي، وقامت فيها بعد الدولة الأيوبية دولة المماليك، فكان منها سلاطين عظام، مثل السلطان «قطز» الذي هزم المغول في عين جالوت، فصد بذلك هذا التيار المدمر، وحمى غربي العالم الإسلامي من ويلاته. وقد بقي سلاطين المماليك والشعب في مصر يكافحون الخطر الصليبي إلى جانب الخطر المغولي ويردونه عنهم وعن بلاد الشام، وهكذا كانت مصر مركز الثقل في العالم الإسلامي. وقد ظلت مصر تحت الحكم المملوكي إلى أن خضعت للحكم العثماني في أوائل القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي). ودخلت مصر نطاق الدولة العثمانية فأفاد العثمانيون من علمها وحضارتها، إذ انتقل مع السلطان

الفنانون، والمفكرون، والعلماء إلى استانبول بصفتها أصبحت عاصمة الدولة الكبيرة، ومركز الحركة، حيث أفاد من فنهم وعلمهم وخبرتهم حتى كانت الحملة الفرنسية على مصر[(١)].

وكانت فكرة احتلال مصر - لأهمية موقعها الجغرافي والاقتصادي- قد راودت الأوساط الفرنسية مراراً في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) لأسباب كثيرة، منها الحرب الصليبية التي ما انقطعت في يوم من الأيام، ومنها الإفادة من خيرات مصر، ومنها رغبة فرنسا في تكوين إمبراطورية فرنسية في الشرق لغزو الهند، وجعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية، وذلك من أجل القضاء على النفوذ البريطاني في الهند والشرق ضمن الصراع والتنافس الاستعماري القائم، وهناك أسباب أخرى ثانوية للحملة منها إبعاد نابليون عن فرنسا للتخلص منه، وحماية التجار الأجانب في مصر، ويرى الكثير من المؤرخين الغربيين أن تاريخ مصر الحديث يبدأ بالحملة الفرنسية، ولكن المؤرخين المسلمين يعدون هذه الحملة بدءاً لانتشار الفساد، ودخول الوهن إلى النفوس[(٢)].

الحملة الفرنسية على مصر:

انطلقت الحملة من ميناء طولون الفرنسي في ذي القعدة ١٢١٢هـ (أيار ١٧٩٧م)، وكانت تتكون من أربعين ألف جندي بقيادة نابليون بونابرت، فوصلت إلى الإسكندرية (خليج أبي قير) بعد شهرين، واستولت على المدينة، واستمرت الحملة في سيرها، فاستولت على دمنهور، ثم

(١) د. جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث، القاهرة ١٩٨٩، ص٥-٧ .
(٢) د. جلال يحيى ود. جاد طه، العرب في التاريخ الحديث، القاهرة ١٩٧٤، ص١٤-١٥ .

الرحمانية، ورشيد، ثم توجهت الحملة إلى القاهرة بعد وقوع معركة فاصلة قرب الأهرام، وتقهقرت جيوش المماليك إلى الصعيد، ووزع نابليون منشوراً باللغة العربية بهدف توطيد نفوذه في مصر، وادعى: إنه جاء لينقذ المصريين من الحكام الظالمين، وأضاف: إنه يحترم القرآن، وإن الناس جميعاً متساوون عنده، كما ادعى أنه مسلم، وأن الفرنسيين أيضاً مسلمون، وواضح تماماً أن في هذا المنشور تودد أوتزلفاً من نابليون إلى شعب مصر[1]، ولكن المؤرخ المصري المعاصر للحملة «عبد الرحمن الجبرتي» كشف كذب نابليون وسوء نيته عندما وصف دخول الفرنسيين إلى الأزهر الذي انطلقت منه الثورة على هؤلاء: «وبعد هجعة من الليل، دخل الإفرنج المدينة كالسيل، ومروا في الأزقة والشوارع كأنهم الشياطين أو جند إبليس، وهدموا ما وجدوه من متاريس، ثم دخل أولئك الوغود إلى الجامع الأزهر، وهم راكبون الخيول، وولجوه من الباب الكبير، وخرجوا من الباب الثاني، حيث موقف الحمير، وداسوا فيه المشاة بالنعالات، وهم يحملون السلاح والبندقيات، وتفرقوا في صحنه ومقصوراته، وربطوا خيولهم بقبلته، وعاثوا بالأروقة والحجرات، وكسروا القناديل والسهارات، وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين الكتبة، ونهبوا ما وجدوه من المتاع والأواني والقصاع والودائع، ودشتوا الكتب والمصاحف على الأرض، وداسوها بأرجلهم ونعالاتهم، وشربوا الشراب، وكسروا أوانيه، وألقوه بصحنه ونواحيه، وكل من صادفوه به عروة من ثيابه أخرجوه، ووجدوا في بعض الأروقة إنساناً فذبحوه، ومن الحياة أعدموه، وفعلوا بالجامع الأزهر، ما

---

(١) د. محمد فؤاد شكري، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة ١٩٦٧، ص٢٢

ليس عليهم بمستنكر، لأنهم أعداء الدين، وأخصام متغلبون، وغرماء متشمتون، وضباع متكالبون، وأجناس متباينون، وأشكال متعاندون، ونهبوا بعض الديار بحجة التفتيش على النهب وآلة السلاح والضرب، وخرجت سكان تلك الجهة يهرعون وللنجاة بأنفسهم يطلبون، وانتهكت حرمة تلك البقعة بعد أن كانت أشرف البقاع»[1].

وبعد أن استقر نابليون في القاهرة، عمل على تنظيم جهاز يدير بواسطته أمور البلاد، فدعا كبار العلماء، وشيوخ الأزهر، والأعيان، وكلفهم اختيار أعضاء الديوان الذين كان عليهم مشاركته في الحكم، وبعد هذا الاجتماع تم الاتفاق على تأليف الديوان من الشيخ السادات، والشرقاوي، والبكري، والصاوي، والفيومي، والعريشي، والسيد عمر مكرم نقيب السادات الأشراف، وغيرهم، غير أن نابليون اختلف مع هؤلاء الرجال في أمور كثيرة منها الضرائب، والغرامات، وقطع رواتب الأوقاف للفقراء، ومصادرة الدور والمنازل، والمساجد، والمباني الأثرية وهدمها، وانتهاك حرمة الأزهر، وتمزيق المصاحف إلى غير ذلك مما أثار هياج الشعب المصري، فكانت ثورة القاهرة الأولى التي نتج عنها تعطيل الديوان الوطني، وإعدام المشايخ، ومصادرة أملاكهم، وفقد نابليون كل إمكانية للتعاون مع الشعب المصري، وانتشرت الاضطرابات في باقي أنحاء القطر المصري[2].

(١) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم الأخبار، ج٣، القاهرة ١٩٨٤، ص٤-٥.

(٢) Harold, J. Chistopher, Bonabert in Egypt, London 1962, P.70.

وفقدت الحملة الفرنسية كل أمل لها في السيطرة على مصر بعد أن قضي على الأسطول الفرنسي في خليج أبي قير بالإسكندرية على يد الأسطول الإنكليزي، فضلاً عن تعاون الدولة العثمانية، وبريطانيا في القضاء على الحملة الفرنسية بالتعاون مع الشعب في مصر وفي بلاد الشام، حيث فشلت الحملة الفرنسية على بلاد الشام، ولم تستطع احتلال «عكا» فتركها نابليون وعاد إلى فرنسا، وخلال وجود الحملة الفرنسية في بلاد الشام قامت ثورة القاهرة الثانية التي فشل نابليون في القضاء عليها فغادر البلاد إلى فرنسا سراً، وترك مكانه (كليبر) ليفاوض السلطة (الدولة العثمانية) بشأن الجلاء عن مصر، وتم توقيع اتفاقية العريش ١٢١٥هـ (١٨٠٠م) بين فرنسا والعثمانيين، إلا أن هذه المعاهدة لم تنفذ بسبب تدخل إنكلترا وإصرارها على جلائهم دون أسلحة، فرفض (كليبر) الذي قتل على يد سليمان الحلبي، وقامت إنكلترا بالتدخل عسكرياً، فأجبرتهم على الجلاء في شهر ربيع الآخر ١٢١٦هـ (أيلول ١٨٠١م). ولم يكن تدخل إنكلترا في مصر لحماية الدولة العثمانية أو الشعب المصري بقدر ما هو تحقيق لأطماعها في احتلال مصر والسيطرة عليها إما عن طريق المماليك الذي أصبحوا يؤيدونها، أو عن طريق احتلالها المباشر كما حدث في حملة «فريزر» ١٢٢٢هـ (١٨٠٧م) التي فشلت بسبب مقاومة الشعب المصري لها. والذي لا تختلف عنه فرنسا عن إنكلترا.

وبعد خروج الفرنسيين من مصر، بقيت القوات الإنكليزية فيها مع بعض القوات العثمانية، فحصل تسابق وتنافس بين المماليك والعثمانيين للاستئثار بالسلطة مما مهد السبيل أمام محمد علي للاستيلاء على مصر،

فالمماليك يعدون أنفسهم أصحاب الحق الشرعي وقد كانت بريطانيا تساندهم للإفادة منهم، والعثمانيون كانوا يرون أنهم أنقذوا مصر من الفرنسيين بالقوة، وكانوا يرغبون في خروج الإنكليز لتعود البلاد إلى حظيرة الدولة العثمانية. فاضطر الإنكليز للخروج من مصر عام ١٢١٨هـ (١٨٠٣م) بعد توقيع صلح «إميان» مع فرنسا، ولكنها أي بريطانيا عادت لاحتلال مصر كما أشرنا (١٢٢٢هـ) غير أنها فشلت(١).

وكان للحملة الفرنسية على مصر بعض الآثار الإيجابية مثل: معرفة النظام، والاتصال بالعلم، ووجود المطبعة، ورسم مصور لمصر، ومعرفة الأسلحة الحديثة، كما كانت هناك آثار سلبية منها: انتشار الخمر، والمجاهرة بالمعصية، والاعتداء على الحرمات، وكل ذلك غيّر من طبيعة الشعب وأفسد أخلاقه(٢).

وهكذا عاد العثمانيون إلى مصر، وبدأوا بإبعاد أمراء المماليك عن الحكم، كما عينوا الولاة الواحد تلو الآخر، وكان آخرهم خورشيد باشا، ولكن أمراء الشعب انتخبوا محمد علي ليكون والياً عليهم، وأجبروا السلطان العثماني على أن يصدر مرسوماً بتعيينه أي (محمد علي) ليكون حاكماً على مصر وكان ذلك عام ١٢٢٠هـ (١٨٠٥م)، فوافق السلطان على ذلك، وطلب زعماء الشعب من محمد علي أن يحكم بموجب الشريعة، وأن يزيل المظالم والأعمال غير المشروعة، وأن لا ينفرد بأعماله دون استشارة الشعب وزعمائه فوافق محمد علي(٣).

---

(١) أمين سعيد، تاريخ مصر السياسي، القاهرة ١٩٦٩، ص٢٦.

(٢) د. محمد فؤاد شكري، مصدر سابق، ص ٦٥٢.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية في مصر جـ١، ص ٢٦٧.

محمد علي وبناء الدولة الحديثة في مصر:

تولى محمد علي ولاية مصر عام ١٢٢٠هـ (١٨٠٥م)، واتسم عهده بانتهاج سياسة داخلية مختلفة عما سبقها، وأخرى خارجية، أما الداخلية فقد وطد سلطانه بادئ الأمر فقضى على المعارضين لحكمه من المماليك في (مذبحة القلعة) والجنود الألبان، والأتراك وغيرهم (وأرسلهم في حملات عسكرية) وكذلك تخلص من زعماء الشعب فنفاهم إلى الصعيد وإلى دمياط وصادر ممتلكاتهم. وأخذ يعمل على إرساء نهضة ثقافية وعمرانية واسعة، غير أنها كانت نهضة إفرنجية فقسم مصر إلى عدد من المديريات (سبع مديريات) وكل مديرية إلى عدد من المراكز، وكل مركز إلى عدد من الأقسام، وأنشأ الديوان العالي، ومجالس أخرى لكل إدارة من الإدارات: مجلس الحربية ومجلس الزراعة، والتعليم وغير ذلك، ويكون رؤساء المجالس مجلس الشورى ومهمته استشارية فقط. وقد احتفظ محمد علي لنفسه بالرئاسة العليا، وأشرف على كل كبيرة وصغيرة مما حدا ببعض المؤرخين إلى أن يطلقوا على تاريخ مصر إذ ذاك عصر (محمد علي).

كما اهتم بالتعليم، فأنشأ المدارس الابتدائية والتجهيزات (الثانوية) الحديثة، ثم المدارس العالية كالطب، والهندسة، والمدارس الحربية، إضافة إلى البعثات الخارجية، وكانت الحكومة تقدم الطعام، والمأوى، والرواتب للتلاميذ، فأقبل الناس على التعليم الحديث بعد أن لاقى معارضة في بادئ الأمر، وأصدر جريدة رسمية للدولة هي جريدة (الوقائع المصرية) باللغتين العربية والفرنسية، وما تزال حتى اليوم بالهدف نفسه، وعني محمد علي كذلك بالزراعة فقام بمسح الأراضي الزراعية جميعها، وعد نفسه مالكاً

للأرض، ووزع الأراضي الزراعية على الفلاحين يزرعونها لحسابه، وأمدهم بالآلات والمواشي، وحدد هو نوع الزراعات التي يزرعونها، واحتكر بيع المحاصيل، وأدخل زراعة القطن[1]، وبدأ بإنشاء القناطر الخيرية، كما أسس عدداً من المصانع لسد حاجة الجيش من سلاح وملابس، فضلاً عن صناعة النسيج، إضافة إلى نشاط التجارة الخارجية في عهده، واهتم كذلك بتأسيس جيش جديد على نمط حديث. ففرض التجنيد الإجباري على الفلاحين المصريين، وأنشأ أسطولاً بحرياً قوياً. وهكذا دبت في مصر في عهده روح عامة أيقظت الأفكار، ودفعت العمل المستمر في جميع ميادين النشاط البشري. وفي الوقت نفسه أبقت الفلاَّح عبداً للطغاة، وأوجدت فيه روح الذلة والانقياد الأعمى.

وفي مجال السياسة الخارجية، كانت تراود محمد علي أفكار وأمانيٌّ وأحلام بتكوين امبراطورية واسعة مستغلاً بذلك ضعف الدولة العثمانية، فكان له ذلك عندما كلفه السلطان العثماني بالقضاء على الحركة الوهابية، فأرسل حملة عسكرية إلى الجزيرة العربية ١٢٢٦-١٢٣٤هـ (١٨١١-١٨١٨م) وقضت على الدولة السعودية الأولى، وأتبعها بحملة أخرى إلى السودان فأخضعته ١٢٣٥-١٢٣٧هـ (١٨١٩-١٨٢١م)، وأردفها بحملة ثالثة إلى اليونان ١٢٣٨-١٢٤٣هـ (١٨٢٢-١٨٢٧م)، وأخيراً أرسل حملة رابعة احتلت بلاد الشام وجزءاً من تركيا ١٢٤٧-١٢٥٦هـ (١٨٣١-١٨٤٠م). وأحرز انتصارات كاسحة، تحت حكمه دولة واسعة، وأثار ذلك مخاوف الدول الأوربية وبخاصة بريطانيا، فدعت هذه الدول إلى

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط٢، القاهرة ١٩٥١، ص١٦.

عقد مؤتمر في لندن، وتم توقيع معاهدة لندن ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م)، وفيها فُرِض على محمد علي الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلها، وإعادتها إلى الدولة العثمانية التي عجزت عن مقاومته، وإبقاء مصر ولاية وراثية له ولأولاده من بعده. وقد أرغم محمد علي بالقوة على الانسحاب بعد أن رفض شروط معاهدة لندن وعاد إلى مصر. ولكنْ بعد أن فرضت عليه بريطانيا شروطاً صعبة هي: أن يتم تعيينه سنوياً من قبل السلطان العثماني، وأن يسرح الجيش المصري ويخفض عدده إلى ١٨ ألف جندي، وأن يلغي الصناعات الموجودة في البلاد، وأن تسري قوانين الدولة العثمانية على مصر بوصفها ولاية عثمانية تتمتع باستقلالها الداخلي، وأن يدفع محمد علي للدولة العثمانية عائدات سنوية قدرها «٤٠٠٠» آلاف جنيه، وأن يضم السودان إلى مصر مقابل دفع ميزانية سنوية للدولة العثمانية[١].

وهكذا تحطمت أماني محمد علي في تكوين دولة واسعة لأسباب منها: وقوف الدول الكبرى الأوربية ضد هذه الدولة لتهديدها مصالح تلك الدول، إضافة إلى سوء معاملة إبراهيم باشا لأهالي الشام.

وفي الجملة نقول: إن مصر في عهد محمد علي أصبحت دولة كبيرة قوية شغلت السياسة العالمية بسياستها وغزواتها وأحداثها، وأبدى الشعب قدرة عجيبة في الاستجابة للوعي والنمو والتطور والنهوض، فكان أن تآمرت الدول الغربية -كما أشرنا- على مصر وعمدت إلى حصرها ضمن حدودها بعد انتصاراتها الواسعة الكاسحة.

توفي محمد علي عام ١٢٦٦هـ-١٨٤٩م، وقد دخلت مصر مرحلة

(١) د. محمد فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي، القاهرة ١٩٤٨، ص٢١ .

تاريخية جديدة في حياتها السياسية والثقافية. وقد حاول خلفاؤه الاستمرار في النهضة، فلم يتمكنوا إذ لم يكونوا على المستوى الذي كان عليه من حيث الكفاءة والقوة والذكاء -عدا ابنه إبراهيم الذي لم يحكم سوى سبعة شهور- وقد كان حفيده عباس الأول ١٢٦٦-١٢٧١هـ (١٨٤٩-١٨٥٤م) قاسياً شاذ الطباع سيء الظن بمن حوله حتى أسخط الجميع ومات مقتولاً، وكان عهده عهداً رجعياً قليل الإصلاحات حتى أنه ألغى بعض المدارس العالية، وكان ميّالاً للإنكليز، ولم يكن خلفه (عمه محمد سعيد) وبخاصة الفرنسيون متساهلاً معهم إلى أبعد الحدود، وحتى أصبح عددهم في مصر يقل عنه كثيراً وإن كان محباً للإصلاح مستنيراً فقد كان ضعيف الإرادة سهل الانقياد، محباً للأجانب مشجعاً لهم على العمل في مصر أضعاف ما كان في عهد والده محمد علي، إذ من المعلوم أن الطاغية يستطيع أن يرفع اسم بلده عالياً، لكنه في الوقت نفسه يميت في شعبه العزة، ويعوده على المذلة، فإذا انتهى الطاغية انهارت بلده دفعة واحدة، كما أن جيشه إذا هزم في معركة لم يستطع بعدها مواصلة القتال[(١)].

ومنذ عهد محمد علي كانت كل من فرنسا وإنكلترا تتسابقان على الفوز بالسيطرة على طرق المواصلات المصرية لتربط مصير التجارة المصرية بالتجارة في بلادها، ولتسيطر على طريق التجارة بين الشرق والغرب، وكانت فرنسا ترغب في شق قناة السويس فعارضت إنكلترا ذلك وأرادت مد خط حديدي بين الإسكندرية والسويس، وقد عرض المشروعان على محمد علي غير أنه رفضهما. وبقيتا مصر في عهد عباس وسعيد مسرحاً

(١) Dodwell, H, The Story Of Mehmet Ali or The Founder of Modern Egypt, London 1965, P.56

للتنافس الإنكليزي - الفرنسي، وكان الأول ميالاً للإنكليز والثاني ميالاً للفرنسيين. وقد استطاعت بريطانيا بفضل نفوذها على عباس أن تحصل منه على امتياز سكة حديد الإسكندرية - السويس، كما استطاعت فرنسا في عهد سعيد باشا الحصول على امتياز حفر قناة السويس ١٢٧١هـ (١٨٥٤م) والتي بدئ بتنفيذ المشروع فيها منذ عام ١٢٧٦هـ (١٨٥٩م)، وقد تحملت مصر أكبر قسط من نفقاتها، كما اشترت القسم الأعظم من الأسهم (١٧٧,٦٤٢) سهماً من مجموع (٤٠٠) ألف سهم. وقد جر هذا المشروع على مصر الاحتلال الإنكليزي، وكانت مدة امتياز القناة ٩٩ سنة.

على أن الخديوي إسماعيل ١٢٨٠-١٢٩٧هـ (١٨٦٣-١٨٧٩م) الذي خلف سعيداً حاول تعديل شروط امتياز القناة فأخفق في الوصول إلى نتيجة تخدم المصلحة الوطنية، لكنه حصل من السلطان العثماني على شروط وراثة العرش، وحق مصر في زيادة قواتها البرية والبحرية دون تحديد، فاندفع إسماعيل في تقوية الجيش وتسليحه وزيادة عدده، والتوسع في التعليم، وقيام نهضة عمرانية، وتطلبت كل هذه المشروعات والمنشآت أموالاً ضخمة اقترضها من الأجانب، وكانت وسيلةً من وسائل التدخل الاستعماري في شؤونها الداخلية؛ ويعد الخديوي إسماعيل هو المسؤول عن الديون المصرية، لأنها أُنفقت - إلى جانب المشروعات الحيوية- على أعمال لا مسوغ لها، كإنشاء القِصور، ودور الصور، والقيام بالسياحة إلى أوربا، وإقامة الحفلات [حفلة افتتاح قناة السويس ١٢٨٦هـ (١٨٦٩م)] ومنها رُشاً وهدايا للسلطان العثماني، إلى غير ذلك. ولم يصرف من مجموع الديون التي بلغت (٩٨مليوناً) للأعمال العامة سوى ٣٩ مليوناً وتتمثل هذه

الأعمال العامة في (جسور، وسكك حديدية، ومصانع، وحفارات وغير ذلك) في حين لم تتعد ميزانية مصر (٥,١٠) ملايين جنيه[(١)].

عمد الخديوي إسماعيل إلى إرهاق الشعب المصري بالضرائب لسداد الديون، ورهن معظم موارد البلاد لدى الأجانب مما أتاح لهم السيطرة على الاقتصاد المصري، وعندما بلغت الضائقة المصرية المالية حدها في عام ١٢٩٢هـ (١٨٧٥م) قام إسماعيل بطرح حصة مصر من أسهم القناة للبيع بثمن بخس (أقل من ٤ ملايين جنيه)، وترتب على ذلك أن أصبحت انكلترا التي اشترت الأسهم هي صاحبة الكلمة العليا في شؤون القناة، ومع ذلك لم تحل المشكلة المالية، وتزعزعت ثقة البيوت المالية الأوربية المصرية، فاضطر الخديوي إسماعيل أن يقبل بإنشاء صندوق الدين الذي تقوم على إدارته لجنة ثنائية فرنسية-إنكليزية مهمتها مراقبة مالية البلاد واستيفاء الديون، وكان قبوله بذلك اعترافاً منه بشرعية التدخل الأجنبي، وقد ثبت حقاً أن اللجان الثنائية أصبحت تتدخل في تعيين الوزراء وعزلهم مع تعيين الموظفين الأجانب برواتب ضخمة، وفرضت الدولتان إنكلترا وفرنسا أن يكون لهما إسهام في الوزارة المصرية، فشكل (نوبار) باشا وزارة مختلطة ١٢٩٥هـ (١٨٧٨م) كان من بين أعضائها وزير إنكليزي للمالية وآخر فرنسي للأشغال.

ولكن هذه الوزارة لم تخلص في إصلاح حالة البلاد المالية، فأحالت ٢٥٠ ضابطاً على التقاعد، فقام هؤلاء بمظاهرة أمام الوزارة المالية مطالبين برواتبهم المتأخرة وإعادتهم إلى الجيش، وضربوا نوبار باشا، وناظر المالية الإنكليزي وأهانوهما، مما دفع إسماعيل إلى إقالة الوزارة وإلى تكليف نجله

---

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، القاهرة ١٩٦٥، ص٩.

الأمير توفيق تأليف وزارة جديدة -بقي فيها الوزيران الأجنبيان- وبقيت لهما سلطتهما السابقة في رفض كل قرار تصدره الوزارة ولا يوافقان عليه، وانتهى الأمر بالوزير الإنكليزي إلى أن أصدر قراراً مالياً بإفلاس الحكومة المصرية وعدم قدرتها على تسديد ديونها(١).

تولى إسماعيلَ الذعرُ من النفوذ الأجنبي، واستعان ضده بالحركة الوطنية النامية التي ارتفع شأنها وازداد خطرها بسبب التدخل الأجنبي، وتجاوبت معه نفوس أبناء الشعب الواعية ممثلة في مجلس شورى النواب الذي أحدثه إسماعيل سنة ١٢٨٣هـ (١٨٦٦م) وتحركت العواطف الوطنية، واتفقت الآراء على ضرورة إسقاط الوزارة المختلطة وتأليف وزارة مصرية بحتة، فعقد زعماء الحركة الوطنية اجتماعاً أسفر عن تقديم مجلس الشورى عريضة إلى الخديوي شرحوا فيها الوضع، وكذبوا ادعاء الوزير الإنكليزي بعدم قدرة مصر على الوفاء بديونها، فما كان من إسماعيل إلا أن استجاب لطلبهم، وألفت وزارة جديدة برئاسة شريف باشا جميع أعضائها من المصريين فبدأت بإصلاحات منها: وضع دستور للبلاد أصبح الوزراء بمقتضاه مسؤولين أمام مجلس النواب، ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذي اقترحه مجلس شورى النواب، وكان من نتيجة ذلك الإصلاح الواعي أن حملت انكلترا وفرنسا السلطان العثماني على إصدار مرسوم بعزل إسماعيل وتعيين ابنه توفيق مكانه في عام ١٢٩٧هـ(٢).

تولى الخديوي توفيق الحكم ١٢٩٧-١٣١٠هـ، ولكنه كان ضعيف

(١) د. السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، القاهرة ١٩٧٠، ص٣٤٩.
(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، جـ٢، ص١٦-٩١.

الشخصية متخاذلاً عديم الهمة، مستسلماً للنفوذ الأجنبي، وقد عاد التسلط الاستعماري في زمنه إلى سابق عهده من التحرك وتهديد سلامة البلاد. فلما تسلم العرش، واستقالت وزارة شريف باشا طلب من شريف نفسه إعادة تأليفها، لكنَّ شريفاً اشترط أن تحكم وزارته بمقتضى دستور جديد، فرفض الخديوي رفض - بتحريض من قناصل الدول الأجنبية- مشروع الدستور الذي تقدم به شريف، وكان يقضي بأن يكون للمجلس رأي في إدارة البلاد، فاستقال شريف باشا وألف رياض باشا وزارة جديدة حكمت البلاد حكماً مطلقاً، وأهملت مجلس شورى النواب وحجرت كل الأفكار، وكمت الأفواه، ولاحقت الحركة الوطنية بالتنكيل.

وساءت علاقة توفيق بالشعب، إذ أقصى ممثليه وكل موظف مدني حرم من عمله في إدارة الحكم، واتبع طريقة الحكم المطلق، وسمح بعودة المراقبة الثنائية الأجنبية، فاشترطت فرنسا وإنكلترا عدم فصل المراقبين دون موافقة حكومتيهما، وبهذا تطورت المراقبة من شكلها المالي إلى شكل سياسي ينافي سيادة الحكومة المصرية. وقد وافق توفيق على تكوين لجنة لتصفية الديون ليس فيها سوى مندوب مصري واحد، فقررت اللجنة وجوب إصدار «قانون التصفية» الذي يقضي بتقسيم إيرادات الدولة إلى قسمين: قسم تتصرف به الحكومة المصرية لشؤونها الخاصة، وقسم يخصص لتسديد أقساط الدين وفوائده[1].

وهكذا أخذ تدخل الأجانب في شؤون مصر الداخلية يزداد على مر الأيام حتى غزت المؤسسات الأوربية المالية والاقتصادية أرض مصر،

---

(١) السيد رجب حراز، مرجع سابق، ص٣٥٥.

فأنشأت فيها شركات لتكرير السكر وللمقاولات والمصرف العقاري برؤوس أموال أجنبية، مما جعل المصريين عاجزين عن منافسة الأوربيين في الميادين الاقتصادية لأن هؤلاء يتمتعون بامتيازات خاصة. وأصبحت مصر مرتعاً للأجانب يسرحون فيها ويمرحون، وأصبحت وظائف الدولة وقفاً عليهم، ترى فيها كثيراً من الأوربيين وقليلاً من المصريين[(١)].

وأدرك النابهون من الشعب المصري ما يراد بوطنهم من شر، فاضطرمت في نفوسهم عوامل الحقد على الوضع القائم، وازداد شعورهم بحقوقهم واستعدادهم للمطالبة بها، ولا سيما أن الرأي العام المصري كان قد تكون في أواخر عهد إسماعيل، وقد ساعد على تكوينه ظهور الحقد الصليبي عند الأوربي وانتشار التعليم، والصحف اليومية بين الأهالي فأدركوا ما للشعب من حقوق، هذا إلى جانب وجود زعماء مفكرين (كالشيخ جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده) اتصلا بالشعب عن طريق التدريس والصحف، وبدآ ينشران تعاليمها عن الحركة الدستورية ومكافحة الاستعمار، فقبلها الكثير من أبناء الشعب، كل هذه العوامل التي ذكرناها كانت مقدمات للثورة العرابية، غير أن السبب المباشر للثورة يعود إلى اضطهاد الضباط المصريين في الجيش والتمييز بينهم وبين غيرهم من الضباط الأجانب، وقصر الترقيات على الضباط الأجانب والدخلاء دون المصريين وإنقاص عدد الجيش وعدم انتظام دفع رواتب أفراده. وأثار ذلك حنق رجال الجيش واستياءهم من إهمال الحكومة واضطهادها للأحرار، فتجاوبت نفوسهم ومشاعرهم مع مشاعر الشعب، وكانت بداية الثورة

(١) أمين سعيد، تاريخ مصر السياسي، ٤٥-٩٥ .

العرابية[1].

الثورة العرابية:

تزعم الحركةَ الوطنية الضابطُ أحمد عرابي الذي اتفقت آراء زملائه على إنابته مع اثنين من رفاقه (عبد العال حلمي، وعلي فهمي) في تقديم عريضة إلى الحكومة تتضمن عزل وزير الحربية وإنصاف الضباط الوطنيين، ولما عمد رئيس الوزارة إلى اعتقالهم وشرع في محاكمتهم أمام مجلس حربي، اقتحم رجال الجيش مكان المحاكمة وأخرجوهم وساروا معاً في مظاهرة إلى قصر عابدين، وطلبوا من الخديوي عزل وزير الحربية (عثمان رفقي باشا) فلم يسعه إلا قبول طلبهم وعين مكانه محمود سامي باشا البارودي، لكن رياض باشا رئيس الوزراء الذي انزعج من حركة الضباط أخذ يكيد لهم وينتهز الفرصة لعقابهم مما أدى إلى استقالة البارودي، حينئذ قرر الضباط إسقاط الوزارة، فأخذ أحمد عرابي في الاتصال بنواب البلاد السابقين وزعماء الحركة الوطنية، وحصل منهم على توكيل بالمطالبة بالدستور[2].

وفي ١٢٩٨هـ (٩أيلول١٨٨١م) نظم الضباط والجيش مظاهرة رافقتها جماهير الشعب على الجانبين، وسارت إلى قصر عابدين حيث تقدم أحمد عرابي من الخديوي مطالباً إياه بإقالة الوزارة، وإعادة الحياة الدستورية، والدعوة إلى انتخاب مجلس نيابي جديد، وزيادة عدد أفراد الجيش، كما نصت عليه المراسيم السلطانية (١٨ ألف جندي)، فردّ الخديوي رداً جافاً

---

(١) أمين سعيد، المرجع السابق، ص٩٧-٩٨.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، أحمد عرابي، ص١٥-١٦.

قاسياً مهيناً حينما قال: «ما أنتم إلا عبيد إحساناتنا ولا حق لكم بهذه المطالب» فأجابه عرابي على الفور: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً. نحن لسنا عبيداً ولن نورث بعد اليوم». وأعلن عرابي أنه لن يغادر المكان حتى تجاب مطالب الشعب، فاضطر الخديوي إلى الإذعان وكلف شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة.

وقدم شريف باشا دستوراً جعل الوزارة مسؤولة أمام المجلس ونص على حق النواب في سنّ القوانين وفرض الضرائب، فوافق عليه الخديوي وأجريت الانتخابات لمجلس النواب الذي انعقد في ١٢٩٨هـ (تشرين الثاني ١٨٨١م). وعندما عرض الدستور على المجلس اختلف النواب مع رئيس الوزراء على نصوصه، إذ لم يكن يعطى المجلس حق مناقشة الميزانية خوفاً من الاصطدام مع لجنة المراقبة، فأعلن النواب تمسكهم بهذا الحق، وأعلنوا في الوقت نفسه احترامهم لالتزامات الحكومة فيما يتعلق بالديون.

ولما اطلعت فرنسا وإنكلترا على هذه التطورات أصابهما الذعر خوفاً على مصالحها الاستعمارية، فأرسلتا مذكرة مشتركة إلى الخديوي تعرضان عليه المساعدة ضد المجلس إذا اقتضى الأمر. وقبل توفيق المذكرة أملاً في الانتصار على الحركة الوطنية معتمداً على الدول الأجنبية، الأمر الذي أثار مشاعر النواب وسخطهم فأعلنوا تمسكهم بحقهم وإصرارهم عليه، ولما أصر رئيس الوزراء على معارضتهم حملوه على الاستقالة وشكلت وزارة ثورية برئاسة محمود سامي البارودي تولى أحمد عرابي فيها وزارة الدفاع(١).

قدمت الوزارة الجديدة مشروعاً إصلاحياً شاملاً واقترحت تعديل الفقرة

(١) عبد الرحمن الرافعي، أحمد عرابي، ص٣١-٨٩.

الخاصة بالميزانية من الدستور بشكل يجعل للمجلس حق النظر في الميزانية باستثناء قسمها المخصص لتسديد الديون الأجنبية للحيلولة دون التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية المصرية، فأقر المجلس هذا التعديل، وأصدر الخديوي مرسوماً باعتماد الدستور ١٢٩٩هـ (١٨٨٢م).

لكن انكلترا وفرنسا عارضتا ذلك، وعملت إنكلترا على إثارة الفتن والقلاقل في مصر لكي لا تفلت مصر من يدها، فحرضت الخديوي على رفض مطالب وزارة (الدفاع) وخاصة عندما سرح عرابي عدداً من ضباط الجيش غير الوطنيين وأحال بعضهم إلى المحاكمة، وهكذا تجدد الخلاف بين الوزارة والخديوي، مما حدا بإنكلترا وفرنسا إلى إرسال أسطوليهما إلى مياه الإسكندرية دعماً للخديوي الذي تلقى منهما مذكرة تشجعانه فيها على ضرب الحركة الوطنية، وإبعاد عرابي، ونفي الضباط الأحرار إلى الأرياف. وقد استجاب الخديوي للمذكرة، فاستقالت الوزارة احتجاجاً على موقفه، وانتقل الخديوي توفيق إلى الإسكندرية ليكون تحت حماية الأسطول الإنكليزي الذي أعدته بريطانيا لاحتلال مصر، ورفضت فرنسا مشاركتها في ذلك بعد أن تبين لها أطماع إنكلترا في احتلال مصر دون مشاركتها.

لكن عرابياً أعلن الثورة على الخديوي الذي لقي دعماً من السلطان العثماني، فقصفت المدفعية البريطانية مدينة الإسكندرية وقاوم الشعب في مصر مقاومةً باسلةً، غير أن الإنكليز تمكنوا من التغلب على المصريين واحتلوا المدينة. وانسحب أحمد عرابي وجيشه إلى (كفر الدوار) جنوبي الإسكندرية حيث أقام تحصينات منيعة استطاعت الصمود وردت الإنكليز على أعقابهم، فاتجه الأسطول الإنكليزي إلى قناة السويس. وقد أخطأ

عرابي في عدم ردمها وصدق وعود بعض الإنكليز من أنهم لن يستخدموا القناة، في القتال مراعاة لحيادها. ومع ذلك اجتاز الأسطول الإنكليزي القناة وأنزل قواته في الإسماعيلية، ومنها تقدم إلى التل الكبير حيث استطاع عرابي أن يصل إليه مع الجيش المصري، وأقام فيها على عجل بعض التحصينات، وهناك دارت معركة غير متكافئة في الاستعدادات الحربية تغلب فيها المستعمرون على المقاومة المصرية ودخلوا مصر، رمضان ١٢٩٩هـ (أيلول١٨٨٢م)، وكانت بداية الاحتلال البريطاني الذي استمر قرابة خمسة وسبعين عاماً[(١)] .

الاحتلال الإنكليزي لمصر:

بعد أن تغلب الانكليز على الجيش المصري ودخلوا مصر، عقدوا محكمة عسكرية حكمت على أحمد عرابي ورفاقه بالإعدام، ثم خُفّف الإعدام إلى النفي المؤبد، وقد قضوا على الحركة الوطنية وسيطروا على كل شيء في مصر (عسكريًا، وسياسياً وإدارياً، واقتصادياً، وماليًا، واجتماعيًا). فمن الناحية العسكرية، حلّوا الجيش الوطني وشكلوا جيشاً صغيراً قوامه ٩ آلاف جندي تحت قيادة انكليزية، وانحصرت مهامته في حفظ الأمن، والقضاء على الحركة الوطنية، وكبح جماح الثورات والانتفاضات الوطنية. ومن الناحية السياسية، قضوا على الحياة الدستورية فحلّوا مجلس النواب واستعاضوا عنه ببعض الهيئات كمجالس المديريات، ومجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية على أن تكون قراراتها

---

(١) د/ محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، القاهرة ١٩٥٩، ص ٢٢٥، ٢٣٥ . وانظر كذلك عبدالرحمن الرافعي، أحمد عرابي، ص ١٦٥، ٢١٨ .

استشارية فقط وغير ملزمة. وأما الوزراء فقد أصبحوا طوع إرادة الخديوي الذي اتبع أسلوب الحكم المطلق، وعليهم أن ينفذوا الأوامر التي تصدر إليهم منه بناء على وحي تعليمات من المعتمد البريطاني في مصر (الملك غير المتوج) اللورد «كرومر». ومن الناحية الإدارية، أبقى الإنكليز التقسيمات الادارية السابقة، غير أنهم نزعوا من حكام المديريات حقهم في الإشراف على قوات الشرطة وألحقوها بوزارة الداخلية ليشرف عليها مفتش الوزارة العام (إنكليزي). إذ جعلت بريطانيا إلى جانب كل وزير مستشاراً إنكليزياً يملي عليه أوامر المعتمد البريطاني، ومفتشاً عاماً إنكليزياً يشرف على أمور الوزارة، كما أصبحت معظم الوظائف المهمة والعالية بيد الموظفين الإنكليز. ومن الناحية المالية والاقتصادية، ألغى الانكليز نظام المراقبة الثنائية، وأصبحت الأمور المالية تحت إشراف المراقب الإنكليزي الذي أصبح مستشاراً مالياً للحكومة المصرية، الأمر الذي دعا إلى احتجاج فرنسا على هذا التدبير. ومع ذلك أصبحت المراقبة المالية لمصر تحت النفوذ البريطاني المباشر. وقد عمل الانكليز على ربط اقتصاد مصر بعجلة الاقتصاد البريطاني عن طريق ترقية إنتاج المحاصيل الزراعية وبخاصة القطن لتزويد المصانع الإنكليزية به، وإهمال الصناعات الوطنية كي تصبح مصر سوقاً لتصريف المنتجات الإنكليزية فقط، ولم يهتموا بالتجارة إلا بمقدار ما يكفي سهولة تصدير المواد الأولية إلى إنكلترا الأجنبية بإقامة الشركات والمصانع والمصارف الأجنبية في البلاد، واستغلال ثروات مصر لصالحها[1].

وكانت سياسة بريطانيا من الناحية الاجتماعية، تقضي بتشجيع

(١) الفردسكامر بلنت، التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٧٧-٥٠٤.

الانحلال الخلقي في مصر، وإهمال التدابير التي تحول دون انتشار الربا والبذخ، وشرب الخمر، فكثرت المفاسد الاجتماعية. إضافة إلى ما تقدم رسمت بريطانيا سياسة للتعليم ترمي إلى الحد من توسعته، وإلى تحويله إلى جهة تخدم مصلحتهم الاستعمارية بحسب مناهج مرسومة لتقوية اللغة الإنكليزية، وإهمال التاريخ الإسلامي وتعديله وفق مصلحتهم، وإهمال اللغة العربية والدين الإسلامي، كما أكثروا من المدرسين الإنكليز.

وإضافة إلى كل ما تقدم حول السياسة الانكليزية التي اتبعت في مصر، عمدت بريطانيا إلى قتل الروح الوطنية لدى الشعب المصري، إذ حجرت على حرية الفكر، ولاحقت الوطنيين الشرفاء بالاعتقال، والسجن، والنفي، والتنكيل، وحرمتهم من وظائف الدولة، وفرضت رقابة شديدة على النوادي، والصحف، والاجتماعات بحيث لم تجرؤ على انتقاد تصرفات سلطات الاحتلال. ومع كل ذلك فشلت جميع محاولاتها في قتل الروح الوطنية لدى الشعب في مصر. وإذا كانت الروح الوطنية قد استكانت خلال حكم الخديوي توفيق ١٢٩٧-١٣١٠هـ (١٨٧٩-١٨٩٢م) فإنها قد عادت إلى الظهور بمجيء الخديوي عباس حلمي الثاني[١].

استأنف الشعب المصري نضاله الوطني عندما تولى الحكم الخديوي عباس حلمي الثاني ١٣١٠هـ (١٨٩٢م) خلفاً لوالده توفيق، وكان الخديوي عباس متعاطفاً مع الوطنيين؛ فقد اختلف الخديوي عباس حلمي مع الانكليز مرتين: المرة الأولى عام ١٣١١هـ (١٨٩٣م) وكانت الأزمة الأولى عندما أقال مصطفى فهمي رئيس الحكومة المصرية الذي عرف بمسايرته

---

(١) المرجع السابق.

للانكليز، وعيّن محله حسين فخري باشا المعروف بروحه الوطنية. ويقال إن سبب ذلك عندما وقع بين يدي الخديوي منشور موجه مع موظف بريطاني في وزارة الداخلية إلى الموظفين في الأقاليم، يطلب منهم أن يوجهوا رسائلهم إلى مدير البوليس البريطاني لا إلى وزير الداخلية المصري، فانزعج الخديوي عباس مع ازدياد النفوذ البريطاني وحمل مصطفى فهمي المسؤولية، فأقاله وعين محله حسين فخري. وعندما علم كرومر بذلك أبرق إلى لندن، ثم أمر عباس باستبعاد حسين فخري. مصطفى فهمي. وتمسك كل من الطرفين برأيه، وأخيراً انتهت الأزمة بحل وسط وهو استبعاد حسين فخري واستبدال رياض بمصطفى فهمي، وبوعد من الخديوي بأن يأخذ ويعمل بنصائح بريطانيا في جميع الأمور المهمة مستقبلاً[1].

أما الأزمة الأخرى، فقد حدثت في ١٣١٢هـ منتصف كانون الثاني (١٨٩٤م) في الصعيد، عندما كان الخديوي يستعرض الجيش المصري بوجود السردار (القائد العام) هربرت كتشنر قائد الجيش، فوجه الخديوي بعض الملاحظات الفنية على مسمع من الضباط الانكليز، وكذلك وجه بعض الملاحظات عندما كان يزور المستشفى، وانتقد المترجم الذي يتكلم اللغة العربية برطانة انكليزية. وتطورت الأزمة في (وادي حلفا) عندما كرر عباس انتقاده لفرقة الجيش السوداني ولبعض البريطانيين عندما كان يستعرض مع «كتشنر» فرقة سودانية. وقد أثار هذا كله «كتشنر»، وهدّد بالاستقالة، ثم أخبر اللورد كرومر الذي أبرق إلى لندن، وبعد مشاورات

(١) أمين سعيد، مرجع سابق، ص١١٩-١١٥٦.

واتصالات انتهت الأزمة باستجابة الخديوي لمعظم الشروط التي وضعها الانكليز، فأصدر بياناً أثنى فيه على الجيش والضباط الانكليز، كما أصدر مرسوماً بنقل «ماهر» من وزارة الدفاع إلى محافظة القناة.

كان الوطنيون المصريون يدعمون الخديوي عباساً ويشدون أزره، وقد كان من نتيجة ذلك أن بعث الحركة الوطنية مرة أخرى، وذلك بجهود جمال الدين الأفغاني، وتلميذه الشيخ محمد عبده، اللذين قاما بدور جيد في توعية الشعب في مصر، وتعبئة شعوره الوطني، بفهمه للإسلام[1].

وزاد انتعاش الحركة الوطنية بظهور مصطفى كامل على مسرح السياسة المصرية. ومصطفى كامل شاب مصري أنهى دراسته الثانوية في مصر، ثم رحل إلى فرنسا وأتم دراسة الحقوق في طولون ١٣١٢هـ (١٨٩٤م). وقد بدأ مصطفى كامل عمله الوطني منذ كان طالباً في مصر بالمدرسة الثانوية. إذ كان ينشر في مجلة المدرسة مقالات تتعلق بالقضايا الوطنية، وجعل شعارها: حبك مدرستك حبك أهلك ووطنك، كما ألف جمعية أدبية عملت على تشجيع الكتابة والخطابة لإضرام الروح الوطنية بين الشبان. ثم تابع نشاطه هذا وهو طالب في كلية الحقوق في فرنسا، وهناك اتصل ببعض المعتدلين من الفرنسيين والمفكرين والأدباء والصحافيين والسياسيين، وشرح لهم قضية بلاده وأطماع الاستعمار البريطاني، فسهّلوا له اتصالاته، والتنافس الإستعماري بين الدولتين قائم معروف، ونشر في صحفهم مقالات متوالية، شارحاً تعسف الانكليز مستنكراً سياستهم وأساليبهم،

(١) د/ جلال يحيى، مصر الحديثة، القاهرة، ١٩٨٥، ص٨٥-١٠٥.

ومطالباً بجلاء الانكليز عن مصر . وقد استطاع مصطفى كامل أن يثير هذه القضية على الصعيد العالمي، وأن يكسب الرأي العام الأوروبي إلى جانب مصر . وقد واصل عمله بعد رجوعه إلى مصر ، وحصر مطالب الشعب في أمرين : «الجلاء والدستور» ، وأصدر جريدة «اللواء» اليومية باللغة العربية ، إلى جانب صحيفتين أخريين باسم «اللواء» أيضاً تصدران بالفرنسية والانكليزية .

وتجلّى نضاله ونضال من التف حوله من الشبان المصريين في الخطابة وكتابة المقالات في الصحف المحلية ، والأجنبية باذلاً أقصى الجهود في جذب اهتمام الرأي العام العالمي نحو عدالة القضية المصرية ، وجعل همه التنديد بالاستعمار ومساوئه ومطالبة الانكليز بتحقيق وعودهم في الجلاء ، متخذاً شعاراً وطنياً «مصر للمصريين» . واتخذ من بعض الأحداث سبباً في إلهاب الشعور الوطني وتأجيجه ، وأهم هذه الأحداث الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا سنة ١٣١٨هـ (١٩٠٤م) ، فطالب الشعب المصري الاعتماد على نفسه في النضال وقال في هذا المجال : «إن الأمم لا تنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها ، وإن الشعب كالفرد لا يكون آمناً إلا إذا كان قوياً بنفسه مستجمعاً كل عدد الدفاع عن الشرف والمال والحياة»[(١)] .

كما استفاد من حادثة «دنشواي» التي جرت في ١٠ من ربيع الآخر ١٣٢٤هـ (١٣من تموز ١٩٠٦م) تلك المأساة التي تعد من الحوادث المهمة في تاريخ مصر ، والتي كشفت عن وحشية الانكليز وحقدهم بشكل لا مثيل له

(١) عبدالرحمن الرافعي ، مصطفى كامل ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٤٥-١٢٥ .

في قرية «دنشواي» التي ذهب ضحيتها كثير من رجال القرية على أعواد المشانق ضحية التعسف الانكليزي. وتتلخص حادثة دنشواي في أن خمسة من الضباط الانكليز يصطادون الحمام في دنشواي في موسم الحصاد فأخذ أحدهم يطلق الرصاص فوق البيدر (الجرين) فأصيبت زوجة صاحب البيدر، وماتت، واشتعلت النيران في المحصول، فلم يتمالك أهلها وأقاربهم أعصابهم، وهاجموا الضباط وجرت معركة بين الطرفين قتل فيها بعض الأهالي، ففر الضباط مسرعين في حر الظهيرة، ومات أحدهم بضربة شمس. فتشكلت محكمة بريطانية للتحقيق، فحاكمت عدداً كبيراً من الأهالي، وحكم بإعدام أربعة منهم، وحكم بالسجن على عدد آخر من أهالي القرية، وجلد عدد آخر. وقد نفذت أحكام الشنق بالمحكوم عليهم على مرأى من ذويهم وأبناء بلدتهم، وظلت جثث الذين شنقوا معلقة مدة طويلة، كما جلد من جلد بقسوة ووحشية أمام أهل قريتهم وأهليهم، وعلى مسمع من عويل نسائهم، ونحيب أطفالهم.

أثار ذلك الرأي العام المصري، وعم الهياج في جميع أوساط الشعب في مصر، وأبدى سخطه على الاحتلال البريطاني. وعرف مصطفى كامل ورفاقه الوطنيون كيف يوجهون المعركة السياسية بحيث توصلوا إلى تحريك الضمير العالمي، فثارت ضجة استنكار في مجلس العموم البريطاني كان من نتيجتها استقالة اللورد كرومر المعتمد البريطاني الذي كبل الشعب بالقيود من أول أيام الاحتلال.

وتردد مصطفى كامل على الآستانة ليتخذ من الدولة العثمانية عوناً له

للتخلص من الاحتلال لأنها صاحبة السيادة الاسمية على البلاد، غير أن الدولة العثمانية كانت أضعف من أن تقاوم الحكومة الانكليزية.

وفي عام ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م) أسس مصطفى كامل «الحزب الوطني» وكان أهم مبادئه استقلال مصر الداخلي وفق معاهدة ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م)، وجلاء الانكليز عن البلاد، وإيجاد دستور للبلاد، واحترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية، وتشجيع الأعمال النافعة للحكومة المصرية، ونشر التعليم على أساس وطني، وترقية الزراعة والصناعة والتجارة، وبث الشعور الوطني بين طبقات الشعب، والعناية بالشؤون الصحية، وبث روح المحبة بين المصريين والأجانب، وتقوية العلاقات بين مصر والدولة العلية العثمانية[(١)].

على أن المنية لم تمهل مصطفى كامل لتحقيق ما يصبو إليه من تحرر وجلاء، فتوفى سنة ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م)، وخلفه في زعامة الحزب الوطني «محمد فريد». فواصل الزعيم المصري محمد فريد النضال وحمل على الحكم الاستبدادي وسياسة الشدة والبطش والنفي التي لجأت إليها الحكومة الانكليزية، ودعا إلى الاستقلال والجلاء والحياة الدستورية، وحث الشعب على المقاومة. ونجح في إحباط محاولة الانكليز بمد مدة امتياز قناة السويس، حيث هب الشعب المصري وقام بالمظاهرات الصاخبة، وشنت الصحافة المصرية حملة شعواء على سلطات الاحتلال، فأحرزت الحركة الوطنية نصراً ساحقاً. واستمر الشعب في نضاله حتى اضطرت سلطات الاحتلال إلى تأليف «جمعية تشريعية» تحل محل مجلس شورى القوانين،

---

(١) المرجع السابق، ص١٢٥-١٧٥.

والجمعية العموميةاللتين أقامهما الاستعمار بدلاً من المجلس النيابي، ونتيجة لذلك تعرض محمد فريد للاضطهاد، وسجن ثم أجبر على مغادرة البلاد، فواصل الدفاع عن قضية بلاده سنين عدة في أوربا منادياً بحقوقها، شارحاً أوضاعها، مطالباً بزوال الحكم الاستبدادي، وظل محمد فريد يكافح في أوربا حتى توفي في سنة ١٣٣٨هـ (١٩١٩من)، وقد أنفق ما له كله في سبيل قضيته[١].

وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى ١٣٣٣هـ (١٩١٤م)، انتهزت انكلترا انضمام تركيا إلى ألمانيا، فأعلنت الأحكام العرفية، وأعلنت كذلك الحماية البريطانية على مصر، وخلعت الخديوي عباساً الثاني وعينت مكانه الأمير حسين كامل - النجل الثاني للخديوي إسماعيل - الذي قبل العرش ولقب بالسلطان حسين كامل. وقد ذهل الشعب لإعلان الحماية، وقام بالقاء قنبلة على السلطان الجديد ولكنها لم تصبه، ثم منعت انكلترا الاجتماعات، وضيقت على الصحافة، وفرضت أسعار الحاجيات برفعها رفعاً كبيراً، وعزلت مصر عن العرب، ونكلت بالأحرار وزجتهم في السجون والمعتقلات، وجندت الآلاف من الشبان لخدمة الجيش الانكليزي المحارب وأجبرتهم على حفر الآبار، ومد أنابيب المياه، وتعبيد الطرق الحربية إلى غير ذلك من الأعمال التي أحس بوطأتها الشعب في مصر بجميع طبقاته فكان لابد من قيام الثورة[٢].

ظنت بريطانيا أنها قضت على الحركة الوطنية في مصر، ولكنَّ تلك

---

(١) عبدالرحمن الرافعي، محمد فريد، القاهرة ١٩٨٩م.

(٢) Marlowe, John Anglo Egyptian Relations, 1800, 1953, London 1965, p.212

الثورة انبعثت من جديد بانتهاء الحرب في مطلع عام ١٣٣٧هـ (١١ تشرين الثاني ١٩١٨م)، وتوقيع الهدنة بين الأطراف المتحاربة، فقد دعا الوطنيون الأحرار إلى عقد اجتماع في ٦ من صفر ١٣٣٧هـ (١٣ من تشرين الثاني ١٩١٨)، وقرروا ضرورة الاتصال بالعالم الخارجي، والمطالبة بالتخلص من الحماية البريطانية، والإصرار على الاستقلال والحرية، كما قرر المؤتمرون أن يختار الشعب ممثلين عنه للسفر إلى باريس لعرض قضية بلادهم على مؤتمر الصلح الذي سيعقد في (كانون الثاني ١٩١٩م). فاختاروا قيادة شعبية - حسب ظنهم- كان في طليعتها: سعد زغلول، وعلي شعراوي، وعبدالعزيز فهمي. وقابل الوفد المعتمد البريطاني وطلبوا إليه السماح لهم بالسفر إلى باريس، ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك ومنعتهم من السفر. فقوبل هذا الرد بالاستنكار من جميع الشعب. وأبرق سعد زغلول محتجاً إلى الرئيس الأمريكي «ولسن» في ١٣٣٧هـ (١٤ من كانون الأول ١٩١٨م) الذي نادى بحق الشعوب في تقرير المصير، واحتج على منع الانكليز الوفد من السفر، وطالب بإلغاء الحماية البريطانية على مصر، فلم يتلق جواباً. وقد كان سعد زغلول أيام «كرومر» وزيراً للحقانية، ثم غدا عام ١٣٣٢هـ وزيراً للمعارف والحقانية معاً، ونائباً عن القاهرة، وترقى في المناصب وشغل عدداً منها في ظل الاحتلال.

وازدادت الحماسة الوطنية والوعي الشعبي. وعقدت اجتماعات بين الشعب وقادته، وجمعت عرائض توكيل وقعها آلاف من المواطنين وكانت تلح على ضرورة سفر الوفد لإسماع قادة مؤتمر الصلح صوت مصر في حق تقرير مصيرها. ولكن بريطانيا لم تستجب لرغبات الشعب، بل عملت

على كبح جماحه والقضاء على حركته الوطنية في مهدها، فاعتقلت أربعة من زعماء البلاد، هم سعد زغلول، وإسماعيل صدقي، ومحمد محمود، وحمد الباسل، ونفتهم إلى جزيرة «مالطه»، لكن هذا الإجراء أسفر عن غضبة شعبية أدت إلى ثورة عارمة شعارها: الاستقلال التام، وفي الوقت الذي كانت تعمل بريطانيا فيه ضد الحركة الوطنية كانت تبرز أعضاء الوفد بعملها هذا فيزداد مركزهم بين الشعب[١].

وكانت هذه الثورة، ثورة ١٣٣٨هـ (١٩١٩م) أول ثورة شعبية في البلاد العربية على الاستعمار، كما كانت بداية لثورات متتالية في الشام، والعراق، على الفرنسيين والانكليز. وقد شارك الشعب في مصر بجميع فئاته في الثورة، فقد اتخذت الثورة طابعاً عنيفاً مسلحاً، فثارت المدن والقرى وانتزع الثوار قضبان السكك الحديدية، وأعمدة البرق والهاتف، وتوقفت حركة المواصلات، وانعزلت مدينة القاهرة عن غيرها من مدن القطر، ونجحت الثورة في الأرياف كما نجحت في القاهرة، وشكل الثوار شرطة مدنية وطنية لحفظ النظام والأمن في البلاد، كما شكلوا لجاناً وطنية تقوم بتنظيم المقاومة والاتصال بالشعب، وتقديم الخدمات للمحتاجين[٢].

وإزاء ذلك، اضطرت بريطانيا إلى الإذعان لإرادة الشعب والرضوخ لمطالبه، فقررت الإفراج عن المعتقلين السياسيين المنفيين، وسمحت بسفر الوفد إلى باريس. ولكن خابت آمال الوفد عندما أعلن الرئيس الأمريكي

(١) د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ٩٠-٩٢.
(٢) عبدالرحمن الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩ جـ١ ص ٥٤-٨٥.

«ولسن» اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر. فاعتمد المصريون على أنفسهم، واستمروا في كفاحهم، وعادت الثوة إلى ما كانت عليه، وعاد معها الاضطهاد، وتعرضت المدن والقرى للبطش، وحكمت المحاكم العسكرية على المئات بالسجن والإعدام. وعمدت بريطانيا إلى سياسة المماطلة والتهدئة السياسية، فبعثت لجنة برئاسة «ملنر» وزير المستعمرات لتدرس مطالب الشعب المصري وتقترح نظاماً جديداً، فقاطعها المصريون جميعاً، وقامت المظاهرات احتجاجاً على قدومها، وتأكيداً للانكليز بأن المصريين لا يقبلون بغير الاستقلال التام، وأنهم يرفضون كل مفاوضة على أساس الحماية البريطانية. ومع ذلك أعلنت اللجنة مشروع «ملنر» الذي أكد إقرار حقوق جديدة لإنجلترا في مصر، وتضمَّن تنظيماً للحماية بدلاً من أن يرفعها[(١)].

رفض سعد زغلول وجماعته المشروع، ولكن انكلترا استطاعت أن تكسب مؤيدين للمشروع منهم عدلي يكن باشا رئيس الوزراء. وقد أدى مشروع «ملنر» إلى انقسام بين الوطنيين في مصر، ثم جرت مفاوضات بين لورد «كرزون» وزير خارجية بريطانيا وعلي باشا رئيس الوزراء، ولكن هذه المفاوضات منيت بالفشل واستقال عدلي باشا إثر وذلك. ونفي سعد زغلول ومعه خمسة من زملائه، هم: فتح الله بركات، وعاطف بركات، ومصطفى النحاس، ومكرم عبيد، وسينوت حنا إلى عدن ثم إلى جزيرة سيشل. وبعد مدة نقل سعد زغلول وحده من منفاه في سيشل إلى جبل طارق. وأدى ذلك كله إلى استمرار الاضطرابات السياسية، وأدت هذه

(١) د/ جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث، القاهرة ١٩٨٩، ص ٢٨٢-٢٨٣.

الاضطرابات إلى مفاوضات بين اللورد اللنبى وعبد الخالق ثروت باشا. وفي منتصف عام ١٣٤٠هـ (٢٨من شباط/ فبراير ١٩٢٢م) أعلنت بريطانيا إلغاء الحماية على مصر واستقلال مصر وتهيئة البلاد للحكم الدستوري بعد أن أدخلت بعض أعوانها من النصارى في الحركة الوطنية مثل مكرم عبيد، وسينوت حنا وغيرهما[١]. ولكن بريطانيا علقت هذا الاستقلال بتحفظات أربعة هي: تأمين مواصلات الإمبراطورية في مصر، والدفاع عن مصر ضد أي هجوم أجنبي، وحماية الأقليات والمصالح الأجنبية، وقضية السودان (بقاء الحكم ثنائياً). فلم تقبل الثورة بهذا التصريح، واحتجت على التحفظات الأربعة. ولكن الحكومة المصرية أخذت في تنفيذه، وألفت وزارة برئاسة عبدالخالق ثروت باشا، وتألفت لجنة مكونة من ثلاثين من كبار رجال القانون المصريين برئاسة حسين رشدي باشا لوضع دستور للبلاد، كما أعلن السلطان فؤاد ملكاً على مصر، وبذلك تحولت السلطنة إلى ملكية في عام ١٣٤٠هـ (١٥ من آذار - مارس ١٩٢٢م). وأبلغ ذلك إلى جميع الدول، وحصلت مصر من الدول على اعترافها بالوضع الجديد. غير أن الشعب في مصر رفض ذلك الاستقلال المزيف، واستمر في جهاده للتخلص من تلك التحفظات التي كانت تعطل الاستقلال الفعلي للبلاد. ومع ذلك أفرج عن زعماء الشعب وسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات[٢].

---

(١) د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي، القاهرة ١٩٧٢، ص ١١٠-١١٢.

(٢) المرجع السابق.

استقلال مصر وإعلان الملكية:

وعلى العموم، أعلن الدستور المصري في ١٣٤١هـ (١٩ من نيسان/ أبريل ١٩٢٣م) وعدل بعد عام وصدر قانون الانتخابات، وكان الدستور يعلن أن الأمة مصدرالسلطات، ويعطي كل مصري بلغ الحادية والعشرين حق الانتخاب، وجرت الانتخابات النيابية وفاز الوفد المصري بأغلبية مطلقة، فاجتمع أول مجلس تأسيسي في ١٣٤٢هـ (١٥من آذار - مارس ١٩٢٤م) وأصبح سعد زغلول زعيم الثورة رئيساً للحكومة. وكان هذا الدستور يكفل الحريات العامة للمصريين، وينص على مسؤولية الوزارة أمام المجلس النيابي. وعلى الرغم من ذلك، لم تستقر الحال، فقد أدى السخط الشعبي إلى وقوع اغتيالات كان أهمها قتل «السير لي ستاك» القائد العام للجيش المصري، وحاكم السودان في ١٣٤٣هـ (١٨ من تشرين الثاني- نوفمبر ١٩٢٤م)، وقد أدى ذلك إلى فرض إجراءات انتقامية من جانب بريطانيا منها: سحب الجيش المصري من السودان، ودفع دية مليون جنيه، فرفض سعد زغلول هذه المطالب، واستقال من منصبه، كما تعطل الدستور. ولكن سعد زغلول وافته المنية في عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٧م)، وخلفه في رئاسة الوفد المصري النحاس، وشكل وزارته الائتلافية الأولى، ولكن الانكليز والقصر الملكي أقاموا أمامها العراقيل، وأقال الملك الوزارة وعطل اجتماع المجلس النيابي شهراً. ثم ما لبثت الحكومة التي شكلت برئاسة محمد محمود باشا أن استصدرت قانوناً من المجلس النيابي بتعطيله وتعطيل الدستور ثلاثة أعوام قابلة للتجديد، فكان هذا عدواناً خطيراً على الحياة النيابية، فقامت مفاوضات

بين رئيس الوزارة «محمد محمود»، «وهندرسون» وزير خارجية الحكومة العمالية في بريطانيا أدت إلى وضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا[1].

جوبه هذا المشروع بمعارضة في مصر، فاضطر محمد محمود إلى الاستقالة في عام ١٣٤٨هـ (تشرين الأول - أكتوبر ١٩٢٩م)، وشكلت وزارة حيادية برئاسة «عدلي يكن» جعلت مهمتها إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات في موعدها المقرر. وأسفرت الانتخابات عن فوز الوفد، وألف النحاس وزارته الثانية في عام ١٣٤٨هـ (كانون الثاني - يناير ١٩٣٠م)، وقام بمفاوضة وزير الخارجية هندرسون، ولكن الطرفين فشلا في الاتفاق بسبب اختلافهما على مسألة السودان، ثم ما لبث القصر الملكي أن أقام العراقيل في وجه حكومة النحاس، فاستقال النحاس، وخلفه اسماعيل صدقي الذي شكل حكومة جديدة.

أقام إسماعيل صدقي حكومة استبدادية عصفت بالمجلس النيابي والدستور، ووضع دستوراً جديداً ألغى فيه الكثير من حقوق الشعب، ثم أجرى انتخابات ظفر فيها بالأغلبية لحزبه المعروف بحزب الشعب. ولم يكن في المجلس النيابي من المعارضين سوى أربعة عشر عضواً من الوفديين، والدستوريين، وظل صدقي يحكم استبدادياً ثلاث سنوات قامت خلالها اضطرابات كثيرة بين الوفد والحكومة.

إن وزارة صدقي كانت مستبدة بالشعب ضعيفة أمام القصر، الأمر الذي أتاح للقصر التدخل في تفصيلات الحكم لمصلحته. وقد اضطر

(١) محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ١٨٨٢-١٩٣٦، القاهرة، ١٩٥٢ ص٧١.

إسماعيل صدقي تحت ضغط القصر وتدخله إلى الاستقالة عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٢م)، وهنا شكل عبدالفتاح يحيى وكيل حزب الشعب وزارة جديدة، كانت امتداداً لوزارة إسماعيل صدقي مع فارق بسيط هو أن عبدالفتاح يحيى كان أقل من إسماعيل صدقي جرأة وأضعف شخصية.

ومن الملاحظ أن الذين كانوا بالأمس زعماء الحركة الوطنية أصبحوا اليوم رجال القصر أو مسايرين للانكليز، وإن كانت هناك معارضة ظاهرية، الأمر الذي يضع إشارات استفهام على السابق[(١)].

معاهدة ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م

بدأ الإنكليز يتنبهون إلى سيطرة القصر وفرض سلطانه المباشر على الحكومة، فعملوا على إعادة التوازن بين الحكومة والقصر، تحقيقاً لسلطانهم وسياستهم القائمة على إضعاف الطرفين حتى يظلا بحاجة إليهم. وشكلت بعد ذلك وزارة محمد توفيق نسيم الحيادية في أواخر عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، واضطرت الحكومة إلى الاستقالة إزاء الصعوبات. ثم شكلت وزارة حيادية أخرى برئاسة علي ماهر، وقامت اضطرابات قوية في البلاد كان أبطالها طلاب الجامعات والمدارس الذين ضغطوا على الأحزاب لتشكيل جبهة وطنية، وتم الاتفاق على هذه الجبهة التي ضمت كل الأحزاب: (حزب الوفد، والحزب الوطني، وحزب الأحرار الدستوريين، وحزب السعديين، وحزب الإخوان المسلمين، والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي). وشكل وفد لمفاوضة الانكليز برئاسة مصطفى النحاس باشا مثلت فيه جميع الأحزاب ماعدا الحزب الوطني الذي لم يكن يعترف

(١) عبدالرحمن الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ١٨-٢١.

بالاحتلال البريطاني. بعد ذلك قامت مفاوضات بين مصر وانكلترا انتهت بتوقيع معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) وأهم بنودها: استقلال مصر استقلالاً تاماً، وإنهاء الاحتلال العسكري على أن تحتفظ بريطانيا بعشرة آلاف جندي في منطقة القناة، وإلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، وتأييد مصر في دخول عصبة الأمم، وعودة الجيش المصري إلى السودان، وبقاء الحكم ثنائياً فيها، وحق بريطانيا في استخدام أرض مصر ومواصلاتها في حالة الحرب، واعتراف بريطانيا بسيادة مصر، وتحالف الدولتين ضد أي اعتداء أجنبي، ومدة المعاهدة عشرون سنة. وقد صودق على المعاهدة من قبل المجلس النيابي المصري ومجلس العموم الانكليزي. وبدئ بتنفيذ ما يتعلق بالامتيازات الأجنبية، فدعت مصر إلى عقد مؤتمر دولي في سويسرا تنازلت فيه الدولة صاحبة العلاقة عن امتيازاتها في مصر ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) ودخلت مصر في العام نفسه عصبة الأمم[(١)].

أدت هذه المعاهدة إلى انقسام الوفد على نفسه، وخرج على النحاس بعض كبار أعوانه فأدى ذلك إلى إضعاف حزب الوفد الكبير. وقد انتقد المعارضون المعاهدة لأنها نصت على إنهاء الاحتلال، ولكنها سمحت ببقاء قوات انكليزية في القناة، كما أنها (المعاهدة) جعلت مصر قاعدة للجيوش الانكليزية، فضلاً عن التزام مصر بإنشاء طرق حربية وصيانتها وتوفير جميع التسهيلات للقوات الانكليزية في حالة الحرب. فكأن المعاهدة تحالف دائم، وتبعية دائمة، واحتلال أبدي. ونتيجة لذلك حدثت خلافات بين وزارة الوفد، فأقالها الملك فاروق بصورة غير مشرفة في ١٣٥٧هـ (٣٠ من

(١) د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي، القاهرة ١٩٦٧م ص ١٩٨، ٢٠٠.

كانون الأول ١٩٣٨م) وتعاقبت على الحكم بعد تلك الحادثة حكومات متعددة.

وإثر قيام الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م)، أعلنت الأحكام العرفية في البلاد، وأخذت أزمات التموين، والأوبئة، والضائقة المالية تستحكم في البلاد، في حين كان الألمان والإيطاليون يهددون الوجود الانكليزي من جهة ليبيا، بل يزحفون ويصلون إلى العلمين غربي الإسكندرية، ويضربون هذه المدينة مع القاهرة بالقنابل، وإزاء هذا الوضع الحرج أراد الانكليز التقرب من الشعب المصري، بعد أن وجدوا الحكومات المصرية لا تمثل الأكثرية، إضافة إلى ميل بعض المسيطرين على الحكم إلى جانب المحور، فطالب الانكليز بوزارة وفدية كي يضمن بقاءها إلى جانبهم، وضغطوا على القصر بتكليف مصطفى النحاس باشا، واستخدمت القوة العسكرية لإجبار الملك الذي رفض في بادئ الأمر دعوة النحاس ثم رضخ للأمر، وشكلت وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس في ١٣٦١هـ (٤ شباط من ١٩٤٢م). وقد استفاد الانكليز من معاهدة عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) فوائد كثيرة، فقد يسرت لهم مساعدة مصر المادية لإحراز النصر على الألمان. وخلال حكم النحاس أنشئت الجامعة العربية التي كان له اليد الطولى في إنشائها. وكانت بريطانيا من ورائه تدعمه بهدف كسب الشعور العربي نحوها، وهي في الحقيقة تؤيد الوفد وتدعمه، وتعارضه ظاهراً منذ برز سعد زغلول[١].

ومن جهة أخرى، انتهزت المعارضة في مصر فرصة اجتماع أقطاب الحلفاء في القاهرة عام ١٣٦٢هـ (تشرين الثاني- نوفمبر ١٩٤٣م) فقدمت

(١) John, Marlowe, op cit.,307.

إليهم مذكرة تطالب بإعلان استقلال البلاد أسوة بما جرى في الشام، والاعتراف بالروابط التي توحد مصر والسودان. ولكن هذه المذكرة بقيت دون جواب.

ومما يجدر ذكره أن أبرز ما يميز الحياة السياسية في مصر تعدد الأحزاب وتطاحنها وانهماكها بالصراع على مناصب الحكم، فترتب على ذلك تفتيت جهود الشعب، وعدم توحيد قواها لاتخاذ موقف موحد من القضية الوطنية، إضافة إلى فساد القصر وتدخله في كل صغيرة وكبيرة مما أدى إلى عدم استقرار الإدارة الحكومية. فضلاً عن سيطرة الإقطاعيين وكبار رجال المال على الحياة السياسية(١).

وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بمدة وجيزة استغنت بريطانيا عن وزارة الوفد عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م)، وبدأت الحكومة المصرية الجديدة بتخفيف القيود التي فرضتها الحرب، فقد رفعت الأحكام العرفية، وتظاهرت بتبني مطالب الشعب في الاستقلال والجلاء. فاستؤنفت المفاوضات لإعادة النظر في معاهدة مصر ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م). وبعد أن تأسست هيئة الأمم المتحدة، وأصبحت مصر عضواً فيها على قدم المساواة مع بريطانيا -اسماً- بدأت المفاوضات، غير أنها تعثرت كثيراً بسبب رغبة بريطانيا في الاحتفاظ بالسيطرة على مصر والسودان، ولاسيما أنها قد خرجت منتصرة من الحرب، وأدركت أن القصر الملكي لم يكن جاداً في إنهاء ارتباطه مع بريطانيا. لكن المظاهرات الشعبية قامت في الإسكندرية

---

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٨.

والقاهرة بعنف ضد الانكليز، وانفجرت المشاعر بعد طول كبت في زمن الحرب، فقتل عدد من الطلبة وأصيب الكثيرون بجراح، فكان لتلك الأحداث أثرها على الموقف البريطاني، وتوصل الطرفان إلى الاتفاق على مشروع «صدقي- بيفن» سنة ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م)[١].

قوبل هذا المشروع بالسخط والاستنكار لأنه يربط مصر بعجلة بريطانيا بصورة دائمة، فهو يدعو إلى الدفاع المشترك بين البلدين، ويكسب بريطانيا نوعاً من الوصاية على مصر. فلم توافق الحكومة المصرية على هذه المعاهدة «مشروع المعاهدة» لأنها لا تحقق أماني الشعب في الاستقلال والجلاء. فعرضت الحكومة المصرية القضية على مجلس الأمن عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م)، غير أن هيئة الأمم المتحدة الخاضعة لنفوذ الدول الاستعمارية الكبرى لم تستطع إنصاف مصر.

وظهر في الأفق تباشير فجر جديد ينذر بتغير الأوضاع السياسية في مصر، فقد تعاقبت بعد ذلك الوزارات على الحكم، واضطرب الحكم في الداخل بسبب تدخل القصر في الحكم وبسبب مفاسده وعدوانه على مصالح الشعب، إضافة إلى حرب فلسطين ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م)، وهزيمة الجيش المصري فيها، والتي كشفت عنها مساوئ القيادة السياسية والعسكرية وتجارتها بالأسلحة الفاسدة، وازدياد النقمة لدى أوساط الشعب كافة بسبب سوء الحالة الاقتصادية والسياسية، وإلغاء حكومة الوفد معاهدة سنة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) وإلغاء اتفاقية السودان التي عقدت عام ١٣١٧هـ

(١) د/ جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص٣٩١.

(١٨٩٩م) وذلك عام ١٣٧١هـ (١٩٥١م)، نتيجة لذلك كله هب الشعب المصري لمحاربة القوات الانكليزية في القناة. فضلاً عن حريق القاهرة في السنة ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م)، وتغير الوزارات السريع في منتصف عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م). كل ذلك أدى إلى قيام ثورة ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ تموز- يوليو ١٩٥٢م).

إذ إن الولايات المتحدة أرادت بعد الحرب العالمية الثانية أن تحل محل إنكلترا وفرنسا في مناطق نفوذهما، من أجل إمكانية السيطرة على المعسكر الغربي، وجعله كتلة واحدة أمام المعسكر الشرقي. أو أن تكون زعيمة المعسكر الغربي مثل روسيا زعيمة المعسكر الشرقي، وتمكنت من ذلك في بعض المناطق، ولم تتمكن في مناطق أخرى إلا نتيجة انقلابات[1].

ثورة ٢٣ من تموز - يوليو ١٩٥٢م:

نفذ الجيش المصري ثورته في فجر اليوم الخامس من ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ يوليو- تموز ١٩٥٢م) وأرغم الملك فاروق على التنازل عن العرش لابنه الصغير أحمد فؤاد، وعلى مغادرة البلاد في ٢٦ من تموز، وأقيم للملك الطفل مجلس وصاية.

أعلن مجلس قيادة الثورة برئاسة اللواء محمد نجيب إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهوري ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م)، وحل الأحزاب السياسية، وإلغاء الدستور الملكي الذي بدأ عام(١٩٢٣م) ووضع دستور جديد للبلاد. وقد تولى جمال عبدالناصر الحكم في البلاد إثر استقالة محمد نجيب في ١٤

(١) المرجع السابق.

من تشرين – نوفمبر الثاني ١٩٥٤م، واختير جمال رئيساً للجمهورية إثر استفتاء شعبي جرى عام ١٩٥٦م.

وقد أعلنت الثورة المصرية عن أهدافها وهي: القضاء على الاستعمار، والقضاء على الإقطاع، والاحتكار وسيطرة رأس المال، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقامة جيش وطني قوي، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة الإنتاج[١].

وقد عملت الثورة على تحقيق أهدافها، فقامت بتحقيق الجلاء عن مصر وذلك بتوقيع اتفاقية (١٩٥٤م) مع بريطانيا، علماً أن اتفاقية عام ١٩٣٦م كانت مدتها عشرين سنة وتنتهي في عام ١٩٥٥م، وانتقدت المعاهدة الجديدة التي عدت بمثابة تمديد وتجديد لمعاهدة ١٩٣٦م التي تنتهي بعد عام، إذ جعلت المعاهدة الجديدة الحق لبريطانيا في العودة إلى مصر، واستخدام القناة فيما إذا حدث اعتداء على تركيا وكان متوقعاً ذلك، وتم بموجبها جلاء الانجليز عن مصر ١٩٥٦م، وتوقيع اتفاقية السودان ١٩٥٣م.

وكانت الحكومة المصرية تأمل في انضمام السودان لها، إذ كان إسماعيل الأزهري رئيس الحكومة السودانية يعمل لذلك، لكن سقطت الحكومة وشكل الحكومة الجديدة عبدالله خليل، وجرى الاستفتاء فرفض السودانيون الانضمام إلى مصر. وفضلوا الاستقلال، فتم ذلك في مطلع عام ١٩٥٦م.

هذا النقد سبب الخلاف بين الحكومة المصرية والحركة الإسلامية. ثم أممت القناة وحدث الاعتداء على مصر عام ١٩٥٦ من قبل بريطانيا وفرنسا

---

(١) د/ جاد طه، ثورة يوليو ١٩٥٢، ص ١٤٤.

واسرائيل . وانتهى موضوع القناة لصالح مصر[1] .

وقامت الثورة بوضع دستور للبلاد انتخب على أساسه جمال عبدالناصر رئيساً للجمهورية (١٩٥٦) . كماعملت الثورة على تحقيق الإصلاح الزراعي بإلغاء الملكيات الكبيرة ، وتوزيعها على الفلاحين ، وقامت كذلك بتقوية الجيش المصري وتسليحه من الدول الشرقية ، وإقامة المصانع الحربية ، وتأميم قناة السويس ١٩٥٦م ، فنجم عن ذلك العدوان الثلاثي الذي هُزِم بفضل صمود الشعب في مصر وتأييد الرأي العام له . وحققت الثورة قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م والتي دامت ٤٤ شهراً ، إلا أنها تجربة رائدة مهمة ، وقوبل الانفصال بالاستياء العام من الشعب العربي . وأنجزت الثورة كذلك مشروع السد العالي ، ودخلت معركة التصنيع ، فأقامت عدداً من المصانع التي تؤمن الكثير من حاجاتها ، كما حققت تقدماً كبيراً في ميدان التعليم والصحة وانتشار العمران ورفع مستوى الشعب . ودخلت مصر المعركة الثالثة مع العدو الإسرائيلي عام ١٩٦٧م وخسرت شبه جزيرة سيناء وتعطلت الملاحة في قناة السويس[2] .

وانتهجت الثورة عدداً من المبادئ في سياستها الخارجية ، ومنها : تأييد القوى الثورية والتقدمية في البلاد العربية ومساعدتها مادياً وأدبياً ، وأصبحت البلاد العربية بسبب ذلك مفرقة بين مدع لليمين وآخر لليسار ، وتقدمية ورجعية ، وثورية ، واتباع سياسة الحياد الإيجابي ، وعدم الانحياز ، والتعاون مع دول الكتلة الشرقية ضد الدول الاستعمارية الغربية ،

(١) جاد طه ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ١٤٤-١١٥٥ .

(٢) نفس المصدر ص ١٥٦ ، ١٦٥ .

ولم تترك الحكومة فرصة إلا ضربت الحركة الإسلامية منها، وتعاونت مع أعداء الإسلام في الداخل والخارج[(١)].

وبعد وفاة الرئيس عبدالناصر في جمادى الآخرة ١٣٩٠هـ (٢٨ من أيلول - سبتمبر ١٩٧٠م) انتخب «محمد أنور السادات» الذي عمل على متابعة المعركة السياسية لتحقيق الجلاء الإسرائيلي عن الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران يونيو ١٩٦٧م، ومتابعة خطوات الاتحاد مع البلاد العربية، وقد نجح في هذه الخطوة بتوقيع بيان «بنغازي» في ١٧ من نيسان- أبريل ١٩٧١م بإقامة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة بين كل من: مصر وسوريا وليبيا، ولكنه كان اتحاداً شكلياً فقط.

وقد خطط الرئيس السادات لخوض حرب مع العدو، فكانت حرب رمضان ١٣٩٣هـ تشرين الأول- أكتوبر ١٩٧٣م)، وقد ونجحت القوات العربية المصرية في عبور قناة السويس واقتحام خط (بارليف) وتحرير جزء من الأراضي العربية في سيناء، كما نجحت سورية في المعركة، ثم طلبت سورية ومصر وقف إطلاق النار لما منيتا به من هزيمة الجولان والقناة. وقد وقف العرب جميعاً صفاً واحداً فشاركوا بأموالهم ورجالهم، كما استخدموا سلاح النفط في أول مرة مما كان له تأثير كبير في الكثير من دول العالم التي أخذت تعدل من مواقفها إلى جانب الحق العربي.

ونتج عن هذه الحرب توسط الولايات المتحدة للقيام بدور الوسيط لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، فقام «كسينجر» برحلته خلال عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، وقد تمكن خلالها من فك الارتباط بين القوات المتحاربة

---

(١) جاد طه، المرجع السابق، ص ١٦٥-١٧٧.

على الجبهتين المصرية والسورية تمهيداً لعقد مؤتمر جنيف الذي يضم جميع الأطراف لإيجاد تسوية شاملة للقضية بعد انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها. غير أن ظروفاً جديدة طرأت على الساحة العربية إثر زيارة الرئيس المصري دولة اليهود في ١٩٧٧م مروراً باللقاءات بين الجانبيين (١٩٧٨م) وانتهاء بتوقيع معاهدة «كامب دافيد» في واشنطن ١٩٧٩م، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل ومصروتبادل التمثيل السياسي في شباط عام ١٩٨٠م، وعلى الرغم من اعتراض الشعب العربي على هذه الخطوات بما فيهم الشعب في مصر الذي لازال يعبر في كل مناسبة عن معارضته لمرحلة تطبيع العلاقات، وقد أدى ذلك إلى اغتيال الرئيس محمد أنور السادات في يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١، وانتخب بعده «محمد حسني مبارك» ليتابع المسيرة. وتابع الرئيس الجديد مسيرة سلفه في السياسة السلمية وتطوير البلاد وازدهارها.

الفصل الخامس عشر

السودان

تقع جمهورية السودان في قارة أفريقيا وتبلغ مساحتها حوالي ٢,٥ مليون كم٢ وعدد سكانها «٢٥ مليون نسمة». وتختلف السودان عن أي قطر عربي آخر، فربع السكان تقريباً من الزنوج الوثنيين الذين لا يتكلمون العربية، ويشكلون أكثرية في مساحة معينة في الجنوب، وتؤدي البعثات التنصيرية دوراً مهماً بينهم بحيث تهدد وحدة السودان الوطنية، وحاول الاستعمار خلال أكثر من نصف قرن تغذية هذه الفوارق بين أجزاء الشعب وتضخيمها فجعل المناطق الوثنية الجنوبية مناطق مقفلة أمام الشمال بعد عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م)[١].

العرب والسودان

يعد السودان أحدث البلاد العربية أخذاً بالطابع العربي الإسلامي، إذ تسربت إليه العناصر العربية عن طريق البحر الأحمر ومصر، ولكن الطريق الثانية كانت أعمق أثراً، ولم يتأثر السودان بحركة الفتح العربي الإسلامي في فجر الإسلام، ولم تتوغل الجيوش العربية التي حررت مصر في الأراضي السودانية. واكتفى عبدالله بن أبي سرح عام ٢٥هـ (٦٤٦م) بفرض معاهدات على الممالك السودانية النصرانية القائمة في شمالي السودان كمملكة دنقلة (المقرة) ومملكة النوبة (المريس) ومملكة علوه (سويا) وسكان هذه الممالك يشبهون سكان مصر قبل الفتح الإسلامي في الجنس والدين،

(١) د/ فيليب رفلة، الجغرافيا السياسية لأفريقيا، القاهرة ١٩٦٥، ص٢٩٢.

وقد اعتنقوا جميعاً المذهب اليعقوبي. وارتبطوا جميعاً بالكنيسة القبطية. وكانت النوبة أكثرها اتصالاً بمصر حتى إنها زودت مصر بسلالة حاكمة (٧٥٠-٦٦٠ ق.م)[١].

واشتد ضغط القبائل العربية على السودان وازداد عدد أفرادها الذين استوطنوا السودان وثبتوا عروبته. وحدثت صدامات عديدة بين النوبيين والقبائل العربية. وأرسل حكام مصر المسلمون حملات عديدة لأسماء في الأعوام ٣١, ٢٤٠، ٢٥٦، ٦٦٥، ٦٧٤، ٦٩٠، ٧١٥، ٨٥٤، ٨٦٩، ١٢٧٥هـ أيدت القبائل العربية المسلمة وأسهمت في نشر الإسلام واللغة العربية. وتدخل سلاطين المماليك في الفتن الداخلية في النوبة وتمكنوا عام ٧١٦هـ من تنصيب ملك مسلم على النوبة.

وقامت في السودان الشمالي ثلاث ممالك إسلامية هي: مملكة الفونج ٩١١-١٢٣٧هـ (١٥٠٥-١٨٢١م)، وسلطنة دارفور ١٠٠٥-١٣٣٥هـ (١٥٩٦-١٩١٦م)، ومملكة دنقله ٩٧٨-١٢٩٨هـ (١٥٧٠-١٨٨٠) في الركن الشمالي. والفونج قبائل زنجية زحفت من الجنوب وأسلمت وحالفت القبائل العربية، وأسست مملكة كبيرة، وكانت على نزاع مستمر مع سلطان دارفور حول السيادة على كردفان. ونشر ملوك هذه الدول الدعوة الإسلامية، وشجعوا القبائل العربية على استيطان ممالكهم، ورحبوا بالعلماء المسلمين الذين قصدوهم فحببوا لهم الإقامة ومنحوهم إقطاعات، ولم يردوا لهم طلباً ولا شفاعة[٢].

(١) د. حسن محمود، الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا، القاهرة ١٩٦٣، ص ٣٠٤.
(٢) د/ السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، القاهرة ١٩٧٠م.

وقد انتشرت في السودان الطرق الصوفية. فدخلتها الطريقة الشاذلية (نسبة إلى أبي الحسن الشاذلي التونسي (١١٩٦-١٢٥٨) عام ٨٤٩هـ (١٤٤٥م) ورسخت أقدامها في القرن الثامن عشر الميلادي. وغدت القادرية (نسبة إلى عبدالقادر الجيلاني ١٠٧٧-١١٦٦هـ) أكثر الطرق انتشاراً في الجزيرة، ودارفور منذ القرن السادس عشر. كذلك انتشرت الطريقة النقشبندية (نسبة إلى محمد بهاء الدين النقشبندي (١٣٨٩هـ) والرفاعية (نسبة إلى أحمد الرفاعي ١١٨٢هـ). وتأثر السودان بالدعوة السلفية التي قامت في نجد في منتصف القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي) بأشكال مختلفة عن طريق أحمد بن إدريس الفاسي[(١)].

نشأ أحمد بن إدريس الفاسي ١١٧٣-١٢٥٣هـ (١٧٦٠-١٨٧٣م) في فاس واتبع الطريقة الشاذلية، ودرس في القاهرة، ثم أقام في مكة بعد عام (١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م)، واختلف في مكة مع علمائها، فغادرها إلى صبيا في تهامة عسير عام (١٢٤٣هـ/ ١٨٢٤م). وتنازع ميراثه بعد وفاته ابنه وتلميذه محمد بن علي السنوسي، ومحمد بن علي المرغني. وقدر لحفيده محمد بن علي بن أحمد بن إدريس (١٨٧٦/ ١٩١٣) أن يؤسس دولة في تهامة عسير أن أقام في دنقلة في السودان حتى عام ١٩٠٥هـ. أما السنوسي (١٧٩١-١٨٥٩) فقد نال تأييد عربان مكة وعاد إلى ليبيا لينشر دعوته في دارفور ومنطقة تشاد والصحراء الليبية.

وكان التلميذ الثاني محمد بن علي المرغني (١٧٩٣-١٨٥٣م) أبعد

---

(١) د/ مكي شبيكه، مملكة الفونج الإسلامية، القاهرة ١٩٦٤، ص٢٤٨.

الجميع أثراً في السودان وساعده على ذلك نسبه العلوي. درس محمد المرغني النقشبندية، والقادرية، وأخيراً الشاذلية، وتتلمذ على أحمد بن إدريس في مكة. وأرسله معلمه إلى السودان ليبشر بالدعوة فقضى زمناً في (كردفان) و (النوبة)و (سنار) (١٢٣٢/ ١٨١٧) وتزوج امرأة سودانية. وعاد إلى صبيا «عسير» حيث أقام حتى وفاة أحمد. واعترف به أشراف مكة خلفاً لمعلمه فأسس زوايا في المدينة وجدة والطائف. وأرسل ابنه محمد سر الختم لينشر الدعوة في اليمن وحضر موت، كما أرسل ابنه إلى سواكن حيث اتبعته قبائل (البجاة) و (بنو عامر) ونجح في كردفان ودنقله والنوبة وأسس الطريقة الختمية. وخلف الحسن بعد وفاته عام ١٨٦٩م ابنه محمد عثمان تاج السر ١٨٨٦م). وأيد عثمان المصريين، وقاوم المهدي، وفر بعد نجاح المهدي إلى القاهرة ومات فيها. وعاد ولداه أحمد وعلي مع الجيش المصري عام ١٨٩٦. وقاد أحمد الطريقة الختمية، وأعاد إحياءها حتى وفاته عام ١٩٢٨م، فخلفه في زعامتها الروحية أخوه على المولود عام ١٨٧٩م. وتجمع الختمية بين الشاذلية والنقشبندية[١].

الحكم المصري في السودان:

دخل الجيش المصري بلاد السودان عام ١٢٣٥ (١٨٢٠م). فقد أرسل والي مصر محمد على باشا جيشاً بقيادة ابنه الثالث إسماعيل فقضى على مملكة الفونج ودخل عاصمتهم (سنار) عام ١٢٣٦هـ (١٨٢١م) ووصل إلى أقصى الجنوب. وتأخر احتلال دارفور إلى عام ١٨٧٤ حينما ألحق الزبير رحمة هزيمة بسلطانها. إلا أن مرسوم السلطان العثماني في

(١) د/ حسن محمود، والمرجع السابق، ص٣٠٨-٣٣٩.

٢١/ ١١/ ١٢٥٦هـ الموافق ٣١/ ٢/ ١٨٤١م جعل محمد على حاكماً على النوبة ودارفور وكردفان وسنار وتوابعها وملحقاتها طوال حياته على الرغم من أن دارفور لم تكن قد خضعت للحكم المصري. ولم يعطَ محمد علي بموجب ذلك المرسوم سواحل البحر الأحمر من سواكن إلى مصوع لأنها كانت تابعة لحاكم جدة إبراهيم باشا (ابن محمد علي). وأصبح السودان مع مصر يكونان دولة مصرية واسعة[(١)].

حكم السودان في الدور المصري ١٢٣٥-١٣٠٣هـ (١٨٢٠-١٨٨٥) ستة وعشرون حاكماً، وتم في عهد خامسهم (علي خورشيد باشا) تأسيس الخرطوم التي غدت عاصمة السودان. وتأسس في الخرطوم في عهد تاسعهم (عبداللطيف باشا) مدرسة عُهِد برئاستها إلى رفاعة بك الطهطاوي فكات أول مدرسة حديثة في السودان. وقام محمد علي باشا وعباس باشا بزيارة السودان وتفقد أحواله. إلا أن ولاة مصر لم يولوا هذه المنطقة العناية اللازمة ولم يستقروا في إدارتها على خطة واحدة، فقد حكمها محمد علي موحدة ثم حاول تجزئتها، وعهد إلى أحمد باشا بتنفيذ هذه المهمة عام ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م) ولكنه عاد فقرر الإبقاء عليها موحدة. وجرب عباس باشا التجزئة زمناً، ثم عدل عنها.

خدم المصريون السودان من نواح كثيرة، فقد وحدوا بقعة جغرافية واسعة تضم قبائل متباينة في اللون، والجنس، واللغة، والدين، والعادات، وأدخلوا إلى السودان الحضارة الحديثة، ونشروا العلم، والمعرفة، ورفعوا المستوى الصحي، والاجتماعي، وأوجدوا حكومة منظمة وعهداً مستقراً.

(١) د/ مكي شبيكه، السودان عبر القرون، بيروت ١٩٦٤م، ص٢٥١،

وحسنوا الأوضاع الاقتصادية فأدخلوا زراعة القطن، ونشروا استعمال الملابس المنسوجة بدلاً من الملابس الجلدية، ووحدوا السودان ومصر كلتيهما في سوق كبيرة واحدة، كذلك حمى المصريون السودان مدة من الزمن من أن تصبح مستعمرة أوربية وأخروا حدوث ذلك قرناً كاملاً[(١)].

ووسع المصريون حدود السودان توسعاً كبيراً. فقد احتلت القوات المصرية حتى عام ١٢٨٤هـ (١٨٦٦م) كل ساحل البحر الأحمر العربي الغربي وامتداد هذا الساحل على المحيط الهندي من رأس (غردافوي) إلى (بربرة) بحيث اتصلت أملاك الخديوي بأملاك سلطان زنجبار. ووافق السلطان العثماني في ١٢٧٤هـ (أيار ١٨٥٦م) على ضم الساحل من سواكن إلى مصوع إلى باب المندب إلى مصر. وقاد البريطاني «صمويل بيكر» حملة مصرية تمكنت في عام ١٢٨٩هـ (١٨٧١م) من ضم مديرية خط الاستواء (أوغندة) إلى مصر، ولولا مخططات هذا اليهودي البريطاني بيكر لكانت أوغندة ضمن الأراضي السودانية. وتوغل الجيش المصري في الحبشة في عهد الإمبراطور يوحنا السادس (١٨١٢-١٨٨٩). ودخلت القوات المصرية مدينة (هرر)، فتنازل سلطانها المسلم محمد بن علي بن عبدالشكور عن سيادته لوالي مصر في عام ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) ومنح الخديوي بموجب مرسوم ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) ميناء زيلع. وتخطت القوات المصرية نهر جويا جنوبا فاحتج سلطان زنجبار، وغدا القسم الأكبر من ساحل إفريقية الشرقي خاضعاً لحكم مصر. واعترفت بريطانيا في عام ١٢٥٩هـ (١٨٧٧م) سيادة مصر على جميع الساحل الإفريقي الشرقي من السويس حتى رأس

---

(١) د/ جلال يحيى، الثورة المهدية، القاهرة ١٩٥٩، ص ٩.

غردافوي ورأس حافون[1].

وكانت هذه بداية النهاية، فقد ثارت الحرب مع الحبشة واشتعلت نيران الفتنة في السودان وخسرت مصر وخسر العرب إفريقية الوسطى بتخطيط من الدول الاستعمارية (بريطانيا - فرنسا- ايطاليا- ألمانيا) حيث تقاسموا المنطقة، وأعطوا الحبشة جزءاً من البلاد الإسلامية بصفتها دولة نصرانية. وخاض المصريون ثلاث معارك خاسرة ضد الحبشة عام ١٢٩٤هـ (١٨٧٦م)، ونزلت قوات فرنسية في جيبوتي عام ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) وقوات ايطالية في عصب. وحلت الكارثة الكبرى بمصر نفسها التي احتلتها القوات البريطانية في العام التالي ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م).

وتحول رأي السودانيين في الحكم المصري بعد أن فقد صفته العربية الإسلامية، فقد امتعضوا من قبلُ من تعيين حكام أجانب «إفرنج» على مديرية خط الاستواء (صموئيل بيكر) ١٨٧٠-١٨٧٣م»، (شارل غوردون) «١٨٧٤-١٨٧٦م». ولاحظوا أن هؤلاء الأفرنج يحاربون الإسلام، وينشرون النصرانية، ويضطهدون العرب والمسلمين. وازداد عدد الحكام الإفرنج في خدمة الخديوي حتى بلغ عددهم عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) أربعة عشر حاكماً أوربياً. وبدأت بوادر الكارثة الكبرى عندما عين صموئيل بيكر «شارل غوردون» حاكماً عاماً على السودان[2].

وعبر السودانيون عن سخطهم بالثورات. فقامت أكثر من ثورة في دارفور ومديرية خط الاستواء. وكان من بين ثار سليمان بين الزبير رحمة

(١) د/ محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢٩٠.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٩١-٢٩٢.

ورابح مولى الزبير. وفشلت هذه الثورات وقتل سليمان وفر رابح عام ١٢٩٦هـ١٨٧٨م) إلى منطقة تشاد حيث أسس دولة إسلامية قضى عليها الفرنسيون عام ١٣٣٣هـ (١٩١٤م). وأخيراً قاد محمد بن أحمد الدنقلاوي المشهور «بالمهدى» ثورة ناجحة على حكومة مصر البريطانية بعيد انهيار القوات المصرية أمام الغزاة البريطانيين(١).

الثورة المهدية:

ولد المهدي في قرية قرب دنقله في ٢٧ من رجب ١٢٦٠هـ الموافق ١٢من آب- أغسطس ١٨٤٤م. وكان أبوه عربياً يعمل في صناعة القوارب الخشبية. ونشأ المهدي نشأة دينية وامتهن حرفة أبيه، ولكنها لم تصرفه عن نشر الدعوة التي آمن بها، والتي بدأها سراً عام ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م، وجهراً في العام التالي وكثر أتباعه. وهزم في ١٢من آب و ٩ من أيلول ١٨٨١م قوات مصرية حاولت إلقاء القبض عليه، وفتك في ٢٩ من أيار ١٨٨٢م بحملة جديدة، واستفحل أمره في كردفان، واستسلمت له عاصمتها الأبيض في ١٩ من كانون أول - ديسمبر ١٨٨٣، ووقع في أسره ستة آلاف جندي. واستولى المهدي على دارفور وأعاد علي بن دينار بن زكريا سلطاناً عليها. وأباد المهدي حملة (هكس باشا) في ٦/ ١١/ ١٨٨٣م وحملة بيكر في ٢٣/ ١٢/ ١٨٨٣م. وساعده على انتصاراته أن قوات أعدائه كانت بقيادة مرتزقة أوربيين، وأن مصر نفسها كانت قد خضعت للاحتلال البريطاني، فلم تعد ثورته موجهة ضد السلطان الخليفة أو الأمير المسلم في القاهرة، بل ضد الإنكليز الذين اعتقلوا الوطنيين ونفوا عرابياً وحكموا

(١) د/ مكي شبيكه، السودان عبر القرون، ص٢٥١.

البلاد[1].

ولاحت فرصة ذهبية لبريطانيا والدول الأوربية للقضاء على النفوذ العربي الإسلامي في شرقي إفريقية، وتمهيداً لذلك أشارت الحكومة البريطانية على مصر بالجلاء عن السودان، فرفض شريف باشا ذلك، واستقال، واعتذر رياض باشا عن تشكيل وزارة تنفذ الرغبة البريطانية، فشكلها «نوبار باشا» في ٦ من ربيع الأول ١٣٠١هـ (٤/ ١/ ١٨٨٤م)، وكانت مهمتها الرئيسية تنفيذ الجلاء عن السودان. وعهد (نوبار) في المرة الثانية إلى (غوردون) أن يؤمن إجلاء أكثر من خمسين ألف مدني مصري يملكون ثلاثة آلاف بيت تجاري، إضافة إلى إجلاء الأوربيين والقوات المصرية. وفشل (غوردون) في مهمته، واستولى المهدي على الخرطوم، وفقد غوردون حياته في ١٠ من ربيع الآخر ١٣٠٢هـ (٢٦/ ١/ ١٨٨٥م)، أي بعد عام واحد على صدور مرسوم تعيينه، وهكذا تكون مصر قد خسرت السودان وإفريقية الشرقية[2].

لم يثبت المهدي نفوذه إلا في جزء من ممتلكات مصر في إفريقية، في حين غدت الممتلكات الباقية نهباً للمستعمرين وفق ما خططوا له. وحاولت الدول الأوربية تنظيم اقتسام التركة المصرية، فعقدت معاهدات عديدة بينها لهذه الغاية. وارتبطت بريطانيا بمعاهدات مع إيطاليا (١٥/ ٤/ ١٨٩١م و٥/ ٥/ ١٨٩٣)، وألمانيا ١/ ٧/ ١٨٩٠م و ١٥/ ١١/ ١٨٩٣م)، وبلجيكا (١٢/ ٥/ ١٨٩٤م)، وشجعت الحبشة على احتلال (هرر)، والقضاء على

---

(١) د/ جلال يحيى، الثورة المهدية في السودان، ص٢١.

(٢) د/ إبراهيم العدوي، يقظة السودان، القاهرة ١٩٥٦، ص٤٩.

إمارتها الإسلامية عام ١٨٨٧م. واحتلت إيطاليا في شباط ١٨٨٥ ميناء (مصوع)، وتوغلت في أريتريا كما تقدمت في أراضي الصومال حتى نهر (جوبا) الذي كان يفصل ممتلكات مصر عن ممتلكات زنجبار. وشجع الايطاليون أميراً حبشياً اسمه «منليك» على الثورة على إمبراطوره يوحنا، وساعدته هي وبريطانيا على احتلال (هرر)، ولما قتل الإمبراطور يوحنا (١٨٧٢-١٨٨٩م) في حربه مع قوات المهدي في آذار - مارس ١٨٨٩ اعترفت إيطاليا بمنليلك إمبراطوراً، وأغرته بعقد معاهدة حماية في ٢ من رمضان ١٣٠٦هـ (٢/ ٥/ ١٨٨٩م). ولكن نشب خلاف بين ايطاليا ومنليلك الذي لم يعترف بالنص الإيطالي للمادة ١٧ من المعاهدة، وألحق هزائم كبيرة بالإيطاليين لأسماء في «عدوه» في ١٦ من رمضان ١٣١٣هـ (٢٩/ ٢/ ١٨٩٦م)، فكانت هذه المعركة سبباً في الحملة البريطانية المصرية على السودان. وبادرت الدول الأخرى إلى أخذ نصيبها من الأسلاب، فاحتلت فرنسا جيبوتي، وسيطرت بريطانية على مديرية خط الاستواء (أوغندا)، وكانت قد استولت على (زيلع) و (بربرة) «(١٨٩٣-١٨٩٤)». واقتسمت مع ألمانيا ممتلكات سلطان زنجبار. ولم يبق من ممتلكات مصر غير المنطقة الخاضعة للمهدي، فرأت بريطانيا أن الوقت قد حان للقضاء عليه وإنقاذ إيطاليا النصرانية التي أهينت على يد دولة إفريقية (الحبشة) وإن كانت هذه الدولة نصرانية، وقد دعمتها من قبل بريطانية والدول الأوربية ضد المسلمين[1].

قررت بريطانيا تجهيز حملة مصرية بريطانية مشتركة بقيادة بريطانية عهد

(١) نعوم شقير، تاريخ السودان الحديث، القاهرة ١٩٠٣، ص١٣٧.

إليها بمهمة احتلال السودان. وبدأت الاستعدادات فجأة وعلى حين غرة بناء على أوامر لندن. وقاوم الخديوي والوطنيون المصريون هذه الفكرة، ولم يرحبوا بالقضاء على دولة عربية إسلامية بمساعدة بريطانيا. ورفض صندوق الدين المصري الموافقة على إعطاء مصر المال اللازم لتغطية نفقات الحملة. ولكن بريطانيا كانت مصممة غير مكترثة بالمعارضة فساهمت بريطانيا بثلث نفقات الحملة، وقدمت ثلث قواتها وفتحت لمصر حساباً جارياً بفائدة ٢,٥٪ لتغطية باقي النفقات. وتحركت الحملة بقيادة كتشنر ويها (٨٢٠٠ بريطاني، ٢٠,٠٠٠ مصري وسوداني) في أيار ١٨٩٨م، واحتلت دنقلة، وهزمت خليفة المهدي عبدالله التعايشي (الذي خلف المهدي في ٩ من رمضان ١٣٠٢هـ، ٢٢ أيار ١٨٨٥م)، وأجبرت قوة فرنسية على إخلاء فاشودة، وقتل التعايشي في ٣ من شوال ١٣١٥هـ ٢٤ من شباط ١٨٩٨م فانتهت دولة الدراويش أو الأنصار التي عاشت خمس عشرة سنة، والتي جعلت في السودان حركة دينية جديدة، وأوجدت كياناً سودانياً[(١)].

الحكم الثنائي:

وبدأ في السودان عهد عجيب دام أكثر من نصف قرن. فقد عقدت معاهدة مصرية بريطانية في ٨ من رمضان ١٣١٦هـ (١٩ من كانون الثاني ١٨٩٩م) أخضع السودان بموجبها لحكم ثنائي مصري بريطاني مع رفع العلمين البريطاني والمصري. ونجا السودان بموجب هذه المعاهدات من الامتيازات الأجنبية، ولم يبق للمحاكم المختلطة أي سلطان فيها. ولكنها خضعت لحاكم عام بريطاني يعينه الخديوي بموافقة بريطانيا. وجعل الحاكم

(١) نعوم شقير، المرجع السابق، ص ٣٧٤.

العام رئيساً أعلى للإدارة المدنية والعسكرية وحاكماً مطلقاً متمتعاً بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة. ولم تعد القوانين والقرارات الوزارية المصرية سارية المفعول في السودان، ولم يبق لمصر في السودان غيرُ العلمِ، وبعضِ القوات المسلحة الخاضعة لقيادة بريطانية، وإعفاء جمركي للبضائع المصرية. وتحملت مصر مسئولية سد العجز في موازنة السودان الذي بلغ ربع مليون جنيه في العام الأول، وتضاعف بعد أربعة أعوام. وازداد ألم المصريين حينما رأوا شريكهم يستقل في حكم السودان يوجهه وجهةً معاديةً لمصر، كما عدّ المصريون يوم توقيع الاتفاقية يوم حزن وأسى[1].

تقلب على حكم السودان خلال مدة الحكم الثنائي تسعة حكام بريطانيون من أبرزهم «كتشنر» و «ونجت» و «ستاك» و«روبرت هاو». وساعد الحاكم البريطاني ثلاثة أمناء للإدارة والقضاء والمال، إضافة إلى عدد من مديري الدوائر، وشكل عام ١٣٢٨هـ (١٩١٠م) مجلس عرف باسم «مجلس الحاكم العام» برئاسة الحاكم وعضوية أمنائه الثلاثة ومديري دوائر المعارف، والأشغال، والصحة، والشؤون الاقتصادية. ومنح هذا المجلس حق إقرار الموازنة وتصديق القوانين والمشروعات وإجراء التنقلات بين الموظفين وممارسة صلاحيات الحاكم في حالة غيابه. ولكن سلطات الحاكم كانت في الواقع مطلقة لا يقيدها إلا الإيعازات والتعليمات التي يتلقاها من الحكومة البريطانية بواسطة ممثلها في القاهرة الذي عد مرجع الحاكم المباشر.

ولم تهتم حكومة السودان برفع مستوى السكان أو التقدم بهم نحو الاستقلال الذاتي كما كانوا يدعون. فلم يشترك السودانيون في الحكم بأي

(١) د/ محمود فؤاد شكري، مصر والسودان، ص ٢٩١.

شكل من الأشكال، ولم يؤخذ لهم رأي ولم تفتح أمامهم المناصب العالية. واحتل الإنكليز بعد نصف قرن المناصب العليا جميعها، وأكثر الوسطى، بحيث شغلوا قرابة ١١٪ من المجموع العام للوظائف، في حين نال شركاؤهم في الحكم الثنائي (المصريون) خمس هذه النسبة العددية، ولكنه لم يشغلوا إلا وظائف متوسطة. ولم تزد نسبة الموظفين السودانيين عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) على ٣٧٪، فارتفعت إلى النصف عام ١٣٤٩هـ ١٩٣٠م) واستقرت بعد عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م) على ٨٥٪، إلى أن تمت سودنة الوظائف جميعها في عام ١٣٧٥هـ (١٩٥٥م)[(١)].

وأبدت حكومة السودان اهتماماً قليلاً بنشر التعليم. فقد كان عام ١٣١٦هـ (١٨٩٩م) حجر الأساس لكلية «غوردون» التي جمع «كتشنر» تكاليفها في لندن لتخليد ذكرى الجنرال «غوردون». وكانت في أول أمرها مدرسة ابتدائية، فأصبحت ثانوية عام ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م)، وافتتحت أول مدرسة للبنات في السودان عام ١٣٢٩هـ (١٩١١م) وارتفع الرقم بعد ثلاثة عشر عاماً إلى خمس مدارس. وفي الذكرى الخمسين للاحتلال البريطاني لم ترتفع مخصصات التعليم في الموازنة لأكثر من ١٠٪، وبقيت نسبة التعليم ٤٪، وعندما استقلت السودان وجلا الإنكليز عنها كان عدد المدارس والطلاب فيها مساوياً لعددهم في الأردن التي يبلغ عدد سكانها عشر سكان السودان. ولكن الإنكليز لم يفقدوا عنايتهم بتخليد قادتهم فافتتحوا كلية «كتشنر» للطب عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م)، وغدت كلية غوردون كلية آداب عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م) وأخيراً، في عهد الاستقلال، تأسست جامعة

---

(١) د/ محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص ٢٩٢.

الخرطوم في ١٦من ذي الحجة ١٣٧٥هـ (٢٤ من تموز (يوليو١٩٥٦م).

واعتمدت السودان في التعليم العالي على الجامعات المصرية. ولما جمدت الصلات الثقافية مع مصر أواخر عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م)، إثر مقتل «السردار لي ستاك»، وجهت البعثات الجامعية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت. وبدأت أفواج خريجي جامعة بيروت تصل إلى السودان بعد عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٨م) بعد أن ازدادوا اتصالاً بالعالم العربي، وغدوا أكثر تفهماً لمشكلاته. وعندما أصبحت كلية غوردون كلية جامعية تقدم طلابها إلى فحوص جامعة لندن طلاباً خارجيين. وأخيراً بدأت حكومة السودان بعد الحرب العالمية الثانية بإرسال بعثات إلى الجامعات البريطانية، أما سكان جنوبي السودان فقد رأت انكلترا أن يحولوا إلى جامعة «ماكريري» في أوغندة، لتحقيق فصل الشمال عن الجنوب.

واعتمدت السودان، كأكثر البلاد العربية، على المطبوعات والصحف المصرية. وأصدرت حكومة السودان عام ١٢١٦هـ (١٨٩٩م) جريدة «الجازيت السودانية» الرسمية التي نشرت في عددها الأول اتفاقية الحكم الثنائي. وأصدر أصحاب المقطم المصرية جريدة السودان عام ١٣٢١هـ (١٩٠٣م) وهي نصف أسبوعية، ثم توقفت عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٥م). وصدرت مجلة «غرفة التجارة السودانية» عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م)، وصدرت صحف أخرى بعد ذلك كجريدة «الخرطوم» و«كشكول المساح» ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م)، وجريدة «رائد السودان» ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م). وبلغ عدد الصحف الصادرة عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) تسع صحف، ثم ارتفع الرقم بعد عشرة أعوام إلى أربع عشرة. ووجدت صعوبات شديدة في وجه

الصحف المصرية بعد مقتل السردار (لي ستاك)، وحاولت السلطات البريطانية منع تداولها[(١)] .

النضال السياسي والكفاح الوطني:

ولم يبد السودانيون مقاومة تذكر في أول الأمر لهذا الوضع الشاذ الذي عاشوه، وربما كان عصيان (علي بن دينار بن زكريا) سلطان دارفور هو أول حركة سودانية لمقاومة الاحتلال. وسارعت السلطات البريطانية إلى القضاء على السلطان قبل أن يبدأ ثورته، فهزمته في ٢٠ من رجب ١٣٣٤هـ (٢٢ من أيار ١٩١٦م)، واحتلت عاصمته «الفاشر» في اليوم التالي. وأصابت السلطان رصاصه قتلته. وقد سوَّغ الانكليز عملهم العدائي بأن ادعوا أن السلطان كان ينوي الثورة متأثراً بالدعاية العثمانية الألمانية، وأنه كان على اتفاق مع السنوسي الذي هاجم حدود مصر الغربية. وهدأت الأحوال في السودان بعد ذلك نهاية الحرب.

وكان السودانيون شديدي التأثر بالأحداث المصرية خلال السنوات السبع التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى. فقد تحمسوا لثورة ١٣٣٧هـ (١٩١٩م) وتأثروا بأبحاث لجنة «ملنر». وعندما أصدرت بريطانيا تصريح شباط ١٩٢٢م الذي ألغت فيه الحماية احتفظت لنفسها بحق خاص في السودان وتدخلت بريطانيا عام ١٣٤١هـ (١٩٣٣م) لتجبر المصريين على تغيير نص المادتين ١٥٩و ١٦٠ من الدستور[(٢)] .

وفي السودان أصدر الملازم الأول علي عبداللطيف في رمضان ١٣٤٠هـ

(١) عبدالرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، ص ١١٥، القاهرة ١٩٦٦ .
(٢) د/ مكي شبيكه، السودان عبر القرون، ص ٤٧٥ .

(أيار (مايو) ١٩٢٢م) نشرة سماها «مطالب الأمة السودانية» فاعتقل عاماً واحداً. ولكنه خرج من السجن أقوى وأشد إيماناً من ذي قبل. فألف في أيار ١٩٢٤م جمعية «اللواء الأبيض» وجعل على هذا اللواء رسم وادي النيل، وجعل للجمعية فروعاً قوية الاتصال بالمركز في الخرطوم، وساعده رفاقه وهم: عبيد الحاج، وحسن شريف، وحسن صالح، وصالح عبدالقادر. واستغل الأعضاء كون أكثرهم من موظفي البرق والبريد لينشروا دعوتهم وأخبارهم في أرجاء السودان. وقامت مظاهرات في (الخرطوم) و (أم درمان) ضد بريطانيا. وعندما هتف بالمتظاهرين أحد أعضاء اللواء الأبيض «أيها الناس من كان يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر فليهتف معي: فلتحيَ مصر ولتسقط بريطانيا». رددت الجموع هذا الهتاف بحماسة ولم تستطع السلطات البريطانية السكوت عن هذا النشاط، فبادرت إلى استعمال الشدة والعنف، واعتقلت رئيس الجمعية وعدداً من أعضائها وقدمتهم إلى المحاكمة بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم، وأصدرت المحكمة أحكامها ضد المتهمين بمدد متفاوتة، وقامت مظاهرات سلمية احتجاجاً على هذه الأحكام الجائرة[١]. وثارت حماسة طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم فخرجوا في ٩ من محرم ١٣٤٣هـ(٩/ ٨/ ١٩٢٤م) بمظاهرة مسلحة طافت شوارع العاصمة. ووصلت قوة بريطانية حاصرت المدرسة واعتقلت عدداً من الطلبة. وقدمتهم إلى المحاكمة، فحكم على بعضهم بالسجن ستة أعوام. وأساءت سلطات السجن معاملة المعتقلين من الطلبة وأعضاء اللواء الأبيض، فقاموا بثورة في السجن فشددت الأحكام عليهم، وتشكلت إذ

---

(١) د/ محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص٥٤٤.

ذاك جمعية الاتحاد السوداني برئاسة أحمد أمين المصري، وعضوية عدد من الضباط المتقاعدين. وقامت الجمعية بجمع التبرعات لأسر المعتقلين. وبادرت السلطات إلى اعتقال رئيس الجمعية، وعدد من الأعضاء فحكم على الرئيس بالسجن سبع سنوات وشرد الباقون.

وأصيبت الحركة الوطنية في مصر والسودان بصدمة عنيفة بل بكارثة إثر مقتل «لي ستاك» الحاكم العالم للسودان في ٢٢ من ربيع الآخر ١٣٤٣هـ (١٩ من تشرين الثاني ١٩٢٤). فقد وجه الجنرال اللنبي في ٢٢ من تشرين الثاني إنذاراً شديداً عجيباً ترك جروحاً عميقة في مصر والسودان. وطالب مصر بسحب قواتها من السودان خلال أربع وعشرين ساعة، وأعلمها بأن حكومة السودان ستزيد مساحة الأراضي المزروعة في الجزيرة إلى أكثر من ثلث مليون فدان. وصدرت الأوامر إلى القوات المصرية بالانسحاب من السودان، فأعلنت الوحدات السودانية تضامنها معهم، وتحركت وحدة سودانية مؤلفة من ١٢٠ جندياً من ثكناتها قاصدة ثكنات الجيش المصري في موكب حربي مارة بشارع غوردون. وتصدت لها قوة انكليزية ووقعت معركة عنيفة أبلى فيها السودانيون بلاء حسناً، وقدموا تضحيات كبيرة، وكبدوا القوات البريطانية خسارة كبيرة، غير أن الغلبة في النهاية كانت للانكليز الذين أسروا من نجا من القتل، وحكم على ثلاثة من الضباط بالإعدام وهم سليمان محمد، وحسن فضل المولى، وثابت عبدالرحيم، وأعلن في ٢٢ من جمادى الآخرة ١٣٤٣هـ (١٧/ ١/ ١٩٢٥م) عن تأسيس قوة دفاع السودان التي جعل الحاكم العام قائدها الأعلى[1].

---

(١) د/ مكي شبيكه، مرجع سابق، ص ٣٧٥.

ذلك الموقف الرائع يدل على روابط الود بين الشمال والجنوب، ولكن الإدارة الانكليزية نفذت على أي حال، وتم إجلاء المصريين. وحاولت انكلترا أن تسترضي السودانيين، فأحلّت السودانيين محل المصريين في الوظائف التي كان يشغلها هؤلاء، ولم تكن محاولة السودنة التي ظهرت آنذاك لصالح السودانيين، وإنما كانت حلقةً من حلقات التقسيم الذي أراده الانكليز من عهد مبكر، وكانت خطتهم أن يفصلوا السودان عن مصر. ثم يقوموا بعد ذلك بتجزئة السودان وتقسيمه وذلك بضم جنوبي السودان إلى أوغندا وكينيا. وقد نجحوا في بعض هذه المحاولات.

وخففت حكومة السودان إجراءاتها لمنع اتصال المصريين بالسودانيين عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، وأزالت أكثر القيود إثر عقد معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، وأبيح للمصريين حرية الانتقال إلى السودان، وحرية التملك والتجارة والتوظيف. وعادت قوة مصرية إلى السودان لتصبح خاضعة لقيادة الحاكم العام. ولم تحاول مصر أو بريطانيا أخذ رأي السودانيين في هذه الموضوعات[(١)].

مؤتمر الخريجين:

وكان طبيعياً ألا يتقبل المثقفون السودانيون هذا التجاهل المهين لهم ولا سيما من مصر، فبادروا إلى تنظيم أنفسهم وإثبات وجودهم. وتنادى المثقفون في صيف عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) إلى عقد مؤتمر عام، يجمع شملهم ويمكنهم من الوصول إلى رأي حول مستقبل البلاد. واتفقوا في أواخر عام ١٣٥٦هـ (شباط ١٩٣٨م) على تشكيل مؤتمر الخريجين الذي ضم

(١) عبدالرحمن الرافعي، مصر والسودان، ص ١٧٩-١٨٩.

ألفا وستمائة عضو. وعقد اجتماع عام لهيئة المؤتمر حضره أكثر من ثلثي الأعضاء (١١٨٠) عضواً، وأقر المؤتمرون دستور المؤتمر، وانتخبوا مجلساً استشارياً من ستين عضواً. وانتخب أعضاء المجلس هيئة تنفيذية من ستة عشر عضوا. وبادرالأمين العام للهيئة التنفيذية (إسماعيل الأزهري) إلى توجيه رسالة إلى أمين السر الإداري لحكومة السودان في ٣ من ربيع الأول ١٣٥٧هـ (٢ من أيار ١٩٣٨م) أعلمه بتشكيل المؤتمر، وانتخاب مجلس استشاري، ولجنة تنفيذية حسب نظام المؤتمر. وذكر الأزهري في رسالته أن أهداف المؤتمر وواجباته نحو الوطن تتمثل في شيئين هما: العمل ضمن حدود القانون على رفع مستوى الشعب الاجتماعي، وتنظيم وسائل التعاون، وإطلاع الحكومة على وجهة نظر الأعضاء كمجموعة لأن «مسؤولية البلاد تقع على عاتقنا». وأكد الأزهري في رسالته أن أعضاء المؤتمر لا يطالبون بمراكز عالية لأنفسهم. وجاء جواب أمين السر على هذه الرسالة بعد عشرين يوماً مخيباً للآمال. فقد أشار إلى أن الإدارة علمت بوجود المؤتمر، ولكنها ترى أن أعضاء المؤتمر لا يمثلون الشعب السوداني ولا يصح لهم التكلم باسمه.

بقي نشاط المؤتمر محدوداً حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. وأقام المؤتمر حفلة شاي لرئيس الوزراء المصري «علي ماهر باشا» الذي زار السودان عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م)، وطالب خطباء الحفلة مصر بمساعدة المؤتمر على بلوغ أهدافه الاجتماعية. ولم يرق هذا القولُ والعمل الحكومة السودانية، فسعت إلى شل نشاط المؤتمر. وساعد على ذلك الخطر الإيطالي الجاثم على حدود السودان.

واستثارت أحداث مصر السودانيين للعمل مرة أخرى، ففي محرم ١٣٦١هـ (شباط ١٩٤٢م) وجهت بريطانيا إنذارها المهين، وفرضت على مصر وزارة ترضاها. وكان أمراً طبيعياً أن يفقد السودانيون أملهم الذي عقدوه على مصر بعدما رأوا من تخاذل أحزابها وتطالبهم بأنانية وحقد على الحكم. واتجه المؤتمر اتجاهاً جديداً في نضاله فلم يعد يطالب بالوحدة بل طالب «بمنح السودان - بحدوده الجغرافية - حقَّ تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة»[(١)].

ووجه المؤتمر في ١٧ من ربيع الأول ١٣٦١هـ (٣ من نيسان ١٩٤٢م) مذكرة إلى الحاكم العام شرح فيها مطلب الشعب السوداني كما يلي:

١ - اصدار تصريح مصري بريطاني يمنح السودان حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة.

٢- تأسيس هيئة تمثيلية سودانية لإقرار الموازنة والقوانين.

٣- تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين، وتخصيص مالا يقل عن ١٢٪ من الموازنة للتعليم.

٤- فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

٥- إلغاء قوانين المناطق المقفلة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان.

٦- وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية.

---

(١) عبدالكريم غرايبة، تاريخ افريقيا العربية، دمشق ١٩٦١م ص ٥٥-٧٥.

٧- وقف الهجرة إلى السودان ما عدا ما قررته المعاهدة الإنكليزية المصرية .

٨- عدم تجديد عقد الشركة الزراعية صاحبة امتياز الجزيرة .

٩- إعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلي في الحكم ، بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية في جميع فروع الحكومة الرئيسية ، وقصر الوظائف على السودانيين . أما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين فتملأ بعقود محدودة الأجل يتدرب في أثنائها سودانيون لملئها في نهاية المدة .

١٠- تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية .

١١- وقف الإعانات لمدارس الإرساليات التنصيرية وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب . وقد رد أمين السر الإداري على هذه المذكرة رداً جافاً أنكر فيه على المؤتمر دعواه بتمثيل جميع السودانيين ، وتحويل صفته إلى هيئة سياسية وطنية . وأعاد المذكرة . ونصح أمين السر المؤتمر بأن يقصر نشاطاته على الشؤون الداخلية حتى يكون له أمل في استمرار اعتراف الحكومة به . غير أن أمين السر أكد في رده عزم حكومة السودان على استشارة الرأي العام السوداني المسؤول إذا ما قررت مصر وبريطانيا إعادة النظر في الاتفاقية أو المعاهدة[(١)] .

وانقسم أعضاء المؤتمر على أنفسهم . فقد وثق بعضهم بحسن نيات بريطانيا ، ولم يؤيدوا الوحدة مع مصر بل طالبوا بالاستقلال التام ، في حين رأي فريق آخر أن على السودانيين الاستمرار في النضال بالتعاون مع مصر ،

(١) المرجع السابق .

وأن بريطانيا لا يوثق بها. ولجأ الفريق الأول إلى السيد عبدالرحمن المهدي، فأيدهم وأصبح راعي حزب الأمة الذي تأسس في ربيع الأول ١٣٦٤هـ (شباط ١٩٤٥م)، في حين أسس الفريق الآخر حزب الأشقاء برعاية المرغني، وقد عمدت حكومة السودان إبان الحرب إلى تأسيس مجلس استشاري لشمالي السودان عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م)، فلم تعارض حكومة مصر الوفدية ما حدث بل أقرته وحَمَل الأشقاء وهم أصحاب الأكثرية في المؤتمر على هذا المشروع وعدوه بداية تجزئة بين الشمال والجنوب ودعوا إلى مقاطعته. ولكن المجلس الاستشاري أثبت وجوده، وقام بأعماله، وطالب بأن يؤخذ رأيه في المفاوضات بين مصر وبريطانيا حول مصير السودان(١).

وكانت بريطانيا قد وافقت، بإلحاح من مصر، على الدخول في مفاوضات لتعديل معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م). وقرر مؤتمر الخريجين (بجناحيه) اغتنام هذه الفرصة للتعبير عن رأي السودانيين وإسماع صوتهم. فذهب وفد سوداني إلى مصر ليعرض على وفدي بريطانيا ومصر وجهة النظر السودانية. ولكن مصر تمسكت بشكل غير لبق بسيادتها على السودان فعاد الوفد السوداني فاشلاً حزيناً.

وأبدى المؤتمر نشاطاً مهماً في الدفاع عن حقوق السودان. وقدم في ١٧ من ذي القعدة ١٣٦٤هـ (٢٣تشرين الأول ١٩٤٥م) مذكرة إلى الحاكم العام طالب فيها بقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر، وتحالف مع بريطانيا، على أن تقرر الحكومة السودانية وحدها نوع الاتحاد والتحالف، كما طالب بإطلاق الحريات العامة، وتأليف لجنة مشتركة نصفها من

(١) د/ محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص ٤١٤-٤١٥.

السودانيين (بينهم المؤتمر) والنصف الآخر من المصريين والانكليز لوضع مشروع تولي السودانيين مقاليد الحكم في البلاد في أقصر وقت.

وتعثرت المفاوضات بين مصر وبريطانيا، فاستقلت بريطانيا بالعمل في السودان ووجهته وجهة ترضاها. وكانت بريطانيا قد نمت الإدارة خلال المدة التي بين ١٣٤٠-١٣٦٦هـ (١٩٢٢-١٩٤٧م)، وأسست المجلس الاستشاري لشمالي السودان عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م)، واستغلت بريطانيا الخلاف مع مصر حول تفسير بروتوكول السودان الملحق باتفاقية (صدقي - بيفن) لكسب تأييد الرأي العام السوداني. واقترح الحاكم العام في ٥ من شوال ١٣٦٦هـ (٢٢ من آب ١٩٤٧م) تأسيس مجلس تشريعي، وآخر تنفيذي فوافقت مصر من حيث المبدأ، ولكنها طالبت بزيادة صلاحيات المجلسين وإعطاء مصر صوتاً. ورفضت مصر، إرضاءً لها، مقعدين في المجلس التنفيذي فسارعت بريطانيا إلى تطبيق الفكرة منفردة. وقد قدم الحاكم العام مشروعة النهائي في أواخر عام (١٩٤٨م) الذي أعطى المجلس التشريعي حق التشريع في جميع الأمور باستثناء:

(١) قانون تأسيسه.

(٢) علاقات السودان مع مصر وبريطانيا والدول الأخرى.

(٣) الجنسية السودانية[١].

وأبيح للمجلس أن يشرّع في موضوعات النقد والدفاع والأقليات إذا وافق على ذلك المجلس التنفيذي. وتشكل المجلس التشريعي من «٩١» عضواً كان منهم الأعضاء الستة الانكليز في المجلس التنفيذي، وعيّن الحاكم

(١) د/ مكي شبيكه، السودان عبر القرون، ص ٣٧٠-٣٧٥.

البريطاني «٣٣» سودانياً، وانتخب الباقون (عشرة بالانتخاب المباشر). وجعل عدد أعضاء المجلس التنفيذي اثني عشر نصفهم انكليز، والنصف الآخر سودانيون، ثلاثة منهم يشغلون مناصب رئاسة دوائر الزراعة، والتعليم، والصحة. زيد عدد السودانيين إلى سبعة في منتصف ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م) حينما ملأ سوداني منصباً كان يحتله بريطاني. ومنح الحاكم العام صلاحية تعيين أعضاء المجلس التنفيذي، وعُدُّوا مسؤولين أمامه، ومنح حق نقض قرارات المجلس وإبداله(١).

ودخلت القضية السودانية مرحلة جديدة خلال عامي ١٣٧١-١٣٧٢هـ (١٩٥١-١٩٥٢م). فقد اتخذ مجلس النواب المصري في ١٥من محرم ١٣٧١هـ (١٥/ ١٠/ ١٩٥١م) قراراً بإلغاء معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، واتفاقية (١٨٩٩م) ١٣١٦هـ، كما عدل المواد ١٥٩و ١٦٠ من الدستور المصري. وأصبح لقب ملك مصر بموجب هذا التعديل «ملك مصر والسودان» كما عد السودان جزءاً من مصر، على أن تنظم حكم السودان بموجب قانون خاص. وأقر المجلس في اليوم نفسه هذا القانون الذي نص على تشكيل جمعية سودانية منتخبة تضع للسودان دستوراً ينص على تأليف مجلس منتخب أو مجلسين أحدهما منتخب، وتشكيل مجلس وزراء سوداني مسؤول أمام مجلس النواب يعينه ويعزله الملك. وأكد القانون على وجوب النص على فصل السلطات في الدستور السوداني.

ولم تقف بريطانيا مكتوفة اليدين أمام ما حدث بل بادرت إلى اتخاذ تدابير دستورية في السودان. وكانت قد شكلت في آذار ١٩٥١م لجنة

(١) نعوم شقير، تاريخ السودان الحديث جـ٣، ص ٢٥٤-٢٧٥.

ضمت ثلاثة عشر سودانياً برئاسة قاض بريطاني. كما ضمت إليها مستشاراً قانونياً بريطانياً. واستقال ستة من الأعضاء السودانيين لتشككهم في نوايا بريطانيا. وانفرد الرئيس البريطاني ومستشاره بوضع مشروع للحكم الذاتي، قدم إلى الجمعية التشريعية في ٨ من رجب ١٣٧١هـ (٢ من نيسان ١٩٥٢م)، وجاء المشروع مخيباً للآمال إذْ أعطى الحاكم العام سلطات مطلقة تمكنه من تجاهل مجلس الوزراء ومجلس النواب(١).

وكانت مصر تعاني في ذلك الوقت أزمات وزارية متلاحقة إثر حريق القاهرة، وإقالة وزارة النحاس. ولما شكل الهلالي وزارته الأولى بادر إلى توجيه الدعوة إلى السيد المهدي لزيارة القاهرة أو إرسال وفد إليها للدخول في مفاوضات حول مصير السودان. وكان المهدي إذ ذاك حانقاً على بريطانيا، وشعر أن بريطانيا تتنكر لوعودها السابقة له بالعمل على استقلال السودان، واعتقد المهدي أن الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي أسسه إبراهيم بابكر بدري في ٢٠ من ربيع الأول ١٣٧١هـ (١٨ من كانون الأول ١٩٥١م)، إنما قام بإيعاز بريطاني ليزاحم حزب الأمة الذي يرعاه المهدي. ودعا الحزب الجديد إلى حصول السودان على استقلاله بعد مرحلة من النضج والازدهار يتمكن خلالها الشعب السوداني من استيعاب فكرة الحكم الذاتي. ولما شعر المهدي أن مصر راغبة في التفاهم معه، ورأى أن بريطانيا قد خدعته، سارع إلى تلبية الدعوة وإرسال وفد إلى مصر لمفاوضة الهلال.

وتلاحقت الأحداث في مصر بحيث لم تسمح بإجراء مفاوضات مفيدة، فقد استقال الهلالي في ٦ من شوال ١٣٧١هـ (٢٨ من حزيران

(١) د/ مكي شبيكه، السودان عبر القرون، ص ٤٧٥-٤٨٠.

١٩٥٢). وشكل حسين سري وزارة عاشت عشرين يوماً، ثم عاد الهلالي إلى الحكم، وقامت الثورة في اليوم التالي في ٢ من ذي القعدة (٢٣ من تموز ١٩٥٢م)، وتنازل الملك فاروق عن العرش مساء ٥ من ذي القعدة (٢٦ من تموز) من العام نفسه. وأخيراً شكل اللواء محمد نجيب وزارة عسكرية اتخذت إجراءات حاسمة نحو السودان. ووصل المهدي وزعماء الأحزاب الاستقلالية السودانية إلى القاهرة في ١ صفر ١٣٧٢هـ (العشرين من تشرين الأول). وتوصلت الأحزاب إلى اتفاق مع مصر بعد تسعة أيام. وصيغت هذه الاتفاقية بشكل مذكرة أرسلتها مصر إلى بريطانيا في ١٣ من صفر ١٣٧٢هـ (الثاني من تشرين الثاني). واقترحت مصر إعطاء السودانيين حق تقرير مصيرهم في جو حيادي حر خلال فترة انتقالية ينتهي بانتهائها الحكم الثنائي، وتعود السيادة للشعب السوداني. واقترحت مصر أن يمارس الحاكم العام سلطاته خلال فترة الانتقال بمساعدة لجنة مؤلفة من مصري وبريطاني وسودانيين برئاسة هندي أو باكستاني. كما اقترحت تشكيل لجنة سباعية من مصري، وبريطاني، وأمريكي، وثلاثة سودانيين، برئاسة هندي أو باكستاني لتشرف على الانتخابات. ورحبت الأحزاب السودانية بهذه الاقتراحات ووقع في ٢٣ من ربيع الآخر ١٣٧٢هـ (١٠ من كانون الثاني ١٩٥٣م) على اتفاق بينها تعهدت فيه بالتمسك بالمذكرة المصرية مع المطالبة بتعديلها لصالح السودانيين. ولم ترد بريطانيا بداً من الرضوخ لما حدث فوقعت مع مصر اتفاقية السودان في ٢٢ من جمادى الأولى ١٣٧٢هـ (١٢ من شباط ١٩٥٣م[١]).

(١) د/ مكي شبيكه، السودان عبر القرون، ص ٤٧٥-٤٨٠.

وخطت السودان خطوات سريعة في طريق الاستقلال. فقد أجريت الانتخابات، ونالت الأحزاب التي تطالب بالاتحاد مع مصر أكثرية المقاعد. وكان توزيع المقاعد على الأحزاب في مجلس النواب (٩٧ مقعداً والشيوخ (٣٠مقعداً) كما يلي:

١- حزب الأمة: نال ٢٤ مقعداً في مجلس النواب وثلاثة في الشيوخ. تأسس هذا الحزب عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) وترأسه عبدالله خليل ورعاه السيد المهدي. ودعا الحزب إلى استقلال السودان التام عن مصر، وعدم الدخول في أي اتحاد أو وحدة معها.

٢- الحزب الوطني الاتحادي: نال ٥١ مقعداً في مجلس النواب، و٢٢ مقعداً في مجلس الشيوخ. تأسس هذا الحزب أوائل عام ١٣٦٢ (١٩٥٣م) برئاسة إسماعيل الأزهري ورعاية الميرغني. وضم الحزب جميع الأحزاب الاتحادية كحزب الأشقاء ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م). وحزب الجبهة الوطنية التي شكلها ميرغني حمزة في ١٣٦٨ (١٩٤٩م).

٣- الحزب الاشتراكي الجمهوري: نال ٣ مقاعد في مجلس النواب، شكله إبراهيم بدري في عام ١٣٧٠هـ (١٩٥١م) ودعا إلى التدرج في طريق الاستقلال.

٤- حزب الجنوب الحر: نال ٩ مقاعد في مجلس النواب وثلاثة في الشيوخ. طالب باستقلال ذاتي للجنوب.

ونال المستقلون اثني عشر مقعداً في مجلس النواب، ومقعدين في مجلس الشيوخ. وعين الحاكم العام أربعةً شيوخ من حزب الأمة، وعشرة من الحزب الوطني الاتحادي، وشيخاً واحداً من الحزب الجمهوري، وثلاثة من حزب الجنوب، وشيخين مستقلين.

عقد مجلس الأمة السوداني الأول جلسته الأولى في منتصف عام ١٣٧٣هـ (مطلع عام ١٩٥٤م)، وانتخب إسماعيل الأزهري رئيساً لوزراء السودان. وأتم الأزهري تشكيل وزارته من بين أعضاء مجلس الأمة، ومارست هذه الوزارة سلطاتها على الفور. كما أتمت لجنة السودنة في (تشرين الثاني ١٩٥٥م) سودنة جميع وظائف الإدارة والجيش والشرطة[1].

وبعد أن تمت عملية السودنة قرر مجلس الأمة السوداني في ٢٨ من ذي الحجة ١٣٧٤هـ (١٦/ ٨/ ١٩٥٥م) السير في عملية تقرير المصير، وطالب كلاً من بريطانيا ومصر بسحب قواتهما خلال ثلاثة شهور من هذا الإخطار، وتم حقاً جلاء القوات المصرية والبريطانية يوم ٢٨ من ربيع الأول ١٣٧٥هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩٥٥م) فلم يبق على أرض السودان جندي واحد غير سوداني.

وعلى الرغم من المحاولات الأجنبية والدسائس في إثارة تمرد في الجنوب لعرقلة تقرير المصير، استطاعت الحكومة السودانية القضاء على التمرد، وسيطرت سيطرة تامة على الجنوب، ولم تعق الثورة إجراءات تقرير المصير، واتجه الرأي إلى تقرير المصير بطريق الاستفتاء المباشر.

واجتمع مجلس الأمة السوداني في ١٨ جمادى الآخرة ١٣٧٥هـ الموافق (١٩ من كانون الأول ١٩٥٥م) ليتخذ أخطر قرار في تاريخ السودان. وقرر المجلس إعلان استقلال السودان، وتشكيل لجنة سيادة خماسية، وتكوين جمعية تأسيسية تعطي الاعتبار الكافي لتشكيل حكومة اتحادية للمديريات الجنوبية الثلاث. وأقر المجلس في غرة شهر رجب

(١) د. عبدالكريم غرايبة، تاريخ أفريقيا العربية ص ٧٥، ٨٥.

((أواخر عام ١٩٥٥م) الدستور المؤقت الجديد، والعلم السوداني (الأزرق والأصفر والأخضر رمز النيل والصحراء والزراعة).

واحتفلت السودان في الأول من رجب من عام ١٣٧٥هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٥٦م) باستقلالها وقيام النظام الجمهوري فيها، وبادرت مصر وبريطانيا إلى الاعتراف بالجمهورية المستقلة الجديدة في اليوم نفسه، وغدت السودان عضواً في الجامعة العربية في ١٩ من رجب (١٩ من كانون الثاني)، وعضواً في هيئة الأمم المتحدة في تشرين الثاني من العام نفسه[١].

وتقلب الزمان بالأزهري. فقد بدأ من أنصار الاتحاد مع مصر، ثم غير رأيه أوائل عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٥م)، وظهر الفتور بينه وبين وفد مصر واضحاً في مؤتمر «باندونغ» (نيسان ١٩٥٥م)، وأعلن رأيه صريحاً حينما نادى بقيام جمهورية سودانية مستقلة فالتقى بذلك مع حزب الأمة. ولكن عمله هذا لم يحم حزبه ولا وزارته. فقد كان خلافه مع الطائفة الختمية عميقاً بعدما شعر الميرغني بأن الأزهري لا يؤيد النفوذ الميرغني للطريقة الختمية. وتصدع الحزب وانشق عنه علي عبدالرحمن وميرغني حمزة وغيرهما، وشكلوا عام (١٩٥٦م) حزب الشعب الديمقراطي الذي رعاه الميرغني. وطوح هذا الانقسام بوزارة الأزهري، فشكل عبدالله خليل زعيم حزب الأمة وزارة ائتلافية في ٢٦ من ذي القعدة ١٣٧٥هـ (٤ من تموز ١٩٥٦م)، وضمت وزارته ستة وزراء من حزب الأمة وستة من حزب الشعب الديمقراطي، وواحداً عن الاشتراكي الجمهوري، وثلاثة من حزب الجنوب الحر.

---

(١) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص ٤٨٥.

ولم يكن السودانيون عامة، ولا الأزهري خاصة خصوماً للوحدة مع مصر، وإنما كانوا من أنصارها ودعاتها، إلا أن الإطاحة بمحمد نجيب، وإساءة صلاح سالم الذي ذهب داعية للوحدة، والحكم الاستبدادي الظالم الذي ظهر في مصر كل هذا غير من آراء الأزهري والسودانيين ففضلوا الاستقلال عن الوقوع في الاستبداد.

وبدأت انتخابات الجمعية التأسيسية (ثاني انتخابات في السودان) في ٨ من شعبان ١٣٧٧هـ (٢٧ من شباط ١٩٥٨م) وانتهت في العاشر من آذار لإملاء ١٧٣ مقعداً في مجلس النواب. ونال حزب الأمة نصراً كبيراً، وكسب ٦٣ مقعداً في مجلس النواب، في حين لم ينل الحزب الوطني الاتحادي غير ٤٥ مقعداً. ونال حزب الشعب الديمقراطي ٢٧ مقعداً، وحزب الجنوب الحر ٢٠ مقعداً. والمستقلون ١٨ مقعداً. وكسبت هذه الأحزاب في مجلس الشيوخ بالتعيين والانتخاب نسباً متقاربة: الأمة ١٤، الاتحادي ٥، الشعب ٥، الجنوب والمستقلون ٦. وألف أثناء ذلك عمر بن الخليفة عبدالله التعايشي حزب التحرير الوطني الذي لم ينل أي مقعد في مجلس الأمة. وشكل عبدالله خليل وزارة ائتلافية جديدة في (٢٧/ ٣/ ١٩٥٨م) سرعان ما إنهار ائتلافها. ولم يكن في الإمكان تشكيل وزارة تستقل في ٧ من رمضان ١٣٧٧هـ بالحكم، وتحمي التوازن بين المهدي والميرغني وتحفظ لهما نفوذهما. وغدا الانقلاب العسكري أمراً محتوماً، والحل الوحيد للأزمة المستحكمة بين أحزاب اشتدت في عداوتها من لبعضها. البلد، وتنكرت لمبادئ الإسلام والحكم، وقام قائد الجيش الفريق إبراهيم عبود في ٦ من جمادي الأولى ١٣٧٨هـ (١٧ من تشرين

الثاني ١٩٥٨م) بانقلاب عسكري ألغى على أثرة الدستور، وحل المجلسَ النيابي والأحزاب، ثم تسلم رئاسة الدولة من خلال مجلس أعلى للقيادة العسكرية. ويبدو أن رئيس الوزراء كان على علم بالانقلاب قبل وقوعه بأسابيع(١).

وأعلن قائد الثورة حياد السودان وإلغاء تمثيلات الإنكليز من الساحات العامة، ووقع في عام ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م) اتفاقية مع جمهورية مصر (الجمهورية العربية المتحدة آنذاك) تنظم شؤون الري والتجارة، وتعويضات السد العالي، لكن هذا الحكم العسكري تحول إلى الاستبدادية الفردية، فأثار ضده نقمة جميع الأحزاب والهيئات، لذا قامت ضده ثورة شعبية عارمة في ١٥ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ (٢١ من تشرين الأول ١٩٦٤م) وأطاحت بحكمه، وعادت بالبلاد إلى النظام الدستوري النيابي، لكن هذه العودة لم تدم أكثر من أربع سنوات حاول خلالها الحزبان الرئيسيان في السودان (حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي) إقامة النظام النيابي التقليدي، فاختير إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الاتحادي رئيسا لمجلس السيادة وانتخبت الجمعية التأسيسية لوضع الدستور في (آذار ١٩٦٨م). وقبل أن يصدر الدستور وبينما كان السياسيون منصرفين إلى الخصومات الحزبية، عاد الجيش مرة أخرى إلى استلام الحكم في انقلاب عسكري آخر في ٢٧ من صفر ١٣٨٨هـ (٢٥من أيار ١٩٦٨م) وتسلم الأمور مجلس ثورة من الضباط الشباب برئاسة «جعفر النميري» وألقي السياسيون من الحزبين في السجن، وأعطيت رئاسة الوزارة مؤقتاً لأحد القضاة «بابكر عوض الله»،

(١) د/ عبدالكريم غرايبه، مرجع سابق، ص٨٥-٨٧.

ثم ما لبث مجلس قيادة الثورة أن تسلم الحكم مباشرة بنفسه. وقد جرت محاولات تمرد ضد الرئيس النميري: منها محاولة من قبل من جماعة المهدي في عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) عندما أظهرت عصيانها في جزيرة «أبا»، فاستطاعت الحكومة أن تقضي على المحاولة مستعينة بالطيران المصري، وقد كان حسني مبارك قائد الطيران الذي فتك بجماعة حزب الأمة في جزيرة أبا. كما جرت محاولة أخرى من سكان الجنوب، واستمر العصيان حتى حصلوا من الحكومة على الحكم الذاتي ١٩٧١م. والمعروف أن الجنوب كان قد فتحه الإنكليز قبل الاستقلال للإرساليات الأجنبية والتنصيرية، فلما استقل السودان استغلت القوى الاستعمارية تلك الأقليات النصرانية التي تكونت هناك للتدخل في شؤون السودان، وإثارة العصيان والاضطرابات المسلحة بين فترة وأخرى. كما جرت محاولات انقلابية عسكرية ضد الرئيس النميري، الأولى في عام (١٩٧١م) بقيادة الرائد هاشم العطا، إلا أن الحكومة - بمؤازرة مصر وليبيا- استطاعت القضاء على تلك المحاولة على الرغم من نجاحها في بادئ الأمر. أما المحاولة الأخرى فقد جرت في عام ١٩٧٢م (وأحبطت أيضا. والجدير بالذكر أن هاتين المحاولتين كان وراءهما الحزب الشيوعي السوداني. وانتخب النميري بعد ذلك رئيساً للجمهورية[(١)].

ومن أهم مشكلات السودان الحالية مشكلة التنمية الاقتصادية، فالمعروف أن دخل السودان يرتفع سنوياً بمعدل ٢٪ تقريباً في حين يزداد سكانه بنسبة ٣٪ وهذا يعني زيادة مستمرة في التخلف، كما أن نمو الوعي

---

(١) د/ محمد فؤاد شكري، مرجع سابق، ص ٤٥٥.

العمالي في المدن وسوء الظروف المعيشية في الريف يزيد من أعباء الحكومة التي تتعاون مع عدد من الدول الصديقة لإقامة عدد من المشروعات الإنمائية.

وقد جرت محاولات انقلابية عدة، وفشلت جميعها، وجرت لقاءات بين السلطة والمعارضة في ٢١ من رجب ١٣٩٧هـ (٧ من تموز ١٩٧٧م)، وتمت المصالحة مع الإخوان المسلمين الذين أخذوا يلحون على تطبيق الشريعة، ولكن ما لبث أن وقع الخلاف، وادعى النميري أنه اكتشف مؤامرة من الاخوان ضده، فأبعدهم في جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ (١٠ من آذار ١٩٨٥م) وألقي القبض على بعضهم، وكانت الإرساليات التنصيرية من وراء ذلك، إذ اهتز كيانها وكيان الدول النصرانية من فكرة تطبيق الشريعة.

وفي ١٦ من رجب ١٤٠٥هـ (٦ من نيسان ١٩٨٥م) قام وزير الدفاع عبدالرحمن سوار الذهب بانقلاب، وسيطر الجيش على الحكم مدة سنة، ثم سلمه لحكومة لعلها (مدنية)، وبعد اتفاقية «كوكادام» تم تجميد قوانين الشريعة الإسلامية حسب اقتراح حزب الأمة. وجرت الانتخابات العامة في السودان. وتفوقَ حزب الأمة، وشكل رئيسُه الوزارة مرة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، ومرة مع الجبهة الإسلامية، وأخيراً مع الحزب الاتحادي الديمقراطي فشكل معه وزارة ائتلافية.

وفي ٢٧ من ذي القعدة ١٤٠٩هـ (٣٠ من حزيران ١٩٨٩م) حصل انقلاب بزعامة العميد عمر حسن البشير، وتسلمت الجبهة الإسلامية الحكم، ولا تزال إلى هذا اليوم. أما مشكلة الجنوب فلا تزال قائمة وتؤرق كل وضع يقوم في السودان[1].

---

(١) د/ زاهيه قدوره، تاريخ العرب الحديث، بيروت ١٩٧٣، ص ٤٠٧-٤٠٨.

الفصل السادس عشر

ليبيا

تحتل ليبيا موقعاً مهماً على حوض البحر الأبيض المتوسط. فإلى الشرق منها تقوم مصر. وإلى الغرب تقع تونس والجزائر، ويحدها من الجنوب السودان، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، فهي تؤلف النصف الشرقي للمغرب العربي. وتعد حلقة وصل بين المغرب والمشرق العربي. وليبيا في مجموعها جزء من هضبة إفريقية التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر.

تقدر مساحة ليبيا بنحو (١,٧٥٠,٠٠٠كم٢) وتشكل الصحراء الجزء الأكبر منها إذ تقدر بما يقارب أربعة أخماس هذه المساحة. وقد أصبحت هذه الصحراء مصدراً من مصادر الدخل بعد اكتشاف النفط فيها. ويبلغ عدد سكان ليبيا حوالي ٦ ملايين، وعاصمتها طرابلس، ومن أهم مدنها بنغازي، وبرقة، والبيضاء، وتتكون ليبيا من ثلاث مقاطعات: برقة وقاعدتها بنغازي، وطرابلس وقاعدتها طرابلس، وفزان وقاعدتها مرزوق(١).

كانت ليبيا أولى البلدان العربية في إفريقية التي خضعت للحكم العثماني وآخر بلد خسره العثمانيون في إفريقية، فقد حرر العثمانيون طرابلس من الأسبان وفرسان مالطة في ٩٥٨هـ (صيف ١٥٥١م) وحكموها كغيرها من الولايات العثمانية في إفريقية. وخسر العثمانيون الولاية حينما

(١) محمد عبدالغني سعودي، الوطن العربي، القاهرة ١٩٦٦، ص ٤٤٢.

استولى على الحكم فيها أحمد باشا القرمانلي في جمادى الأولى ١١٢٣هـ/ ١٧١١م وحكمت عائلة القرمانلي طرابلس أكثر من قرن وربع، ولم تبق للسلطان العثماني غير الولاء الرسمي. وازدادت المصاعب في وجه الأمير القرمنلي الرابع يوسف باشا ١٢١٠-١٢٤٨ (١٧٩٥-١٨٣٢م) ولم يستطع التغلب على المشكلات المالية، ولا وفق في إخماد الثورات التي قامت ضده. ولسوء حظه أصبحت بلده محط أنظار فرنسا وبريطانية والولايات المتحدة إبان الحروب النابليونيه. واشتدت أزمته المالية بعد أن توقفت الدول الأوربية عن دفع الهدايا له. وفرضت عليه فرنسا في ٢١من صفر ١٢٤٦هـ (١١ آب ١٨٣٠م) معاهدة ألغت «الهدايا» وحررت العبيد الأوربيين ومنعته من تقوية أسطوله أوالقيام باحتكارات تجارية وفرضت عليه دفع غرامة كبيرة. وكثرت الثورات ضده فأجبره أعضاء الديوان والأعيان على التنازل لابنه علي في ١٦ من ربيع الأول ١٢٤٨هـ (١٢ من آب ١٨٣٢م). ولم يطل عهد علي باشا إذ وصلت حملة عثمانية بقيادة نجيب باشا إلى طرابلس في محرم ١٢٥١هـ أيار ١٨٣٥م) وألقي القبض على علي باشا وانتهى بذلك العهد القرمنلي[(١)].

حكم ليبيا خلال العهد العثماني (١٨٣٥-١٩١١م) ثلاثة وثلاثون والياً بينهم ثلاثة (عزت باشا، نديم باشا، علي رضا باشا) حكموا نحوا من ثلاثين سنة، في حين كان معدل ولاية كل واحد من الباقين أقل من عام واحد. وطبق العثمانيون عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٣م نظام الولايات العثماني[(١)].

(١) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، بيروت ١٩٧٣، ص ١٦-١٧.

وشعرت ليبيا بالخطر الفرنسي المتزايد على حدودها الغربية منذ عودة الحكم العثماني المباشر. فقد احتل الفرنسيون الجزائر قبل مجيء الأسطول العثماني إلى طرابلس بخمسة أعوام. واشتد الخطر الفرنسي بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس عام ١٢٩٩هـ (١٨٨١م)، فعززت الدولة العثمانية حاميتها على حدودها الغربية، وشارك الليبيون في دعم النضال العربي في الجزائر وتونس، وشرع الفرنسيون بتهديد طرابلس من الجنوب فاحتلوا تشاد بعد إبادة حاميتها العثمانية[١].

وعلى العموم، كان للهجمة الاستعمارية الشرسة أثر في الليبين، إذ جعلتهم يتمسكون بروابطهم مع الدولة العثمانية، لأنها في نظرهم قوة إسلامية يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الدول الأوربية. وهذا الانطباع أدى بدوره إلى تقوية مركز الدولة العثمانية من جديد بعد أن أصابه الضعف من جراء سوء الإدارة والأخطاء في سياسة الحكم. وقد قوى هذه الفكرة ورسخها ظهور حركات الإصلاح والتجديد على أساس إصلاحي في مصر، وفي ليبيا ذاتها، فقد كان من الطبيعي أن تنظر مصر إلى الدولة العثمانية حليفاً يمكن أن يعاونها في التغلب على الاحتلال البريطاني، كما أن الحركة السنوسية كانت ذات طابع إسلامي شامل، يهدف إلى إيقاظ الأمة الإسلامية مما أصابها وجَعَلَ بلادها تقع فريسة للغزو الأجنبي. فبلاد العرب في شمال إفريقية قد فرضت عليها الظروف أن تتمسك بالفكرة الدينية رابطةً جامعة تستند إليها في مقاومة أطماع الغرب، فالحاكم هناك كان لايزال الدولة العثمانية، والسبيل الوحيد للتخلص من حكمها هو بعث فكرة

(١) صلاح العقاد، المغرب العربي، القاهرة ١٩٦٣، ١٤٥-١٤٧.

القومية العربية، وهو أمر صادف هوى عند موجهي سياسة الغرب في هذا القسم من العالم العربي، إذا رأوا أن المساندة العربية في قضية العروبة هي السبيل الوحيد لتقوية عوامل الفرقة بين الشعب العربي وحكامه العثمانيين الذين كانوا حينذاك نشيطين في بعث دعاياتهم عن الوحدة الإسلامية والإخاء الإسلامي[1].

وإنطلاقاً من فكرة الوحدة الإسلامية، ارتبطت الحركة السنوسية في ليبيا بالدولة العثمانية لمقاومة الغزو الأجنبي ومحاولات التسلل الاستعماري إلى ليبيا وبخاصة أن الدول الأوربية كانت تخطط في القرن الثالث عشر الهجري (أواخر القرن التاسع عشر الميلادي) إلى تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية الضعيفة بينها، وكانت فرنسا وانكلترا سباقتين إلى هذا التخطيط الاستعماري وكذلك فعلت إيطاليا في الشمال الإفريقي. وقبل احتلال إيطاليا لليبيا بدأ التغلغل الإيطالي للبلاد عن طريق البعثات التنصيرية والتجارة والمدارس والمستشفيات وإنشاء المصارف التي قامت بتسليف المواطنين إثْر اغتصاب أراضيهم الزراعية بعد إغراق أصحابها في الديون، كما كان لمصرف روما نشاط في التجسس وإرسال التقارير. ومهدت كل هذه الأمور لاحتلال ليبيا من قبل إيطاليا خاصة بعد احتلال فرنسا لتونس والجزائر وبريطانيا لمصر وقبرص[2].

قررت إيطاليا احتلال ليبيا، فأنذرت الدولة العثمانية وأبلغتها عن نيتها باحتلال ليبيا، وطلبت منها تسهيل عملية الاحتلال بحجة حماية رعاياها

(١) د/ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، بيروت ١٩٧٣، ص ٤١٥-٤١٦.

(٢) د/ محمد فؤاد شكري، ليبيا الحديثة جـ١، القاهرة ١٩٦٧، ص ٤٢٨-٤٢٩.

من اضطهاد الدولة العثمانية. فردت الدولة العثمانية رداً ضعيفاً حاولت فيه التنصل من اتهامات إيطاليا، ودعت إلى إجراء مفاوضات بين البلدين بهدف تجنب الحرب وحسم النزاع بطرق سلمية، ولكن إيطاليا رفضت كل محاولات الدولة العثمانية بتسوية النزاع، وأعلنت إيطاليا الحرب في ٦ من شوال ١٣٢٩هـ (٢٩ من أيلول عام ١٩١١م)، وحاصر الأسطول الإيطالي طرابلس مدة ثلاثة أيام فسقطت المدينة بعد قتال غير متكافئ، وتم احتلال إيطاليا لليبيا في (تشرين الأول ١٩١١م). وقد قاوم العثمانيون والسنوسيون وبقية الشعب الليبي الاحتلال الإيطالي الغاشم، ولكن الإيطاليين تمكنوا من قهر المقاومة الإسلامية وسيطروا على ليبيا.

كما لجأت إيطاليا إلى نقل الحرب إلى الأراضي العثمانية الأخرى، فهاجم أسطولها موانئ بيروت والحديدة، وأيد الإدريسي في تهامة عسير، وهاجم الدردنيل، واحتل جزيرة (رودس) وبقية مجموعة جزر (الدوديكانيز)، ورأت الدولة العثمانية أن لا قبل لها بمتابعة الحرب ضد إيطاليا ولا سيما أن بوادر الحرب البلقانية كانت ظاهرة، ففاوضت من أجل الصلح. وعقدت معاهدة اوشى (لوزان) في ٨ من ذي القعدة ١٣٣٠هـ (١٨ من تشرين الأول ١٩١٢م) التي تعهد الباب العالي بموجبها بسحب قواته وموظفيه المدنيين من ليبيا. وأعلن السلطان منح ليبيا استقلالها الداخلي التام المطلق. وأعلنت إيطاليا -عملاً بالقانون الإيطالي الصادر في (٢٥ من شباط ١٩١٢م) القاضي بجعل ليبيا خاضعة للسيادة الإيطالية-، العفو العام في ليبيا، ووعدت بالإبقاء على الخطبة باسم الخليفة العثماني[١].

(١) د/ محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، ص ٤٢٩.

ويلاحظ في هذه التسوية أن الدولة العثمانية قد سلكت سبيل المضطر إلى المصالحة ويتجلى حرج موقفها في المنشور الذي أصدره السلطان العثماني ما نحاً أهل ليبيا استقلالهم الذاتي، وكذلك في التحفظات التي حاولوا فرضها على الإيطاليين بأن يكون للسلطان نائب خاص في طرابلس يضمن حكم البلاد على أسس شرعية، وكذلك في محاولة الحصول على تعهد من إيطاليا بألا تحكم البلاد إلا طبقاً للشريعة الإسلامية، وبأن يذكر السلطان في خطبة الجمعة، لكن هذه التحفظات التي اتفق عليها لم تكن لها ضمانات لتنفيذها، فالمستعمر الذي يملك القوة لا يتقيد بالاتفاقات التي يوقعها مع خصم أضعف منه.

المقاومة الليبية:

لم تتوقف المقاومة الليبية إثر الاحتلال الإيطالي، فقد عملت الدولة العثمانية على تعزيز المقاومة الليبية رغم استسلامها أمام الطليان وذلك بمنح الليبيين استقلالهم بموجب المنشور الذي ذكرناه، وكذلك بالزيارة التي قام بها أنور باشا للسنوسي في واحة (جغبوب) في ١١ من ذي الحجة ١٣٣٠هـ (٢٠ من تشرين الثاني ١٩١٢م) بعدما انتقل اليها من الكفرة مبلغا إياه إسناد زعامة البلاد إليه، وكذلك سلم القيادة العامة في ليبيا إلى عزيز علي المصري.

واستمرت المقاومة في برقة على يد السنوسي الذي اشترك شخصياً في بعض المواقع، وعلى يد عزيز المصري الذي قام خلاف بينه وبين الليبيين أدى إلى انسحابه. وبقيت المقاومة الليبية تقض مضاجع الإيطاليين، فاستخدموا كثيراً من السبل للقضاء عليها، منها الضغط على الدولة العثمانية التي كانت

-بعد توقيع معاهدة الصلح- مترددة بين مناصرة الليبيين وبين الالتزام ببنود المعاهدة. كما استعانت إيطاليا بالمستعمرين الإنجليز في مصر ومعتمدهم البريطاني اللورد «كتشنر» لكف يد المصريين عن تقديم العون لإخوانهم الليبيين. ومع ذلك لم يُلْقِ الليبيون السلاح، وشكلوا جيشاً للمقاومة بقيادة «عمر المختار»، وظل يقاوم الإيطاليين إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٣٣٢هـ (١٩١٤م)، وقد دخلتها إيطاليا في صف الحلفاء، في حين كانت تركيا حليفاً لألمانيا وخصما لإيطاليا، وهنا جاهرت تركيا بمناصرة الليبيين وتأييدهم. وأوفد أنور باشا شقيقه نورياً إلى السيد أحمد السنوسي عاملاً على تنسيق العمليات بين الدولة العثمانية والسنوسية، ولكن الموقف هنا كان قد تغير، فإذا كان هناك عدو مشترك للسنوسية والأتراك على السواء يتمثل في إيطاليا، فالأمر لم يكن كذلك مع الإنكليز الذين كانوا حلفاء الطليان في الحرب العالمية، فبينما كان العثمانيون يريدون الانتقام من الإنكليز والوصول إلى قناة السويس مع الألمان عن طريق الشام، أخرى فقد كانوا يريدون أن يوجدوا الاضطرابات على الحدود الغربية لمصر بحيث تشغل جانباً من الجيش الإنكليزي لمقاومة الزحف القادم من الشرق[١].

قاوم الشريف السنوسي خطط العثمانيين، فقد كانت تربطه بالإنكليز مصلحة، ولم يكن يريد أن يغضبهم، ويستجلب عدوانهم، لأن السبيل المفتوح لتلقي الأرزاق والمعونات إنما كان من ناحية الحدود المصرية، ويتضح ذلك بقوله لمحمد صالح حرب: «إن الأتراك إنما يريدون أن يورطوه في حرب مع الإنكليز قبل أن يستعد لها الاستعداد الكافي، وإنه لا يمالئ

(١) د/ محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، القاهرة ١٩٥٧، ص ١١٦-١١٧.

الإنكليز محبة فيهم أو تقرباً منهم، ولكن مصر هي الباب الوحيد المفتوح الذي تأتيه منه الأرزاق والأقوات التي يستطيع بفضلها متابعة القتال ضد الطليان، فإذا أقفل هذا الباب تحرج موقفه».

تعقدت العلاقات بين السنوسي وبين العثمانيين الذين نجحوا في إحداث الوقيعة بين السنوسي والإنكليز، وكذلك أخضعوا السنوسي لحملة من التشهير، بأنه يمالئ الانكليز، أدت هذه الحملة إلى توريط السنوسي في الاشتراك مع العثمانيين في عمليات ضد الإنكليز، وقد نجحت هذه العمليات بعض الشئ، ووصل السنوسيون إلى السلوم، ثم تقدموا إلى (سيدي براني) حيث انضمت اليهم مجموعة من المجاهدين المصريين منهم: محمد صالح حرب، وكان نائباً لقائد (مرسى مطروح) الانكليزي «رويال بك» والنقيب سيد أحمد أبو شادي والملازم الأول عبدالحميد حمدي، والملازم الأول أمين ذهني، والملازم الأول محمود لبيب، والملازم الأول أحمد سالم وغيرهم، وقد رأى هؤلاء أن الأولى بهم التحالف مع إخوانهم المجاهدين المسلمين ضد بريطانيا. وقد اضطر الإنكليز إلى الانسحاب إلى (مرسى مطروح) حيث قرروا اتخاذها موقعاً يصمدون فيه لهجوم السنوسيين والعثمانيين. ودعي الشريف أحمد السنوسي إلى الآستانة عام ١٣٣٧هـ (١٩١٨م) فتوجه إليها في غواصة ألمانية. وكانت التعقيدات التي تعرض لها بسبب سياسة الضغط عليه من جانب العثمانيين والإنكليز قد أضعفت زعامته، فانتقلت زعامة السنوسيين من بعده إلى السيد محمد إدريس السنوسي. أما الهجوم على الحدود الغربية فكان مقدراً له أن لا يأتي بأية نتائج حاسمة، إذ إن الدولة العثمانية وحليفتها ألمانيا قد هزمتها في تلك

الحرب فسويت الأمور في غير صالح القوى المنهزمة[1].

ورث إدريس السنوسي من سَلفه موقفاً عسيراً، فالقوة السنوسية المهاجمة لمصر قد هزمت، وأصبح الموقف بين الإنكليز والسنوسيين موقفاً عدائياً، فأغلقت في وجه السنوسيين طريق مصر، وزاد في سوء الحال قلة الأمطار، مما حرم البلاد من المحصولات الزراعية وأدت المجاعة إلى انتشار الأمراض وتفشي الطاعون، وهنا كان لابد من ايجاد حل لهذا المأزق الذي وقع فيه السنوسيون، إذ أصبحوا بين شقي الرحى، فهم بين عدو في الشرق هو الإنكليز، وعدو في الغرب هو الطليان، والأمراض تفتك، والمجاعة تستشري والمجاهدون في كل مكان يسلمون أسلحتهم لقاء القوت. وكان لابد من التفاوض مع إنكلترا وإيطاليا، وكانتا قوتين متحالفتين.

جرت مفاوضات بين السنوسيين والإنكليز في (عكرمة) أدت إلى إتفاق ٢٤ من جمادى الآخرة ١٣٣٥هـ (١٦ من نيسان ١٩١٧م) عرف باتفاق «عكرمة». وخلاصة مواد الاتفاق، أنه حددت مناطق نفوذ لكل من السنوسيين والطليان بحيث تكون برقة خاضعة للسنوسيين، ونص على إيقاف الحرب، وحرية التنقل بين المنطقتين، وحل بعض الأمور الأخرى كإعادة أملاك السنوسيين إليهم، ومراعاة تطبيق الشريعة الإسلامية وسحب السلاح من القبائل. وسوى هذا الاتفاق أيضاً الخلافات بين الإنكليز والسنوسيين، مما أدى إلى إعادة فتح الطرق إلى مصر في وجوههم، كما سمح الإنكليز للسنوسيين بحكم واحة (جغبوب) وكانت من قبل تتبع مصر.

(١) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص ١٢٦-١٢٧.

وفي ٢١ من رجب ١٣٣٧هـ (٢١ من نيسان ١٩١٩م) أصدر الإيطاليون قانوناً أساسياً (دستوراً) لطرابلس يتكون من أربعين مادة. نص ذلك القانون على حقوق المواطنين وواجباتهم، وعلى إيجاد مجلس نيابي، وعلى افتتاح المدارس، واحترام لغة البلاد، وإعفاء المواطنين من الخدمة العسكرية الإجبارية، وأن تكون الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية وحقوق العائلة والمناسك الدينية من اختصاص المحاكم الشرعية، وغير ذلك من الأمور التي تهتم بها الدساتير. وأراد الطليان مدَّ العمل بهذا القانون الأساسي إلى برقة ففاوضوا السيد إدريس في ذلك، واستقر الرأي على تطبيق هذا القانون بعد أن أضيف إليه مادتان فيما يخص برقة، وروعيت في تطبيق القانون الأساسي الظروف الاجتماعية لكل من الولايتين. وكان من أهداف الطليان من وراء هذا القانون الأساسي إقرار مبدأ السيادة الإيطالية، وكذلك العمل على تهدئة الأحوال الداخلية وتعيين حقوق المواطنين وواجباتهم[١].

وزادت العلاقات تقارباً بين الطليان والسنوسي، فعقد اتفاق (الرجمة) في ١٢ من صفر ١٣٣٩هـ (٢٥ من تشرين الأول ١٩٢٠م) وبموجبه اعترف بالسنوسي حاكماً مدنياً وزعيماً للقسم الداخلي من برقة ومنح لقب الأمير بكل ما يرتبط به من مراسيم وحقوق، وأصبحت حكومة برقة وراثية من بعده. وغدت برقة بعد هذا الاتفاق منقسمة بين إدريس السنوسي والطليان الذين أبقوا الساحل البرقاوي تحت نفوذهم المباشر، كما اشترط الإيطاليون على السنوسي تصفية معسكرات المجاهدين والتشكيلات السياسية والإدارية، وألا يزيد جيشه عن ألف شخص، وتجوز زيادته باتفاق الطرفين.

---

(١) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص ١٣٦.

وبعد هذا الاتفاق أجرى السيد السنوسي انتخابات وافتتح المجلس النيابي وانتخب السنوسي رئيساً بالإجماع.

غير أنه لم تنه اتفاقية (الرجمة) مشكلة العلاقات بين الطرفين، فشروطها لم تجد قبولا لدى مشايخ القبائل الذين أصروا على ألا تحل الأدوار (معسكرات المجاهدين)، واضطرت إيطاليا إلى عقد اتفاق مع السنوسية في ١١ من ربيع الأول ١٣٤٠هـ (١١من تشرين الثاني ١٩٢١م) عرف باتفاق «بومريم»، وبموجبه سمح ببقاء الأدوار، واشترك السنوسيون والإيطاليون في إدارتها.

أما طرابلس، فلم تتوقف المقاومة فيها بعد توقيع معاهدة الصلح بين الدولة العثمانية وإيطالية. فقد قرر (سليمان الباروني) أن يتابع الجهاد، ثم اضطر عام ١٣٣١هـ (١٩١٣م) إلى اللجوء إلى إستانبول، وبعد قيام الحرب العالمية الأولى رجع إلى طرابلس عام ١٣٣٣هـ (١٩١٥م) بعد أن عينته الدولة العثمانية حاكماً لها. فظل يكافح الطليان إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان من نتيجة كفاحه وكفاح السنوسيين في برقة أن الطليان وجدوا أنفسهم في نهاية الحرب العالمية الأولى وقد انحسر سلطانهم في الشريط الساحلي فقط. ولم يخل الأمر من وقوع بعض الخلافات بين السنوسية وزعماء طرابلس وبخاصة (بلخير) و (رمضان السويحلي) زعيم مصراته لكن الطرفين كانا يسيران في اتجاه واحد في مقارنة الاحتلال الإيطالي[(١)].

---

(١) د/ أحمد صدقي الدجاني، تاريخ ليبيا في القرنين ١٨، ١٩، طرابلس ١٩٦٥ ص ٧٥.

وبعد انتهاء الحرب اتفق زعماء طرابلس على إقامة الجمهورية الطرابلسية في ٢٨ من محرم ١٣٣٧هـ (٢ تشرين الثاني ١٩١٨م). ولا شك أن مبدأ تقرير المصير حينذاك قد شجعهم على اتخاذ هذا الموقف وقرروا إحاطة الحكومة الإيطالية علماً بذلك وأنهم مصممون على مواصلة الجهاد إن لم تعترف إيطاليا باستقلالهم. فاعترفت إيطاليا بالجمهورية نتيجة ظروف الحرب العالمية وعقدت اتفاق (سواني بنبادم) في ١٣٣٧هـ (١٩١٩م). وبعد إبرام الاتفاق أصدرت إيطاليا الدستور الذي أشرنا إليه قبل قليل، والذي نص على إنهاء حالة القتال بين الطرابلسيين والإيطاليين والاعتراف بالاستقلال الداخلي لطرابلس تحت سيادة ملك إيطاليا، وإيجاد مجلس نواب محلي، ومجلس حكومي يشتركان في حكم البلاد.

لم تدم الجمهورية الطرابلسية نتيجة الخلاف بين زعمائها من جهة، وعدم اعتراف إيطاليا بها فعليا من جهة أخرى. مما أدى إلى أن يقوم زعماء طرابلس بعقد مؤتمر (غريان) في ٢ من ربيع أول عام ١٣٤٠هـ (٢ من تشرين الثاني ١٩٢١م). وتقرر في هذا المؤتمر توحيد المقاومة في طرابلس وبرقة بزعامة السنوسي، وأرسل وفد إلى مقر الأمير السنوسي في برقة في ١٨ من شعبان عام ١٣٤٠هـ (نيسان ١٩٢٢م) حيث تمت الموافقة على توحيد المقاومة وبويع الأمير بالزعامة، وبذلك توحدت الجهود في برقة وطرابلس ضد الطليان في الوقت الذي تقلد الزعامة في إيطاليا موسوليني الزعيم الفاشيستي الذي ألغى جميع الاتفاقيات المعقودة بين إيطاليا والليبيين، وأخذ يعد العدة للانتقام من الليبيين وعلى رأسهم السنوسي نفسه الذي غادر البلاد إلى مصر مقلدا الزعامة العسكرية (عمر المختار) والزعامة الدينية محمد الرضا السنوسي. وهاجر إلى مصر عدد من المجاهدين الليبيين.

وكـان الإيطاليـون قـد بدأوا نشـاطهم العـسكري في برقـة، وأرسل موسوليني حاكماً جديداً اسمه «بونجبيوفاني» وأمره باستعمال الشدة. فقام المفوض السامي الإيطالي الجديد بحل المعسكرات في ولاية برقة، واحتلت القـوات الإيطاليـة العـاصمـة السنوسـيـة «إجـدابيـة» في ٦ من رمـضـان ١٣٤١هـ/ ٢١/ ٤/ ١٩٢٣م)، وأعلن الحاكم الإيطالي بعد ثلاثة أيام إلغاء جميع الاتفاقات المعقودة بين إيطاليا والسنوسية وأنها أصبحت طريقة دينية مجردة. وأكد الوالي هذا الأمر في أول أيار وأبلغه وزير إيطاليا المفوض في القاهرة للسنوسي نفسه[1].

وبرز في ميدان الجهاد السيد (عمر المختار) الذي تزعم نضال أهل برقة مـدة ثمـاني سنوات (١٩٢٣-١٩٣١م). وخـلال هذه المدة انقطعت الإمدادات عن المجاهدين ولا سيما بعد أن تنازلت مصر عن واحة (جغبوب) لإيطاليا في ١٧ من جمادى الأولى ١٣٤٤هـ (٢ من كانون الأولى ١٩٢٥م) فدخلتها القوات الإيطالية، وتقدم الإيطاليون في الداخل فاحتلوا (العقيلة) و (مرزوق) و (غات) فأتموا بذلك إخضاع (فزان) وغربي ليبيا. ثم زحفوا على واحات القسم الشرقي فاحتلوا (أوجلة) و(جالو) و (الكفرة)، فتم لهم بذلك عزل (عمر المختار) في الجبل الأخضر. وشرع الإيطاليون بمفاوضة محمد الرضا وعمر المختار. أما الرضا فقد استسلم في ١٥ من رجب ١٣٤٦هـ (السابع من كانون الثاني ١٩٢٨م). واستمرت المفاوضات مع عمر المختار حتى (تشرين الثاني ١٩٢٩م) عندما أعلن استئناف الجهاد.

(١) خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا ١٩١١-١٩٣١، بيروت ١٩٧٣، ص ٥٢-٦٢.

ولكن مصير النضال العسكري كان قد تقرر بعد أن تمكن المارشال (بادوليو) والجنرال (غرازياني) من عزل الجبل الأخضر. وسقط عمر المختار أسيراً في ٢٨ من ربيع الثاني ١٣٥٠هـ (١١ من أيلول/ سبتمبر ١٩٣١م) وجرت له محاكمة صورية وقرر إعدامه، وأعدم حقاً على الرغم من كبر سنه، وأجبر الأهالي على مشاهدة منظر إعدامه، فكان منظراً مؤثراً رهيباً، وتوقف النضال بعد ذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية[١].

عاشت ليبيا مأساة محزنة في ظل الإيطاليين حتى عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م)، فقد اتبع الإيطاليون في البلاد سياسة إبادة وإفناء وإجلاء وإفقار. وقد قدر عدد الشهداء من الليبيين خلال العشر السنوات الأولى من الاحتلال (١٩١١-١٩٢١) قرابة سبعين ألف شهيد. واستولت إيطاليا على مساحات واسعة من الأراضي أسكنت عليها مهاجرين من إيطاليا. فقد وضعت يدها حتى عام ١٣٥٠هـ(١٩٣١م) على ١٢٠ ألف فدان في برقة لم تدفع ثمن أكثر من ثلثها، وتضاعفت هذه المساحات بعد عامين. وعومل السكان معاملة سيئة فحرم عليهم الكثير. وألقي الناس من الطائرات، وهتكت الأعراض، وديست المصاحف، وسيق العمال والمجندون للخدمة مع الجيش في الحبشه والصحراء الغربية. وأعلنت إيطاليا في ١٩ من ذي القعدة عام ١٣٥٧هـ (٩ من كانون الثاني ١٩٣٩م) ضم طرابلس وبرقة إلى إيطاليا جزءاً من أراضيها وتطبيق نظام التمييز العنصري وإجبار القبائل على الاستقرار ومنح السكان الجنسية الإيطالية[٢].

(١) محمد الطيب الأشهب، السنوسي الكبير، القاهرة ١٩٥٦.

(٢) محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، القاهرة ١٩٥٦، ص٢٤-ص٣٥.

وقد حاول الليبيون المهاجرون إثارة الرأي العام لنصرة قضية بلادهم . فأسس بشير السعداوي في دمشق جمعية الدفاع الليبي (الطرابلسي البرقاوي) عام ١٣٤٧هـ (١٩٢٨م)، وضمت كامل عياد، وعبدالغني الباجقني، وبكري قدوة وأعلنت هذه الجمعية مطالبها عام ١٣٤٨هـ (١٩٢٩م) وهي .

١- تأسيس حكومة وطنية ذات سيادة على رأسها زعيم مسلم تختاره الأمة .

٢- تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد .

٣- انتخاب مجلس نواب .

٤- جعل العربية لغة رسمية .

٥- المحافظة على شعائر الدين الإسلامي .

٦- العناية بالأوقاف بإدارة إسلامية .

٧- إصدار عفو عام .

٨- عقد معاهدة مع إيطاليا يقرها المجلس النيابي .

وفتحت الجمعية فرعاً لها في تونس عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) برئاسة محمد عريقب الزليطي . ودخل رئيسها السعداوي عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) في خدمة الملك السعودي . وأسست جمعية في مصر بزعامة (أحمد السويحلي) وقامت بنشاط كبير، وفتحت عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) نادي طرابلس الغرب الثقافي، ولم يقم السنوسي حتى عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) بنشاط مهم .

وشكلت الجاليات الليبية التي تقطن أرجاء العالم الإسلام المختلفة لجنة للدفاع عن حقوق بلدها بزعامة بشير السعداوي. واتخذت هذه اللجنة ميثاقاً وطنياً لها قدمته إلى المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس عام ١٣٥٠هـ(١٩٣١م). وطالب اللجنة المسلمين في أقطار الأرض بتقديم المساعدة لإخوانهم المنكوبين في ليبيا. وجاء في الميثاق ما يلي:

١- تأليف جمعية تأسيسية لسن دستور البلاد.

٢- انتخاب الشعب مجلساً حائزاً على الصلاحية التي يخولها الدستور إياها.

٣- اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في دواوين الحكومة والتعليم.

٤- المحافظة على شعائر الدين الإسلامي وتقاليد القطر في جميع أرجائه.

٥- العناية بالأوقاف وإدارتها من قبل لجنة إسلامية.

٦- العفو العام عن جميع المشتغلين بالسياسة داخل القطر وخارجه.

٧- تحسين العلاقات بين الشعب في طرابلس وبرقه وبين الدولة الإيطالية بمعاهدة يعقدها الطرفان ويصدقها المجلس النيابي.

٨- تأليف حكومة وطنية ذات سيادة يرأسها زعيم مسلم يختاره الشعب[1].

وأعلنت الحرب العالمية الثانية، فدفع الإنجليز الأمير السنوسي للعمل. وعقد اجتماع في بيت السنوسي في الإسكندرية في ٦ من رمضان ١٣٥٨هـ (١٩ من تشرين الأول ١٩٣٩م) وحضرَ المؤتمر عن طرابلس أحمد السويحلي وأحمد المريض وعون سوف وتوفيق الغرياني ومحمد

(١) د/ نقولا زيادة، ليبيا من الاحتلال الايطالي إلى الاستقلال، القاهرة ١٩٥٨ ص ٧٥-٩٢.

العيساوي. ومثَّل برقةَ عبدالسلام الكذة، وعبدالحميد العباد، وتم الاتفاق بعد أربعة أيام على تشكيل لجنة برئاسة الأمير وعضوية السويحلي والمريض وغيرهم وجددب بيعة الأمير على ليبيا.

ودخلت إيطاليا الحرب ضد بريطانيا فازدادت حاجة الإنجليز لعون الليبيين ووسطوا (حمد الباسل) لحمل الليبين على تقديم مساعدتهم. ورفض الإنجليز أن يمنحوا أهل طرابلس أية وعود واكتفوا بعرض أجر زهيد على من يتطوع للحرب في صفوفهم، فرفض الطرابلسيون العرض بواسطة (حمد الباسل) ولكن السنوسي قبل وعهد إلى صفي الدين السنوسي بتجنيد المتطوعين. وافتتح مكتب تجنيد سنوسي استطاع أن يجند ١٤٠٠٠ جندي و١٢٠ ضابطاً. وشكل الأمير إدريس الجمعية الوطنية الليبية التي قررت إعلان بيعة السنوسي وتفويضه دون قيد أو شرط وخوض الحرب إلى جانب بريطانيا. ورفض زعماء طرابلس إقرار هذا الإعلان وعاد الإهتمام بالبلاد العربية لقضية ليبيا[١].

وتمكن الإنجليز من احتلال (طبرق) في مطلع عام ١٣٦١هـ (١٩٤٢م) وشكلوا حكومة عسكرية في برقة عاصمتها (بنغازي). ولكن الحكم الإيطالي عاد بعد شهرين، وخرج الإنجليز ليعودوا مرة أخرى بعد ستة أشهر. وساهم المتطوعون الليبيون بزعامة السنوسي مساهمة فعالة. واعترف وزير الخارجية البريطانية بمساعدة الليبيين القيمة، وأعلن أن بريطانيا

(١) E.E Evans Ritchard, The sanusi of curenica, oxford 1963 p. 215-220.

«متى انتهت الحرب لن تسمح بوقوع السنوسيين في برقة تحت النير الإيطالي مرة أخرى بأي حال من الأحوال»، ولكن بعد أيام كان (روملي) يلاحق القوات الإنجليزية فأخرجها من ليبيا ولحق بها إلى العلمين.

وقلبت معركة العلمين الأوضاع بصورة نهائية. وحاربت القوات السنوسية مع الإنجليز رافعة العلم السنوسي، دخلت القوات البريطانية طرابلس في ١٧ محرم ١٣٦٢هـ (٢٣ من كانون الثاني ١٩٤٣م) وتم لهم بعد أسبوعين تطهير ليبيا من القوات الإيطالية. و وقد رفض السنوسي أن يعود إلى برقة على أساس غامض، كما رفض الإنجليز الاعتراف بإمارته فبقي في مصر [١].

بقيت ليبيا في عرف القانون الدولي بلاد عدو يحتلها الإنجليز ويديرونها إدارة عسكرية أكثر من سبع سنوات. واستقل الفرنسيون بحكم فزان فقسموها إلى ثلاثة أقسام: (غات) و (فزان) و (غدامس). أما (غدامس) فقد ألحقوها بتونس وألحقوا الباقي إدارياً بالجزائر، وأحلوا الفرنك الجزائري محل الليرة الإيطالية، وأعادوا منصب المتصرف التركي، وعينوا أحمد بك سيف النصر متصرفاً على فزان، ووعد ديغول السكان، وعددهم ٤٠٠٠، «بأن يجدوا الأمن والنظام في ظل فرنسا». أما الإنجليز فقد فصلوا برقة عن طرابلس فصلاً يكاد يكون تاماً، وفرقوا بينهما في المعاملة. فقد أباحوا التعامل بالجنيه المصري في برقة، ورفعواالقيود عن التجارة والرقابة على المطبوعات، وأباحوا للسكان السفر، ووظفوا الأهالي. ولم يفرضوا ضرائب مباشرة في برقة حتى عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م) حينما فرضوا ضريبة

(١) محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، ٢٩٣-٢٩٥.

الأرباح. واختلفت سياسة الإدارة البريطانية في طرابلس حيث استمرت الأحكام العسكرية شديدة. وقدموا مساعدات مالية لخزينتي برقة وطرابلس والتي بلغت مليوني جنيه في أواسط عام ١٣٦٦هـ ١٩٤٧م)[١].

ولم يتقبل الليبيون هذا الوضع الشاذ بالرضا، ولكن النضال في طرابلس اختلف عن نضال برقة. وتمسك أهل برقة بزعامة السنوسي الذي رأى أن إمارته أهم من الوحدة، وكانت له آراء قديمة في الحكم. وكان قد تأسس في بنغازي نادي عمر المختار عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) الذي دعا إلى تأسيس دولة ليبية مستقلة متحدة بإمارة السنوسي، وأصدر مجلة (عمر المختار) و (جريدة الوطن) وأكد النادي على الحد من طغيان السنوسي. واضطهد النادي، وعطلت صحفه وغير اسمه، فأصبح: «الجمعية الوطنية» عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م). ولما جاء السنوسي إلى برقة للاستقرار فيها ومنحته الحكومة البريطانية سلطات أمير بادر إلى حل جميع الهيئات والأحزاب في ٢ من صفر ١٣٦٧هـ (كانون الأول ١٩٤٧م) وشكل في مطلع العام الذي يليه المؤتمر الوطني البرقاوي العام وجعله الهيئة السياسية الوحيدة في البلاد. وعين الأمير أعضاء المؤتمر فقد (كانوا ٦٧ ثم جعلهم ٧١) فكان رئيس المؤتمر ووكيله الأول من أقارب الأمير والوكيل الثاني سنوسيا، وأكثر أعضاء المؤتمر من الذين شغلوا وظائف مهمة في خدمة العثمانيين، والإيطاليين والإنجليز. وتمسك المؤتمر بأمرين: ملكية السنوسي وعدم عودة الإدارة الايطالية، والإنجليز. وتمسك المؤتمر بأمرين: ملكية السنوسي وعدم عودة الإدارة الإيطالية، وعد الوحدة الليبية أمرا ثانوياً

(١) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ص ٥٦.

في مقابل ملكية إدريس السنوسي، لذا فإنها طلبت لجنة التحقيق الرباعية التي أرسلها وزراء خارجية الدول الكبرى عام (١٩٤٧م) باستقلال برقة تحت التاج السنوسي الوراثي، وأوضح السنوسي أنه يفضل الاستقلال والتحالف مع بريطانيا[(١)] .

بدأ السنوسي يسعى للاستقلال ببرقة وأعلن استياءه من الطرابلسيين. وأرسل عمر منصور الكخيا رئيس ديوانه إلى لندن مطلع عام ١٣٦٨هـ (أواخر عام ١٩٤٨م) لإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية حول استقلال برقة فقط. وعقد المؤتمر البرقاوي الوطني العام جلسة في منتصف عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م) في بنغازي خطب فيها الأمير إدريس السنوسي، وأعلن مولد دولة برقة، فاعترفت بريطانيا بإمارته وحكومته في برقه.

وكان هذا العمل من السنوسي مفاجأة غير سارة للعرب، فقامت مظاهرة صاخبة في بنغازي ضده وحاولت اقتحام قصره. واحتج أمين سر جمعية (عمر المختار) وأخيراً السنوسي بأن اعلان استقلال برقة هو موافقة كاملة على التجزئة وطالبت بإعلان وحدة البلاد كلها دولة مستقلة تحت إمارته، وأبدى عبدالرحمن عزام باشا أمين عام الجامعة العربية أسفه لما حدث.

وسافر السنوسي إلى لندن ماراً بطرابلس. وعلى الرغم من أنه استقبل استقبالاً حاراً في طرابلس ووعد بتبني أماني البلاد، عاد إلى الحديث عن برقة وحدها في لندن ووضع إكليلاً من الزهور على قبر الجندي المجهول باسم أمير برقة. وعاد السنوسي إلى برقة فأعلنت الحكومة البريطانية في (ذي القعدة ١٣٦٨هـ) ١٩٤٩م) نقل السلطات الداخلية إليه. ولكن بعد

(١) نفس المرجع، ص ٦٢-٦٤.

شهرين اتخذت هيئة الأمم المتحدة قراراً بتوحيد ليبيا واستقلالها. وانتهت رواية إمارة برقة المستقلة[1].

واتجه النضال في طرابلس نحو الوحدة والاستقلال فأنشئ النادي السياسي الأول عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) في مدينةطرابلس، وافتتح فروعاً له في النواحي. وازداد نفوذ النادي حتى تمكن بعد عامين من تنظيم مظاهرة كبرى أزالت اللافتات الفاشية من الشوارع. وتقدم بعض الذين سبق لهم التعاون مع الإيطاليين بعرائض طالبوا فيها بوصاية بريطانية. ونشأ ردَّ فعل لهذه الحركة الحزبُ الوطني عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) برئاسة (علي بن حسن الفقيه) وعضوية (مصطفى مرزان) و (عون وسوف) و (محمد بن حسن) و (عبدالسلام المريض) و (سالم بن منتصف). ونشر الحزب الوطني ميثاقه في أول شعبان ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٤م دعا فيه إلى مقاومة عودة إيطالية والعمل على إلغاء القوانين الإيطالية ومنع هجرة الإيطاليين إلى طرابلس. وعلى الرغم من أهداف الحزب المعتدلة لم تعترف الإدارة العسكرية البريطانية به إلا في ٧ من جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (الثامن من نيسان ١٩٤٦م. وضاق بعض الأعضاء وعلى رأسهم رئيس الحزب، باعتدال الحزب، فانشقواوشكلوا في ٣٠ من جمادى الآخرة ١٣٦٤هـ (٣٠ من أيار ١٩٤٦م) الكتلة الوطنية الحرة، في حين أصبح مصطفى مرزان رئيساً للحزب الوطني. وأرادت الإدارة العسكرية إضعاف هذين الحزبين، فشكلت في (العاشر من أيار) حزباً من المتعاونيين برئاسة السيد سالم المنتصف وعضوية الشيخ محمد أبو الإسعاد مفتي طرابلس في العهد الإيطالي، وسمي الحزب الجبهة الوطنية

(١) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٧٣.

الموحدة. وأعضاء الجبهة ينتمون إلى أسر كبيرة عرفوا بتعاونهم مع السلطات الإيطالية. وانشق عن الكتلة الوطنية الحرة ثلاثة أعضاء وشكلوا في ١٦ من كانون الأول) حزب الاتحاد المصري الطرابلسي برئاسة (علي رجب) الذي دعا إلى الاتحاد مع مصر. وشكل (صادق بن زارع) وكيل الحزب الوطني حزب الأحرار في الأول من جمادى الأولى ١٣٦٧هـ (١١ من آذار ١٩٤٨م). كذلك ألف العمال حزباً في شوال ١٣٦٦هـ (مطلع أيلول ١٩٤٧م)[١].

وقد سعت الأحزاب الطرابلسية إلى محاربة الاتجاهات الانفصالية في برقة. فحاولت الاتفاق مع السنوسي والاعتراف بإمارته على ليبيا المتحدة. وقصد بنغازي في جمادى الآخرة ١٣٥٥هـ (أيار ١٩٤٦م) كلٌّ من (محمود المنتصف) و (بشير السعداوي) وعرضا الإمارة على السنوسي، واقترحا عقد مؤتمر برقاوي طرابلسي للبت في هذا الموضوع. واجتمع الوفدان في ٢٥ صفر ١٣٦٦هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٤٧م)، وحضر الاجتماع عن طرابلس (عبد المجيد كعبار) و (سالم المريض) ومفتي طرابلس، كما حضره عن برقه (عمر باشا كيخيا). واتفق أعضاء المؤتمر على وحدة البلاد واستقلالها واعترفوا بإمارة السنوسي وقالوا بضرورة الانضمام إلى الجامعة العربية. ولكن الوفد البرقاوي أصر على الاعتراف بإمارة السيد إدريس السنوسي دون قيد ولا شرط. فرفض وفد طرابلس كما رفض قبول فكرة تجزئة النضال خطةً عملية[٢].

---

(١) د/ زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث، القاهرة ١٩٦٦.

(٢) نفس المرجع ص٢٢٥-٢٤٣.

وقررت الأحزاب الطرابلسية تشكيل هيئة تحرير ليبيا في ٢٠ من ربيع الآخر ١٣٦٦هـ (١٣ آذار ١٩٤٧م). وضمت الهيئة كلاً من بشير السعداوي وأحمد السويحلي و محمود المنتصر ومنصور قدارة و طاهر المريض. وقام عبدالرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية بدور مهم في العمل على تشكيل هذه الهيئة. ثم وسعت الهيئة نفسها عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م)، فضمت مفتي طرابلس وغيره وأصبح اسمها المؤتمر الوطني الطرابلسي، وأرسل المؤتمر وفداً إلى بنغازي اجتمع إلى السيد السنوسي، واتفقا على قيام دولة اتحادية برئاسة السنوسي.

ولم يتغير موقف السنوسي بعد صدور قرار الأمم المتحدة في ٣٠ من محرم ١٣٦٩هـ (٢١ من تشرين الثاني ١٩٤٩م) بإعلان استقلال ليبيا. فقد أصدر الاتفاق مع الإنجليز قانون الانتخاب البرقاوي في (الخامس من نيسان ١٩٥٠م)، وأجرى الانتخابات بعد شهرين. وتألفت جمعية برقاوية وطنية من خمسين عضواً منتخباً، عشره عينهم الأمير، واجتمعت الجمعية على الفور إثر انتهاء تشكيلها. واستمر الأمير في اتباع سياسته الانفصالية، فأصدر قانون الجنسية البرقاوية، وأسس جيشاً يدربه الإنجليز، ومنح الإنجليز قواعد عسكرية. وعارضت الجمعية الوطنية البرقاوية هذه السياسة وأجبرت وزارة (عمر الكيخيا) على الاستقالة. ولكن الأمير ضاق ذرعاً بالمعارضة فحل الجمعية، وأجرى انتخابات رضي عن نتائجها. وانتقدت الجمعية الوطنية (نادي عمر المختار سابقاً) السياسة التي اتبعها الأمير. وحل السنوسي في نهاية عام ١٣٦٦هـ جميع الهيئات والأحزاب في برقة[١].

(١) د/ عبدالكريم غرايبة، تاريخ أفريقيا العربيه، ص ١٨٥-١٨٧.

استقلال ليبيا:

أما موقف الدول الكبرى من ليبيا، فقد تبين إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، حين شرع وزراء خارجية الدول الكبرى عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) بدراسة مستقبل ليبيا. ورغم عدم اختلافهم من حيث المبدأ على إخضاع ليبيا لنوع من الوصاية اختلفوا على التنفيذ. فقد طالب الاتحاد السوفيتي بأن تكون الوصاية له، وعارضت الولايات المتحدة، واقترحت أن تكون إيطاليا هي الدولة الوصية. وأيدت فرنسا موقف أمريكا ولكنها اشترطت تعديل الحدود لصالح إمبراطوريتها. أما بريطانيا فلم تبد أكتراثا بمصير طرابلس، ولكنها أصرت على عدم عودة إيطاليا إلى برقة حسب وعدها للسنوسي(١).

واستأنف وزراء الخارجية بحث مستقبل ليبيا في جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (نيسان ١٩٤٦م) وعاد الاتحاد السوفيتي فاقترح منح الوصاية على طرابلس لإيطاليا. أما بريطانيا فإنها أيدت في آن واحد مطالب فرنسا الاقليمية ووحدة ليبيا واستقلالها. وأصرت بريطانيا في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس على عودة الإيطاليين إلى برقة. وأيد ملوك الدول العربية ورؤساؤها في «انشاص» ٢٧-٢٨ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ (٢٨-٢٩ أيار ١٩٤٦م) استقلال ليبيا، وكذلك أيدته بعد شهر الحكومات العربية في مؤتمر بلودان.

وتم عقد الصلح مع إيطاليا في ٢٩ من شوال ١٣٦٦هـ (منتصف أيلول عام ١٩٤٧م)، وتنازلت إيطاليا نهائياً عن ممتلكاتها. واتفقت الدول الكبرى على البت في مصير ليبيا وغيرها خلال عام حسب رغبات السكان، وإلا

(١) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ص ١٨٥-١٨٧.

أحيلت القضية إلى هيئة الأمم المتحدة. وأرسل وزراء الخارجية لجنة تحقيق إلى ليبيا انتهت من عملها في ١٤ من رجب ١٣٦٧هـ (العشرين من أيار ١٩٤٨م)، ولكن لجنة التحقيق لم تستطع اتخاذ قرار، وكذلك فشل وزراء الخارجية الدول الكبرى الاستعمارية الأربع في الوصول إلى قرار. وأعاد الاتحاد السوفيتي اقتراحه بإعادة ليبيا إلى إيطاليا، ولكن الدول الغربية رفضت، واقترحت إعادة تريستا إلى إيطاليا. وأخيراً قرروا في منتصف الشهر إحالة القضية إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وبحثت الجمعية مستقبل ليبيا في جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ (نيسان ١٩٤٩م) ثم أجَّلت البحث بعد خمسة أشهر. واقترح الاتحاد السوفيتي استقلال ليبيا الموحدة. ويكون بذلك قد غير سياسته ثلاث مرات. فقد طالب بوصاية سوفيتية، ثم بوصاية إيطالية، والآن يقترح الاستقلال. . ولم يفته أن يحمل على سياسة بريطانيا في برقة. وأيد مندوب بريطانيا الاستقلال، ولكنه لم يبد تأييداً للوحدة، وأيد مصالح فرنسا في فزان. أما فرنسا فلم تعترف بوجود شيء اسمه ليبيا وعارضت الوحدة وقالت إنه من المحال تحديد موعد الاستقلال. أما أمريكا فقد أيدت فكرة الاستقلال السريع وإنشاء ليبيا مستقلة موحدة في ثلاث سنوات أو أربع. وقد أيد وحدة ليبيا واستقلالها مندوبو سوريا، ومصر، والعراق، والهند. وأخيراً رغم معارضة الدول الاستعمارية وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ من تشرين الثاني على استقلال ليبيا الموحدة بأغلبية ٤٩ صوتاً ضد لاشيء وامتنعت تسع دول من بينها انجلترا[١].

(١) د/ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٤٤٣.

وهكذا أصبحت ليبيا دولة مستقلة موحدة ذات سيادة يرأسها الملك محمد إدريس السنوسي، وأصبحت عضواً في جامعة الدول العربية في ربيع الآخر ١٣٧٢هـ (آذار ١٩٥٣م)، وفي هيئة الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٥٥ . وفي عام ١٩٦٤ وافق مجلس النواب الليبي على مشروع قانون توحيد ليبيا، وإلغاء النظام الاتحادي وتحويله إلى نظام وحدوي.

ولم يرض الطرابلسيون عن الأوضاع الجديدة، فهم يمثلون أكثر من ثلثي سكان المملكة، ويعدون أكثر الليبين ثقافة ووعياً، ومع ذلك تساووا في مجلس الشيوخ مع فزان واضطروا لقبول تاج السنوسي. وحدثت اضطرابات في طرابلس بعد شهرين من الاستقلال أدت إلى حل الحزب الوطني، وإخراج (بشير السعداوي) من البلاد، وتشتيت اتباعه. وكان المجلس التشريعي الطرابلسي والذي انتخب في ١٣ من ذي الحجة ١٣٧١هـ (أول أيلول ١٩٥٢م) «٣٠ عضواً منتخباً وعشرة عينهم الملك» - قد ناصب الإدارة الملكية العداء فبادر الملك إلى حله، ونفذ الملك في ليبيا المصير الذي كان يريده ببرقه، إذ ربط ليبيا كلها بمعاهدة مع بريطانيا في ذي الحجة ١٣٧٢هـ (أيلول ١٩٥٣م) مقابل ثلاثة ملايين جنيه سنوياً، وبالولايات المتحدة لقاء مليوني دولار في العام ارتفعت إلى ١١ مليون في سنة ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م)[١].

لم تدم الملكية في ليبيا الموحدة وقتاً طويلاً، إذ بلغت مدتها سبعة عشر عاما، وما لبثت أن هبت عليها رياح التغيير التي هبت على غيرها من البلاد

(١) د/ مكي شبيكة وآخرون، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الكويت ١٩٧٤م، ص١٤٥- ١٤٧.

العربية فقد فوجئ العالم في اليوم ١٩ من جمادى الآخرة ١٣٨٩هـ (الأول من أيلول سبتمبر ١٩٦٩م) باستيلاء الجيش على السلطة بقيادة العقيد «معمر القذافي» وذلك حينما كان الملك إدريس السنوسي البالغ من العمر ٧٩ عاماً يستشفى خارج البلاد، ولم يلبث ولي عهده أن تنازل عن كل سلطاته الدستورية. ولقد ظهرت حماسة الثورة الليبية بصورة واضحة في مجال التعاون العربي، فلقد وقفت ليبيا مواقف قوية في مؤتمرات القمة، وكذلك في العمل على إزالة آثار العدوان الإسرائيلي عن البلاد العربية.

وقد نجحت الثورة الليبية في إزالة بقايا النفوذ الأجنبي عن البلاد، وكان هذا النفوذ ممثلا في قاعدتين عسكريتين إحداهما في طبرق تابعة لبريطانيا، والأخرى في طرابلس قاعدة (هويلس) تابعة لأمريكا. ونجحت الحكومة الليبية في العهد الجديد في تحقيق جلاء الدولتين العظميين (بريطانيا وأمريكا) عن قواعدهما بعد مفاوضات قصيرة الأمد. وكذلك نجحت الحكومة الليبية الثورية في نمو البلاد ورقيها في جميع المجالات الاقتصادية بعد ظهور النفط بكميات كبيرة، فغدت ليبيا بذلك من الدول المتطورة بعد أن عانت كثيراً من الفقر. كما وقعت ليبيا ميثاق طرابلس في شوال ١٣٨٩هـ (كانون الأول ١٩٦٩م) والذي يقضي بإقامة وحدة ثلاثية مع مصر والسودان، ثم وقعت في ٢١ من صفر ١٣٩١هـ (١٧من نيسان ١٩٧١م) ميثاق بنغازي الذي يقيم اتحاداً للجمهوريات العربية بين ليبيا، ومصر، وسوريا ويجعل منها دولة اتحادية واحدة، ولكن هذه المحاولات الاتحادية ظلت حبراً على ورق[1].

(١) المرجع السابق، ص ١٤٨، ١٥٥.

الفصل السابع عشر

جمهورية تونس

تونس بلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط، وهي جزء من الشمال الإفريقي أو المغرب العربي، وأصغر أقطار المغرب مساحة، وتبلغ مساحتها (١٢٥٠٠٠كم٢)، ويبلغ عدد سكانها حوالي عشرة ملايين نسمة. وعاصمة البلاد مدينة تونس، وأهم مدنها بعد تونس مدينة «صفاقس» عاصمة الجنوب، وهي مرفأ تجاري كبير، ومن مدنها «سوسة» المعروفة بآثارها وبخاصةً مساجدها العظيمة، ومن مدنها كذلك «بنزرت» الميناء الحربي الشهير، وكذلك مدينة «القيروان» التاريخية المعروفة بمركزها الديني ومبانيها الإسلامية. وهناك مدن أخرى هي «قابس، وقفصة، والمهدية».

وتقع تونس غربي ليبيا، وهي متاخمة للصحراء الكبرى جنوباً، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب والجنوب بلاد الجزائر، وفي الجنوب الشرقي ليبيا، وبذلك يصبح لتونس حدان بحريان وحدان بريان. وتونس بحكم مركزها الجغرافي، وموقعها على البحر المتوسط، وامتداد طرقها الساحلية تربط أقطار المغرب بالمشرق من جهة، وتصل بين الشرق والغرب من جهة ثانية وهي معبر حساس بين أوروبا والشرق. وموقع تونس هذا جعل بعض الكتاب الغربيين يطلقون عليها اسم «عتبة السلام» وهذا الموقع المهم يظهر لنا بعض أسباب ما كان لقرطاجة القديمة من قوة، كما أن ميناء (بنزرت) يتحكم في ممر صقلية، ووسط غربي البحر المتوسط. أما القسم الجنوبي فيها، فهو ممر بري له أهميته.

أما سكان تونس فكانوا في الأصل من البربر الحاميين[1] .

خضعت تونس في تاريخها القديم للفينيقيين الذين أسسوا مراكز تجارية لهم على الساحل التونسي أهمها: (أوتيكة) و (سوسة)، ثم بنوا، (قرطاجة) عام ٨٨٠ ق. م، والتي ازدهرت وسيطرت على معظم المدن الفينيقية، وقام بين قرطاجة وروما نزاع مرير دام سنوات عدة انتهى بانتصار روما والقضاء على قرطاجة. ودخلت تونس والشمال الإفريقي في حوزة الرومان من ١٤٨ ق. م. إلى ٤٢٧ بعد الميلاد. وقد حكمت روما تونس حكماً مباشراً وبسطت سلطتها على الأمراء المحليين، وانهار حكم الرومان بعد ستة قرون، ودخل البلادَ (الوندالُ) من سنة ٤٣٩-٥٣٤، ثم زحف البيزنطيون عليها فاحتلوها من ٥٣٤-٦٤٢) وحاولوا أن يسيروا في حكمهم على نهج الرومان فيها، وظلت تحت حكم البيزنطيين إلى أن فتحها المسلمون.

فتح المسلمون تونس أول مرة عام ٤٣هـ في عهد معاوية بن أبي سفيان، ولكن البيزنطيين استردوها، واستقر الحكم العربي الإسلامي في تونس عام ٧٢هـ في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان. ثم خضعت تونس للعباسيين، واستقلت بعد ذلك عن مركز الخلافة الإسلامية بخضوعها للأغالبة (١٨٤-٢٩٧هـ)، كما خضعت بعد ذلك للفاطميين، وبعد انتقال الفاطميين إلى مصر خضعت لوالي الفاطميين بلكين يوسف أبي الفتح الصنهاجي (٣٦٢-٥٦٧هـ) الذي خلع طاعة الفاطميين، ودعا إلى العباسيين في بغداد ولكن

(١) عبد الغني سعودي، الوطن العربي، ص ٤٧٠.

الفاطميين أو عزوا إلى قبائل بني هلال وبني سليم بالإغارة عليه فخربوا البلاد، وعاد الصنهاجي إلى حظيرة الفاطميين. ثم قامت في تونس دولة المرابطين، وتلتها دولة الموحدين التي استطاعت التغلب على المرابطين، وطرد النورمانديين من السواحل بعد أن كانوا قد أخلوها زمن الصنهاجيين.

وبعد الموحدين قام الحفصيون في تونس من ٦٢٦-٩٨٢هـ، وهم فرع من الموحدين، وقد جعلوا منها دولة مستقلة زاهرة، وظلت كذلك إلى أن دخلها العثمانيون فأصبحت منذ ٩٨١هـ ولاية تابعة لهم(١).

ويلاحظ أن كل ما كان من مظاهر الحضارات في تونس قبل الفتح الإسلامي، قد ترك آثاراً محدودة، ما لبثت أن توارت على مر الزمن على العكس من الفتح الإسلامي الذي أوجد بحق مرحلة حضارية جديدة في تاريخ تونس لا تزال راسخة بتاريخها وآثارها ومنجزاتها وواقعها الحضاري المعاصر.

تاريخ تونس الحديث:

يبدأ تاريخ تونس الحديث منذ ضمت إلى العثمانيين عام ٩٨١هـ (١٥٧٣م)، إذ استطاع العثمانيون طرد الإسبان الذين دخلوا تونس على أثر استنجاد الحسن الحفصي بهم ودخول القائد العثماني (دارغوث باشا) القيروان.

واستطاع القائد سنان باشا الاستيلاء على الحصون، وأسر محمداً الحفصي عام ٩٨١هـ (١٥٧٣م)، واعتقله بالاستانة حيث توفي، وبذلك

(١) د/ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٤٥٠-٤٥١.

انتهى عصر الدولة الحفصية التي حكمت تونس ما يقارب ثلاثمائة وخمسين عاماً من ٦٠٥-٩٨٢هـ.

جاء القائد سنان باشا إلى تونس، ووضع نظاماً لحكمها، قوامه حاكم مدني هو الوالي ولقب بالباشا، وهو يمثل السلطان العثماني، على أن يساعده ديوان استشاري مكون من ضباط عسكريين، وموظف يدير الشؤون المالية يلقب بالباي (وكان المفترض أن يتكون هذا النظام من عناصر يوازن بعضها بعضاً مما يساعد على بقاء الدولة العثمانية مستقراً في البلاد. لكن الأمور تطورت على غير ما يظن، فلم يلبث الدايات (الداي إبراهيم، والداي موسى، والداي عثمان الذي حكم ١٦ سنة، وهو أشهرهم، والداي يوسف حكم ما يزيد على سبع وعشرين سنة) أن استأثروا بالحكم دون الوالي الباشا، فكان أول من تولى من هؤلاء (إبراهيم رودوس) ودام حكم الدايات من ٩٩٩ إلى ١٠٥٠هـ (١٥٩٠-١٥٣٩م) حين ظهرت سلطة أخرى غلبت على سلطة الدايات هي سلطة الباي، وأصبح الحكم في البلاد لهؤلاء البابات. وحكمت منهم أسرتان، أولاهما هي الأسرة المرادية من ١٠٤٧-١١١٤هـ (١٦٣٧-١٧٠٢م، وأخراهما هي الأسرة الحسينية من ١١١١٧-١٣٧٧هـ (١٧٠٥-١٩٥٧م). وكان أولى بابات الأسرة المرادية (أسطا مراد) وقد منحته الدولة العثمانية لقب باشا، ولكنه توفي في السنة نفسها. وتولى الحكم بعده ابنه (حمودة) الذي يعد المؤسس الحقيقي لأسرة البابات المرادية. أما أسرة (البابات الحسينية) فكان منشئها هو (حسين بن علي تركي) الذي بويع بالولاية عام ١١١٧هـ (١٧٠٥م)، وأصبحت الولاية وراثية من بعده. وقد بقيت هذه الأسرة تحكم البلاد إلى قيام الجمهورية

التونسية في عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م)[١].

وكـان هؤلاء (البـابات) يحكمـون البـلاد حكمـاً مـستـقـلاً عـن الدولة العثمانية. ولكن كانوا يعدون أنفسهم تابعين لها من الناحية الدينية على أساس أن العالم الإسلامي وطن واحد. وقد تعاقب (البابات) على حكم البلاد فتحقق على يد بعضهم كثير من الأعمال الإصلاحية العمرانية. والإدارية، وتجلت الصبغة العربية حينما عمل البابات على تحويل المكاتبات بينهم وبين الدولة العثمانية إلى اللغة العربية.

ويأتي على رأس البابات الذين تزعموا الحركة الإصلاحية (أحمد باشا) الـذي حـكـم مـن ١٢٥٥-١٢٧٢هـ (١٨٣٩-١٨٥٦م)، وفـي زمنـه بـدأت حركة التنظيمات في الدولة العثمانية على عهد السلطان محمود الثاني. وقد طلب السلطان من الباي أحمد أن يطبق التنظيمات في تونس، فقام الباي أحمد ببعض الإصلاحات في تونس ومن أهمها: إنشاء مدرسة حربية دعا إليها الضباط الفرنسيين ليعملوا أساتذة بها وخبراء في الشؤون العسكرية والإدارية والعمرانية. كما أنه أنشأ جيشاً قوامه ٢٥ ألف رجل، وأنشأ كذلك مصانع للذخيرة، وداراً لصناعة السفن، وأسطولاً تونسياً اشترك مع الدولة العثمانية في حرب القرم. وكذلك شجع الباي نشر العلم وأكرم العلماء وعمل على إلغاء الرق. وأدى التقرب بينه وبين الغرب وبخاصة فرنسا إلى أن لبى دعوة وجهت إليه لزيارة فرنسا ورجع من هناك معجباً بما شهده من مظاهر حضارتها المادية. وقد استرعى نظره من ذلك قصر فرساي خاصة. فحاول أن يبني نظيراً له في بلاده فبنى صورة مصغرة لهذا القصر القريب من

(١) Ling, Dwight L. Tunisiau from Protectorate to Republic, p. 18-20.

تونس أسماه «المحمدية»[1].

وقد كان تورط الباي أحمد في مثل هذا الترف ومحاولة التقليد على حساب الشعب، إلى جانب النفقات التي اقتضتها الإصلاحات الأخرى، إلى وقوع البلاد في أزمة مالية ساعد عليها أن بعض معاوني الباي كانوا من المغامرين الذين سعوا إلى الإفادة من الأوضاع في سلب الأموال، وتكوين الثروات، والتآمر مع الأجانب نظير نسب من الأرباح، ومن هؤلاء (مصطفى خزنة دار) الذي كان وزير مالية الباي، وصهره، (ومحمود عياد) الذي كان قوى التأثير في الباي، وكان مسؤولاً عن مشتريات الحكومة، وتربطه بـ(مصطفى خزنة دار) مصلحة مشتركة في عقد الصفقات وتحقيق المغانم. مما أدى إلي قيام تفاهم بينهما، وقد استطاع (محمود عياد) في النهاية أن يحدث متاعب للبلاد بعد أن أثرى وهرب إلى فرنسا، وطالب الحكومة التونسية بدين كبير ادعاه بمقتضى وثائق مزورة، مما اضطر الباي إلى إرسال خير الدين التونسي المصلح الكبير إلى فرنسا لمقاضاته. وقد اقتضى الأمر اقامة خير الدين ثلاث سنوات في فرنسا، وتدخل الإمبراطور نابليون الثالث نفسه قبل أن تتمكن الحكومة التونسية من حسم الأمر بالتغلب على محمود عياد.

وبعد وفاة أحمد خلفه أخوه محمد باي الثاني من سنة ١٢٧٢ - ١٢٧٦هـ (١٨٥٥-١٨٥٩) فسار على منوال أخيه. ولم يكن يملك غير هذا. فالأمور كانت تتطور تدريجياً إلى تدخل فرنسا في البلاد وفرض سلطانها عليها. وقد أصدر محمد باشا «عهد الأمان» في عام ١٢٧٤هـ

---

(١) إحسان حقي، تونس العربية، بيروت ١٩٧٣، ص ١١٨-١٢٠.

(١٨٥٧م)، يتضمن إحدى عشرة مادة، ويضمن فيه الباي حقوق الرعية، وأمنهم على أموالهم وكرامتهم وأعراضهم، كما أنه يضمن تحقيق العدالة والمساواة الكاملة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، ولكن النفوذ الأجنبي تجلى في مواد هذا الأمان، فهناك التأكيد على المساواة بين أهل الذمة وأهل البلاد، إذ إن الإسلام قد تناول هذه الأمور بالتفصيل. وأكد حقوق الذميين وصانها. وكذلك منح هذا العهد أبناء الجاليات الأجنبية حقاً مطلقاً في الاتجار، وامتلاك العقار، والأراضي لا اختلاف بينهم وبين أهل البلاد في تلك الحقوق. والظاهر أن إصدار هذا الأمان على ذلك النحو بما فيه من إقرار بفتح أبواب البلاد على مصاريعها أمام الأجانب لم يكن ليرضي أبناءتونس، ومن هنا وجدنا أن قناصلة الدول الأجنبية قد حضروا الحفل الذي تلي به العهد، كما كان الأسطول الفرنسي مرابطاً في ميناء «حلق الوادي» ليسند الباي لو قامت معارضة لعهد الأمان هذا[١].

لم يخل عصر محمد من بعض الأعمال الإصلاحية، فقد أدخل الطباعة بالحروف، وكانت على الحجر من قبل ذلك، ونقل للعاصمة بالأنابيب مياه «رغوان»، وكان من أعماله الموفقة تعيين خير الدين التونسي وزيراً للحربية إثر عودته من فرنسا، فقام هذا الوزير بأعمال عمرانية، وإدارية عظيمة أهمها إصلاح ميناء حلق الوادي» وأنشأ مصنعاً لبناء السفن وإصلاحها[٢].

(١) Ling, D. L. Tunisia from Protectorate to Republic, p. 15

(٢) المرجع السابق ص ١٦-١٧.

توفي محمد باي، وخلفه أخوه محمد الصادق باي من ١٢٧٦-١٣٠٠هـ(١٨٥٩-١٨٨١م)، وفي أيامه بقي خير الدين في منصب الوزارة، وكان من أعظم أعمال هذا الوزير أنه عدّل بعض مواد عهد الأمان الذي صدر في زمن الباي محمد، وحاول أن يمهد السبيل لحياة دستورية في البلاد، ولكن الإصلاحات الدستورية تمخضت عن إصدار دستور سنة ١٢٧٨هـ(١٨٦١م)، وهذا الدستور عرف بسلطة الباي، وكذلك نص على وراثة العرش، كما قضى بتشكيل مجلس استشاري مكون من ستين عضواً يعينه الباي من مدة خمس سنوات. واعترف الدستور بالفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، وأكد مبادئ عهد الأمان. وقد عاون هذا المجلس الباي في إعداد القوانين، والميزانية شرط أن يوافق عليها. وقد تم حقاً تعيين المجلس، وكان خير الدين رئيساً له، لكن هذا المجلس لم يستطع أن يحقق الكثير من الإصلاح بسبب سيطرة الباي عليه وشل أعماله، ولأن فيه تجاوزاً لحدود الشرع، الأمر الذي جعل العلماء يعارضونه، وحقاً علّق الباي العمل بالدستور بعد أن ثارت ضده القبائل عام ١٢٨١هـ(١٨٦٤م)[(١)].

وجهت تونس مصاعب عديدة بسبب تراكم الديون على الدولة تماما كما حدث في مصر والدولة العثمانية. واضطر رئيس المجلس الكبير - كما أشرنا - خير الدين باشا إلى الاستقالة ١٢٧٩هـ(١٨٦٢م) وعلق الدستور عام ١٢٨١هـ(١٨٦٤م). وشكلت عام ١٢٨٦هـ(١٨٦٨م) لجنة دولية مالية ضمت ممثلين من تونس، وفرنسا، ومالطة، وإيطالية برئاسة ممثل تونس خير الدين. ولكن خير الدين لم يستطع الاستمرار في عمله، فاستقال عام

(١) د/ زاهية قدوره، مرجع سابق، ص ٤٥٩.

١٢٩٤هـ (١٨٧٦م) وقصد استانبول، حيث عينه السلطان عبدالحميد صدراً أعظم «رئيس الوزراء» في ٢٢من مـحـرم ١٢٩٦هـ (١٥ من كـانون الثـاني ١٨٧٩م) تاركاً تونس تتخبط في مشكلاتها السياسية والمالية. فازداد عزم فرنسا آنذاك على احتلالها[١].

مقدمات التدخل الفرنسي في تونس:

ما إن قررت فرنسا الاحتفاظ بالجزائر حتى بدأت تهتم بمصير جاراتها تونس ومراكش. وتنازع السياسة الفرنسية عاملان هما: الرغبة في منع قيام نظام في تونس يهدد الجزائر، وكرهها لقيام حدود سياسية مشتركة مع الدولة العثمانية التي كانت تحكم طرابلس، لذاعمدت السياسة الفرنسية إلى حماية استقلال تونس ومنع أي تدخل عثماني في شؤونها.

صممت فرنسا على ألا تسمح للباب العالي باسترجاع نفوذه في تونس وألا تعترف له بأي حقوق فيها. فكانت ترسل أسطولها للمياه التونسية لمنع العثمانيين من التدخل. وأحياناً تهدد بلغة سياسية عنيفة. وادعى الباب العالي أن تونس ولاية تابعة له. تسك فيها النقود باسم السلطان، وتلقى الخطب في الجوامع باسمه، وتقدم مساعدة عسكرية للباب العالي كلما اشترك في الحرب، كما أن المعاهدة العثمانية الفرنسية المؤرخة في عام ١٠٨٤هـ (١٦٧٣م) ذكرت تونس ضمن ولايات الدولة العثمانية. واستندت الدولة العثمانية إلى حوادث عدة أظهر فيها الباي ولاءه للسلطان كتقديمه معونة عسكرية في حرب القرم، وإصدار مراسيم بتعيين الولاة

---

(١) د/ زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث، ص ١٨٢-١٨٩.

الذين تعاقبوا على الحكم. أما فرنسا فقد استندت على حالات عدة تثبت استقلال بايات تونس عن السلطان. فقد أرسلت الدول إنذاراً إلى باي تونس بإزالة القرصنة في أواخر عام ١٢٣٣هـ (١٨١٨م) سلم إلى الباى مباشرة، كما أبرم الباى معاهدة مع ملوك ملكَيْ وصقلية عام ١٢٣٨هـ (١٨٢٣م)، كذلك سلمت حكومة الباب العاليِ في تاريخ ٢٥/ ٦/ ١٢٨١هـ (٢٤ من تشرين الثاني ١٨٦٤م) بضرورة إبقاء الحالة على ماهي عليه في تونس. ولم تعترف فرنسا بمرسوم ١٢٨٨هـ (١٨٧١م) الصادر لباي تونس، وسارعت إلى عدِّه لاغياً وأنه ليست له قيمة قانونية.

وعملت فرنسا على دعم استقلال البابات عن الباب العالي ودعم نفوذها في تونس. فاستقبلت الباى أحمد باشا استقبال الملوك، وتبادلت وإياه الأوسمة. وازداد النفوذ الفرنسي في تونس، حتى إن الباي عرض دستوره على إمبراطور فرنسا للموافقة عليه قبل إصداره. وشكا قناصلة إنكلترا دوماً من أن نفوذ القنصل الفرنسي كان أكبر كثيراً من نفوذهم. وأرسلت فرنسا إلى تونس عام ١٢٩٢هـ (١٨٧٤م) قنصلاً قديراً اسمه «وستان» ليصلح ما فسد إثر نكبة فرنسا على يد الألمان عام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) فنجح نجاحاً كبيراً[١].

وتدخل المستشار الألماني «بسمارك» في قضية تونس مشجعاً فرنسا على الانصراف إلى إفريقية، فأيد مطالب فرنسا في تونس وحمل انكلترا على تأييدها عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) وصرح أوائل عام ١٢٩٦هـ للسفير الفرنسي

---

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٠٥-٢٠٧.

«أن الكمثري التونسية قد نضجت وقد حان وقت قطافها، وأن عناد الباي، وعدم المجاملة هو العامل الأساسي في نضج المسألة. وستفسد هذه الفاكهة أو تسرق إذا تركتموها على الشجر مدة طويلة». وحمل بسمارك على مشاكسات الباي «ذاك الحاكم الصغير المتبربر». واتصل بسمارك بإنكلترا لإعادة الصفاء، بينها وبين فرنسا ولحملها على نقل قنصلها الذي في تونس الذي كان يقاوم أطماع الفرنسيين.

بدأت إنكلترا بتأييد أطماع فرنسا في تونس. فقد أعلن وزير خارجية بريطانيا قبيل انعقاد مؤتمر برلين عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م)، أن تونس «امتداد لمنطقة النفوذ الفرنسي، وأقر مبدأ ترك حرية التصرف لفرنسا فيها مقابل موافقة فرنسا على احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص. وتردد الوزير البريطاني في إبداء موافقته كتابياً، ثم عاد فأعلن بصورةسريعة: أن افعلوا في تونس ما ترونه ملائماً. . فمن المستحيل بقاء النظام الحالي في تونس. . وعلى فرنسا أن تقوم بإصلاح هذه البلاد»[١].

وحذرت بريطانيا في عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) فرنسا، بأن عليها أن تعتمد على نفسها في حالة اعتراض إيطاليا، ولكن أظهرت في الوقت نفسه سرورها العظيم بنجاح التجربة التي قامت بها فرنسا في الجزائر والرسالة «الحضارية العظيمة التي تقوم بها» وأقرت إعطاء فرنسا نفوذاً عظيماً في تونس لأن «انكلترا ليست لها مصالح خاصة في البلاد». فضلاً عن أن احتلال فرنسا لتونس سيجعل فرنسا تؤيد بريطانيا في محاولاتها القادمة للسيطرة على بعض المناطق العربية. وبدأت فرنسا محاولتها للحصول على

(١) د/ زاهر رياض، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

موافقة إيطالية على مشروعات فرنسا في تونس. وحاولت أن تطمئن إيطاليا، فأخبرتها بأنها ستعترف مقابل ذلك بحق ايطاليا في الاستيلاء على بلاد أخرى. وحذرتها في الوقت نفسه، وأنذرتها بأنها على استعداد لدفع أي اعتداء إيطالي على تونس بالقوة. ولكن إيطاليا قاومت النفوذ الفرنسي بشدة في تونس، وأرسلت ممثلاً بارعا إلى تونس لإقناع الباى بقبول الحماية الإيطالية أو بالتنازل عن بنزرت أو بإعلان بنزرت ميناءً حراً، ولكن الباي رفض كل ذلك. وأرسلت إيطاليا عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) قنصلاً قديراً أصحبته بمظاهرة عسكرية للتأثيرة في الباى. وتمكن هذا القنصل من حمل الباى على رفض مشروع حلف دفاعى عرضته عليه فرنسا في صيف عام ١٢٩٧هـ (١٨٧٩م). وبدأت إيطاليا حملة دعاية قوية ضد فرنسا في شمالي إفريقية، ودب الذعر في تونس إثر انتشار هذه الأخبار والشائعات. فقد ذكرت بعض الصحف الأجنبية أن إنكلترا أهدت تونس إلى فرنسا، فلجأ الباى إلى القناصلة مستفسراً وحينها استغل القنصل البريطاني الفرصة لقلب ظهر المجن لفرنسا، فحاول أن يؤكد للباي حرص بلاده على صيانة استقلال تونس. وشجّع قنصلا ايطاليا وبريطانيا الباي الوقوف في وجه مطامع فرنسا مدعين أن فرنسا تريد إرهابه ولكن حالتها الداخلية لا تسمح لها بالقيام بمغامرات. إلا أن الحكومة البريطانية لم تؤيد سياسة قنصلها المتفردة فأنهت خدماته بعد عام إرضاءً لفرنسا.

وبدأ لفرنسا أن الإسراع بالعمل هو أضمن طريقة قبل ازدياد المصاعب؛ فإيطاليا تحاول مساعدة إنكلترا في البحر المتوسط، والسلطان عبدالحميد يسبب لها متاعب، وفكرة الجامعة الإسلامية تنتشر بسرعة وتهدد مصالح

فرنسا حتى في الجزائر . فوصلت قوة فرنسية في نهاية عام ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م) إلى قرب العاصمة التونسية ، ومنح الباي أربع ساعات مهلة للتفكير ، فوقَّع مضطراً على معاهدة (باردو) في عام ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م)[١] .

ولكن قامت ثورة في جنوبي تونس ضد الوضع الجديد أخمدها الفرنسيون بسهولة ، وفرضوا معاهدة المرسى في ١٣٠٠هـ (١٨٨١م) . وقد منحت فرنسا نفسَها في المعاهدة الأخرى حق الاشراف على الشؤون العسكرية ، والخارجية ، والمالية ، وحق تعيين وزير فرنسي مقيم في تونس يكون حلقة الوصل بين تونس وفرنسا . أما المعاهدة الثانية فقد تعهد الباي بموجبها بقبول الإصلاحات الإدارية ، والقضائية ، والمالية التي تراها الحكومة الفرنسية ضرورية . واحتجت الدولة العثمانية على اعتداء فرنسا على ولاية عثمانية إلا أنها لم تستطع عمل شيء ولا سيما وأن انكلترا كانت في الوقت نفسه تعتدي على مصر ، وتثبت حكمها في قبرص . لكن في الحين الذي اعترفت انكلترا باستمرار السيادة العثمانية الاسمية على كل من مصر وقبرص ، ولم تعترف فرنسا للسلطان بأي سلطة في تونس . فتنازل الأتراك أخيراً عن تونس في معاهدة لوزان ١٣٤١هـ ١٩٢٣م) .

أما إيطاليا فإنها غضبت لأن فرنسا سبقتها إلى تونس ، ولكنها اعترفت أخيراً بالحماية الفرنسية على تونس سنة ١٣١٤هـ (١٨٩٦م) مقابل الامتيازات التالية :

١ - أن تتمتع إيطاليا بالامتيازات التي منحها إياها الباي سنة ١٢٨٥هـ (١٨٦٨م) .

---

(١) د/ صلاح العقاد ، المغرب العربي ، ص ٢٠٨-٢١٢ .

٢- أنه يحق للإيطاليين الاحتفاظ بالجنسية الإيطالية.

٣-أن تضمن المساواة بين الفرنسيين في الحقوق في تونس ولاسيما حق ممارسة المهن الحرة، وتشكيل الجمعيات والمدارس.

٤- أن للإيطاليين الحق في الهجرة إلى تونس بالشروط نفسها التي تطبق على هجرة الفرنسيين. الطريف في الأمر أن مجلس النواب الفرنسي رفض في سنة ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) تصديق معاهدة (باردو)[١].

تونس تحت الحماية الفرنسية ١٢٩٨-١٣٧٦هـ ١٨٨٠-١٩٥٦م).

لم يرد في معاهدة (باردو) ذكر الحماية، بل نصت مادتها الثانية على أن الاحتلال العسكري إجراء مؤقت، إلا أن الوزير المقيم الذي ورد ذكره في المادة الخامسة أصبح بمثابة وزير خارجية تونسي بموجب مرسوم الباي الصادر في ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م)، وتخلى الباى عن سيادته في الشؤون الخارجية لفرنسا، وشرعت فرنسا بانتزاع سلطات الباى وحكومته، وجعلها في ايدي المقيم. فقد صدر مرسوم جمهوري فرنسي في ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) ربطت بموجبه المصالح الفرنسية في تونس بالمقيم وألحقتها بفروع وزارات الجمهورية، كذلك فرض على رأس الإدارة التونسية موظف فرنسي دعي بأمين السر العام للحكومة التونسية يعينه الباي بموافقة من المقيم، ومنح أمين السر العام الصلاحيات التالية:

١- إدارة شؤون الموظفين في الإدارة المركزية والإشراف على محفوظات الدولة وسجلاتها.

(١) د/ عبدالكريم غرايبه، مرجع سابق، ص١٨٥-١٨٧.

٢- عـرض القـضـايا على الوزير الأول، ثم توجـيـهـهـا إلى المراجع المختصة.

وزيدت صلاحياته فعهد إليه بالإشراف على الشرطة عام ١٣١٤هـ (١٨٩٦م)، والإسعاف والسجون عام ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م)، واستمرت صلاحيات أمين السر العام بالازدياد إلى أن نشب الخلاف بينه وبين المقيم، فألغي المنصب في أواخر عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م). وأحدث منصب المدير العام للداخلية، والمدير العام للعدل. وأعيد إنشاء المنصب في ١٣٥٢هـ (١٩٣١م) وزيدت صلاحياته بحيث عهد إليه تنسيق جميع الأعمال في الإدارة التونسية. وفي ١٣٦٢هـ (١٩٤١م) أصدر الجنرال «جيرو» مرسوماً عين بموجبه أمين السر العام، وبذلك انتزع من الباي سلطة تعيين أمين السر العام[(١)].

وبقى الباي، في ظل الحماية، صاحب السيادة في تونس يمارسها بواسطة وزرائه ومجلس شورى. وتمتعَ المقيم الفرنسي بموجب المعاهدة بحق تقديم النصائح للباي والعالم الخارجي. وتمتع المقيم بموجب المرسوم الجمهوري الفرنسي الصادر في ٢٠ من ذي الحجة ١٣٠١هـ (١٠ من تشرين الأول ١٨٨٤م) بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة، وعدت أوامر الباي غير نافذة إذا لم يصادق عليها المقيم[(٢)].

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٠٨-٢١٠.

(٢) د/ صلاح العقاد، المرجع السابق، ص٢١٢.

الحكومة التونسية — السلطة الفرنسية

ثلاثة وزراء — أربعة وزراء وخمس إدارات عامة

المجلس الكبير ١٣٤٠-١٣٧١هـ

قسمان: فرنسي من ٤٤ عضواً

تونسي من ١٨ تونسيا

مجلس الشورى ١٣٠٨-١٣٤٠هـ

يناقش بعض فصول الميزانية العامة

خمسة مجالس إقليمية

(كل مجلس من قسمين: فرنسي يضم ١١ تونسياً من ١٠)

مجالس استشارية

مجالس القيادات - انتخابية استشارية تونسية العضوية

وقد أسِّس مجلس الشورى سنة ١٣٠٨هـ (١٨٩٠م) ليحل محل المجلس الكبير الذي حلَّ عام ١٢٨٢هـ (١٨٦٤م) وينظر في شؤون الميزانية. وعينَّ المقيم العام أعضاء هذا المجلس من بين أصحاب الشركات التجارية، والمزارعين، وأعضاء المجالس البلدية. وعينَّ المقيم العام في ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م) عدداً من التونسيين أعضاء في هذا المجلس بحيث أصبح عدد

التونسيين في المجلس ثمانية عشر عضواً، ومُنِح الفرنسيون حق انتخاب ممثليهم البالغ عددهم ستة وثلاثين عضواً. وانقسم المجلس عام ١٣٢٨هـ (١٩١٠م) إلى قسمين أحدهما فرنسي والآخر تونسي، يجتمع كل منهما وحده وألغي مجلس الشورى عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م)، وشكل مجلس جديد دعي المجلس الكبير. وانقسم هذا المجلس بدوره إلى قسمين: فرنسي، وتونسي. وضم القسم الفرنسي ٤٤ عضواً في حين تنتخب منهم الفرق التجارية والزراعية ٢١ عضواً، وينتخب الباقون من قبل الجالية الفرنسية، بينما ضم القسم ا لتونسي ١٨ عضواً معيناً. وطرأت تغييرات على المجلس، فقد زيد عدد الأعضاء بموجب الأمر الصادر في عام ١٣٤٦ (١٩٢٨م)، فأصبح عدد الفرنسيين ٥٢ عضواً، وعدد التونسيين ٣٦ عضواً. وزيد عدد الأعضاء مرة أخرى عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٣م) إلى ٥٦ فرنسياً و٤١ تونسياً، وتساوى الفريقان عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م). وتوترت العلاقات بين التونسيين والفرنسيين في المجلس فقدم الفرنسيون استقالاتهم عام ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م) احتجاجاً على تساهل الحكومة الفرنسية نحو المطالب الوطنية التونسية، وتوقفت أعمال المجلس الكبير في عام ١٣٧١هـ (١٩٥١م)(١).

وأحدثت الإدارة الفرنسية تغييرات في الوزارات التونسية. ولم يبق بعد الاحتلال والحماية من الوزارات القديمة غير منصبي الوزير الأكبر، ووزير القلم والاستشارة. وقام المقيم العام بعد عام ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) بأعمال وزير الحربية، كما قام قائد القوات الفرنسية بمهمات وزير الحربية. وأصبح لمجلس الوزراء بعد عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م) أمين سر عام فرنسي يعينه

---

(١) يوسف درمونه، تونس بين الحماية والاستقلال، القاهرة ١٩٦٥، ص ١٤١-١٤٥.

الباى، ويوافق عليه المقيم، ولكن بعد ١٣٦١هـ (١٩٤٢م) سلبت فرنسا من الباي حق تعيينه إذ صاريعين بمرسوم فرنسي. وبعد أن اشتد الوطنيون التونسيون بالمطالبة بفصل السلطات، وجعلوه هذا المطلب وطنياً رئيسياً، تساهل الفرنسيون، وحققوا للتونسيين هذا المطلب فأحدثوا عام ١٣٣٩هـ (١٩٢١م) وزارة عدل تونسية. واغتنم الباي عام ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) فرصة ضعف فرنسا، فشكل وزارة وطنية برئاسة «محمد شنيق» ضمت كلاً من الدكتور الماطري رئيس الحزب الدستوري الجديد، والصالح فرحات عضو اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري، إلا أن الوزارة لم تعمر طويلاً، وسقطت بعد عام إثر دخول قوات الحلفاء إلى تونس، وبدأ عهد ازدياد النفوذ الفرنسي واضطهاد الوطنيين. ولكن فرنسا عادت فوافقت عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) على إنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية، وشكلت بعد عام وزارة مختلطة من ستة تونسيين، وسبعة فرنسيين، وألغيت صلاحيات أمين السر العام الواسعة. وازداد الوزراء التونسيون جرأة فأقدم رئيس الوزراء «محمد شنيق «على توقيع شكوى إلى مجلس الأمن قدَّمها لهيئة الأمم المتحدة صالح بن يوسف، ومحمد بدرة. وعرضت فرنسا ترضية للتونسيين - زيادة عدد الوزراء التونسيين، وإلغاء المستشارين الفرنسيين للوزراء التونسيين، وجعل قرارات مجلس الوزراء نافذة. وما حل عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م) حتى كانت الوزارة التونسية قد أصبحت كلياً مؤلفة من تونسيين[1].

هذا ما كان من سيطرة فرنسا على تونس سياسياً، وقد سيطرت أيضاً على جميع النواحي الأخرى من اقتصادية وثقافية واجتماعية. وسيطرت

(١) Ling, D. L. op. cit, p 79-80

أيضاً على الاقتصاد التونسي، ومصادر الثروة في البلاد، فاستولت على أملاك الدولة من الأرض البور، ثم استولت على الغابات، والأراضي المملوكة للأفراد الذين لا يستطيعون إثبات ملكيتهم لها، ثم أراضي القبائل والأوقاف، وسلمت هذه المساحات الشاسعة للشركات الفرنسية والمهاجرين الفرنسيين، وعمدت إلى الثروة المعدنية فأسندت إلى الشركات الفرنسية مهمة البحث عنها والحصول عليها، وركَّزت كل النشاط الصناعي في يد الشركات الفرنسية، ووضعت نظاماً جمركياً جعل تونس بموجبه سوقاً للبضائع الفرنسية وحدها، كما جعل صادرات تونس لا تتجه إلا لفرنسا[1].

واحتضنت فرنسا كل أفراد الجاليات الأوربية، ومنحتهم الجنسية الفرنسية ليكبر عدد رعاياها، واتجهت إلى هؤلاء بالرعاية على حساب شعب تونس، فجعلت الوظائف الكبرى في أيديهم، واتجهت بالميزانية إلى مرتبات الموظفين مهملة كل المنشآت العمرانية، والثقافية، والصحية. حتى إنه خصص أكثر الميزانية التونسية للموظفين. فقد بلغ عدد الموظفين في عام ١٣٧١هـ (١٩٥١م) (٣١,٦٩٦) موظفاً منهم (٢٢)) ألف موظف من الفرنسيين والمتجنسين بالجنسية الفرنسية، ويتقاضى الموظفون ٨٢٪ من مجموع اعتمادات ميزانية ذلك العام. وكانت فرنسا تحث التونسيين على التجنس حتى يحصلوا على مرتبات عالية تساوي مرتبات الفرنسيين، إلا أن الصحافة وفتوى المفتي العام قضت على هذه النداءات.

---

(١) المرجع السابق.

وفي الناحية العلمية والثقافية اتجهت فرنسا إلى محاربة اللغة العربية والفكر الإسلامي، كما اتجهت لنشر اللغة الفرنسية وتشجيع التنصير، وقطعت الإعانات عن المدارس الإسلامية، فضعفت، وانقضت أكثرها ولم يبق إلا جامعة الزيتونة تصارع الأحداث وتناضل للبقاء، وفرضت فرنسا الأحكام العرفية على تونس أكثر من عشرين عاماً، صادرت خلالها حرية الفكر وحرية النشر والاجتماع، إلا ما يؤيد أغراضها، ويحقق أهدافها.

وهكذا بقيت تونس مدة طويلة من الزمن، وهي تتلظى بنار الاستعمار الفرنسي، وتكتوي بلهيبه، حتى هب أهلها يناضلون للحرية والاستقلال، ذلك النضال الذي آتى ثماره وحقق لشعب تونس ما هو جدير به من حرية واستقلال[(١)].

كفاح الشعب التونسي في سبيل الاستقلال:

بدأت الحركة الوطنية في تونس، كما بدأت في مصر، بشكل حركة إسلامية قام بها الطلاب الذين درسوا في جامعات الغرب. وتزعم هذه الحركة في تونس (علي أبو شوشة) الذي أصدر جريدة (الحاضرة) فاجتمع حولها كتلة من الشباب المثقف تنادي بتقوية الروابط مع الجامعة الإسلامية. وهذا يشبه ما فعله مصطفى كامل في مصر الذي أصدر جريدة (اللواء). وبعد عامين ألَّف (علي باش حمبة) حزب المقاومة، وأصدر جريدة (التونسي) الناطقة بالعربية والفرنسية، ودعا إلى مقاطعة اليهود لتعاونهم مع الفرنسيي. وبعد أن قامت عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م) ثورة تركيا الفتاة (حزب الاتحاد والترقي) غير الحزب التونسي اسمه فأصبح حزب تونس الفتاة.

---

(١) إحسان حقي، تونس العربية، ص ١٥٤.

وعهد إلى الشيخ عبدالعزيز الثعالبي برئاسة تحرير النسخة العربية من جريدة (التـونسي). وسـاهم هذا الحـزب بكل قـواه في تأييـد نضـال طرابلس، والجزائر، كمـا أيد ثورة قامت في تونس عـام ١٣٢٩هـ (١٩١١م) بسبب محاولة الفرنسيين مد خط حديدي عبر مقابر المسلمين، فثار أهل تونس، إلا أن السلطات الفرنسية قمعت هذه الثورة بالعنف والشدة، ونفت كذلك كلاً من (علي باش حمبه وأخاه محمداً، وبشير الأصفر، والثعالبي، وحلّت حزب تونس الفتاة. وذهب علي، وبشيراً، والثعالبي إلى استانبول حيث عمل الأول مستشاراً لوزارة الخارجية التركية. أما (محمد باش حمبه) فقد قصد جنيف، وأصدر فيها عام ١٣٣٤هـ (١٩١٦م) مجلة (المغرب) للدفاع عن قـضـايا المغـرب العـربي، وقـد توقـفت عن الصـدور عـام ١٣٣٦هـ (١٩١٨م) بسبب انقطاع المدد المالي من إستانبول[1].

حاول الثعالبي بعد الحرب العالمية الأولى إحياء حزب تونس الفتاة، والدعوة للقضية التونسية في الأوساط الدولية، فقصد باريس عام ١٣٣٧هـ (١٩١٩م) على رأس وفد تونس لعرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح، كما قدم مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ولسن. وفي تونس استقبل المقيم العام في العام ١٣٣٧هـ (١٩١٩م) وفدا من أعيان تونس، قدم مذكرة شفوية بمطالب البلاد، كما قدم هذا الوفد مذكرة مماثلة للباي في العام نفسه. وأسس هؤلاء الأعيان حزب الدستور الحر التونسي، وأصبحت مذكرتهم هي أهداف الحزب. وهذا يشبه ما حدث في مصر قبل ذلك بنصف عام، عندما تقدم أعيان مصر بمطالب للمندوب البريطاني، ثم أسس هؤلاء حزب الوفد،

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٠٧-٢١٠.

وأصبحت مطالب الأعيان هي أهداف الوفد. وهكذا نرى الشبه كبيراً في طريقة تكوين حزب الوفد المصري وتطويره وحزب الدستور التونسي.

ولكن الحركة الوطنية في تونس بدأت تتطور تطوراً مختلفاً عن تطور الحركة في مصر، فحينما مالت الحركة الوطنية في مصر إلى التطرف والعنف ـ فأصبحت تنشد الاستقلال التام ـ، بدأت الحركة الوطنية التونسية التي طالبت (ولسن) بالاستقلال التام تدعو إلى التعاون مع فرنسا، وتنشد مساعدة، الأحزاب اليسارية في فرنسا وعطفها. وكان باي تونس أكثر تأييداً لنضال بلاده من ملك مصر. وقدم الوطنيون في مطالبهم الوطنية المتواضعة التي طالبوا فيها بما يلي:

١- تشكيل جمعية تشريعية مختلطة (فرنسية وتونسية) لها صلاحيات واسعة ولا سيما في القضايا المالية.

٢- تأليف وزارة مسؤولة أمام المجلس.

٣- الفصل بين السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية فصلاً تاماً.

٤- منح التونسيين حق شغل الوظائف حسب كفاءاتهم ومساواتُهم بالفرنسيين.

٥- المساواة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين بالرواتب.

٦- تشكيل مجالس محلية منتخبة.

٧- جعل التعليم إجبارياً.

٨- منح التونسيين حق شراء أرض الدولة.

٩- منح التونسيين حرية عقد الاجتماعات، وتشكيل الأحزاب وضمان حرية الصحافة.

ويلاحظ أن هذه المطالب لا تتعرض لذكر الاستقلال، بل تقرر للفرنسيين حق الاشتراك في حكم تونس. وكل ما طلبه الوطنيون هو مشاركة الفرنسيين نصيب عادل من خيرات بلادهم[(١)].

ولم تستجب فرنسا لهذه المطالب المعتدلة. ثم قصد باريس في أواخر عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) وفد تونسي لم يستطع أن يحقق شيئاً، كما فشل وفد (الثعالبي) في إسماع صوت تونس في مؤتمر الصلح، فاكتفى بإصدار كتاب بالفرنسية سماه «تونس الشهيدة». وعاد الأعيان التونسيون (وفد الأربعين) فقدموا مطالبهم مرة أخرى للباي وللمقيم الجديد لوسيان (الذي خلف فلاندان منتصف عام ١٣٤٠هـ)، وشجعهم الباي ورحب المقيم بأكثر هذه المطالب مع إبداء تحفظات للطلبين الأولين. وحقق المقيم المطلب الثالث حينما وافق في عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٣م) على تأسيس وزارة عدل تونسية، كما نفذ بعض المطلب التاسع، فسمح للثعالبي بالعودة إلى تونس وألغى حالة الطوارئ التي أعلنت منذ ١٣١١هـ (١٩٢٩م) وسمح لأكثر من عشرين صحيفة وطنية بالصدور.

وظهر الحزب الحر الدستوري بصورة رسمية بقيادة (عبدالعزيز الثعالبي) و (بشير الأصفر) وضم هذا الحزب عدداً من المثقفين والعلماء من سكان العاصمة وكلهم من أنصار الوحدة العربية الإسلامية. وأظهر الحزب عداء للصهيونيين خاصة تطور إلى اضطرابات دامية ضد اليهود في صفاقس في ٣ و٤ من ربيع الآخر عام ١٣٥٢هـ (٢٥ و ٢٦ من تموز ١٩٣٣م)، كما حدثت اصطدامات أخرى مع اليهود عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٦م). ولكن

(١) د/ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٤٧٠-٤٧٢.

الحزب لم ينجح في الحصول على مطالبه من الفرنسيين الذين عادوا فلجأوا إلى القوة في قمع الحركة الوطنية. وقاد المقيم في ١٨ من شعبان ١٣٤٠هـ (١٥/ ٤/ ١٩٢٢م) مظاهرة عسكرية كبيرة، وأجبر الباي على الرضوخ وعلى إقصاء الوطنيين من قصره، وزار الكسندر ميلران رئيسُ الجمهورية الفرنسية تونس في آخر شهر شوال فلم يحدث ما يعكس تلك الزيارة.

وأعلنت الحكومة الفرنسية في ٥ من ذي القعدة ١٣٤٠هـ (٩/ ٦/ ١٩٢٢م) عزمها على إدخال إصلاحات في تونس. ونوقش موضوع الإصلاح في البرلمان الفرنسي في الرابع والخامس من تموز، وأبدى النواب رغبتهم في ألا تتعارض الإصلاحات مع بقاء مركز فرنسا واستمرار تشجيع استيطان الفرنسيين في تونس وأصدر المقيم في ١٣من تموز كما أصدر في ١٤ قرارات بإنشاء المجلس الكبير ليحل محل المجلس الاستشاري وكذلك أحدثت مجالس محلية للبلدية والمقاطعات، وتم انتخاب الأعضاء الفرنسيين في المجلس في أواخر العام، وقد عقد المجلس أول اجتماعاته بعد اجراء الانتخابات.

وخابت آمال الوطنيين ولم يقبلوا هذه الاصلاحات. ولجأ الفرنسيون إلى الشدة فعطلوا الصحف ومنعوا الاجتماعات واعتقلوا زعماء الحركة الوطنية، وفر الثعالبي إلى مصر حيث بقي منفياً حتى عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م). وتزعم حركة الحزب في غيابه لجنة تنفيذية بزعامة الطاهر أحمد الصافي، والصالح فرحات، ومحيي الدين القليبي، وبدأ الحزب بالتقرب من اليساريين ولاسيما الشيوعيين[١].

(١) Dwight, L.Ling, op. cit, p 115-120

وثارت مشكلة جديدة بدأت أواخر ١٣٣٩هـ-١٩٢١م)، حينما شرع الفرنسيون بتطبيق قوانين جديدة للجنسية. فقد ألحق الأجانب في تونس بالجنسية الفرنسية وجرِّدوا من الرعوية التونسية إذا كانَ أجدادهم من مواليد تونس وذلك بموجب قانون (٨/ ١١/ ١٩٢١م). وعاد الفرنسيون فأصدروا قانوناً في (٢٠/ ٣/ ١٩٢٣م) منحوا بموجبه الجنسية لكل من يطلبها ويظهر عواطف فرنسية. وقاوم المسلمون التونسيون الاتجاه الجديد وقاطعوا كل مسلم يحمل الجنسية الفرنسية، وعدوه مارقاً من الإسلام ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين. ولما شعر المسلمون التونسيون الذين حملوا الجنسية الفرنسية بحرج وضعهم شكلوا اتحاداً أقسم أعضاؤه بالله على السعي لاستعادة الجنسية التونسية. وقدم الاتحاد مذكرة إلى الباي رجوا فيها وساطته لاستعادة الجنسية التونسية. . . ولكن المقيم العام الفرنسي والجالية والصحف الفرنسية حملوا حملات عنيفة على هذه الفئة واتهموها بالمروق. وغدت هذه الفئة محتقرة من الفرنسيين والتونسيين. ورفضت الجماهير التونسية محاولات لدفن هؤلاء في مقابر المسلمين.

وانتعشت آمال الوطنيين في تونس عندما شكل (هريو) وزارة يسارية في فرنسا في عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٣م)، وأرسل الحزب الدستوري وفداً إلى باريس برئاسة الطاهر أحمد الصافي لمفاوضة حكومة هريو، وعرض مبادئه التسعة، ولكن هريو رفض مقابلة الوفد، فاكتفى الطاهر بتقديم المذكرة بمطالب البلاد. كما قدم الحزب الاشتراكي مطالب شبيهه بمطالب الحزب الدستوري. فوعد رئيس الوزراء بدراستها. وتتلخص هذه المطالب - التي تعترف لفرنسا بحقوق أساسية في تونس ولم تطالب إلا بالمساواة مع

الفرنسيين- بما يلي :

١- المساواة مع الفرنسيين في عدد النواب في المجلس الكبير والاشتراك معهم في انتخاب المجلس .

٢- إعطاء المجلس حق الاقتراع على الميزانية ومراقبة المصروفات .

٣- أن يتم انتخاب أعضاء المجلس بالاقتراع السري .

٤- الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

٥- مشاركة التونسيين في الوظائف العامة مع مساواتهم في الرواتب مع الفرنسيين .

٦- حرية الصحافة والاجتماع .

درست الحكومة الفرنسية هذه المطالب . وأوصت بضرورة الإصلاح وتحسين جهاز الخدمة المدنية ، وأثبت نضال تونس أن لا أمل لبلد عربي في الحصول على أمانيه عن طريق المفاوضة والإقناع(١) .

انتقلت زعامة النضال في تونس إلى فئة الشباب من أعضاء حزب الدستور ، فقد أصدر الشاذلي خير الله جريدة (صوت التونسي) عام ١٣٤٨هـ (١٩٢٩م) واشترك في تحريرها المحامي الشاب الحبيب بورقيبة الذي درس المحاماة في باريس ودخل معترك السياسة والصحافة في تونس إثر عودته ، وعقد الشباب في ٨ من جمادي الآخرة عام ١٣٤٩هـ (٣٠/ ١٠/ ١٩٣٠م) مؤتمراً للحركة الوطنية وانتخبوا هيئة للكفاح برئاسة الدكتور الشاذلي وعضوية الدكتور أبي رقيبة وأخيه والدكتور محمود

---

(١) د/ صلاح العقاد، المغربي العربي، ص ٢١٢-٢١٥ .

المطيري والطاهر صفر. وتمكن هؤلاء من إحباط محاولة فرنسية للاحتفال بذكرى مرور خمسين عاماً على الاحتلال. ونقل أبورقيبة والطاهر قضية تونس إلى المجال الدولي، حينما عرضاها في مؤتمر حقوق الإنسان الذي انعقد في (فيشي) في ذي الحجة ١٣٤٩هـ (أيار ١٩٣١م). وعاد أبو رقيبة فأصدر جريدة (العمل التونسي) عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م) وبدأ نجمه في البروز.

دعا الحزب إلى عقد مؤتمر في (أيار ١٩٣٣م)، فانعقد المؤتمر (قسم الجبل)، ودعا إلى الجهاد من أجل الاستقلال وتحرير الشعب التونسي وإعطاء البلاد نظاماً صالحاً ومجلساً نيابياً منتخباً ووزارة مسئولة أمام المجلس النيابي. وأعلن المؤتمرون أن سياسة التعاون التي اتبعها الحزب كانت غير مجدية، لذا تبنى الحزب الأهداف التالية وسعى إلى تحقيقها:

١- مجلس نواب منتخب انتخاباً حراً.

٢- حكومة مسؤولة أمام المجلس.

٣- فصل السلطات الثلاث.

٤- قانون تونسي واحد يطبق على جميع المقيمين في تونس.

٥- حريات عامة.

٦- التعليم إجباري.

٧- حماية الاقتصاد الوطني[1].

وقرر الشباب الانفصال نهائياً عن حزب الدستور بعد أن يئسوا من إمكان التعاون مع رجالاته من الرعيل الأول، وعقد الشباب مؤتمراً في بلدة

(١) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص٢١٥-٢٢٠.

قصر الهلال التونسية في مطلع عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م). وتبنى الأعضاء مبادئ مؤتمر الجبل ومبدأ الاستقلال على مراحل. وأعلن عن تشكيل حزب جديد باسم حزب الدستور الجديد برئاسة الدكتور الماطري، كما أصبح الحبيب بورقيبة أميناً عاماً للديوان السياسي للحزب. وضم الحزب شباباً مندفعاً أمثال صالح بن يوسف، الطاهر صفر، وعلي البهلوان، ومنجى سليم، ويوسف الرويسي، وجلولي فارس. وسمح لهم المقيم العام بإعادة إصدار جريدة العمل. ولكن فرنسا غيرت المقيم، فاعتقل المقيم الجديد زعماء الحزب بعد خمسة أشهر من تشكيله، وتلا ذلك اضطرابات خطيرة في تونس في حين استمر اعتقال الزعماء حتى عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م).

بادر الزعماء بعد إخلاء سبيلهم إلى عقد مؤتمر حزبي في الهواء الطلق في صيف عام ١٩٥٥هـ (١٩٣٦م)، ثم قصد الحبيب بورقيبه باريس لمفاوضة الحكومة الفرنسية التي استجابت وأرسلت مبعوثاً من قبلها لدرس الأوضاع. فاقترح إصلاحات معينة ولكن عارضها الفرنسيون.

وشكل الحزب الدستوري الجديد إثر الخلاف مع حزب الدستور القديم طوال عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م)، ولكنه استأنف نشاطه ضد المستعمرين في العام التالي. ولا شك أن منهاج حزب الدستورالجديد كان أوسع من منهج الحزب القديم، فقد وسع دائرة نشاطه إلى الحركة العمالية خاصة؛ لأن بعض أعضائه المؤسسين كانوا من أبناء الطبقة العاملة، فأصبح يمثل حركةً شعبيةً شاملةً لا يقتصر نشاطها على أبناء الطبقة الوسطى وسكان المدن، وإنما يمتد ليشمل الكادحين وأبناء الطبقة العاملة في المدن والقرى، وكان للحزب تنظيم دقيق، وله مركز رئيسي يوجه سياسته. وفروع منبثة في أنحاء البلاد

بلغ عددها ٤٥ فرعاً، تعمل على نشر مبادئ الحزب. وتوعية الشعب بالقضية الوطنية وبلغ عدد أعضائه قرابة ثلث مليون عضو، والحزب بصورته الجديدة كان أكثر تنظيماً وإحكاماً من سابقه، يلائم روح العصر. ويمتاز قادته بأنهم يجمعون بين الثقافتين العربية والغربية الحديثة، وقد رضيت عنه سراً فرنسا لاتجاهه العلماني، وأخذت تقويه وتظهره، والشعب لا يعرف ما يدور في الخفاء، لذا كان يبدي تأييده لهذا الحزب.

اعتقلت السلطات الفرنسية جميع أعضاء الحزب الدستوري الجديد في عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م)، وأعلنت الأحكام العرفية، وحل الحزب أيضاً في العام نفسه. وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية كانت الأحزاب في تونس قد حلت، وكانت تعمل في السر، وزعماؤها في المعتقلات، ولكن بعد أن استسلمت فرنسا في منتصف عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م) نشطت الأحزاب مرة أخرى. فقدم حزب الدستور الجديد طلباً إلى الباي طالب فيه بإنهاء المعاهدة وإخلاء سبيل المعتقلين، فبادرت سلطات (فيشي) إلى اعتقال (الحبيب ثامر) ورجال المكتب السياسي للحزب(١).

ولكن اعتلاء الباي محمد المنصف عرش تونس في ٢٥ من جمادى الأولى عام ١٣٦٠هـ (١٩/ ٦/ ١٩٤٢م). والاحتلال الألماني لتونس في أواخر العام نفسه غيَّر الموقف. فقد قدم الباي الجديد إلى المقيم العام مطالبه الستةَ عشرَ التي وضعها له حزب الدستور الجديد. واغتنم الباي فرصة احتلال الألمان تونس وضعف النفوذ الفرنسي ليعهد إلى محمد شنيق بتشكيل وزارة وطنية ضمت الماطري وصالح فرحات ممثلين للدستور الجديد

(١) Dwight, .Ling, op. cit, p 169-170

والقديم. وأصدرحزب الدستور الجديد جريدة (أفريقيا القناة)، كما أشرف أحد أعضائه وهو يوسف الرويسي على فتح مكتب المغرب العربي في برلين وإصدار جريدة المغرب العربي. وأطلق الألمان الزعماء المعتقلين ومن بينهم الحبيب بورقية.

ولكن احتلال الحلفاء لتونس في عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) قلب الأوضاع، فقد خلع الفرنسيون الباي المنصف ونفوه وعينوا أميناً عاماً يتمتع بأكثر صلاحيات الباى. وعانى التونسيون الكثير من الاضطهاد والأذى من الفرنسيين وغدا من السهل إعدام أي وطني لاتهامه بالتعاون مع المحور. وضعف نشاط الأحزاب السياسية وفر الزعماء الذين نجوا من الاعتقال أوالقتل إلى القاهرة ودمشق وجعل أبو رقيبة القاهرة مركزاً لنشاطه ١٣٦٤-١٣٦٨هـ (١٩٤٥-١٩٤٩م).

وبرز في ميدان النضال في هذا الوقت نقابات العمال. وكان العمال التونسيون من قبل قد انخرطوا في الاتحادات الفرنسية. وفي ربيع عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م) عاد الدكتور محمد علي بن المختار القابسي من ألمانيا بعد أن اختص في الاقتصاد وأسس جمعية التعاون الاقتصادي التونسي ونقابة عمال الرصيف. وقررت لجنة عمالية إنشاء اتحاد عموم عمالة تونس، كما انتخبت محمد علي أميناً عاماً للاتحاد. وبادر الفرنسيون إلى حل الاتحاد عام ١٢٤٣هـ (١٩٢٥م). وبقيت منحلّةً إلى أن أعيد تشكيل نقابات عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) ولكنها حلت بعد عام. وأخيراً برز أحد عمال النقل في صفاقس وهو (فرحات حشاد) وتمكن من تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل سنة ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م). كذلك تأسس الاتحاد العام الزراعي

وانضم الاتحاد إلى النقابات الحرة لا إلى اتحاد النقابات الشيوعي، كما أيد سياسياً حزب الدستور الجديد[1] .

واستعادت الأحزاب السياسية نشاطها بعد انتهاء الحرب بالتعاون مع النقابات . ولا سيما أن الحرب العالمية الثانية قد انتهت بوعود تقرير المصير . وعقدت الأحزاب والنقابات واتحاد الموظفين مؤتمراً وطنياً في ٢٦ من رمضان ١٣٦٥هـ (٢٣/ ٨/ ١٩٤٦م)، وتبنوا ميثاقاً جاء فيه أن نظام الحماية لا يتفق مع سيادة الشعب التونسي وأنه نظام فاشل. لذا وجب السعي لاسترجاع استقلال تونس لكي تنضم تونس المستقلة إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة. وبادرت السلطات الفرنسية إلى اعتقال الزعماء المجتمعين، فأعلن فرحات حشاد الإضراب العام. واضطرت الحكومة الفرنسية إلى التساهل، فغيرت المقيم الفرنسي (ماست) واتبعت سياسة المسالمة، فألغت مرسوم صلاحيات الأمين العام، وشكلت وزارة تونسية مختلطة من ستة وزراء تونسيين وسبعة فرنسيين برئاسة مصطفى الكعاك .

وخطت فرنسا جديدة في طريق التفاهم مع التونسيين، فقد وافقت على تشكيل وزارة وطنية برئاسة محمد شنيق في ٤ من ذي القعدة ١٣٦٩هـ (١٧من آب ١٩٥٠م) ضمت صالح بن يوسف من حزب الدستور الجديد والسيد محمد بدره رئيس اتحاد الغرف التجارية التونسية. وبدأت الوزارة مفاوضاتها مع فرنسا لحل الخلافات المعلقة. وهاج الفرنسيون في تونس، واحتجوا وقدم الأعضاء الفرنسيون في المجلس الكبير استقلالهم من المجلس، وهدد زعيمهم بإعلان العصيان المدني .

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢١٨-٢٢٥ .

ورحب أبو رقيبه بالتعاون مع فرنسا وقدم مطالبه السبعة والتي جاء فيها : -

١ - إعادة سلطات الباي .

٢- تشكيل مجلس وزراء كل أعضائه من التونسيين .

٣- إلغاء منصب الأمين العام .

٤- إلغاء مناصب المستشارين الإداريين للمقاطعات وعددهم ١٩ .

٥- حل الشرطة .

٦- إحداث مجالس بلدية - منتخبة .

٧- تشكيل مجلس نواب منتخب يضع دستوراً ويقر معاهدة مع فرنسا .

تبنت الوزارة الوطنية هذه المطالب وكذلك الباي ورفعت إلى الحكومة الفرنسية التي انقسمت على نفسها بين مؤيد ومعارض ومتحفظ لهذه المطالب أو بعضها أو كلها . وأخيراً رفضت الحكومة الفرنسية هذه المطالب(١) .

ونشطت الحكومة التونسية في عرض قضيتها على مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة في ١٣٧١هـ (أواخر عام ١٩٥١م) لكنها لم تنجح في إدراج القضية، وأخيراً نجحت تونس في إدراج القضية عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) لكن هذا لم يتمخض عن شيء إيجابي نظراً لمقاطعة مندوب فرنسا للجلسات .

---

(١) William Zardman, Government, and politics in Northern Africa, London 1915 P.67-68.

ولجأ التونسيون إلى النضال المسلح لمقابلة الإرهاب والعنف الفرنسي بمثله، بعد أن ثبت فشل النضال السياسي. وشكلت فرق النضال التونسية التي لجأت إلى قطع أسلاك الهاتف، وتخريب السكك الحديدية، ونسف الجسور وحماية المواطنين من الاغتيال. وعادت الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى بحث قضية تونس في عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م)، فطالبت فرنسا بحل قضية تونس على أساس العدل. واضطرت فرنسا إزاء نضال التونسيين وإزاء موقف الرأي العام العالمي إلى التراجع، فأعلن منديس فرانس رئيس الوزارة الفرنسية في رجب ١٣٧٤هـ (أذار ١٩٥٤م) منح تونس الإستقلال الذاتي، فشكل طاهر بن عماروزارة وطنية. واشترط منديس فرانس سبعة شروط إضافة إلى شرط استسلام المجاهدين فرحب أبو رقيبة بالشروط السبعة وحث المجاهدين على الاستسلام، وأيده في هذا الموقف مؤتمر الحزب المنعقد في صفاقس. ولبى نداء الاستسلام ثلاثة آلاف مجاهد. أما الشروط السبعة فهي:

١- استمرار المحاكم الفرنسية وفق اتفاقية قضائية.

٢- قيام اتحاد جمركي بين تونس وفرنسا وفق اتفاقية جمركية ومنح البضائع الفرنسية لعلم: الأولوية.

٣- جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية في التدريس والاستعانة بأساتذة من فرنسا وإرسال البعثات إلى فرنسا وذلك وفق اتفاقية ثقافية.

٤- ضمان مصالح الموظفين الفرنسيين البالغ عددهم ١٦ ألفا وذلك وفق اتفاقية إدارية.

٥- ربط النقد التونسي بالفرنك.

٦- ضمان مصالح المستوطنين الفرنسيين.

٧- يكون استغلال الثروة المعدنية وقفاً على الشركات الفرنسية والتونسية[١].

وعاد أبورقيبة إلى تونس في شوال ١٣٧٤هـ (أول حزيران ١٩٥٥م)، وبعد يومين وقعت الاتفاقية الفرنسية التونسية التي عرضت فرنسا فيها الاستقلال مع كثير من التحفظات، فلم يتقبل الشعب الاتفاقية التي أبرمت حينذاك، وواجهوها بالاضطرابات، وكان على رأس هذه المعارضة صالح بن يوسف، فاضطرت فرنسا آخر الأمر إلى الاعتراف بالاستقلال الكامل للبلاد مع احتفاظها بقاعدة بنزرت البحرية وذلك في شعبان ١٣٧٥هـ (٢٠من آذار ١٩٥٦م). وانتخب الحبيب بورقيبة رئيساً للجمعية الوطنية، وشكل أول وزارة استقلالية ضمت وزارة للخارجية. وعقدت اتفاقية جديدة مع فرنسا في منتصف (حزيران) تنازلت بموجبها فرنسا عن تحفظاتها، فأعلن بعد يومين عن تشكيل جيش تونسي، وألغيت المحاكم الفرنسية في ١٩ من شعبان ١٣٧٦هـ (العشرين من أذار ١٩٥٧م) وألغيت الملكية في ٢٨ من ذي الحجة ١٣٧٦هـ (٢٥ من تموز١٩٥٧م)، وانتخب أبو رقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية المستقلة.

وهكذا دخلت تونس عصر استقلالها الكامل، وشرعت تبني نفسها من جديد على أسس عصرية حديثة. ففي المجال الداخلي عملت الحكومة التونسية على تصفية القواعد العسكرية الأجنبية، وكان آخرها جلاء الفرنسيين عن قاعدة بنزرت ١٣٧٣هـ (١٩٦٣م)، وتخليص البلاد من التبعية الاقتصادية لفرنسا وتنظيم الحزب الدستوري وهو الحزب الوحيد

---

(١) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٢٠-٢٢١.

الحاكم في تونس[1].

أما الميدان الدولي فقد أبدت تونس فيه نشاطاً كبيراً. فقد انضمت تونس إلى الجامعة العربية ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) وإلى هيئة الأمم المتحدة (١٩٥٦م)، وعقدت معاهدات إخاء مع ليبيا ومراكش (١٩٥٧م)، كما تعاونت مع الثورة الجزائرية وقدمت لها الأرض التونسية قاعدة انطلاق، واتبعت مع الدول العربية سياسة مستقلة قد تتعارض أحياناً مع مجموعة الدول العربية، وهذا ما جمد نشاطها ضمن الجامعة العربية مرات، وجعل اشتراكها في مؤتمرات القمة محدوداً. وانصرفت تونس إلى التعاون مع الدول الغربية واعتمدت على معوناتها في التنمية الاقتصادية. أما حاكم تونس الحبيب بورقيبة فقد جدد انتخابه لرئاسة تونس مدى الحياة، فاستبد في حكمه، واستعبد الشعب وخالف مبادئ الإسلام، وتصرف باستهتار بعيداً عن كل القيم ولما مقته الشعب خافت الدول النصرانية من نشاط الحركة الإسلامية، فاستبدلت به رجلاً أكثر فتوة هو رئيس الوزراء زين العابدين بن علي وذلك في ١٦ من ربيع الأول ١٤٠٨هـ (٧ من تشرين الثاني ١٩٨٧م).

كان زين العابدين بن علي وزيراً للداخلية في وزارتي محمد مزالي، ورشيد صفر، ثم كلف بالوزارة الأولى في ٩ من صفر ١٤٠٨هـ (٢ تشرين الأول ١٩٨٧م)، وبعد أقل من شهر قام بحركته ونحى الحبيب بورقيبة عن الحكم، وتسلم مكانه، فعادت الحيوية إلى الحكم التونسي المرتبط مع استبدال شخصية الحاكم[2].

---

(١) د/ زاهر رياض، المرجع السابق، ٢٠٠-٢٠٢.

(٢) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٢٠-٢٢١.

الفصل الثامن عشر

جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

كانت الجزائر تعرف «بالمغرب الأوسط» حتى عهد العثمانيين في مطلع القرن العاشر الهجري. والمغرب الأوسط كان جزءاً من الدولة الإسلامية في العهد الأموي ثم في مطلع العهد العباسي، ولكن استقلال الأندلس عن بني العباس فتح الباب لاستقلال ولايات أخرى وبخاصة في الشمال الإفريقي الذي كان بعيداً عن بغداد عاصمة العباسيين. وبدأ المغرب الأوسط حياته الاستقلالية، مع المحافظة على صلاته بباقي دول الشمال الإفريقي خاصة، وبباقي أجزاء الدولة الإسلامية عامة، واندمج أحياناً في بعضها، فخضعت الجزائر لحكم الدولة الرستمية المستقلة (١٦٠-٢٩٦هـ) (٧٧٦-٩٠٨م) وتلا ذلك الدولة الفاطمية، وآل زيري (٢٩٦-٣٦٣هـ) (٩٠٨-٩٧٣م)، وخضع بعدها لحكم بني حماد (٣٩٨- ٥٤٧هـ)، (١٠٠٧-١١٥٢م) فالمرابطين والموحدين (٥٤٧-٦٣٣هـ) (١١٥٢-١٢٣٥م) فدولة بني زيان (٦٣٣-٧٩٦هـ) (١٢٣٥-١٣٩٢م)، وأخيراً فترة الاضطراب (٧٩٦-٩٤٠هـ) (١٣٩٢-١٥٣٣م) التي تعرضت فيها الجزائر لسيطرة الأمراء الحفصيين حكام تونس تارة والمرينيين حكام مراكش تارة أخرى وعودة بنو زيان أحياناً[١].

وهكذا نجد أن التفكك السياسي في شمال إفريقية، قد بلغ أقصاه في أول القرن العاشر. كل ذلك سهَّل على الغزاة الإسبان الاستيلاء على أهم موانئ الجزائر (وهران والمرسى الكبير)، علاوة على موانئ مراكش بين

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٨٥.

عامي (٩١٥-٩٢١هـ) (١٥٠٩-١٥١٥م). ولذا كان مجيء العثمانيين إلى شمالي إفريقية بمثابة نجدة أنقذت البلاد من الغزو الأوربي وعملت على توحيد البلاد سياسياً. وقد رحبت معظم طبقات السكان بمجيء العثمانيين الذين جاء تدخلهم نتيجة لاشتداد الصراع بين الإسلام والنصرانية وازدياد الروح الصليبية ضد المسلمين والتي تمثلت في قتل المسلمين، وانتهاك حرماتهم، ونهب بيوتهم، كما قامت سفن القراصنة من الإسبان والبرتغال بمطاردة مسلمي الأندلس الذين فروا إلى شمالي إفريقية، فما كان يصل منهم إلى أرض الجزائر إلا القليل الذي فقد كل متاع ومال. وكان من الطبيعي أن يحمل هؤلاء المهاجرون روح الجهاد ضد الدول النصرانية، ولذلك ساهموا بنصيب كبير في تنشيط حركة الجهاد في البحر، وفي شن الغارات على ساحل إسبانيا والاتصال ببقايا المسلمين هناك وتشجيعهم على الثورة.

اجتذب الصراع بين الإسلام والنصرانية في مطلع القرن العاشر عدداً كبيراً من البحارة المغامرين الذين نشأوا في خدمة أسطول الدولة العثمانية، ثم راحوا يكونون أساطيل صغيرة تعمل لحسابهم الخاص وتجاهد ضد أعداء الدين في الوقت نفسه. ولذا كان هؤلاء المغامرون يعدون في نظر المسلمين أبطالاً وفي نظر خصومهم قراصنة بحار، لا يخضعون لأي قانون أو نظام. ومن أبرز رجال البحر: الأخوان عروج وخير الدين باربا روسا. وكان أسطول خير الدين (١٢ سفينة)، ويضم أجناساً مختلفة من عرب، وبربر، وترك، وأوربيين اعتنقوا الإسلام، فكان هو الجامع لهم، والرابط بينهم، والمؤلف بين قلوبهم[(١)].

---

(١) د/ زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث، ص ١٦٩.

بدأ عروج نشاطه في غربي المتوسط حوالي سنة ٩١٦هـ (١٥١٠م). وقد فتح له الأمير الحفصي موانئ تونس، واتخذ عروج من بعض الجزر الساحلية قواعد لأسطوله. ولما سمع أهل القبائل بغاراته الناجحة على الإسبان استقدموه إلى بلادهم ليعاونهم على استرداد (بجاية) أكبر موانئ شرقي الجزائر فتم لهم ذلك. وباستعادة ميناء(بجاية) ذاع صيت عروج في المغرب الأوسط خاصة بعد أن نقل قاعدته من تونس إلى جيجل) وهو ميناء صغير في شرقي الجزائر أيضاً.

ومن هناك استدعاه (سالم السالمي) حاكم ميناء الجزائر، فأتى مع قوة صغيرة من العثمانيين، ونجح في صد هجوم إسباني عن المدينة في سنة ٩٢٢هـ (١٥١٦م)، وأباح لنفسه أن يتخلص من الحاكم الوطني، ويؤسس تحت قيادته حكومةً عسكريةً. ويلاحظ أن جيش (عروج) لم يقتصر على العنصر التركي بل كان يضم عدداً كبيراً من القبائل والمغاربة (سكان المدن). وبذا اكتسبت حكومته الصفة الإسلامية(١).

أخذ (عروج) يبسط نفوذه في المغرب الأوسط على حساب الإمارات الوطنية الصغيرة، وكان طبيعياً أن يصطدم بكبرى تلك الإمارات في تلمسان، حيث انشق على حاكمها «بوحمو» مجموعة كبيرة، لتعاونه مع الإسبان. ونادى هؤلاء المنشقُّون بالتعاون مع قوة عروج الصاعدة في البلاد.

وفي عام ٩٢٣هـ (١٥١٧م) اتجه (عروج) على رأس قواته إلى تلمسان ماراً بمدن الجزائر الرئيسية مثل «مديا» و «مليانة»، فأقام فيها حاميات عثمانية، وامتد نفوذه في غربي الجزائر بعد دخول تلمسان، حتى خضعت

---

(١) نفس المرجع ص ١٧٠.

له القبائل النازلة على حدود مراكش مثل «بني عامر» و«بني سناش». وأقام علاقات طيبة مع مملكة فاس. وفي هذه الأثناء خرج (بوحمو) من تلمسان مستنجداً بأعداء البلاد، فرحبت به الحكومة الإسبانية، وأرسلت له - إمدادات قوية لم يسبق أن خصصت مثلها إسبانية لحملات شمالي إفريقية. وهذه هي الأولى التي توغلت فيها القوات الإسبانية داخل أرض الجزائر بالتعاون مع «بوحمو» حتى وصلت إلى مدينة تلمسان وضربت عليها حصاراً قوياً، وعاند (عروج) في المقاومة. ولكن بعض أهل المدينة ممن ادعوا التأثر بالحضارة خانوه، فاضطر إلى الفرار بعد أن فنيت تقريباً الحامية العثمانية، وعلى الرغم من أنه نجح في اختراق الحصار تتبعته القوات الإسبانية واستطاعت قتله، وهو في طريقه إلى مدينة الجزائر.

كان خير الدين يقود حينذاك الحامية العثمانية في الجزائر. فأصبح مركزه حرجاً بعد مقتل أخيه، واضطر إلى طلب المعونة من حكومة الآستانة، فأرسل له السلطان سليم سنة ٩٢٤هـ (١٥١٨م) ألفين من الانكشارية، وسمح لرعاياه بالتطوع في جيش المغرب، وأقبل الناس على ذلك أملاً في الغنائم، ورغبة في الجهاد بعد أن سمعوا الكثير من جرائم النصارى في بلاد المسلمين[١].

ودخلت الجزائر منذ ذلك الوقت ضمن الولايات العثمانية، ولكن بقي على خير الدين أن يبذل جهوداً طائلة قبل أن يؤسس ولايةً قوية، فقد تعرض في هذه المدة الأولى من حكمه لمؤامرات عدة اشترك فيها الحفصيون وأمراء البربر في بلاد القبائل. وأوشك خير الدين أن يقع في أيدي

(١) د/ شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة ١٩٨٠م، ص ٤٤٥-٤٤٧.

الحفصيين، ولكنه نجا بأعجوبة، وذهب إلى (جيجل)، حيث اتخذ منها قاعدة لنشاطه البحري، مؤجلاً مسألة بسط النفوذ داخل أراضي الجزائر إلى حين تسنح له الفرصة، وفي المدة التي بين سنة ٩٢٦- ٩٣٢هـ (١٥٢٠-١٥٢٦م) أخضع الملاحة في البحر المتوسط لسيطرة الأساطيل الإسلامية، وهابته دول أوربا جميعها حتى اشتهر عندها باسم «بربروس» BaRberusse أي الرجل ذو اللحية الحمراء.

وكان على خير الدين في هذه المدة الأولى من حكمه للجزائر أن يحارب على جبهتين. الجبهة الخارجية وتتمثل في ذلك الصراع العنيف مع الدول الأوربية عامة وإسبانيا خاصة. ومحاولة طرد الإسبان من الجيوب التي تحتلها على ساحل الجزائر. وقد أصاب خيرالدين في هذا الميدان نجاحاً جزئياً، إذ بقيت وهران شوكة إسبانية في جنب ولاية الجزائر حتى نهاية القرن الثاني عشرالهجري تقريباً.

أما الجبهة الداخلية فتتمثل في محاولة توحيد المغرب الأوسط تحت حكمه، فقد تعرَّض في هذا السبيل لمؤامرات من الحفصيين، وبني زيان، ومن إمارات القبائل الصغيرة، ومع ذلك تمكن من توسيع دائرة نفوذه باسم الدولة العثمانية وذلك بإلحاق المدن أو الإمارات للحكم العثماني إن حرباً أو سلماً. وامتدت حدود الجزائر العثمانية نحو الجنوب، فأصبح المغرب الأوسط كله تابعاً للسلطنة العثمانية حتى واحات (الميزاب) الموغلة في الصحراء، وكان عام ٩٣٦هـ (١٢٥٩مـ) هو عام تأسيس (نيابة الجزائر) بعد أن سيطر خير الدين على حسن (البينون) الذي أقامه الإسبان في مواجهة ميناء الجزائر، فمنذ ذلك التاريخ تحوَّل ميناء الجزائر إلى عاصمة كبرى

للمغرب الأوسط، بل لشمالي إفريقية العثمانية بأسرها. وبدأ استخدام كلمة (جزائر) للدلالة على إقليم المغرب الأوسط منذ ذلك الوقت. وأخذ على عاتقة ضم تونس إلى الجزائر تحت الحكم العثماني، إلا أن الإسبان احتلوا تونس.

استدعى السلطانُ العثماني خيرَ الدين باشا ليعينه قائداً عاماً للأسطول العثماني مكافأة له على الأعمال الجليلة التي قام بها لخدمة الإسلام، وخلفه في منصب النيابة أحمد أغا، وبينما ركز خيرالدين نشاطه - في المرحلة التالية- في شرقي البحر المتوسط لم تنقطع جهود نيابة الجزائر في الحوض الغربي، حيث استطاعت الجزائر رد الهجوم الإسباني، وفشلت محاولات الإسبان للسيطرة على الجزائر، فاضطرت إلى الكف عن مهاجمة الجزائر، والاتجاه إلى تونس. وقد كانت الدول الأوربية تخشى خوفاً عظيماً من توحيد المغرب تحت سلطة دولة اسلامية كبيرة مثل الدولة العثمانية[(١)].

كانت الجزائر عاصمة الولايات العثمانية في شمالي إفريقية، لذلك كان ممثل الدولة فيها يحمل لقب «البيلر بك» أي «ريس البكوات». ولكن هذا الإشراف لم يدم طويلاً، فقد انفصلت تونس إثر ثورة عسكرية في سنة ٩٩٩هـ (١٥٩٠م)، وأصبح يحكمها داي يتصل بالآستانة مباشرة.

على أن تبعية ولايات شمالي إفريقية لحكومة الأستانة لم تكن يوماً ما تبعية مباشرة سواء في عهد «البيلر بكوات» العظام، أم بعد انفصال تونس وتحول الجزائر إلى باشوية. والواقع أن عدم تدخل حكومة الآستانة في الإدارة الداخلية للولايات كانت ظاهرة عامة في نظام الدولة العثمانية

---

(١) د. صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٨٥-٩٠.

آنذاك، ولكن استقلال ولايات شمالي إفريقية لم يكن يقف عند حد الإدارة المحلية، بل كان يتجاوز ذلك إلى التحكم في اختيار الولاة حتى تأسست بعض الأسر الحاكمة، مثل الأسرة الحسينية في تونس، والأسرة القرمنلية في طرابلس، في حين سيطرت الجند والبحرية سيطرة تامةً على نيابة الجزائر. ولذلك يمكن القول: إن استمرار التبعية للآستانة كان أمراً اختيارياً حفز إليه شعور التضامن الديني. وكان أهم رمز لهذه التبعية استصدار المراسيم لإقرار تعيين الحكام الذين اختارهم المجلس الأعلى للجند، ثم الدعوة للسلطان العثماني في خطب الجمعة. وكثيراً ما كانت النيابات الثلاث ترسل أساطيلها لمعونة الدولة في بعض الحروب ولكنها إجراءات اختيارية أيضاً.

وقد شهدت الجزائر تغيرات عدة في نظام الحكم. ويمكن التمييز بين أربع مراحل مختلفة في العهد العثماني. وتطابق المدة الأولى عهد النيابة سنة ٩٢٢هـ إلى سنة ٩٧٧هـ (١٥١٦-١٥٨٨م). وقد نجح الحكام العثمانيون خلال هذه المدة في السيطرة على رجال الجيش والبحرية. لكن شأنهم أخذ يتضاءل منذ هزيمة «ليبانتو». فألغت الآستانة نظام النيابة وجعلت من الجزائر ولاية عادية يتولاها أحد الولاة ثلاث سنوات فقط، وذلك خشية من أن يسيطروا على شؤون الولاية وبخاصة في تلك المناطق البعيدة عن مركز الدولة[1].

وتمتد المرحلة الثانية من سنة ٩٧٧هـ حتى سنة ١٠٧٠هـ (١٥٨٨-١٦٥٩م) وفي خلالها فقد الباشوات سيطرتهم على الانكشارية، وانتقلت

(١) د/ صلاح العقاد، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر ص ٣-٥ القاهرة ١٩٥٩م.

السلطة الفعلية إلى المجلس الأعلى للجند، وكان يتألف من ٢٤ ضابطاً ممن وصلوا إلى درجة رائد. وينتخب هذا المجلس رئيس الجند، وكيل الوالي، وقد أخذت أهمية الولاة تتضاءل حتى تمكن مجلس الجند في سنة ١٠٧٠هـ (١٦٥٩م) من تنصيب أحد أعضائه حاكماً فعلياً للولاية ويلقب بـ (الداي) على نمط النظام المتبع في تونس منذ الانقلاب الذي أحدثه الانكشارية بها سنة ٩٩٩هـ (١٥٩٠م).

ولم تطل هذه المرحلة من حكم الانكشارية، فقد أدى النظام الذي اتبعه مجلس الجند إلى انتشار الفوضى؛ لأن رئيسه الذي صار حاكماً فعلياً للبلاد، لم يكن يستقر في منصبه أكثر من شهرين حتى يفسح المجال للشخص الذي يليه في الأقدمية بأن يتولى هذا المنصب. كما أن الأهالي الوطنيين استاؤوا من استئثار الانكشارية بالسلطة، ومالوا إلى رؤساء البحر على الجند العثماني لأسباب عدة:

أولها: أن البحرية هي مصدر رخاء رئيسي في الجزائر.

وآخرها: أن رؤساء البحر أصدق تمثيلاً لعناصر السكان الوطنية.

ومن ثَّم وضع رؤساء البحر حدًّا لسيطرة الانكشارية بأن فرضوا أحد رجالهم على مجلس الجند في سنة ١٠٨٢هـ (١٦٧٢م). وشاع منذ ذلك الوقت استعمال لقب (داي) لوصف حاكم النيابة وهو لقب من ألقاب رؤساء البحر.

وهكذا تبدأ المرحلة الرابعة التي استمرت حتى سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م).

واختفى هذا الصراع بين المجموعتين من الانكشارية ورؤساء البحر على السلطة في الجزائر تدريجياً. وقد استقر بعض الدايات أزمنة طويلة في الحكم خلال القرن الثاني عشر الهجري حتى سقوط النظام في سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م). وإن كان هذا لا ينفي حقيقة ظاهرة في تاريخ الجزائر، وهي أن معظم (الدايات) قد انتهت حياتهم بالقتل لأتفه الأسباب.

وقد تمت هذه التغيرات والباب العالي مستمر في إرسال الولاة الذين يمثلونه في الجزائر، حتى قرر «علي داي» في سنة ١١٢٢هـ (١٧١٠م)، إخراج الوالي العثماني من البلاد، وصدقت الآستانة على هذا الإجراء. كما صدقت من قبل على جميع التغيرات التي طرأت على نظام الحكم، وأصبح (دايات) الجزائر يحملون في الوقت نفسه لقب باشا[(١)].

وكان خير الدين قد بسط سلطته على القسم الشمالي من الجزائر، ولكن خلفاءه اهتموا بتوسيع دائرة نفوذهم جنوباً. فأقيمت حاميات عثمانية في (بسكرة) جنوبي شرقي الجزائر على حافة الصحراء. وكذلك في تلمسان بعد سقوط الدولة الزيانية. بل إن (صالح ريس) أرسل في سنة ٩٢٩هـ (١٥٢٣م) قطعات عسكرية إلى واحات (ورغلة) و (توغورت) داخل الصحراء الكبرى، ويذكر أحد المؤرخين الجزائريين - وهو محمد بن الأمير عبدالقادر صاحب كتاب (تحفة الزائر في مآثر الأمير عبدالقادر وأخبار الجزائر- أن السلطة العثمانية امتدت إلى واحة (الميزاب) في الصحراء. والتي تسكنها فرقة الأباضية، وهي إحدى فرق الخوارج المشهورة في المجتمع الجزائري. ولكن الكتاب الفرنسيين يحاولون على العكس التقليل من أهمية

---

(١) د/ صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ١٠-١١.

الحكم العثماني في الجزائر، فيقولون: إنه كان مقصوراً على الساحل وإنه لم يبلغ في امتداده ما بلغه الرومان الذين حكموا شمالي إفريقية في العصور القديمة، وإن الجزائر العثمانية لم تتجاوز يوما ما سُدس مساحة الجزائر الحالية.

ولهذه المغالطات التاريخية أهداف سياسية واضحة، فكأن الفرنسيين يريدون القول بأن الجزائر بحدودها الجغرافية الواسعة إنما هي من صنع فرنسا في العصور الحديثة، وأن المحاولة الأولى لتوسيع حدود الجزائر إنما تمت في عهد إمبراطورية أوربية استعمارية قديمة هي الإمبراطورية الرومانية التي يعد الفرنسيون أنفسهم ورثة لها.

والحق أن الجزائر وحدةً سياسيةً قائمةً بذاتها - إنما تم تشكيلها خلال العهد العثماني. ولم يكن من طبيعة الحكم العثماني أن يرتكز على إدارة مباشرة. ولعل هذا هو ما يسوِّغ للكتَّاب الفرنسيين مغالطتهم. في خارج المدن مباشرة. ولعل هذا هو ما يبرز للكتَّاب الفرنسيين مغالطتهم، في خارج المدن كان العثمانيون يعتمدون على محالفات القبائل، وقد انخرط بعضها في خدمة الحكومة. وكانت هذه القبائل تعرف باسم (الزمالة) من الزمول وهو المعسكر أو بالدوائر. وتقوم هذه القبائل بجمع الضريبة من القبائل الأخرى نظير إعفائها هي. ولكن الإدارة العثمانية تركت حقاً بعض التكتلات القبلية القوية وخاصة في بلاد القبائل دون التدخل في شؤونها، واكتفت بتلقي مبلغ من المال من بعضها أو على الأصح هدايا غير منتظمة تدفع للحاكم بالعاصمة(١).

---

(١) د/ زاهر رياض، مرجع سابق، ص ١٧٦.

ونظام إداري كـهذا الذي وصفناه لا يحتاج إلى قوات رسمية كبيرة العدد، وهكذا لم يزد عدد الانكشارية في الجزائر على «٦٠٠ رجل»، كان نصفهم يرابط بالعاصمة، وقد عمد خيرالدين منذ بداية عهده بالبلاد إلى تجنيد فرق من الأهالي: من بربر، ومغاربة، وأسرى أوربيين اعتنقوا الإسلام. وتجاوزت هذه الفرق في معظم الأحيان عدد الانكشارية فبلغت ثمانية آلاف.

ويبدو أن خيرالدين فعل ذلك ليوازن بهذه القوات الوطنية ونزعة الانكشارية إلى التسلط. واشتهرت بعض القبائل الجزائرية بالتخصص في الخدمة العسكرية لدى العثمانيين مثل قبيلة (الزواوة). وظهرت في الجزائر كذلك طبقة خاصة من الجند العثماني تعرف (بالقولغلان)، أو (القورغلي)، وهي تتكون من أبناء الجند الأتراك الذين تزوجوا بنساء من أهل البلاد. وقد وكل إلى هذه الطبقة في الغالب المحافظة على الأمن الداخلي في الأقاليم، وظل مجلس الجند مرتبطاً بفرقة الانكشارية ورجال البحر، وينظر إلى تلك الطبقات من الجند المحليين على أنها فرق من الدرجة الثانية. ويبدو أن الانكشارية تغاضت عن إنشاء هذه الفرق نظراً لأن غنائم الحروب البحرية كانت توفر لهم مرتبات كافية.

ولما استقر نظام (الدايات)، تكون في مدينة الجزائر ديوان مستقل هو أشبه بمجلس وزراء، إذ إن كل عضو من أعضاء الديوان الخمسة كان يختص بناحية من نواحي الإدارة، فهناك وكيل الخرج المختص بشؤون البحرية، وهناك المختص بالشؤون المالية، ورئيس أمن مدينة الجزائر، وناظر القصر، ورئيس الخيل الذي كان حلقة الاتصال بين القبائل والحكومة.

كان الداي يتخذ مقره في أعلى مدينة الجزائر بضاحية تعرف بالجنينة، حتى انتقل «عمر باشا» سنة ١٢٣٠هـ (١٨١٥م) إلى القصبية أي القلعة في أسفل المدينة على البحر ليكون في مأمن من الاضطرابات التي كثرت في ذلك العصر. ولقد تجمعت لدى (الداي) ثروة ضخمة كانت تستمد من الهدايا التي يقدمها قناصل الدول الأجنبية، ومن نصيبه في غنائم البحر، ثم ما يتلقاه من مبالغ نظير تعيين حكام الأقاليم والنواحي[(١)].

وكانت ولاية الجزائر في العهد العثماني مقسمة إلى ثلاثة أقاليم رئيسية:

«قسنطينة» في الشرق، وهي أكبر تلك الأقاليم، ويليها إقليم «وهران» في الغرب، وكانت عاصمته (معسكر) التي أصبحت فيما بعد مقر حكومة الأمير عبدالقادر، وقد نقلت عاصمة الإقليم إلى وهران بعد جلاء الإسبان عن الميناء سنة ١٢٠٧هـ (١٧٩٢م)، أما الإقليم الثالث فهو «تيطري» وكانت عاصمته (مدية)، وكان حكام تلك الأقاليم بمثابة ملتزمين يؤدون مبالغ معينة سنوياً إلى الداي، وكان عليهم كذلك أن يقوموا بجمع الضرائب على مسؤوليتهم في الأقاليم بدورها مقسمة إلى قيادات، وتوزع هذه القيادات أحياناً على أساس جغرافي، وأحياناً حسب توزيع القبائل. وقد أبقت الإدارة الفرنسية على هذه الوحدات الإدارية وخاصة في المناطق التي لم ينتشر بها الاستعمار الأوربي، ومازالت المراكز تعرف باسم (القيادة) في شمالي إفريقية حتى وقتنا الحاضر، ويسمى رئيس المركز (القائد)، وفي العهد العثماني كان منصب حاكم الإقليم قاصراً على الأتراك، أما القواد فيختارون من بين الأتراك أو السكان الأصليين على السواء. وجريا على

(١) د. زاهر رياض، المرجع السابق، ص ١٨٢-١٨٣.

عادة الإدارة العثمانية لم يحدث أي تدخل في حياة السكان الاجتماعية، ولذلك ظل النظام القبلي سائداً في الجزائر.

ولكن في خلال القرن الثاني عشر الهجري ظهرت تكتلات قوية من نوع جديد، نتيجة لتزايد نفوذ الطرق الصوفية. ومن أهمها في الجزائر طريقة «الدرقاوية» و «التيجانية». ولهذه الطرق الفضل في صهر القبائل في وحدات اجتماعية أكبر، بل إنها نجحت في إدماج عنصري العرب والبربر، ولكنها كانت تثير القلاقل في وجه الإدارة العثمانية، وقد عمد بعض سلاطين مراكش إلى استخدامها لإثارة الاضطرابات ضد حكومة الجزائر.

ويلاحظ أن اصطدام الإدارة العثمانية برجال الطرق قد تفاقم في بداية القرن الثالث عشر الهجري، فهاجم أحد زعماء التيجانية مدينة قسنطينة واحتلها فترة قصيرة خلال سنة ١٢١٨هـ (١٨٠٣م)، كما أن رجال الطريقة الدرقاوية اشتبكوا مع السلطات العثمانية في وهران سنوات عدة[(١)].

ولذلك يمكن القول بأن الطرق كانت عامل وحدة وعامل تفكك في الوقت نفسه.

الاحتلال الفرنسي للجزائر:

وكان دور الجزائر في الدفاع عن الإسلام والمسلمين يتمثل في الجهاد البحري الذي استمر قروناً عدة، فقد كان للجزائر العثمانية أسطول ضخم، ثم تطور أسطولها مع تطور فن الملاحقة فغدا في القرن الحادي عشر الهجري من أحدث أساطيل العالم وأقواها. فقد ساهم أكثر من مرة في حماية فرنسا من الخطر الإسباني والألماني، وغدا ميناء طولون الفرنسي قاعدة صديقة

(١) د/ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، القاهرة ١٩٦٥ ص ٧-١٠.

يكثر أسطول الجزائر من استعمالها. وبلغ من قوة هذا الأسطول أنه حاول مرة إحراق مدينة لندن لولا مسارعة الأسطول الهولندي إلى التدخل لنجدة بريطانيا. وساهم هذا الأسطول في دعم الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية. واعترف حاكم الجزائر باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية. وعقد معها معاهدة صداقة عام ١٢١٠هـ (١٧٩٥م)، ولكن الولايات المتحدة تنكرت للجزائر، وكان أول نشاط قام به الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط هو قصف الجزائر عام ١٢٣٠هـ (١٨١٥م).

وأذل الأسطول الجزائري كثيراً من الدول النصرانية، وأجبرها على دفع أتاوات منتظمة لولاة الجزائر، وتقديم الهدايا لهم، وعقد معاهدات صداقة معهم، فثارت أوربا لهذا الوضع، وأنفت من هذه المهانة، وتكتلت قواها لإرغام الجزائر، على التوقف عن تعرضها لسفن الدول النصرانية، وتدخلت البحرية البريطانية والبحرية الهولندية لإيقاف النشاط الجزائري وذلك بمهاجمة الأسطول الجزائري في عام ١٢٣٠هـ (١٨١٥م)، ثم قام الأسطول الإنجليزي وحده بهجوم آخر في عام ١٢٤٠هـ (١٨٢٥م). وأخيراً تمكن الأسطولان الفرنسي والبريطاني من تحطيم أسطول الجزائر غدراً في (نافارينو) عام ١٢٤٢هـ (١٨٢٧م)، وأصبحت سواحل الجزائر مكشوفة لهجمات الأعداء الذين سارعوا إلى اغتنام الفرصة. وكانت بريطانيا أكثر الدول حماسة وتحدياً للجزائر الإسلامية، ولكن فرنسا استطاعت أن تستعيد زعامتها في هذا المضمار بسبب موقعها من البحر المتوسط وحماستها للدول الكاثوليكية تلك الحماسة التي يصورها (كليرمون) وزير حربية ملك فرنسا بقوله:

«لقد أرادت العناية الإلهية أن تتأثر حمية جلالتكم للقضاء على ألد أعداء النصرانية، ولعله لم يكن من باب المصادفة أن يدعى لويس التقى لكي ينتقم للدين وللإنسانية وربما يسعدنا الحظ لننشر المدنية بين السكان الأصليين وندخلهم في النصرانية». وهذا يؤكد أن الصراع بين الجزائر والدول الأوربية كان صراعاً دينيا نتج عن التعصب الديني، علاوةعلى رغبة الدول الأوربية في السيطرة على الجزائر لموقعها الممتاز وثرواتها الضخمة[1].

ومما دفع فرنسا للتصدي للجزائر فقدانها مستعمراتها خلال حروب نابليون ورغبتها في تكوين إمبراطوريتها مرة أخرى، والحصول على مستعمرات جديدة. ورحبت دول أوربا باتجاه فرنسا إلى الجزائر من وجهة نظر صليبية. وكانت الضائقة الاقتصادية التي عانتها فرنسا عقب الثورة الفرنسية أيضاً هي أحد العوامل المهمة في دفع فرنسا إلى احتلال الجزائر. فقد كانت فرنسا تعاني ضائقة اقتصادية ثقيلة، وكانت دول أوربا تقف موقف العداء من فرنسا إبان زحف نابليون على دول أوربا، ونتيجة لذلك مدت فرنسا يدها تطلب العون الاقتصادي من الجزائر، فاشترت الحبوب بأثمان مؤجلة، وكان التجار اليهود يقومون بدور الوساطة في هذه التجارة، وحلت مواعيد السداد، ولكن فرنسا ماطلت في الدفع، مدعيةً حيناً أن أثمان السلع التي قدّر الدين على أساسها مبالغ فيها. وزاعمةً حيناً آخر أن السلطات الفرنسية لم تتسلم البضائع، كما أصمت آذانها أحياناً عن المطالبة ولاذت بالصمت[2].

(١) د/ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص ٨-١٠.

(٢) نفس المرجع.

وفي يوم عيد الفطر ١٢٤٢هـ (٢٧/ ٤/ ١٨٢٧م) ذهب قنصل فرنسا (دوفال) لقصر الداي للتهنئة بهذه المناسبة، فسأله الداي عن السبب في أن ملك فرنسا لم يرد على رسالة الداي التي كان قد أرسلها منذ مدة، فكان رد القنصل جافا غليظاً يحمل في ألفاظه ترفع جلالة الملك عن مكاتبة الداي، وقد أثار هذا الردّ داي الجزائر فصرخ في وجه القنصل ملوحاً بالخروج من حضرته، وكان الداي يحمل مروحة بيده ادعى القنصل أنها اصطدمت بوجهه، وعدّت حكومة فرنسا هذه إهانة لها وللشعب الفرنسي، وهددت بالانتقام المسلح، وحاصرت ساحل الجزائر، وبدأت اتصالات لتسوية الموقف بالطرق السلمية ولكن دون جدوى لأن نية فرنسا المسبقة تكمن في احتلال الجزائر، ولأنها اصطنعت الأسباب لتسويغ الاحتلال، وشرعت فرنسا في الاستعداد للقتال وأتمت استعداداتها عام ١٢٤٦هـ-١٨٣٠م).
وأبحرت ١٠٣ سفن حربية فرنسية، و ٤٠٠ سفينة نقل تحمل أربعين ألف جندي، وثلاثة آلاف مدفع، بقيادة المارشال (بورمون) قاصدة الجزائر. ونزلت هذه القوة على البر، واحتلت (سيدي فرج) ١٢٤٦هـ، وهزمت القوات الجزائرية بعد خمسة أيام من قتال مستميت. وفي أقل من شهر استسلم الداي، وسلم مدينة الجزائر، وغادر الداي الجزائر إلى الإسكندرية، وتوفي فيها بعد ثمانية أعوام. ويقال إن الفرنسيين وجدوا في خزانة الجزائر ٢٥ مليون فرنك، ومثلها فضة إضافة إلى أشياء ثمينة أخرى.

ولكن احتلال مدينة الجزائر لم يؤد إلى خضوع البلاد جميعها. فلم يكن الداي إلا حاكماً على مقاطعة الجزائر وحدها، وكان على الفرنسيين أن يخضعوا العمالات الأخرى، وهي قسنطينة، ووهران. واستمرت مقاومة

(أحمد بك) صاحب قسنطينة إلى عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م)، وأتم الفرنسيون احتلال الولاية عام ١٢٥٥هـ (١٨٣٩م). أما (حسن بك) حاكم وهران التركي فقد انتهت مقاومته عام ١٢٤٩هـ (١٨٣٣م)[(١)].

سياسة فرنسا في الجزائر:

اتجهت سياسة فرنسا في الجزائر نحو الوصول إلى هدفين هما: فرنسة السكان، وفرنسة الأرض. وفيما يتعلق بفرنسة أرض الجزائر، أعلنت فرنسا أن الجزائر قطعة طبيعية من فرنسا، وأن المنطقة الشاطئية جزء لا يتجزأ من فرنسا نفسها. وأخضع العلم للسياسة.

فقد أعلن العلماء الجيولوجيون الفرنسيون أن الشمال الإفريقي كان منذ القدم متصلاً بالساحل الجنوبي لفرنسا في سلسلة جبال واحدة تصدعت في العصور الجيولوجية القديمة، فكان مضيق جبل طارق، ومضيق مسنا.

وزادت مبالغة الفرنسيين، فأعلن ساستهم أن الشمال الإفريقي ألزم لفرنسا من الناحية الاجتماعية والعمرانية من سهول نورماندى بشمالي فرنسا نفسها.

وبناء على ذلك، عينت فرنسا المقيم العام حاكماً على الجزائر، وهو مسؤول عن جميع الإدارات الحكومية التي يدير كلاً منها فرنسى أيضاً، ويباشر العمل فيها مئات من الموظفين الفرنسيين، وتنقسم الجزائر إلى ثلاث مديريات فرنسية: قسنطينة، والجزائر، ووهران.

أما فرْنَسة السكان، فقد اتخذت الحكومة الفرنسية طريقتين: -

أولاهما: محاولة فرنسة الجزائريين.

---

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٨-٣٠.

والأخرى: جلب أعداد كبيرة من الأوربيين عامة، ومن الفرنسيين خاصة ليستوطنوا الجزائر[1].

ولم يكن الطريق الأول مثمراً، فلم يقبل السكان العرب أن يكونوا فرنسيين، وتبعا لذلك اتجهت فرنسا إلى القضاء على الشعب الجزائري وتشريده. ولم يستجب للفرنسة من سكان الجزائر إلا اليهود الذين لا يدينون بالولاء لأحد من غير اليهود مهما أظهروا، ومن المعلوم أن بلاد المغرب لا يوجد فيها من غير المسلمين إلا يهوداً.

ولجأ الفرنسيون إلى الطرق الأخرى وهي استقدام الأوربيين، ونجحوا في ذلك، وأصدرت فرنسا قانون الجنسية، وهو يضفي الجنسية على كل مواطن أوربي يولد في الجزائر.

وفي سنة ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م) صدر دستور الجزائر الذي أصبح كل جزائري بمقتضاه مواطناً فرنسياً، ولكن نصت المادة الثلاثون منه على أن تكون هناك فئتان من الجزائريين أولاهما فرنسية بحتة، وهي التي تضم الأوربيين والمستعربين من الذين ينتمون للإسلام التي وهم الذين قبلوا التعامل وفقا للقوانين الفرنسية حتى في الأحوال الشخصية، والأخرى فرنسية محلية وهي التي تضم المسلمين الذين خضعوا للقوانين الفرنسية محتفظين بالتعامل في الأحوال الشخصية وفقا للقوانين الإسلامية.

وقد أدرك الجزائريون أن هذا طلاء خدّاع، لا يقصد به مساواة الجزائري بالفرنسي، بل يقصد إحكام قبضة المستعمر على البلاد وابعاد المسلمين عن

---

(١) د/ زاهية قدورة، مرجع سابق، ص ٤٩٤.

الأحوال الشخصية الإسلامية، فقد كان ممثلو الجزائر في المجلس النيابي الفرنسي قلة وصلت أحياناً إلى شخص واحد، وكان الفرنسيون المقيمون في الجزائر يعيشون في الأحياء الراقية، وتيسر لهم سبل الحياة ولأولادهم سبل التعليم، ولم يكن الجزائريون يعيشون بشيء من ذلك، لذا فإنهم قاوموا الجنسية الفرنسية ولم يقبلوها، إذ شعروا بالتمييز[1].

وأسفر العداء، وسارت فرنسا في طريقها تحارب، وتبيد وتشرد، وتنشر الجهل والفقر بين الجزائريين، ومن أهم وسائل السياسة الفرنسية في الجزائر:

١- محاربة اللغة العربية والإسلام، فقد عمدت فرنسا إلى القضاء على الوحدة الوطنية الجزائرية بالقضاء على اللغة والدين، فجعلت اللغة الفرنسية لغة الدولة الرسمية، ومنعت العرب من افتتاح مدارس وكتاتيب إلا بأمر المقيم الفرنسي، كما حرمت المدارس الأهلية العربية، وأغلقتها بحجة ضروة معرفة مدرسي المدرس للغة الفرنسية.

كما اتجهت سلطات فرنسا إلى مقاومة الإسلام، فقد جاء في تقرير رسمي رفعته لجنة التحقيق الفرنسية إلى الملك شارل العاشر سنة ١٢٤٩هـ(١١٨٣٣م)، يقول التقرير: لقد أهدرت السلطات الفرنسية حقوق الشعب وداست مقدساته، وسبلت حرياته. . . وضمت السلطات الفرنسية أعيان الأوقاف الدينية إلى مصلحة الأملاك، واعتدت على الملكية الفردية، ودنس جنودها المساجد ونبشوا القبور، وانتهكوا حرمات منازل المسلمين. . . وأعدمت السلطات الفرنسية شيوخاً من الصالحين لأنهم تجرأوا على الشفاطة لمواطنيهم. . . وألقت

(١) David Gordon, The Passing of Algeria, London 1966, p. 14-16.

السلطات في السجون بعض شيوخ القبائل الأبرياء لأنهم آووا جنوداً مسلمين كانوا قد فروا من المدينة، وأنعمت هذه السلطات بالأوسمة على الخونة الذين باعوا بلادهم باسم المفاوضة. . . وجملة القول: إن السلطات الفرنسية فاقت في تصرفاتها الوحشية جرائم البرابرة الذين جاءتهم قواتنا لتحمل إليهم نور المدنية، فكيف يجوز لنا بعد ذلك أن نشكو من مقاومة الجزائريين للأحتلال، وقد لجأت فرنسا إلى تهديم المساجد، وإضعاف القضاء الشرعي، والاستيلاء على أموال الأوقاف، وتعيين الإمام والمفتي الموالي للإدارة الفرنسية[1] .

٢- الابادة والتشريد: فقد عملت فرنسا على إبادة الجزائريين أو تشريدهم منذ ظهرت استحالة فرنستهم، ويلقي هذا التقرير الضوء على هذه السياسة: يقول المؤرخ كريستيان في كتابه (إفريقية الفرنسية):

تلقى الجند أمراً من القائد العام الجنرال (روفيفو) بالخروج من مدينة الجزائر ليلة ٢٦ من ذي القعدة من عام ١٢٤٨هـ (٢٦ من نيسان عام ١٨٣٢م) ففاجأ بهم قبيلة (العوفية) عند الفجر، وهي نائمة تحت خيامها، وأمعن في ذبح أولئك المساكين الذين لم يستطع أي واحد منهم الدفاع عن نفسه، وهكذا وقع قتل كل نفس حية في القبيلة دون أي تمييز بين جنس وسن. وعند الرجوع من هذه الحملة المخجلة كان الفرسان الفرنسيون يحملون رؤوس القتلى على أسنة رماحهم.

ويقول الجنرال شانقاونيي: لقد كانت التسلية الوحيدة التي أستطيع أن أسمح بها للجند أثناء فصل الشتاء، هي السماح لهم بغزو القبائل

(١) الأمير محمد بن عبدالقادر الجزائري، تحفة الزائر، ص١٣٤-١٣٦، بيروت ١٩٩٤م.

المعادية التي تسكن بين (وادي الحراش) و (بورقيقة). ويقول المؤرخ (دبو زايد) عن ذلك ما نصه: أما الغنيمة من الحيوان فقد بيعت لممثل قنصلية الدانمرك. وأما بقية الغنائم الصامتة فقد عرضت للبيع في سوق (باب عزون)، وكان من بين الغنائم أساور نساء وهي لا تزال في أيديهن المقطوعة، وأقراط نساء لا تزال تلتصق بها قطع من آذانهن. ثم وزع ثمن كل ذلك على السفاكين من رجال القطعات الفرنسية. وفي ذلك اليوم أصدرت السلطة أمرها لسكان الجزائر المسلمين، بأن يضيئوا ليلا حوانيتهم إظهارا لسرورهم بذلك الانتصار.

أما حديث حريق الكهف الذي آوت إليه قبيلة بأسرها. سنة ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م) فارَّةً من أمام الجنود الفرنسيين، فقد صار مضرب المثل في الخسة والدناءة والوحشية، إذ ما كاد الجنود يكتشفون ذلك الكهف الفسيح حتى وضعوا أمامه وعلى مداخله أكواما من الحطب والقش، ثم أوقدوا فيها النيران، واستمروا يغذون تلك النار ليلة كاملة وما أن جاء الصباح، ودخل الجند الكهف حتى كانت جثث ٧٨٠ من الضحايا البريئة بين رجال ونساء وأطفال، مفككة الأوصال ممزقة الأشلاء، تحت أقدام الثيران والحيوانات التي دفعتها غريزتها لطلب النجاة، فداست كل شيء، ثم لقيت حتفها مع الناس.

ومن أفظع ما شوهد داخل الكهف، رجل أسلم الروح وهو ممسك بقرني أحد الثيران وخلفه امرأته وابنه الصبي، وكأنه كان يدفع عنها الثور الهائج من شدة اللهب، وقد مات الجميع على ذلك الوضع. ولما وصف أحد النواب الفرنسيين هذه الأساليب بالوحشية، أجاب رئيس

الحكومة بأن هذه الأعمال قد تكون وحشية لو أن الحرب كانت في أوربا، أما في إفريقية فهذه هي الحرب بعينها. وهناك حالات كثيرة من وسائل الإبادة والتشريد التي ارتكبتها فرنسا في حق الشعب الجزائري[١].

٣- الاستيلاء على مصادر الثروة: استولت السلطة الاستعمارية الفرنسية على أكثر الأراضي وأخصبها، وأراضي الأوقاف الإسلامية، وقد أقامت فرنسا في هذه المساحات مستعمرات زراعية يملكها الأوربيون، في حين لا يملك الجزائريون إلا الأراضي القاحلة، ولم يقف الاستعمار عند الأرض الزراعية، بل تعداها إلى جميع مصادر الثروة، فاستولى على الثروة المعدنية، ومراكز الصناعة، وأسواق التجارة.

٤- حرمان الجزائريين من العلم: استطاعت فرنسا أن تمنع انتشار المدارس الأهلية التي تقوم بتعليم اللغة العربية والدين الإسلامي، وفتحت مدارس فرنسية تهتم باللغة الفرنسية والتاريخ الفرنسي والحضارة الفرنسية، ومع ذلك لم تكن المدارس الفرنسية مفتوحة لأبناء الجزائر، وإنما كانت للفرنسيين والأوربيين، وكان أبناء الجزائر فيها قلة غرباء في ديارهم وتبلغ نسبتهم حوالي ١٠٪، ففي حين يوجد ١٥٠ ألف طالب أوربي نجد أن الطلاب الجزائريين يبلغون ٢٠ ألفا فقط من أصل ٢٠٠ ألف طالب في سن التعليم. أما التعليم الثانوي فقد بلغ عدد الطلاب الجزائريين ٥٣٠٠ في حين بلغ عدد التلاميذ الأوربيين ٣٤٨٦٨، وطلاب الجامعة ٥١٤٦ من بينهم ٥٥٧ طالباً جزائرياً.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥٩-١٦٥.

وبسبب هذا الحرمان، كان بعض الجزائريين يعلمون أولادهم داخل المنازل في سرية تامة. أما الغالبية العظمى فقد شملها الجهل والأمية.

٥- المرأة الجزائرية: اتجه الاستعمار إلى المرأة الجزائرية بهدف خلعها من المجتمع الإسلامي ودفعها نحو المجتمع الغربي، بحيث تكون المرأة وسيلة لصهر المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي مبتدئا بنزع الحجاب والدعوة إلى السفور وفشلت هذه المحاولات. وحافظ شعب الجزائر على إسلامه وتقاليده، وخرج من كفاحه مزهواً مرفوع الرأس، وقاوم مقاومة عنيدة انتهت باستسلام المستعمر[(١)].

حركات المقاومة الجزائرية:

ما أن وضع الاستعمار أقدامه في الجزائر حتى هبت ثورة القبائل عنيفة صارمة، وكان يقودها محيي الدين الحسني أحد زعماء الأشراف، فظل يحارب سنتين ثم تخلى عن القيادة سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٢م) لابنه البطل الأمير عبدالقادر الذي لقب نفسه بالجزائري، لتكون ثورته تمثل الجزائر كلها، ولمصلحة الشعب الجزائري كله، والتف حول الأمير عبدالقادر آلاف من الشبان، وأيدته القبائل تأييداً تاماً، وأعلن الجهاد على المستعمرين الكفرة، فقد كان الأمير عضواً في الطريقة الدرقاوية الصوفية مما جعل كفاحه يتسم بالجهاد، وبفضل نضال الأمير ورجاله لم يستطع الاستعمار أن يتعمق في داخل البلاد، وظل المستعمر على الساحل مهدداً بهجمات القوى الوطنية التي تعمل بصدق وإيمان لتحرير البلاد، وسيطر الأمير عبدالقادر وقواته على ثلثي أرض الجزائر، فلما رأت فرنسا قوة الأمير عبدالقادر،

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٧٥-٨٠.

لجأت إلى سياسة المفاوضات فعقدت معاهدة معه عام ١٢٥٠هـ (١٨٣٤م) تخلى الفرنسيون بموجبها عن ولاية وهران باستثناء وهران نفسها. ثم حاول الفرنسيون بعد تمام اغتنام فرصة ثورة القبائل على الأمير واستنجادهم بهم، فحاولوا إخضاعه، ولكنه هزمهم في معركة نهر (المقطع) في عام ١٢٥١هـ (١٨٣م). وتمكن القائد الجديد المارشال (كلوزل) من احتلال المعسكر، ولكنه عقد مع الأمير صلحاً مماثلاً للصلح الأول في عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م). ودام الصلح الجديد سنتين. نشب القتال مرة أخرى بين الطرفين في عام ١٢٥٥هـ (١٨٩٣م). واضطر الأمير إلى الفرار إلى مراكش للاستنجاد بسلطانها الذي حاول مساعدة الأمير، ولكن الفرنسيين هزموا سلطان مراكش في عام ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م)، وأجبروه على توقيع صلح تعهد بموجبه بإجلاء الأمير عبدالقادر.

وانقض عبدالقادر على الفرنسيين سنة ١٢٦٠هـ (١٨٤٦م)، ولكنه اضطر إلى الاستسلام في عام ١٢٦١هـ (١٨٣٧م) لانقطاع المساعدات عنه. وبقي أسيراً إلى عام ١٣٠١هـ (١٨٨٣م). وخلف ولدين هما محيي الدين ومحمد باشا وقد ذهب الأول إلى مراكش عام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) واشترك في ثورة المقراني دون علم أبيه[1].

وبعد استسلام عبدالقادر أصدرت فرنسا مرسوماً أعلنت بموجبه أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية. ولكن الجزائر لم تستسلم، ورفضت الانضمام والدمج، وحمل ثقل النضال في الفترة الأولى رجال القبائل، واضطر الجنرال (راندون) إلى شن حملات انتقامية عنيفة ضد

---

(١) عبدالله شريط ومحمد الميلى، الجزائر في مرآة التاريخ، الجزائر ١٩٦٥، ص ٢٠٧-٢١٠.

القبائل الصغرى والكبرى. ولم تهدأ القبائل، إذ ثار بعد ذلك (بنو سناسن) عام ١٢٧٦هـ) (١٨٥٩م) و (أولاد سيدي الشيخ) جنوبي وهران (١٢٨١-١٢٨٤هـ)(١٨٦٤-١٨٦٧م) والمقـــراني (١٢٨٨- ١٢٨٩هـ) (١٨٧١-١٨٧٢م) و (أولاد سيـدي الشـيخ) و (أولاد أبي عـمـامـة) (١٢٩٩هـ) (١٨٨١م)، وبنو زيد بقيادة الحاج سعيد بن عبداللطيف (١٣٣٤-١٣٤٠هـ) (١٩١٥-١٩٢١م).

ولعل أهم هذه الثورات ثورة محمد المقراني التي أيده فيها المرابط محمد حداد، وقد انضم إليه مئة ألف مقاتل، استطاع المقراني أن يكتسح بهم قوات فرنسا، وأن يستولي على منطقة كبيرة من الجزائر حتى أصبح غير بعيد عن العاصمة. وثار المقراني نتيجة قوانين الجنسيةَ الفرنسيةَ التي منحت اليهود الجزائريين -وعددهم حوالي مئة ألف - الجنسية الفرنسية، وهاجم سوق (أهراس) و(الملينة) واحتل الثوار أو رغلة. ودارت ٣٤٠ معركة بين المجاهدين وقوات الاستعمار، واستشهد ستون ألف جزائري، وقتل عشرون ألف فرنسي. وارتكب الفرنسيون شتى أنواع الفظائع. وشملت الثورة ولاية (قسنطينة)، ولكن لم تتأثر بها (وهران). واستشهد المقراني في ١٢٨٩هـ (١٨٧٢م)، وتولى أخوه مكانه حتى سقط أسيراً في مطلع العام التالي. فانتهت الثورة. وأعدمت السلطات ستة آلاف شخص وصادرت خمسة ملايين دونم أرض، وأبعدت إلى جزر كالدونيا محمد حداد وولديه وأبا مزراق[١].

---

(١) د/ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ٢٠-٢١.

واتجه نضال الجزائريين خلال النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري اتجاها سياسيا كان أبرز من النضال العسكري. فقد تأسس عام ١٣٢٨هـ (١٩١٠م) لجنة وطنية برئاسة المحامي أبي دربة وعضوية الصحفي صديق دوران والمالي الحاج عمار، سعت لتحقيق الجامعة الإسلامية والارتباط بالحركات التحررية القائمة في العالم الإسلامي. وبعد الحرب العالمية الأولى شكل وفد الضباط الجزائريين برئاسة الأمير خالد بن الهاشمي بن عبدالقادر وفداً سافر إلى فرنسا ليطالب مؤتمر الصلح بإنصاف الجزائر، ومنحها الاستقلال بموجب حق تقرير المصير، كما قدم الوفد مذكرة أخرى إلى الرئيس الأمريكي ولسن. وأسس خالد كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين التي كان من أهدافها الحصول على جميع الحقوق للجزائريين، وإيقاف الهجرة وتحسين الأحوال الاجتماعية. وأصدروا جريدة (الإقدام). وذهب خالد إلى باريس عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م) ليؤسس مع الحاج عبدالقادر الجزائري وعلي الحمامي المراكشي لجنة الدفاع عن شمالي إفريقية التي أصدرت جريدة الإقدام. واضطر خالد إلى مغادرة بلاده والذهاب إلى دمشق حيث بقي يدعو لقضية الشمال الإفريقي. وتوفي خالد في دمشق عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م).

وعد الشيوعيون الفرنسيون الدعوة لتحرير الجزائر وتونس حماقة خطيرة على الرغم من أن الكومنترن كان قد طالب في ١٣٤١هـ (١٩٤٣م) بتحرير الجزائر. وأظهر الشيوعيون الفرنسيون في الجزائر أنهم لا يقلون تمسكا بفرنسة الجزائر عن غيرهم من الفرنسيين. وهكذا كان الشيوعيون في فرنسا ومستعمراتها من دعاة تثبيت دعائم الإمبراطورية الفرنسية[1].

(١) د/ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص٢٧.

واتخذ النضال في الجزائر سبيلاً أكثر شعبية بعد فشل حركة الأمير خالد. فقد أسس (مصالي الحاج) منظمة (نجمة شمالي إفريقية) عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م)، وأعلنت الجمعية أن غايتها هي الدفاع عن المصالح المادية والأدبية والاجتماعية للمسلمين المغاربة، وتربية أعضاء الجماعة. وانضم إليها حتى عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٧م) خمسة آلاف عضو. واستطاعت أن تعقد اجتماعاً برئاسة (مصالي الحاج)، وطالبت بتحسين أحوال الجزائريين، وجعل التعليم باللغة العربية اجبارياً. ولكن فرنسا ضاقت ذرعاً بهذه المطالب فحلّت الجمعية. ومع ذلك واصلت الجمعية نشاطها سراً باسم (حركة النجمة المجيدة). وأصدر مصالي الحاج في فرنسا عام (١٣٥٩هـ/ ١٩٣٨م) جريدة (الأمة) التي أسمعت البلاد صوت الجمعية. ورفعت الجمعية مذكرة لعصبة الأمم شرحت فيها فظائع فرنسا في الجزائر. وتمكنت النجمة المجيدة من عقد مؤتمرها الثاني عام ١٣٥٩هـ (١٩٣٨م) أعلنت فيه أن مطالب البلاد هي:

١- استقلال الجزائر.
٢- جلاء القوات الأجنبية.
٣- تأسيس جيش جزائري.
٤- حرية الصحافة والاجتماع.
٥- حق الجزائريين في الوظائف.
٦- جعل اللغة العربية لغة رسمية.

ثارت ثائرة الفرنسيين لهذه المطالب، واعتقلت السلطات الفرنسية الحاكمة زعماء النجمة المجيدة بدعوى تنظيم جمعية ممنوعة، ودعوتهم الجنود الجزائريين للثورة ودخل السجن (مصالى الحاج) و (أيماش عمار) و (بلقاسم). ولكن الاعتقال لم يفت في عضد الحركة التي واصلت نشاطها باسم (الاتحاد الوطني لمسلمي الشمال الإفريقي). ونجحت الحركة في حمل

السلطات الفرنسية على إخلاء سبيل المعتقلين[1].

وعاد الزعماء للنضال مرة أخرى متحررين من النفوذ الشيوعي واليساري ليكافحوا في جو وطني عربي إسلامي، فعادت السلطات الفرنسية إلى اعتقال (بلقاسم) و (إيماش) وفر (مصالي الحاج) إلى جنيف ليعمل مع الأمير (شكيب أرسلان).

ونشأت في الجزائر عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٥م) حركة من نوع جديد هي (جمعية العلماء المسلمين) التي أسسها (عبدالحميد بن باديس) تلميذ جامع الزيتونة والدعوات السلفية، وأصدر ابن باديس جريدة (الشهاب) الأسبوعية ثم جعلها شهرية. وافتتحت الجمعية عدداً من المدارس، وأرسلت البعثات إلى الجامعات الإسلامية في تونس، والمغرب، ومصر وإلى مدارس الشام، والعراق. وكان شعار الجمعية: شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتمي. وطالبت الجمعية في مؤتمرها التاسع بالاعتراف باللغة العربية لغة وطنية، ومنح حرية الدين والعبادة، وإعادة الأوقاف إلى الإدارة الإسلامية، وتنظيم المحاكم الشرعية. كانت دعوة دينية سلفية تقاوم الاندماج، وتحض على المحافظة على الصبغة العربية الإسلامية للجزائر، وكان ابن باديس مسالما مهادنا للمستعمر. وقويت الحركة بعد عودة الشيخ (البشير الإبراهيمي) والشيخ (الطيب العقبي) من الشرق. وازداد تطرف الجمعية بعد أن تخلصت من المؤسس نفسه الذي توفى عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م)، وكان مسالماً سياسياً كما تخلصت من (العقبي) بعد عام ١٣٥٦هـ(١٩٣٧م) الذي استقال لأن الجمعية رفضت تجديد الولاء لفرنسا. وبزعامة البشير الإبراهيمي أصبحت الجمعية أكثر تعاوناً مع المشرق العربي[1].

---

(١) عبدالله شريط ومحمد الميلى، الجزائر في مرآة التاريخ، ص٢٢١-٢٢٣.

(٢) د/ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص ٣١.

وبرز نشاط فئة جديدة عرفت بالمتخبين. وهم النخبة المسلمة التي تخرجت من المدارس والمعاهد الفرنسية. وتفرنست ثقافةً، وتفكيراً، وسلوكاً، وانقطعت صلتها باللغة العربية وغالباً ما جهلتها. إلا أنها ترتبط بالعاطفة الإسلامية. وكان همها الأول هو حل مشكلة علاقاتها مع فرنسا، فهم يريدون مساواةً في الحقوق مع الاحتفاظ بأحوالهم المدنية وبدينهم، وطالب بعضهم، ولا سيما الدكتور (الزناتي) في جريدته (صوت الأهالي)، بالتحسن الكلي الاجباري بدون قيد أو شط، وإلغاء القوانين الجائرة، وجعل العربية لغة رسمية، وتطهير الوظائف، وإتاحة الفرصة لانتخاب نواب جزائريين. وشكلوا اتحاد المنتخبين برئاسة الدكتور (ابن جلون) وضم (الأخضري) و (فرحات عباس) و (سعدان). وتبنوا مشروع الفرنسي (موريس فيوليت) حاكم الجزائر السابق ١٣٤٤-١٣٤٦هـ (١٩٢٦-١٩٢٨م) الذي اقترح منح الجزائرين حق التصويت دوما إخلالا بأحوالهم الشخصية.

وفي عام ١٣٥٥هـ انعقد المؤتمر الإسلامي في الجزائر، وألقى (مصالي الحاج) خطابا أعلن فيه أن المطلب الأساسي هو الاستقلال. ولكن الحكومة الفرنسية الاشتراكية حاولت إيجاد شرخ في الحركة الوطنية الجزائرية بسيطرة الشيوعيين الجزائريين عليها إلا أنها لم تفلح.

ولم ييأس (مصالي الحاج) بل ألف حزبا جديداً سماه حزب (الشعب الجزائري) ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) وأقام هذا الحزب استعراضاً رفع فيه العلم الجزائري أول مرة وأعلن شعاراته: العربية لغتنا، والإسلام ديننا، والأرض للفلاح. ودعا إلى إقامة مجلس نيابي جزائري، وإلى مقاومة الامتزاج والاستعمار.

واعتقل (مصالي الحاج) ولكن الحزب واصل نشاطه، وعقد في مطلع عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م) مؤتمره الثاني في باريس. وانتخب (مصالي الحاج) وهو معتقل نائباً، فألغت السلطات الانتخاب. ولكن عندما نشبت الحرب عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) أعلن مصالي الحاج حل الحزب، وأوقف إصدار جريدتي، المجلس النيابي الجزائري، والأمة. ومع ذلك لم يعفه هذا من صدور حكم عليه عام ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) بالسجن ١٦ سنة، وبالنفي ٢٠ سنة، وبالتجريد من الأملاك.

وتأسس في منتصف عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م) التجمع الفرنسي الإسلامي، وانضم إلى التجمع رابطة العلماء، والنقابيون، والمحاربون القدماء، وحزب الشعب وممثلون أوربيون للنقابات والحزب الاشتراكي الفرنسي، والحزب الشيوعي الفرنسي، في حين رفض فرحات عباس الانضمام إليهم. ودعا التجمع إلى تحقيق مطالب الجزائر بتوثيق الصلات مع التجمع الشعبي الفرنسي. أما فرحات فقد صحا من تفكيره القديم وبدأ، ككثيرين غيره بالتخلي عن فكرة الامتزاج والاندماج، وأسس في العام نفسه حزب الاتحاد الشعبي الجزائري للفوز بحقوق الإنسان والمواطن ودعا إلى العمل الشعبي لتحقيق أهدافه. وألف فرحات كتاب (الشبيبة الجزائرية)، وتزعم حركة حزب البيان[(١)].

ولم يتغير الموقف السياسي بعد دخول قوات الحلفاء في أواخر عام ١٣٦١هـ (١٩٤٢م). فقد بقي المعتقلون في السجون. وواصل حزب الشعب نشاطه بزعامة الكتور الأمين. ثم ألف أعضاء حزب الشعب عام

(١) د/ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص٤٧-٤٩.

١٣٦٥هـ بعد عودة مصالى الحاج من منفاه حزبَ (انتصار الحريات الديمقراطية)، وهو حزب نيابي لا ينادى بالاستقلال التام، ولكنه دعا في بيانه المطبوع، وفي مؤتمره الثاني في ١٣٧٢هـ (١٩٥١م) إلى الغاء النظام الاستعماري، وتأسيس جمهورية ديمقراطية اشتراكية، ومجلس تأسيسي ذي سيادة بالانتخاب العام.

وأسس فرحات عباس حزب (البيان). ثم حزب (أصدقاء البيان الجزائري). وقدم الحزب في ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) مطالبه لدول الحلفاء، وهي أن يكون جمهورية جزائرية داخل الاتحاد الفرنسي. فأبعدت السلطات الفرنسية (عباساً) و (السايح)، ولكن هذا لم يفت في عضد الحزب. وأضرب المثلون الجزائريون في ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) فاعتقلوا، وعزلوا. وصدر في ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م) قانون المساواة الذي عد الجزائريين مواطنين فرنسيين، ولكن ذلك لم يرض وطني ما بعد الحرب. وألف البيان مع مصالى الحاج في مطلع عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) جبهةً واحدةً.

بطش الفرنسيون بكل القوى المناضلة، وأوقعوا بالمنادين بالاستقلال ضروباً من العسف، كان منها القتل، والنفي، والسجن، وصل العام ١٣٦٤هـ (اليوم ٨ أيار ١٩٤٥م) وقتَ احتفال الحلفاء بالانتصار على المحور فخرج الجزائريون يهتفون بمطالبهم في الحرية، والاستقلال في مظاهرة كبيرة، فاعتدى عليهم الجنود الفرنسيون، كما اعتدوا على غيرهم من الآمنين، وحدثت مذبحة رهيبة شملت الرجال والنساء والأطفال، وكان الدم يجري في الشوارع أحمر قانيا، ودمرت قرى كاملةً، وحلت كل الهيئات، وزج بأنصارها في السجون، ودفن بعض المثقفين أحياء، وبلغ

عدد الشهداء ٤٥ ألف شهيد[١].

اتجه الشاب الجزائري إلى الكفاح المسلح بعد أن رأوا عقم المحاولات السلمية، واستمرار فرنسا في بطشها واضطهادها. وشكلت تنظيمات سرية منذ عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) تمخضت في النهاية عن ظهور جبهة تحرير الوطن الجزائري، وقيام الثورة الجزائرية الكبرى في عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م).

وفي مطلع شهر صفر ١٣٧٤هـ (ايلول ١٩٥٤م) تفجرت ثورة الجزائر الكبرى، وكانت ثورة من نوع جديد أعدت لها بالتدريب العسكري وتكوين القوات الفتيَّةُ هي: جبهة التحرير الوطني «وسمي جيشها: بجيش التحرير الجزائري». وما أن ظهرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية حتى انضمت إليها معظم الأحزاب السياسية بعد أن حلت نفسها، ولم يبق خارج هذه الجبهة إلا جماعة مصالي الحاج الذين أنشأوا جيشا باسم الحركة الوطنية الجزائرية.

وقد ظن الفرنسيون أن تلك الحركة ذات نطاق محدود. لكن الأمور تكشفت بعد نشوب الهجمات القوية شمال قسنطينة في أول يوم من عام ١٣٧٥هـ (١٩من آب ١٩٥٥م). وحينذاك أدرك الفرنسيون أنهم أمام وضع جديد، تسنده ثورة عسكرية مدربة، وأمام شعب استعد كثير من أفراده للكفاح المسلح، وبخاصة بعد أن اشتركوا جنوداً مرتزقة مع فرنسا في حرب الهند الصينية، وتدربوا على حرب العصابات.

---

(١) David Gordon, The Passing of Freneh Algeria, p. 59.

حاول الفرنسيون أن يلجأوا إلى أساليبهم القديمة التي ما كانوا يتورعون فيها عن قتل الألوف، والعمل على إبادة الشعب إن اقتضى الأمر ذلك. السياسيون فقد رأى الكثير منهم أمام نجاح ضربات جبهة التحرير أن يتخلوا عن سياستهم التقليدية، وقد أخلص بعضهم في تخليه وانضمامه إلى الجبهة الجديدة، وربما كان هناك عدد منهم رأى أن أطماعه تكون أقرب إلى التحقيق بانضمامه إلى هذه القوة الصاعدة[١].

وحينما حل عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م) كان رئيس الوزارة الفرنسية (غي موليه) قد عين الجنرال (كاترو) وزيراً مقيماً في الجزائر، ثم ذهب لزيارة الجزائر، فقوبل من الفرنسيين المستوطنين بمظاهرات ومطالب أساسها الشك في ولاء (كاترو) بفكرة التشدد في القضية الجزائرية، فقد خيل إليهم أنه كان متحرراً في نظرته إلى هذه القضية. وقد قدم لهم (غي موليه) الوعود على حساب الشعب الجزائري، وغيَّر الوزير المقيم فعين مكانه «لاكوست» وزوده بصلاحيات واسعة لإخماد الثورة الجزائرية. ولم تكن عند (لاكوست) وسيلة إلى ذلك إلا الأساليب العسكرية. وهنا تضخم عدد الجيش الفرنسي في الجزائر حتى بلغ ما يقارب نصف مليون. وكانت فرنسا تستشعر خزياً من جراء هزيمتها في الهند الصينية. وشعر العسكريون أنهم لا يريدون أن تقع بهم هزيمة مماثلة في الجزائر. وفشلت كل محاولات فرنسا في القضاء على الثورة[٢].

---

(١) عبدالله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ص ٢٣٢.

(٢) صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص ٤٨-٥٠.

ولـم يفد هذا الجيش الجرار في القضاء على الثورة، فتلفتت فرنسا تحاول القضـاء على ما اعتقدت أنه من أسبابها، خارج حدود الجزائر، فوضعت الأسلاك المكهربة بين الجزائر وتونس من ناحية، وبينها بين المغرب من ناحية أخرى. وكان الخط بين الجزائر وتونس يحرسه أربعون ألف جندي، ويصونه ٢٥٠٠ عامل فني، ثم دبرت مع بريطانيا وإسرائيل مؤامرة السويس الشهيرة في عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م)، محاولة بذلك القضاء على النظام القائم بمصر الذي تظنه يساند الجزائر بالسلاح والدعاية. لكن كل هذه الاجراءات لم تنجح في إطفاء لهيب الثورة الجزائرية التي أثبتت قوتها وارتباطها بجذور شعبية واسعة وذلك بفضل عملياتها الهجومية الواسعة الكثيرة التي لم يستطع الفرنسيون بشتى وسائل القمع أن يقضوا عليها، ومن هذه المعارك: معركة الجرف الثانية ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م)، ومعركة كاتينا، ومعركة جبل بوزقرة، ومعارك جبل عمور ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م). وشاع أمر الثورة الجزائرية في جميع أنحاء العالم، ووجدت المؤيدين في كل قطر حتى في فرنسا نفسها التي ثار بعض مفكريها على الفظائع التي كانت ترتكب ضد الوطنيين الجزائريين.

وارتكبت فرنسا حماقات أخرى منها، اختطاف (أحمد بن بلا) ورفاقه وهم مسافرون بالطائرة من المغرب إلى تونس، بعد أن ضمنت عدم التعرض لهم. فباعدت بذلك كل امكانية للتباحث لإيجاد حل ما، وكان سلطان المغرب حينذاك يحاول التوسط بين الثورة الجزائرية وفرنسا.

وفي عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) بدأت فرنسا تقدم المقترحات لحل القضية الجزائرية، ولكنها كلها تستبعد الاستقلال عن فرنسا. فقد اقترح (غي

موليه) إجراء انتخابات تحت إشراف دولي، ثم اقترحت فرنسا مقترحات أخرى ترمي إلى جعل الجزائر حكومة يربطها بفرنسا اتحاد، وهذا هو اقتراح (بورج مانوري)، لكن هذا الاقتراح لم يكن يتضمن أية بارقة للاستقلال، فمقترحات حكومة (غي موليه) عرضت تمثيل الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية لا في مجلس نيابي جزائري. كما أن مشروع (بورج مانورى) ينص على إنشاء ولايات متحدة في الجزائر تكون من ضمن الجمهورية الفرنسية[(١)].

والخلاصة أن الموقف في عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) كان قد أصبح واضحاً للعيان وللناقد المحايد، وإن لم يتضح للمسؤولين الفرنسيين، فقد تبين أن نصف مليون جندي فرنسي قد عجزوا عن إخماد الثورة، وأن الروح المعنوية للثوار الجزائريين كانت عالية، فلم يكن أحد منهم يرى إمكاناً أو مكاناً لقاء فرنسا في البلاد. إن فرنسا كانت على العكس تبدي تمسكاً وتشدداً في حالة ميئوس منها، ومما زاد في هذا التمسك ظهورُ النفط بكميات كبيرة في الجزائر.

وكان عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) عاما حاسماً في توجيه الأحداث في الجزائر، فقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ من رمضان ١٣٧٧هـ (١٠ من شباط ١٩٥٨م) لايجاد حل عادل في الجزائر. وكانت الدول العربية قد قامت بمحاولات عدة لنقل قضية الجزائر إلى الميدان الدولي منذ عام ١٣٧٥هـ (١٩٥٥م)، وكانت فرنسا تعارض ذلك، وأخيراً نجحت الدول العربية في نقل القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة. وبدأ الكونغرس الأمريكي يهتم بالموضوع، وحث السنتور (الرئيس فيما بعد) جون كينيدي على إجراء المفاوضات وهاجم أساليب القمع الفرنسية.

---

(١) د/ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٥١٩-٥٢٠.

وقد خسر جيش التحرير في هذا العام كثيراً من رجاله. وقد عينت فرنسا الجنرال (شال) في نهاية هذا العام قائداً عسكرياً، وكان قاسياً في القضاء على كل جيوب المقاومة الظاهرة. لكن فرنسا انزلقت أيضاً إلى حماقة أكثر، وذلك بضربها القرية التونسية، ساقية سيدي يوسف، الواقعة على حدود الجزائر بالقنابل، وفي هذا العام خاصة أنشئت حكومة الجزائر المؤقتة بالقاهرة في ٢٠ من صفر ١٣٧٨ (١٩ من أيلول ١٩٥٨م)، وبدأت هذه الحكومة تلقى تأييداً سياسياً عربياً، وإسلامياً، ودولياً. وفي ذلك العام نفسه اعترفت اللجنة السياسية للأمم المتحدة بحق الجزائر في الاستقلال، لكن الجمعية العامة رفضت إقرار توجيه اللجنة. وبعد عامين عادت الجمعية العامة فأيدت هذه التوصية ذاتها في ١٧ من ربيع الأول ١٣٨٠هـ (١٩ من كانون أول عام ١٩٦٠م)، بأغلبية ١٦٣ صوتاً ومعارضة ٨ وامتناع ٢٧ عن التصويت[١].

كما شهد عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) سقوط الجمهورية الرابعة في فرنسا، ووصول الزعيم الفرنسي ديغول إلى الحكم. وقد بدأ ديغول سياسته الجزائرية في إعلانه أن الجزائر فرنسية وأن الجزائريين متساوون من جميع الوجوه. يعني بذلك المساواة بين المستوطنين والمسلمين. وزار ديغول الجزائر، وأعلن في قسنطينة خطة للإسراع بتطوير الجزائر من جميع النواحي وبخاصة الناحية الاقتصادية. وأذاع خطة خمسية للتصنيع، وفي العام نفسه عرض على الثوار (سلام الشجعان) ويعني إجراء تسوية سلمية مشرفة، لكن الثوار لم يستجيبوا لهذا النداء. وكان المستوطنون وكذلك الجيش

(١) د/ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص٥٥-٦٠.

الفرنسي يتوقعون أن يكون في وصول ديغول إلى الحكم تقوية لمراكزهم في مقاومة الثورة الجزائرية، فقد كان ديغول بطل فرنسا الذي أنقذها خلال الحرب العالمية الثانية، وهو الذي عُدَّ معقد الأمل في إنقاذ الموقف في الجزائر، لكنه فاجأهم في ١٠ من صفر ١٣٧٩هـ (١٦ من أيلول ١٩٥٩م) بخطابة الشهير الذي عرض فيه على الجزائريين أحد حلول ثلاثة: الاندماج في فرنسا، أو الاستقلال التام، أو الاستقلال مع الارتباط بفرنسا. وقد أدى هذا إلى ثورة المستوطنين في الجزائر في محاولة لقلبه في أوائل عام ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م)، وإلى عصيان عسكري قاده بعض جنرالات فرنسا وعلى رأسهم الجنرال (شال) و (سالان) وغيرهما. وقد نجح ديغول في القضاء على هذا العصيان، إذ رفض الجيش الاستجابة لهؤلاء القادة الثوار، وتبين أن هذا الجيش لم يكن متجها وراء فكرة جعل الجزائر فرنسية. وكانت شخصية ديغول السياسية والعسكرية أيضاً هي التي ساعدت على إنجاح فكرة التفاوض مع الثورة الجزائرية وعقد الصلح معها.

ومرت السنون وبلغ شهداء الجزائر مليوناً أو أكثر من مليون حتى سميت بلد المليون شهيد، وروّى الأبطال أرضهم الحبيبة بالدماء، واختلطت أشلاء القتلى بالتراب الجزائري، وأصبح واضحا للعالم كله ألاّ مناص من هزيمة فرنسا، بعد أن شارك في ثورة الجزائر رجالها ونساؤها وأطفالها، وصهرتهم الثورة في بوتقتها.

وإزاء تصاعد الثورة الجزائرية الكبرى، وعجز فرنسا عن إخمادها، إضافة إلى انهيار اقتصاديها من الحرب وكثرة قتلاها، ومناداة الشعب

الفرنسي بالجلاء عن الجزائر، لهذه الأسباب كلها لجأت فرنسا إلى المفاوضات[(١)].

وفي أواخر ١٣٨١هـ جرت محادثات بين ٦-١٧ من رمضان (١٠-٢١ من شباط ١٩٦٢م) بين الجانبين الفرنسي والجزائري في بلدة (إيفيان) على الحدود السويسرية الفرنسية، انتهى إلى تحقيق الاتفاق بين فرنسا والثورة الجزائرية. وقد نصت هذه الاتفاقية على وقف القتال، وإطلاق سراح الزعماء المعتقلين، وحق الجزائر في الاستقلال، وتقرير المصير على أن تتولى السلطة هيئة من ١٢ شخصاً خلال المرحلة الانتقالية، ثم تم بعد ذلك استفتاء الجزائريين الذي أسفر عن رغبة أكيدة في الاستقلال. وقد أعلن استقلال البلاد في ٢٥ من محرم ١٣٨٢هـ (٢٧ من حزيران ١٩٦٢م)، واعترفت الدول به. واختير الزعيم (أحمد بن بيلا) رئيساً للجمهورية.

واجهت الجزائر بعد الاستقلال مشكلات كثيرة منها. مشكلة المستوطنين الذين قاوموا اتفاقية الصلح، وكذلك المنظمات السرية الفرنسية، ولكن تعاون السلطات الفرنسية والجزائريين في مقاومة المارقين، أنهت هذه المشكلة، واضطرتهم إلى الهجرة من الجزائر عائدين إلى فرنسا. ومن المشكلات الأخرى تكوين الجيش، وتعريب التعليم، وحل مشكلة الآلاف من اليتامى أبناء المليون شهيد. كذلك بناء الدولة بمؤسساتها المختلفة في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وقد استطاعت الدولة بمعونة الدول العربية والصديقة أن تحل مشكلاتها، كما أعلن (أحمد ابن بيلا) عن تطبيق القوانين الاشتراكية واستيلاء الدولة على ما يسمى

---

(١) Anthony Nutting, Jsao for My self, London, 1958, p.60

بالأملاك الشاغرة، وتطبيق قانون الاصلاح الزراعي. وفي عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) أقر الشعب الجزائري أول دستور، وهو الذي تم بموجبه انتخاب أحمد بن بيلا رئيساً للجمهورية.

وواجهت الحكومة الجزائرية مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر وجرت معارك بين الدولتين في عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) وسقط قتلى من الجانبين، وتوقفت المعارك إثر توسط الإخوة العرب بينهم[١].

وفي عام ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م) حدث تغيير في قيادة الجزائر، فقد تألف مجلس ثورة برئاسة العقيد (هواري بومدين)، وقرر هذا المجلس عزل أحمد بن بيلا، والقبض عليه بتهمة الإسراف في بعض النواحي، واستخدام أموال الدولة في غير وجوهها، والارتجال، وعدم التخطيط. وتولى مجلس الثورة الجزائري حكم البلاد برئاسة الرئيس هواري بومدين.

وقد حققت الجزائر في عهدها الجديد منجزات ضخمة في المجال الداخلي حققت للشعب الخير والاطمئنان والرفاهية. كما شاركت الجزائر في المجال العربي، وحملت مسؤولياتها بجدارة وثقة، وشاركت في معارك الشرف والبطولة مع شقيقاتها العربيات ضد دولة اليهود في عام ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م)، وكانت سياستها تقوم على جمع الشمل وتقوية العزائم وقهر الصعاب[٢].

وفي المجال الدولي أصبح صوت الجزائر مجلجلا، جريئاً يحسب حسابه، ويخطب وده، وسارت سياسة الجزائر في طريقها تعمل في تحرير

(١) المرجع السابق ص ٦٠-٦٥.

(٢) د/ زاهيه قدوره، تاريخ العرب الحديث، ص ٥٢٣- ٥٢٤.

الدول التي تأخر تحريرها.

وفي أواخر عام ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) فقدت الجزائر رئيسها هواري بومدين، إثر مرض مفاجئ ألم به، فانتخبت جبهة التحرير الوطني الجزائري الرئيس (الشاذلي بن جديد) الذي وعد بأن يسير على نهج سلفه الراحل. ومازالت الجزائر تحرز التقدم تلو الآخر في شتى المجالات[1].

وأخذت الحركة الإسلامية دورها، حيث عَرَف الشعب في الجزائر أنه لولا الإسلام لذابت شخصية الأمة، فانخرط الناس في صفوف الحركة الإسلامية التي برزت بقوة على الساحة، واكتسحت الساحة في انتخابات البلديات، وكانت الانتخابات النيابية على الأبواب فتأجلت، وافتعلت الحكومة الأحداث، وقبضت على زعماء الحركة بتدبير من دول أوربا التي أثارها عودة الإسلام إلى المغرب بعد استعمار طويل وعمل تنصيريٍّ واسع، ودفعت المساعدات من دول أوربا النصرانية للقضاء على الحركة الإسلامية، وهدد رئيس الجمهورية الفرنسية (ميتران) بغزو الجزائر ان نجحت الحركة الإسلامية، حيث لا تريد فرنسا أن يذهب عملها سدى بعد استعمار أكثر من مائة وثلاثين عاماً، وأن تظهر أمام دول أوربا والكنيسة وقد أخفقت في تقويضٍ دعائم الإسلام في مستعمراتها. وتم بالفعل نجاح الحركة الإسلامية (جبهة الإنقاذ) في الانتخابات بنسبة ٨٠٪ وذلك عام ١٩٩٢م. وكان بإمكانهم تسلم السلطة لكن الحكومة غيرت موقفها وعطلت الانتخابات وأدى ذلك إلى قيام أعمال العنف وتعاقب على حكم الجزائر السادة محمد بوضياف وعلي كافي والأمين زروال وعبدالعزيز بوتفليقة.

---

(١) صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص ٥٨-٦٠.

الفصل التاسع عشر
المملكة المغربية (مراكش)

حكم مراكش خلال القرون السبعة الماضية ثلاث أسر هي:

١- بنو مرين من عرب زناتة ٨٧٤-٩٥٧هـ (١٢٧٥-١٥٥٠م).

٢- بنو سعد العلويون الحسنيون (الأشراف ٩٥٧-١٠٦١هـ (١٥٥٠- ١٦٥٠م).

تولى الحكم من هذه الأسرة ستة سلاطين تمكنوا من حماية مراكش من البرتغاليين، كما لم يدخلها العثمانيون، ولكنهم لم يستطيعوا التدخل لحماية المسلمين في إسبانيا الذين تعرضوا لاضطهاد شديد اضطر أكثر من نصف مليون منهم إلى الهجرة إلى مراكش حتى عام ١٠١٩هـ (١٦١٠م).

٣- العائلة العلوية (الأشراف) ١٠٥٠هـ/ ١٦٤١حتى الآن:

ثار أبو حسن علي الشريف على السعديين، وتمكّن حفيده الرشيد بن علي المؤيد من القضاء على الأسرة السعدية بعد نضال استمر ربع قرن. وحكم من سلاطين هذه العائلة حتى يومنا هذا سبعة عشر سلطانا عاصر أربعة منهم عهد الحماية[١].

وجاء بعد رشيد أخوه إسماعيل (١٠٨٢هـ/ ١٦٧٢م- ١١٣٩هـ/ ١٧٢٩م) أشهر ملوك العائلة وأطولهم حكماً. واستعاد اسماعيل عام ١٠٩٦هـ (١٦٨٤) طنجة من الإنكليز الذين كانوا قد أخذوها مهرا (هدية) لزوجة ملكهم كاترينا البرتغالية عام ١٠٧٢هـ (١٦٦١م)، وقد بقيت بيد البرتغاليين والإنكليز منذ عام ٨١٨هـ/ ١٤٦٦م. ولكنه فشل في استعادة

(١) د/ عبدالكريم غرايبة، تاريخ افريقيا العربية، ص ٢١٠-٢١١.

سبتة التي احتلها الإسبان منذ عام ٩٨٨هـ (١٥٨٠م)، ولا تزال إلى الآن بأيدي الإسبان. وتبادل إسماعيل السفارات مع ملوك فرنسا، وإسبانيا، وحكام هولندا. ولكن بعد وفاته انتشرت الفتن والفوضى، ونشبت حرب أهلية بين أولاده محمد، وعبدالملك وعبدالله، إلى أن استتب الأمر للأخير. وازداد التغلغل الأوروبي في عهد محمد بن عبدالله بن إسماعيل (١١٧١هـ/ ١٧٥٧م-١٢٠٤هـ/ ١٧٩٢م) الذي جعل طنجة مركزا للأوروبيين، كما تمركزت بريطانيا في جبل طارق عام ١١٩٥هـ/ ١٧٨٣م منتزعة الحصن من الإسبان، ومنح السلطان عبدالرحمن بن سليمان بن محمد ١٢٣٨-١٢٧٦هـ (١٨٢٢-١٨٥٩) امتيازات لرعايا الولايات المتحدة الأمريكية في بلاده عام ١٢٥٢هـ (١٨٣٦م)، وعقد معاهدة مماثلة مع بريطانيا عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م). وفي عهده ازداد الخطر الذي يهدد مراكش بعد أن تم للفرنسيين احتلال الجزائر.

أما علاقة الأشراف بالعثمانيين فكان يسودها التوتر أحياناً، والتعاون أحياناً أخرى، فكان الأشراف يتعاونون مع الدولة العثمانية ضد العدو المشترك إسبانيا. يستقلون استقلالا تاما في أكثر الأحيان، ولكن الظروف كانت ترغمهم أحياناً لإظهار نوع من التبعية للسلطان العثماني. وفي العموم لم تكن العلاقة طيبة في مطلع عهد الأشراف العلويين، فقد اصطدمت الأسرة العلوية بالحكومة العثمانية في الجزائر، ولكن هذه العلاقات توثقت روابطها خلال عهد السلطان محمد بن عبدالله بهدف توحيد القوى الإسلامية ضد الغزو الأوروبي[1].

---

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٢٣-٢٢٥.

الأطماع الاستعمارية في المغرب:

وازداد تعرض مراكش للتغلغل الأوربي خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر فقد ازداد النفوذ الإسباني بموجب معاهدة ١٢٧٩هـ (١٨٦١) التي عقدها مع إسبانيا السلطان محمد بن عبدالرحمن ١٢٧٧-١٢٩١هـ (١٨٥٩-١٨٧٣). ونال قناصلة الدول في طنجة حق إشراف على شؤون المدينة الصحية بموجب معاهدة مدريد الدولية عام ١٢٩٨هـ - ١٨٨٠م وأصبح لطنجة مجلس صحي يتناوب رئاسته فنصلا فرنسا، وإسبانيا. واكتسب الأجانب حق تأسيس محاكم قنصلية وحماية مواطنين مراكشيين[٢].

وبعد أن فرضت فرنسا حمايتها على تونس عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م) لجأ السلطان الحسن بن محمد ١٢٩١-١٣١٢ (١٨٧٣-١٨٩٤م) إلى بريطانيا التي حمته زمناً من الاحتلال الفرنسي، كذلك حاول السلطان الاستعانة بألمانيا، فعقد معها معاهدة عام ١٣٠٨هـ (١٨٩٠م).

التنافس الاستعماري على مراكش:

وازدادت أطماع فرنسا في عهد أولاد الحسن وهم: عبدالعزيز ١٣١٢-١٣٢٥هـ (١٨٩٤-١٩٠٧م) وعبد الحفيظ ١٣٢٥-١٣٣١هـ (١٩٠٧-١٩١٢م) ويوسف ١٣٣١-١٣٤٦هـ (١٩١٢-١٩٢٧م). فقد اتفقت فرنسا، وإسبانيا في ١٣١٨هـ (٢٨ من حزيران ١٩٠٠م) على اقتسام الأجزاء الجنوبية من مراكش، فنالت إسبانيا (الصحراء المغربية) وأخذت فرنسا (موريتانيا). وكانت مراكش قد خسرت (افنى) منذ عام ٩١٦هـ

---

(١) د/ زاهر رياض، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(١٥١٠م). واضطر السلطان إلى قبول الأمر الواقع في ١٣١٩هـ (٢٠ من تموز عام ١٩٠١م). كذلك تم الاتفاق بين فرنسا، وإيطاليا في ١٣٢٠هـ (أول تشرين الثاني عام ١٩٠٢م) على منح فرنسا حرية العمل في مراكش مقابل إطلاق يد إيطاليا في طرابلس، وأجبرت الدول سلطان مراكش على إصدار ظهير الثالث من ١٣٢١هـ (آذار ١٩٠٣) بتشكيل مجلس لإدارة طنجة يتألف من (٢٦) عضواً، يعين القناصلة عشرة، وينتخب الأجانب من سكان طنجة اثني عشر منهم، ويعين السلطان مراكشياً واحداً، كما يعين الحاخام يهودياً واحداً، والحاكم المحلي مسلمين اثنين. ودفع هذا الأمر رجلاً يقال له (أبو حمارة) إلى إعلان الثورة على السلطان «عبد الأجانب» وجعل (ثاز) عاصمة له[١].

وكانت فرنسا تترقب الفرصة المناسبة لاحتلال مراكش، وليس أفضل من ثورة (أبي حمارة) لتحقيق هذا الهدف، ولكن بريطانيا، وألمانيا كانتا بالمرصاد. وسلمت بريطانيا بأطماع فرنسا بموجب معاهدة ٢٣ من محرم ١٣٢٢هـ (٨ من نيسان ١٩٠٤م) (الاتفاق الودي) مقابل اعتراف فرنسا بوضع بريطانيا في مصر، ونصت الاتفاقية الجديدة على ما يلي:

١- لفرنسا حق حفظ الأمن وتقديم المساعدات للقيام بإصلاحات.

٢- تبقى معاهدة بريطانيا القديمة مع مراكش سارية المفعول.

٣- لا تتخذ إجراءات مالية ولا تسن قوانين ضارة بالمصالح البريطانية.

٤- تبقى المنطقة الساحلية الشمالية غير محصنة باستثناء (مليلة) وتوضع تحت إشراف إسبانيا.

(١) د/ صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٢٨.

٥- لا يحق لإسبانيا التنازل عما أعطي إليها لدولة أخرى .

٦- تصبح الاتفاقية سارية المفعول حتى ولو رفضتها إسبانيا .

وقد قبلتها أسبانيا فوراً ، وعقدت اتفاقية مع فرنسا في ١٣٢٢هـ أول أيلول (١٩٠٤م)، نصت أيضاً على إسناد الأمن في طنجة إلى قوة فرنسية - أسبانية مشتركة . وجاء أمبراطور ألمانيا إلى طنجة في ١٣٢٣هـ (أواخر آذار ١٩٠٥) ليؤكد صداقته للسلطان ، محاولاً إحباط المؤامرة الفرنسية الإسبانية البريطانية .

وعقد مؤتمر الجزيرة في عام ١٣٢٤هـ (١٥/ ١-٧ / ١٩٠٦م) لدراسة الوضع في مراكش ، وحضر المؤتمر ممثلو الدول الثلاث عشرة التي حضرت مؤتمر معاهدة مدريد ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م) . ووقفت إسبانيا ، وروسيا ، وإنكلترا ، وإيطاليا ، في صف واحد مؤيدين فرنسا ، ووقفت ألمانيا وحيدة لا ناصر لها غير النمسا . وتم الاتفاق على الاعتراف بسيادة السلطان ، واستقلاله ووحدة أراضيه مع المساواة التجارية لجميع هذه الدول في مراكش ومساعدة السلطان على تنفيذ برامج الإصلاح ، وتقرر تأسيس مصرف مركزي برأسمال دولي ، وتشكيل بوليس إسباني فرنسي بقيادة سويسرا .

ولكن قبل أن يمر عام واحد على توقيع الاتفاقية كانت فرنسا ، وإسبانيا قد شرعتا بخرقها . فقد احتل الفرنسيون (ثار المراكشيون على السلطان عبدالعزيز ، وخلعوه ونصبوا أخاه عبدالحفيظ ١٣٢٥-١٣٣١هـ (١٩٠٧-١٩١٢م) الذي قضى على ثورة (أبي حماره)، وعقد قرضاً بمئة مليون فرنك لتسديد نفقات حملاته العسكرية . واستمرت نقمة المراكشيين على السلطان

الجديد، وحاصروه في فاس، فتقدمت قوة فرنسية لإنجاد السلطان فدخلت فـاس في عـام ١٣٢٩هـ (٢١/ ٥/ ١٩١١م)، ومكناس والرباط في وقت لاحق. فثارت ثائرة إمبراطور ألمانيا، وأرسل فرقة حربية في ١٣٢٩هـ (أول تموز ١٩١١م) إلى المياه المراكشية، ولكن فرنسا أرضته بقطعة من الكاميرون فأقر الاحتلال الفرنسي لمراكش في الرابع من تشرين الثاني من العام نفسه[١].

الاحتلال الفرنسي:

واستمرت ثورة السكان على السلطان: وأباد الوطنيون الحامية الفرنسية في فاس في عام ١٣٣١هـ (١٧ و ١٨ من نيسان ١٩١٢م)، ولكن الفرنسيين أعادوا احتلالها بعد أسبوعين بقيادة المارشال (ليوتى) الذي فرض على السلطان معاهدة حماية. وندم السلطان عبدالحفيظ على عمله، فتنازل عن السلطة لأخيه يوسف ١٣٣٠-١٣٣٥هـ (١٩١٢-١٩١٧م) في الثامن عشر من آب ١٩١٢م (٢٧ من شعبان ١٣٣٠هـ). ولجأ إلى طنجة حيث سبقه أخوه عبدالعزيز، وتوفي عبدالحفيظ في فرنسا عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٧م). وشرع الفرنسيون بتوسيع مناطق احتلالهم في مراكش فأتموا احتلال البلاد في الفترة التي بين عامي ١٣٣٣-١٣٣٦هـ (١٩١٤-١٩١٧م). وتمكن الفرنسيون من حمل عدد كبير من المراكشيين على الاشتراك في القتال في أوروبا إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. وعارض المارشال (ليوتى) فرض الجندية الإجبارية في مراكش التي فرضت في تونس والجزائر، وأصبح بأن معاهدة الحماية حفظت للمغرب وضعيته دولةً تتمتع

(١) د/ زاهر رياض، مرجع سابق، ص ٢١٩.

باستقلال ذاتي حقيقي تحت سيادة السلطان الفعلية الدينية والسياسية. ورأت الحكومة الفرنسية ضرورة سحب أكثر القوة الفرنسية من مراكش إلى الجبهة الغربية في أوربا، وأبقت فقط على القوات اللازمة لحماية المواصلات بين أهم الموانئ والمدن. وكان على (ليوتي) أن يحارب بعنف ضد الوطنيين الذين أوقعوا بالفرنسيين هزائم عظيمة. وكادت القوات الوطنية بقيادة الشيخ (الهبة بن الشيخ ماء العينين) أن تحرر مدينة مراكش[1].

وسعت فرنسا إلى الاستفادة من جميع الامتيازات التي منحتها إياها معاهدة الحماية. فقد نصت المادة الأولى على تأسيس نظام جديد شامل للإصلاحات الإدارية، والقضائية، والعلمية، والاقتصادية، والمالية، والعسكرية، وعلى إدخال كل إصلاح ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخاله. وأجازت هذه المادة لفرنسا حق التخلي عن هذه الحقوق لإسبانيا في منطقة الريف. وأوجبت المعاهدة على فرنسا الإبقاء على وضع طنجة الخاص، وحماية السلطان، واحترام نفوذه، وعدم المساس بالمؤسسات والشعائر الدينية، كما التزمت فرنسا بحماية شخص السلطان، وعرشه، هو وأولاده من بعده، وبتكليف السلك السياسي، والقنصل الفرنسي بتمثيل المغرب في الخارج. وفي مقابل ذلك يسمح السلطان باحتلال القوات العسكرية الفرنسية الأراضي المغربية، وأن يمتنع عن عقد أي اتفاق دولي، أو امتياز دون موافقة فرنسا. وتنص المعاهدة على أن يصدر السلطان القوانين التي تقترحها فرنسا، وأن يمثل فرنسا لدى السلطان «مقيم عام» فرنسي للإشراف على تنفيذ المعاهدة، ولرعاية شؤون الأجانب.

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٧٣.

وتنفيذاً لبنود المعاهدة، بادر الفرنسيون إلى عقد اتفاقية مع إسبانيا في عام ١٣٣١هـ (١٧ من تشرين الثاني ١٩١٢م)، تقضي هذه الاتفاقية بوضع الجزء الشمالي من المغرب والمعروف بمنطقة الريف تحت حماية إسبانيا على أن يظل خاضعاً لسيادة السلطان الدينية وذلك بموجب الفقرة الأخيرة من المادة الأولى. وكذلك عقدت فرنسا مع الدول ذات المصالح في طنجة معاهدة في عام ١٣٣٧هـ (١٨ كانون أول ١٩١٨م) لتنظيم شؤون المدينة، المادة الخامسة التي جعلت المقيم العام الفرنسي ممثلا لفرنسا ووسيطاً وحيدا بين السلطان والأجانب وراعياً لشؤون الأجانب. وبذلك أصبحت طنجة دولية. وبموجب المعاهدة ألغيت وزارات الحربية، والخارجية، والداخلية، والمالية[1].

وأبقت فرنسا على الوزارة المغربية حكومة ذاتية للبلاد. وقد ضمت الوزارةُ المغربية الصدر الأعظم، ووزيري العدل والأوقاف. وأنشأت إلى جانب الوزارة هيئة مراقبين ومديرين تابعة للمقيم العام الفرنسي. وضمت الهيئة الأخيرة مصالح المالية، والأشغال، والصناعة، والزراعة، والتجارة، والمواصلات، والتعليم، والصحة، والداخلية. واحتل الفرنسيون أكثر وظائف الدولة، فمن بين ٢٠٥٠٠ وظيفة حكومية عام ١٣٦٣هـ ١٩٤٤م) شغل المراكشيون فيها أقل من ستة آلاف منصب. ولم تكتف فرنسا بذلك بل سيطرت على مصادر الثروة، وفي مقدمتها الأرض الزراعية التي منحتها للمهاجرين الفرنسيين، مما أشاع الفقر، والجهل، والمرض في البلاد، فضلا عن تشجيع حركات الانحلال، والثورات الداخلية، وإثارة العصبية بين

(١) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، بيروت ١٩٦٣م، ص ٥٢٠-٥٢٢.

العرب والبربر، ونشر اللغة الفرنسية، والقضاء على الحركات التحررية.

ولم تحاول فرنسا أن تتقدم بمراكش في طريق المجالس النيابية. فقد وجد في مراكش قبل الاحتلال مجلس أعيان أسسه السلطان عبدالعزيز، ورفض هذا المجلس إقرار معاهدة الجزيرة وساهم في خلع السلطان، وسجل في عقد بيعة عبدالحفيظ ألا يعقد معاهدة مع الدول الأجنبية إلا بعد مشورة الأمة ورضاها. وكذلك تأسست في بعض المدن مجالس بلدية منتخبة.

وجاء الفرنسيون وألغوا هذه المجالس جميعاً باستثناء مجلس فاس البلدي. وحاول المارشال (ليوتى) عام ١٣٣٥هـ (١٩١٦م)، إثر مؤتمر عقدته الغرف التجارية والزراعية والصناعية في مراكش أن يشكل مجلساً حكومياً ممثلا للجاليات الفرنسية. ولم يسمح للمراكشيين بتأسيس غرف مراكشية إلا بعد عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م)، إلا أنهم منحوا حق التمثيل في المجلس الحكومي، على أن يجتمعوا منفصلين عن الفرنسيين. ولكن هذه المؤسسة بقيت فرنسية، ولم يعترف بها السلطان ولا المواطنون(١).

إسبانيا في مراكش:

وشرعت إسبانيا تحتل المناطق المراكشية (منطقة الريف) التي سمحت لها بها معاهدة ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م)، ولكن سكان الريف قاوموا الاحتلال الإسباني، وهزموا المارشال (مارينا) في ١٣٢٧هـ (الثالث من أيلول ١٩٠٩م). وظهر في أثناء ذلك الشريف أحمد الرسولي (أو الريسوني) «أحمد بن محمد بن عبدالله الحسنى من قبيلة بني عروة»، فثار على السلطان، واختطف القنصل الأمريكي في طبخة وعائلته عام ١٣٢٢هـ

(١) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص ٥٢٣-٥٢٥.

(١٩٠٤م، فجاء الأسطول وأخذ ٧٠ ألف دولار غرامة. وعين الرسولي حاكماً على طنجة، ثم عزله السلطان بضغط من قناصلة الدول الغربية عام ١٣٢٤هـ (١٩٠٦م). وسهل نزول القوات الإسبانية في ميناء العرائش في ١٣٣٠هـ (أيلول ١٩١١م)، وصادق الجنرال (سلفستر) على ذلك، غير أنه نشب خلاف بين الرسولي و (سلفستر) عام ١٣٣٢هـ (١٩١٣م) فغادر الرسولي مركزه في (أصيلا)، واعتصم في (زينة)، ووسع الإسبان منطقة احتلالهم، فدخلوا تطوان دون قتال، ولكنهم اصطدموا بقوات الرسولي عندما حاولوا التغلغل في الجبال. وتجمعت القبائل حول راية الرسولي، ونادوا به في (شفشوان): «سلطان الجبل» عام ١٣٣٣هـ (١٩١٤م). وأخيراً عقد صلح بين الرسولي والإسبان في ١٣٣٣هـ (أيلول ١٩١٥م) بعد استقالة سلفستر، وأعاد الأسبان إليه أملاكه، وأمدوه بالأموال لتخفيف الضائقة التي انتشرت بين القبائل، واعترفوا به حاكماً على المنطقة الجبلية، فجعل (تازروت) عاصمة له. وثارت القبائل عليه، واتهمته ببيع البلاد للنصارى، ولكنه تمكن من إحباط محاولات القبائل لحرق عاصمته. إلا أن الرسولي ما لبث أن اختلف مع المقيم الإسباني (غوردانا)١٣٣٣-١٣٣٧هـ (١٩١٤-١٩١٨م)، إلا أن موت (غوردانا) وضع حدا للخلاف. ورفض الرسولي عروض محمد عبدالكريم للتعاون ضد العدو المشترك. وبدأ الرسولي يقاوم انتشار دعوة محمد عبدالكريم إلى أن نشب القتال بينهما، فأسر الرسولي، وتوفي في الأسر في عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٥م)[١].

---

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٢٧-٢٢٩.

ثورة الأمير محمد عبدالكريم الخطابي:

برز في المنطقة الشرقية من الريف زعيم (بني وريغال) الأمير «عبدالكريم الخطابي» الذي كان الحاكم الحقيقي لمنطقته. واشتهرت منطقته بمعادنها، فتهافت عليه الإخوان (مقسمان) الألمانيان والسنيور (اجغريتا) الأسباني يبغون استثمار هذه المعادن. ولما شعر عبدالكريم بأهمية هذه المعادن سارع إلى إرسال ابنه الأصغر إلى مدريد لدراسة علم التعدين، فتخرج مهندس مناجم من جامعة مدريد. أما ابنه الأكبر فكان قد درس الشريعة، واللغة وأصبح قاضياً في «مليله» وأصدر جريدة تلغراف الريف، وغدا مستشاراً للحاكم الإسباني لشؤون الريف. وخيل للكثيرين أن الأمور ستسير سيراً حسناً بين إسبانيا والأمير الخطابي.

ولكن الجنرال (غوردانا) المندوب السامي الإسباني لم يحسن التصرف، فقد طلب من الأمير عبدالكريم نفسه تقديم الولاء، ولكن عبدالكريم رفض. فبادر الجنرال إلى إلقاء القبض على ابن عبدالكريم الأكبر القاضي محمد وزجه في السجن قرابة سنة. ولم يقم الأمير عبدالكريم بأي عمل عدائي ضد الإسبان إلى أن أتم ابنه الأصغر دراسته في مدريد، وأخلي سبيل الأكبر. وبعد أن اطمأن إلى سلامة ولديه قطع علاقاته مع السلطات الإسبانية. وبدأت العمليات الحربية بين الأمير الخطابي والإسبان في ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م). وتوفي أثناء ذلك الأمير عبدالكريم وخلفه ابنه الأكبر القاضي محمد الذي اشتهر فيما بعد باسم الأمير محمد عبدالكريم الريفي. والتزم محمد عبدالكريم جانب الدفاع، ولم يحاول التحرش بالإسبان[1].

---

(١) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص١٤٩.

وكان الجنرال (غوردانا) قد توصل إلى اتفاقية مع الرسولي، وتمكن الرسولي من السيطرة على منطقة (جبالة) وتهديد طنجة. ولما عين الجنرال (برنغر) «١٩١٨-١٩٢٢م» مندوباً سامياً خلفاً للجنرال (غوردانا)، قرر اتخاذ موقف حازم نحو الرسولي، فأعلن (برنغر) أن الرسولي ثائر، وبدأ عملياته الحربية مطارداً الرسولى خلالي عامي ١٣٣٨-١٣٣٩هـ (١٩١٩-١٩٢٠م). وفي عام ١٣٤٠هـ (١٩٢١م) هاجم الإسبان منطقة الرسولى، ووصل الجيش الإسباني إلى بعد ستة كيلو مترات من (تازرون) معقل الرسولي، وأعطى الرسولى مهلة مدتها أسبوع. اضطر بعده إلى قبول شروط الإسبان. ولكن الوضع كان قد تغير في أثناء هذه الأيام بعد أن أصيب الجيش الإسباني بكارثة كبرى في منطقة أخرى من الريف، فسارع الرسولى إلى قطع المفاوضات والتمرد مرة أخرى.

أصيب جيش إسباني بقيادة الجنرال (سلفستر) قائد قطاع (مليلة)، بكارثة كبرى، فقد زحف سلفستر في عام ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م) نحو منطقة قبيلة الأمير عبدالكريم الخطابي، واحتل «أنوال» فأرسل عبدالكريم إليه محذرا إياه من التقدم أكثر من ذلك، ولكن (سلفستر) رفض الإصغاء إلى تحذيرات الأمير الخطابي. وفي عام ١٣٣٩هـ (أول تموز ١٩٢١م) تقدم الإسبان اثنى عشر كيلو مترا بعد أنوال) واقتربوا من أغادير). وفي تلك الليلة بدأ عبدالكريم هجومه المعاكس، وبعد شهر واحد كان الريفيون قد قضوا على جيش (سلفستر)، ولم يبق بيد الإسبان في ذلك القطاع إلا حصن (مليلة). واعترف الإسبان بخسارة خمسة عشر ألف جندي، وثلاثين ألف بندقية، وأربعمائة مدفع رشاش، و١٢٩ مدفع ميدان، وأسر

الريفيون ٥٧٠ أسيراً افتداهم الإسبان بمبلغ ١٣٨ ليرة استرينية. وهذه أكبر هزيمة ألحقها جيش عربي بجيش أوربي في التاريخ الحديث(١).

كان هذا النصر الكبير مفاجأة للجميع. ولو أدرك عبدالكريم أهمية انتصاره، ولو تابع زحفه لما ثبتت مليلة أمامه، ولكنه توقف وأتاح للإسبان فرصة جلب إمدادات جديدة بلغت «٦٠٠٠٠» مقاتل وتمكن الإسبان في عام ١٣٣٩هـ الثاني عشر من أيلول ١٩٢١م) من القيام بهجوم معاكس، واستعادة بعض ما فقدوه. وبلغت قوة الجيش الأسباني في الريف في عام ١٣٤١هـ (مطلع عام ١٩٢٢م) أكثر من مائة وخمسين ألف جندي. وتمكن الجنرال (برنغر) من احتلال معقل الرسولي في ١٣٤١هـ (منتصف عام ١٩٢٢م)، ولكن الحكومة الإسبانية أجبرت على الاستقالة. وخلفه الجنرال (برنجت) ١٣٤٢-١٣٤٣هـ (١٩٢٢-١٩٢٤م) الذي هادن الرسولي ليتفرغ لمنازلة محمد عبدالكريم.

وفي غضون ذلك تمكن محمد عبدالكريم من بسط سيطرته على القبائل المجاورة، وتنظيم حكومة عاصمتها (أغادير) وإعلان قيام جمهورية الريف. كما أرسل وفداً إلى أوروبا زار فرنسا وإنكلترا للدعاية لقضية جمهورية الريف. وتمكن محمد عبدالكريم من صد هجمات الإسبان، وفشلت المحاولات المختلفة للوصول إلى اتفاق سلمي معهم.

ووقع انقلاب في إسبانيا أدى إلى تغيير جذري في سياسة إسبانيا، فقد استلم الحكم إثر الانقلاب الجنرال (بريمودي ريفيرا) في عام ١٣٤٢هـ (١٢من أيلول ١٩٢٣م)، وأعلن الجنرال في ١٣٤٣هـ أواسط عام ١٩٢٤م

---

(١) د/ صلاح العقاد، المرجع السابق، ص٢٧١-٢٧٣.

سياسة جديدة لإسبانيا في مراكش، وهي الانسحاب من المناطق الداخلية إلى مراكز حصينة على الساحل. وفي أثناء ذلك امتد ميدان نشاط الريفيين حتى وصلوا إلى أطراف تطوان، وقطعوا الطريق بينها وبين كل من طنجة، وشفشوان. وأشرف الجنرال (بريمودي ريفيرا) بنفسه على عمليات الانسحاب خلال النصف الثاني من عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م). وقد كلفت هذه العمليات الإسبان «٢١٢٥٠» إصابة كما يلي: قتلى (١١٠) ضباط و (٣٨٠٠) جندي، جرحى: (٧٠٠) ضابط، و (١٤٠٠٠) جندي، مفقودون: (٦٠) ضابط و (٢٥٠٠) جندي.

وتمكن محمد عبدالكريم من بسط سيطرته على أكثر مناطق الريف، فقد أخضع قبائل منطقة (جبالا) إلى الغرب، وأخمد في مطلع عام ١٣٤٣هـ ثورة في شفشوان، وأسر الرسولي في ٢٧ من كانون الثاني، واستولى على ثروته. وفي أيار ١٩٢٥م بدأت إسبانيا بمفاوضة محمد عبدالكريم لعقد هدنة شريفة. ولكن فرنسا تدخلت ضد حركة الريف الاستقلالية[(١)].

تدخل فرنسا ضد الريفيين:

لم تتم فرنسا احتلال المناطق الجبلية المتاخمة للريف إلا في عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م) في الوقت الذي وصل فيه محمد عبدالكريم الخطابي فيه إلى أوج قوته. وتوالت حركات الفرنسيين العسكرية ضد المناطق المجاورة للريف وضد القبائل الموالية لمحمد عبدالكريم الخطابي، كما تتالت تصريحات المارشال (ليوتى) منذراً ومحذراً، فقد انتقد ليوتي) بشدة انسحاب الإسبان وادعى أنه مخالف للاتفاقية الفرنسية الإسبانية. كما حذر الدول الأوربية

(١) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص ١٩١.

النصرانية ولا سيما بريطانيا من خطر انتصار المسلمين في الريف، وأثر ذلك في الشعوب الإسلامية الخاضعة للاستعمار الأوروبي.

حاول محمد عبدالكريم الخطابي أن يتوصل إلى اتفاق مع فرنسا، فأرسل أخاه موفداً إلى باريس للتفاوض مع الحكومة الفرنسية، كما أرسل مندوباً إلى فاس للاتصال بالسلطات الفرنسية في مراكش، إلا أن جميع محاولاته قد باءت بالفشل. وهدد الزحف الفرنسي جمهورية الريف بإكمال حلقات الحصار حولها.

كانت قوات فرنسا في مراكش ٦٥ ألف جندي، وهي غير كافية لحرب الريف، فزادت فرنسا قوات جيشها بحيث بلغت ١٥٨ ألف جندي، ومائة واثنتين وثلاثين طائرة، وضاعفت إسبانيا قواتها العسكرية حتى زادت على (١٢٠٠٠٠) جندي، فبلغت بذلك عدد القوة الإسبانية الفرنسية (٢٨٠٠٠٠) جندي، في حين لم تزد قوات جمهورية الريف على ستين ألفاً. وكان أكثر المحاربين في الجانبين قوات مغربية مراكشية، إذ ضم الجيش الفرنسي ١٢٠٠٠ فرنسي، ومثل هذا الرقم من الأوربيين، و ١٣٣٠٠٠ مغربياً. أما الجيش الإسباني فقد ضم (٧٠٠٠٠) إسبانيا، وثلاثة عشر ألف مغربي. فبلغ عدد المغاربة المحاربين ضد استقلال الريف ضعف عدد المغاربة المدافعين عن استقلال الريف. وأشرف على وضع الخطط الحربية الفرنسية قواد من ألمع قادة فرنسا العسكريين، كان من بينهم المارشال (بيتان) والجنرال (ليوتى). واجتمع المارشال (بيتان) بالجنرال دي ريفيرا للاتفاق على خطة عسكرية موحدة ضد جمهورية الريف. واتفقت كل من اسبانيا وفرنسا على ألا لا تعقد مع الريف صلحاً منفرداً. وفشلت محاولات محمد عبدالكريم

الخطابي للوصول إلى حل سلمي على أساس الاعتراف باستقلال جمهورية الريف[1].

بدأ الريفيون هجومهم على الخطوط الفرنسية في ربيع عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م)، فتمكنوا من خرق الجبهة الفرنسية، وأصبح موقف الفرنسيين حرجاً في قطاع (تازة) إلى الشرق من (فاس)، فأرسلت الحكومة الفرنسية المارشال (بيتان) لإنقاذ الموقف، وعين الجنرال (ستاسلاس فوليه) قائداً للقوات الفرنسية في مراكش. وفي خريف العام نفسه، بدأ الفرنسيون هجوماً معاكساً بعد أن مهدوا له بقصف شديد طوال اليوم العاشر من أيلول في جهة (ورغة). كما هجم الفرنسيون في جبهة (تازة) محاولين الاتصال بالقوات الاسبانية الزاحفة من الساحل، ولكن الأمطار أوقفت الحركات الحربية. ونتيجة للمعركة التي بدأت في الربيع وانتهت في الشتاء من عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م) فشل كل فريق في الوصول إلى أهدافه، فلم يوفَّق الريفيون في إثارة قبائل الأطلس خلف الخطوط الفرنسية، على الرغم من مواقفهم البطولية ضد المستعمر خلال الحرب العالمية الأولى ومستقبلا، وفشل الفرنسيون والإسبان في محاولتهم تحطيم جيش الريف أو قسمه إلى جزأين.

اغتنم الفرنسيون فرصة توقف الحركات الحربية خلال فصل الشتاء، وحاولوا استمالة القبائل الموالية لجمهورية الريف. وبدأت القبائل تنفضُّ من حول راية الجمهورية الريفية، وتُسارِعُ إلى الحصول على أفضل الشروط من الفرنسيين أو الإسبان، وحاول محمد عبدالكريم الخطابي في مطلع عام

---

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٧٣-٢٧٥.

١٣٤٤هـ (١٩٢٦م) أن يقوم بنشاط عسكري ليوقف هذا الانحلال، ولكن فشلت محاولته. فلجأ إلى المفاوضات وإرسال الوفود إلى أوربا ونشر الرسائل في الصحف عن غاياته السلمية، واستعداده للدخول في مفاوضات الصلح.

وافقت الحكومتان الفرنسية والإسبانية على عقد مفاوضات للصلح في وجدة في ٣ شوال ١٣٤٤هـ (١٥/ ٤/ ١٩٢٦م)، ووصل وفد الريف إلى وجدة، واستمرت المفاوضات ثلاثة أسابيع. ولكن لم يستطع الوفدان الوصول إلى اتفاقية رغم استعداد محمد عبدالكريم الخطابي للتنازل والانسحاب إلى بلد إسلامي. وبدأ الجيشان الإسباني والفرنسي هجومهما فوراً، والتقى الجيشان معاً بعد عشرة أيام من القتال، فطلب محمد عبدالكريم الخطابي وقف العمليات الحربية، وعرض الاستسلام دون قيد أو شرط. ولكن الفرنسيين طلبوا منه إطلاق سراح الأسرى فنفذ هذا الشرط، وسلم نفسه للقوات الفرنسية[١].

واستمرت الحركات الحربية بعد ذلك زمناً. فقد أخرج سكان (شفشوان) مندوب محمد عبدالكريم الخطابي من بلدهم في ٢٠ من ذي القعدة ١٣٤٤هـ (١ من حزيران ١٩٢٦م) كما انتخبت قبائل (جيبالا) زعيماً لهم. واستمر الزحف الإسباني، واحتل الإسبان (شفشوان). وما أن اقترب فصل الشتاء حتى كان الإسبان قد أتموا احتلال الريف، واتفقت كل من اسبانيا وفرنسا على نفي محمد عبدالكريم الخطابي إلى جزيرة ريونيون في المحيط الهندي.

---

(١) المرجع السابق.

ولاشك أن هذه الحركة الوطنية كادت تعصف بالوجود الأجنبي الاستعماري لو التفَّتْ حولها القوى الوطنية والقبائل، ولو وجدت تأييداً من القوى الإسلامية في الخارج. ويعزى فشل ثورة الأمير محمد عبدالكريم الخطابي إلى عوامل عدة منها عدم تأييد القبائل المغربية له بشكل كبير، وانفضاض أنصاره من حوله، ونجاح فرنسا في التغلب على المقاومة الداخلية، والفارق الكبير في الإمكانات المادية، والعتاد وأعداد الجند، العلم أن معنوية الريفيين كانت أكبر، فضلا عن أن فرنسا ضمنت حياد الدول الأجنبية وبخاصة بريطانية وهي التي حاول محمد عبدالكريم الخطابي كسبها إلى جانبه، كما أقنعت إسبانيا بالقتال، وأخيراً إلى سياسة التدمير والإبادة التي اتخذتها فرنسا وأسبانيا لإرهاب السكان ولتفريغ شحنة من الحقد الصليبي[(١)].

النضال السياسي السلمي ١٣٤٤-١٣٦٣هـ (١٩٢٦-١٩٤٤م):

بعد أن فشل المراكشيون في عهد النضال المسلح في تحقيق أي هدف من أهدافهم، وبعد أن تم لإسبانيا وفرنسا سحق كل مقاومة عسكرية في البلاد، لجأ الوطنيون إلى النضال السياسي، فبرزت خلال هذه الفترة أحزاب عديدة في منطقتي الاحتلال الإسباني والفرنسي. ومالت هذه الأحزاب إلى اللين في مطالبها، فلم تستهدف الاستقلال التام وجلاء القوات والنفوذ الأجنبي، بل اكتفت بالمطالبة بالإصلاحات، والحريات، وحماية المراكشيين. ولكن هذا الهدوء عكر مراراً بسبب إجراءات طائشة اتخذها المستعمرون. فقد استثارت السياسة التي اتبعتها فرنسا نحو البربر شعور المسلمين في مراكش

(١) د/ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٥٥٢-٥٥٣.

والخارج. كذلك حدثت اضطرابات دامية ضد اليهود في عامي ١٣٥٢-١٣٥٥هـ (١٩٣٣-١٩٣٦م)، واضطرابات عمالية بتحريض من النقابات الفرنسية استهدفت فيها فرنسا سياسة إبعاد البربر عن إخوانهم العرب في مراكش. وفي سبيل تنفيذ هذا الغرض استصدرت ظهيراً (مرسوماً) في ١٣٣٣هـ (١٩١٤م) أعفت فيه البربر من تطبيق الشريعة الإسلامية، ودراسة اللغة العربية، وسمحت لهم بالتقاضي بموجب العادات، وباللغة المحلية (البربرية). واستصدرت في منتصف عام ١٣٤١هـ (١٩٢٢م) ظهيراً (مرسوماً) نظّم انتقال الأراضي وملكيتها في المناطق البربرية بشكل يتعارض مع الشريعة الإسلامية. ثم خطت فرنسا خطوة ثالثة فاستصدرت ظهيراً في عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) خطت فيه خطوة كبرى في محاربة الإسلام واللغة العربية في مناطق البربر. ونص هذا الظهير على أن يحكم شيوخ القبائل في مناطقهم حسب العرف والعادة، وعلى تشكيل محاكم تحكم حسب عادات القبائل البربرية. وثارت ثائرة المسلمين في كل مكان. فقامت مظاهرات احتجاج في فاس والرباط، وشكلت اللجان للدفاع عن اللغة، والدين، والكيان. وشجب المؤتمر الإسلامي في القدس الذي انعقد آخر عام ١٣٥٠هـ (١٩٣١م) هذا الظهير. واحتج المسلمون في الأمصار الإسلامية كافة على ذلك. وعقد مؤتمر في المجلس البلدي في مدينة فاس لدراسة هذه الحالة، وشكل وفد من العلماء، والأعيان والشباب سافر إلى الرباط وقدم إلى السلطان عريضة تحوي مطالب البلاد وهي:

١- إلغاء التشريعات المتعلقة بالظهير البربري.

٢- توحيد التشريع والإدارة في البلاد.

٣- تركيز جميع السلطات في يد السلطان وحكومته[(١)] .

وأسست صحف عديدة للدفاع عن مصالح الوطن . فصدرت مجلة «المغرب» في باريس ، وجريدة عمل «الشعب» في فاس بالفرنسية ، وجريدة «الحياة» ومجلة «السلام» في تطوان بالعربية ، ونشأ أول حزب مغربي باسم «كتلة العمل المغربي» أواخر عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م) . ويشكل هذا الحزب حركة عربية إسلامية ، تشبه الدستور التونسي ، ورابطة العلماء في الجزائر ، ويضم المتعلمين الذين درسوا في الجامعات الفرنسية ، واتصلوا برفاقهم من أبناء البلاد العربية الأخرى . وقدمت الكتلة مذكرة المطالب المغربية للسلطان ولفرنسا . وتتلخص المطالب فيما يلي :

١- إلغاء مظاهر الحكم المباشر الفرنسي ، وتطبيق المعاهدة نصًّا وروحا ، وقيام حكم ملكي دستوري .

٢- إلحاق المغاربة بالوظائف .

٣- تحقيق الوحدة القضائية والإدارية للبلاد ووحدة البلاد المراكشية .

٤- الفصل بين السلطات .

٥- تأسيس مجالس بلدية ، وإقليمية ، ومجلس وطني جميع أعضائها من المغاربة .

واستجاب الشعب للكتلة الجديدة وأيدها . وباشرت الكتلة عملها بنشاط ، وسعت إلى نشر التعليم ، وحماية الثقافة العربية ، وتنمية الوعي بين الشباب . وحاولت الكتلة الاستفادة من قيام حكومة الجبهة الشعبية في

(١) د/ جلال يحيى ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص٢٧٢-٢٧٥ .

فرنسا. فعقدت مؤتمراً وطنياً في الرباط في ١٣٥٥هـ(٢٥ من تشرين الأول ١٩٣٦م)، واتخذت فيه قرارات مستعجلة قدمت إلى المقيم الفرنسي. وباشرت باستكتاب عرائض وقعها أفراد الشعب تأييداً لمطالب الكتلة. وعقدت اجتماعاً آخر في الدار البيضاء. ولكن المقيم الفرنسي الجنرال «نوجس» ١٣٥٥-١٣٦٢هـ (١٩٣٦-١٩٤٣م) بادر إلى اعتقال ثلاثة من رجال الكتلة. فأعلن الإضراب العام، وقامت المظاهرات، ونشبت معارك عنيفة بين المتظاهرين والجيش، فتراجع المقيم الفرنسي، وأخلى سبيل المعتقلين، وسمح بإصدار أربع صحف عربية، وواحدة فرنسية. وزاد نشاط الكتلة بعد هذا النجاح، فاقتتحت مكتباً لها في فاس، وانتخب «علالاً الفاسي» رئيساً للكتلة فانسحب محمد الوزاني من الحزب. وبادرت السلطات الفرنسية إلى حل الحزب في التاسع من آذار (١٩٣٧م) ١٣٥٦هـ[1].

وتزعم فرع الكتلة في منطقة الاحتلال الإسباني السيد عبدالخالق الطريسي، ولكن بعد نشوب ثورة فرانكو انفصل فرع الحزب عن الجنوب. وتلا ذلك انشقاقات أخرى في الفرع الشمالي. وأصدر الطريسي جريدة «الحياة» في تطوان في ١٣٥٣هـ آذار (١٩٣٤م)، وأسس المعهد الحر، وشكلّ فرق الفتيان المغاربة، كما اشترك مع الشريف الوزاني، والطيب بنون، ومحمد الفاسي في تشكيل عصبة الفكر المغربي. ولما استقل حزبه عن الكتلة في الجنوب دعاه باسم حزب الإصلاح الوطني. واستمر هذا الحزب وثيق الاتصال بالحزب الوطني برئاسة علال الفاسي ثم اندمج عام

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص٢٧٦-٢٧٧.

١٣٧٦هـ بحزب الاستقلال. وانشق عن الطريسي محمد بودرة الذي شكل حزب الأحرار، فأصدر جريدة الريف، وكذلك انشق محمد المكي الناصري، فألف حزب الوحدة، وأصدر جريدة الوحدة المغربية وأدار المعهد الخليفي.

وأعاد الوطنيون في منطقة الاحتلال الفرنسي تشكيل حزبهم، وسموه الحزب الوطني برئاسة علال الفاسي. أما محمد الوزاني فقد أسس اللجنة القومية، ثم شكل حزب الاستقلال الديمقراطي الذي جل هدفه التدرج في العلاقات مع فرنسا وتثبيت حكم دستوري نيابي، وأصدر جريدة «الرأي العام» العربية لتنشر مبادئ الحزب الذي اقتصر نشاطه على المدن. ولما ازداد نشاط الحزب الوطني بادر الفرنسيون إلى اعتقال أعضاء اللجنة التنفيذية وإرسالهم إلى المنفى. وأصبح نشاط الحزب يجري في السر.

وانتشرت الاضطرابات عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) في البلاد. فقد بدأ العمال إضرابهم بتحريض من اتحاد العمل الفرنسي، فبادرت السلطات إلى حل حزب العمال على الفور. ونشبت الاضطرابات في مدينة مكناس بسبب إعطاء مياه الري للفرنسيين، وحرمان المراكشيين منها. وأشرف المقيم العام على إخماد هذه الاضطرابات بنفسه، ولكنه واجه بعد أقل من شهر حملة عنيفة بدأت في المساجد. وجرت اعتقالات واسعة في الرباط وفاس واعتقلت القوات الفرنسية المصلين في جامع فاس، وأصدر الوزير الأعظم قراراً يمنع استعمال المساجد في أغراض سياسية.

ونزلت الجيوش الأمريكية في مراكش عام ١٣٦١هـ (١٩٤٢م)، فأحدث ذلك أثراً كبيراً في مراكش، فقد رحب السلطان محمد الخامس

بالأمريكيين، وعقد اجتماعاً مع روزفلت في الدار البيضاء في ١٣٦٢هـ (٢٢ من كانون الثاني ١٩٤٣م)، فوعده روزفلت بتأييد استقلال مراكش. وأصدر الوطنيون مجلة «رسالة المغرب الغربي» للتعبير عن الشعور الوطني. ودخل النضال في مراكش مرحلة جديدة هي المطالبة بالاستقلال التام. ولم يكتف الوطنيون بعد الآن بالمطالبة المجردة بنصيب أكبر من الحكم الذاتي، بل تجاوزوا ذلك وتخلوا عن الأفكار القديمة التي تعترف بمعاهدة الحماية وتقر لفرنسا ببعض الحقوق، وتحرروا فكريا من ارتباطاتهم الفرنسية، وفقدوا كل ثقة بفرنسا. وسبق الوطنيون في مراكش في هذا الأمر إخوانهم في تونس وفي عدد من البلاد العربية الأخرى[(١)].

دور النضال في سبيل الاستقلال التام ١٣٦٣-١٣٧٦هـ (١٩٤٤-١٩٥٦م):

اجتمعت الأحزاب الوطنية المغربية واتخذت في ١٦ من محرم ١٣٦٣هـ (١١ كانون الثاني ١٩٤٤م) ميثاقاً تضمن الأهداف الجديدة للمغرب. وقد وقع هذه الوثيقة قرابة ستين زعيماً وطنياً، وتضمنت المطالب الجديدة مايلي:

١- المطالبة بالاستقلال التام ووحدة الأراضي المغربية.

٢- إقرار الملكية الدستورية نظاماً للحكم.

٣- التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد وتحقيق الإصلاح المنشود بصفته أمراً داخلياً لا حق للفرنسيين التدخل في أمره.

وهكذا قرّر الوطنيون في المغرب أن نظام الحماية لا يمكن أن يحقق

---

(١) روم لاندو، وتاريخ المغرب في القرن العشرين، ص١٩١-١٩٥.

شيئاً، وأن الاستقلال هو السبيل الوحيد لتحقيق الإصلاح.

ونشأ عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) حزب جديد حل محل الحزب الوطني. فقد تشكل حزب الاستقلال برئاسة علال الفاسي، وأمانة سر أحمد بلفريج، وضم أعضاء الحزب الوطني، وأساتذة جامعة فاس، وأصدر الحزب جريدة «العلم» بالعربية، وجريدة «الاستقلال» بالفرنسية، واندمج فيه فيما بعد حزب الإصلاح في الريف، وبلغ عدد أعضائه مليوناً ونصف مليون عضو. وكان هذا الحزب هوالمسؤول الرئيسي عن مطالب الأحزاب الوطنية الآنفة الذكر. وقد تضامن الشعب مع الحزب في هذه المطالب. وأيدها السلطان محمد بن يوسف الذي شكل لجنة لدراستها، وعقد مؤتمراً لأعيان البلاد وعين لجنة اتصال مع الحزب. واتخذ المقيم العام الفرنسي (جبريل بيو) ١٣٦٢-١٣٦٥هـ (١٩٤٣-١٩٤٦م) إجراءات تعسفية شديدة، فقد أمر باعتقال أحمد بلفريج، ومحمد اليزيدي وعدداً من الزعماء. وقامت مظاهرت عنيفة تضامناً مع الحزب قمعها الفرنسيون في شدة، ونفذوا حكم الإعدام في عدد من الشباب في فجر ذكرى المولد النبوي الشريف، ولكن التأييد الشعبي للحركة كان كبيراً فاضطرت فرنسا إلى التراجع وتغيير مقيمها[1].

وجاء مراكش مقيم جديد هو «اريك لابون» ١٣٦٦-١٣٦٧هـ (١٩٤٦-١٩٤٧م) الذي أعاد الزعماء المنفيين أمثال: علال الفاسي (من الغابون) وأحمد بلفريج (من كورسيكا) ومحمد الوزاني (من بنزرت)، كما سمح بإصدار الصحف العربية، وفي منتصف عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م) قدم

(١) روم لاندو، المرجع السابق، ص٢٢٦.

المقيم اقتراحا لإجراء انتخابات المجالس في المدن والأرياف على أن يشترك الفرنسيون بالأولى، ولكن حزب الاستقلال، والسلطان عارضا اشتراك الفرنسيين في الحكم والمجالس المنتخبة. واقترح حزب الاستقلال إلغاء معاهدة الحماية. وعقد معاهدة استقلال، وقام السلطان في ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) بأول مظاهرة ضخمة تأيبداً للمطالب الوطنية، فقد عزم السلطان على زيارة طنجة، ومنطقة الاحتلال الإسباني، ولم يثن السلطان عن عزمه المذابحُ التي قام بها الفرنسيون في الدار البيضاء. واستقبل السلطان استقبالاً حافلاً في المنطقتين، وألقى خطاباً مهماً في طنجة. وأعلن السلطان في خطابه المهم وحدة المغرب وأنه جزء لا يتجزأ من البلاد العربية. وكانت هذه أول زيارة ملكية لطنجة منذ عام ١٣٠٧هـ (١٨٨٩م)، وأول مرة يعلن فيها سلطان المغرب عن وحدة أراضي المغرب. ويطالب باستقلالها، وأنه ضمن البلدان العربية.

وثارت ثائرة الفرنسيين على هذا الخطاب وعدوه تحدياً لفرنسا. وبادرت فرنسا إلى تغيير مقيمها في مراكش، فأرسلت الجنرال «الفونسو جوان» ١٣٦٦-١٣٧١هـ (١٩٤٧-١٩٥١م) رجلاً حديدياً لإرهاب السلطان الوطنيين.

«وجوان» من مواليد الجزائر، نشأ وهو يعتقد بحيوية احتفاظ فرنسا بممتلكاتها في المغرب بأي ثمن. وبدأ «جوان» بتوزيع التهديدات منذ وطئت قدماه أرض مراكش. وبادر «جوان» بإقناع عدد من العلماء ليصدروا فتاوى ضد أعمال السلطان الجريئة وأنها مخالفة للدين في كثير من جوانبها، فأبوا ذلك. وسعى «جوان» إلى تشويه اسم حزب الاستقلال متهماً إياه بأنه

مجموعة من المثقفين الناقمين العاطلين عن العمل لا يمثلون إلا أنفسهم[1].

حاول حزب الاستقلال التفاوض مباشرة مع باريس، فأوفد عمر عبدالجليل، وأحمد الحمياني، وعبدالكريم جلون إلى باريس لتنوير الرأي العام الفرنسي، ثم أوفد أحمد بلفريج خريج السوربون إلى باريس لمواصلة هذا النشاط فقضى شهرين فيها. وأخيراً ذهب رئيس الحزب علال الفاسي لإقناع باريس بحسن نيات المواطنين، فشعر أن لا أمل بالتفاهم بعد أن منح «جوان» سلطات واسعة وأبيح له خلع السلطان. فبادر علال الفاسي إلى نقل مركز نشاطه إلى القاهرة التي وصل إليها في ١٣٦٦هـ (أيار ١٩٤٧م) واتصل بالأمير محمد عبدالكريم الخطابي الذي لجأ إلى مصر، وتولى زعامة مكتب المغرب العربي فيها.

ووقف السلطان موقفاً صلباً من الجنرال «جوان» فقد رفض مشروعات القوانين المعروضة، وأحالها على لجان وزارية لدراستها، فكانت هذه اللجان تضع دوما مشروعات معاكسة يقرها السلطان. ورفض السلطان مشروع تشكيل وزارة مشتركة. ومجلس شورى مشترك، ورفض مبدأ اشتراك الفرنسيين هذه المجالس.

ورأت فرنسا أن تجامل السلطان فدعته لزيارة باريس. ووصل السلطان إلى باريس في الأيام التي تلت العيد الأضحى من عام ١٣٦٩هـ (أول تشرين الأول ١٩٥٠م) مصحوباً بوزرائه، وبعض القواد، والأعيان وديوانه الخاص، وقدم في اليوم التالي مذكرة إلى رئيس الجمهورية، وطالب فيها بإلغاء معاهدة الحماية ١٣٣١هـ (١٩١٢م). ودرست الوزارة الفرنسية

(١) Wiliam Zartman, op, cit, p19-20.

مذكرة السلطان بعد أن تعرضت لضغط شديد من الفرنسيين في مراكش، وقرر مجلس الوزراء الفرنسي مواصلة مهمة فرنسا في المغرب مع استعدادها لإدخال بعض الإصلاحات التي تدرسها لجنة فرنسية مغربية. وقدم السلطان مذكرة أخرى أعلن فيها أسفه لاستمرار تمسك فرنسا بمعاهدة ١٣٣١هـ (١٩١٢م) وتفضيل مصالح المستوطنين الفرنسيين، وطالب من جديد بإعلان استقلال المغرب، وعقد معاهدة مع فرنسا على أساس الاستقلال.

وعاد السلطان إلى بلده دون أن يحقق شيئاً. وأعلن الجلاوي تأييده لفرنسا، وانتقد السلطان لاعتماده على «حزب الاستقلال» الذي لا يمثل إلا سكان المدن. إلا أن الشعب أظهر تأييده للسلطان، ولحزب الاستقلال في الاحتفالات بذكرى جلوس السلطان. ونادى الأعضاء المنتخبون في مجلس شورى الإقامة العامة (مكتب المقيم العام الفرنسي) بفشل نظام الحماية وطالبوا بإعلان الاستقلال، فبادر الجنرال «جوان» إلى طرد المتكلم السيد محمد الأغزاوي من المجلس، فغادر القاعة محتجاً، وقد تضامن مع الأغزاوي أحمد اليزيدي، ومحمد العراقي، وأكثر الأعضاء المنتخبين، وذهبوا جميعاً إلى القصر فاستقبلهم السلطان واستمع إلى مطالبهم[1].

ولجأ الفرنسيون مرة أخرى إلى التهديد باستخدام القوة، فقد استقبل السلطان محمد بن يوسف الجنرال «جوان» قبيل سفر الجنرال إلى أمريكا في مطلع عام ١٣٧١هـ (١٩٥٢م)، وقدم الجنرال إنذاراً إلى السلطان يطالبه فيه بوجوب التبرؤ من حزب الاستقلال، وطرد أعضاء الديوان، وبعض كبار الموظفين وتوقيع المراسيم الموقوفة. أما إذا رفض السلطان تنفيذ هذه الطلبات

(١) Richard M.Brace, Morocco, Algeria, Tunisia New Jersey 1965, p.92-93

فما عليه إلا أن يتنازل عن العرش، وإلا خلعته فرنسا بالقوة وعاد الجنرال من أمريكا وجدد إنذاره، وحاصرت القوات الفرنسية القصر الملكي واحتلت المدن الرئيسية. واضطر السلطان في ٢٩ من جمادى الأولى ١٣٧١هـ (الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٢م) إلى توقيع بعض المراسيم، وعزل أعضاء ديوانه، وعزل رئيس جامعة القرويين في فاس. وفي اليوم التالي أصدر السلطان بياناً أعلن فيه أنه فوق الأحزاب، وشجب العنف والانقسامات المخالفة للدين، وأكد على الصداقة الفرنسية. وكانت الجامعة العربية قد بحثت الحالة في المغرب، فشجبت عمل فرنسا وأيدت المغرب. واغتنم السلطان فرصة وجود مندوب جريدة «الأهرام» المصرية في الرباط «محمود عزمي» فأكد له أنه رضخ مكرها. ونظّم حزب الاستقلال في عيد الجامعة العربية مظاهرة ضخمة في طنجة. رفعت فيها أعلام الدول الآسيوية والإفريقية.

وأثيرت قضية المغرب على الصعيد الدولي في الخريف. فقد عرضت كتلة الدول الإسلامية الافريقية قضية المغرب على هيئة الأمم المتحدة إبان اجتماعها في باريس، إلا أن الجمعية العمومية قررت تأجيل النظر في القضية. واحتفل في عام ١٣٧٢هـ (تشرين الثاني ١٩٥٢م) حزب الاستقلال بذكرى تولي السلطان العرش، فاشتركت الوفود العربية في الاحتفال وألقى وزير خارجية مصر خطاباً. وفي الرباط أعلن السلطان في المناسبة نفسها ضرورة إلغاء معاهدة الحماية، ودعا الشعب إلى الهدوء.

وحدث تطور آخر في النضال. فقد غيرت فرنسا مقيمها (سفيرها) جوان، وأرسلت الجنرال «اجستين جيوم» الذي وصل إلى البلاد في نهاية عام ١٣٧١هـ (في الثامن عشر من آب ١٩٥١)، وقد قدر له أن يقوم بدور

خطير. وكانت الأحزاب المغربية قد تجمعت قبل ذلك في الشهر الرابع من (نيسان)، وشكلّت جبهة وطنية قدمت في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٥٢م) مذكرة إلى السلطان كررت فيها الأماني الوطنية التي سبق أن أعلنتها في اليوم نفسه قبل ثمانية أعوام(١).

وازدادت حماسة العالم العربي والإسلامي لقضية المغرب. فقد قدمت الدول العربية احتجاجاً إلى هيئة الأمم المتحدة، وفرنسا، كما طالب بعضها كالأردن بتدخل الولايات المتحدة. وقامت مظاهرات صاخبة ومعادية لفرنسا في لبنان، والباكستان. واجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في الثالث عشر من آذار، وقررت الاحتجاج على أعمال فرنسا والتهديد بإثارة القضية في هيئة الأمم المتحدة. ولكن وزارة الخارجية الفرنسية رفضت مذكرات احتجاج سعودية، وأردنية، وسورية، ومصرية.

وزاد نشاط السلطان بعد أن رأى هذا التأييد المعنوي الكبير في الداخل والخارج. فأرسل في الرابع عشر من آذار مذكرة إلى الرئيس الفرنسي أيد فيها المطالب الوطنية. وردت فرنسا رافضة المطالب الوطنية مقدمة عروضاً جديدة رفضها السلطان بدوره وأصدر بعد أسبوع بياناً رسمياً شرح فيه أوجه الخلاف.

وأثيرت قضية المغرب مرة أخرى في هيئة الأمم المتحدة. فقدم العراق مذكرة إلى هيئة الأمم طالباً عرض القضية. وأيد طلب العراق ثلاث عشرة دولة عربية وإسلامية. وأقرت اللجنة التوجيهية إعطاء صفة الاستعجال للقضية. وناقشت اللجنة السياسية في أواخر عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) موضوع المغرب فرفضت مشروعاً عربياً اسيوياً. وأقرت مشروعاً مائعاً قدمته

---

(١) Richard, M. Brace, op cit, p 93-95.

دول أمريكا اللاتينية. وقبلته فيما بعد الجمعية العمومية بأكثرية ٤٥ صوتاً.

وحدث أثناء نقاش قضية تونس ومراكش في هيئة الأمم أن اغتال الفرنسيون الزعيم العمالي التونسي «فرحات حشاد»، فأعلن حزب الاستقلال والاتحاد النقابي المغربي الإضراب العام تضامناً مع تونس. ولكن الفرنسيين اغتنموا الفرصة للقيام بمذبحة كبيرة في الدار البيضاء قتل فيها أكثر من أربعة آلاف مواطن مغربي. واعتقل الفرنسيون زعماء الاستقلال والاتحاد النقابي المغربي الإضراب العام تضامناً مع تونس. ولكن الفرنسيين اغتنموا الفرصة للقيام بمذبحة كبيرة في الدار البيضاء قتل فيها أكثر من أربعة آلاف مواطن مغربي. واعتقل الفرنسيون زعماء الاستقلال والاتحاد النقابي، وأعلنوا حل الحزب، وعطلوا الصحف العربية. وسجنوا، وعذبوا، وشردو آلاف المواطنين. ودفعت فرنسا أكثر من ٢٧٠ من أعيان، مراكش وقوادها إلى توقيع عريضة في ١٣٧٢هـ (أواخر أيار ١٩٥٣م) طالبوا فيها بخلع السلطان لمعارضته للإصلاحات، ولثقافته العصرية التي تؤذي شعور الإسلام، ولاتجاهاته المعادية، فجرد من رئاسته الدينية. وعقد «الجلاوي» مؤتمراً معادياً للسلطان في الثالث من ذي الحجة ١٣٧٢هـ (١٣ آب ١٩٥٣م) نادى فيه بخلع السلطان وفي يوم عيد الأضحى المبارك اعتقل السلطان وأفراد عائلته، ونقلوا بالقوة إلى كورسيكا، ثم إلى مدغشقر ونصب محمد بن عرفة سلطاناً على المغرب.

وأصبحت المعركة سافرة بين الشعب العربي في المغرب وبين الاستعمار الفرنسي. وخاضها هذه المرة جميع أفراد الشعب من مثقفين، وعمال. وعلماء، من عرب وبربر من المدن والقرى والأرياف. ولم يعد في إمكان

الساسة إقناع الشعب بالاكتفاء بالنضال السلمي ولا سيما أن أساليب القمع الاستعماري قد اتجهت نحو العنف واتخاذ إجراءات تؤدي إلى الانصهار أو الإبادة. فخرج الشعب على إرادة زعمائه وقابل العنف بالعنف واستطاع المجاهدون في المرحلة الأولى القضاء على عدد كبير من المتعاونين مع فرنسا والموالين لها.

استمرت الأحوال مضطربة في المغرب بعد نفي السلطان. وعقدت القبائل الريفية مؤتمراً في ١٦ من جمادى الأولى ١٣٧٣هـ (العشرين من كانون الثاني ١٩٥٤م) حضره الجنرال (غارسيا) المندوب الأسباني.

واتخذ المجتمعون قراراً باستنكار أعمال فرنسا، وتأييد السلطان محمد الخامس. وفي منطقة الاحتلال الفرنسي استمر استبسال الفدائيين، وجرت محاولة لاغتيال محمد بن عرفة وغيره من المتعاونين مع فرنسا، كما قاطع المراكشيون البضائع الفرنسية، وكثرت الاضطرابات. وغيرت فرنسا ممثلها وأتت (بفرنسيس لاكوست) مقيما عاماً جديداً، ولكن ذلك لم يحسن سير الأحوال، وعادت الدول العربية والإسلامية إلى عرض المشكلة على هيئة الأمم المتحدة في الوقت الذي أصر فيه حزب الاستقلال على رفض أي حل في ظل ابن عرفة[١].

وتحت ضغط الرأي العام الدولي والمقاومة الداخلية المغربية، تراجعت فرنسا عن موقفها، فأعادت السلطان المنفي إلى عرشه بعد عامين من الصراع المرير، وقد عاد السلطان بعد أن صدر تصريح مشترك بينه وبين فرنسا في ٢١ من ربيع الأول ١٣٧٥هـ (٦ من تشرين الثاني ١٩٥٥م) اعترفت فيه

(١) د/ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٥٦٥.

فرنسا باستقلال مراكش وبإقامة ملكية دستورية بها. واستمرت المفاوضات بعد ذلك حتى انتهى الطرفان إلى توقيع اتفاقية ٢٠ من رجب ١٣٧٥هـ (٢ من آذار ١٩٥٦م). وتتضمن إلغاء الحماية، والاعتراف باستقلال مراكش ووحدة الأراضي المغربية. وبعد شهر صدر بيان إسباني مغربي مماثل. وفي ١٠ من شوال ١٣٧٥هـ (العشرين من أيار ١٩٥٦م) استعاد المغرب حريته السياسية بعد أن عقد اتفاقاً سياسياً مع فرنسا. ونص هذا الاتفاق على التعاون في السياسة الخارجية، والتشاور في حالة التهديد بأي صفة من الصفات وعدم اتخاذ موقف في السياسة الخارجية يتعارض مع مصالح الطرف الآخر. كما نصت الاتفاقية السياسية على التزام المغرب بالمعاهدات والاتفاقات التي تمت في عهد الحماية. والظاهر أن المقصود بهذا هو مراعاة الاتفاقيات المعقودة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قواعدها العسكرية. وفي نهاية العام ألغي النظام الدولي لطنجة، وعادت للمغرب بذلك وحدته السياسية.

اتخذت مراكش اسم المغرب رسميا للدولة، وقبلت عضواً في هيئة الأمم المتحدة عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م) ثم دخلت الجامعة العربية عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م). وقد اهتم السلطان محمد بن يوسف الخامس بإنشاء جيش وطني قوي، وتوسيعه وتعريبه، التعليم والقضاء، وإلغاء القواعد الأمريكية الموجودة في البلاد، وتم ذلك ما بين ١٣٨٣-١٣٩١هـ (١٩٦٣-١٩٧١م)، وأخيراً تدبير القروض اللازمة للتنمية الاقتصادية مع فرنسا، وقد نجح المغرب في ذلك، ولكن السلطان محمد بن يوسف عاجلته المنية في ١١ من رمضان ١٣٨٠هـ (٢٦ من شباط ١٩٦١م) قبل أن يرى جلاء القوات الفرنسية

والأمريكية عن بلاده والتي تمت في عهد خلفه ابنه الملك الحسن الثاني[1].

وقد مرت علاقات المغرب مع الدول العربية المجاورة بأزمتين، إحداهما مع الجزائر تتعلق بالحدود في عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م)، والأخرى تتعلق بالاعتراف باستقلال موريتانيا. وقد سويت الأزمتان بروح الأخوة. كما نشأت أزمة ثالثة بشأن الصحراء المغربية في عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، ولازالت المشكلة قائمة بين المغرب والجزائر بشأنها بعد أن حصلت الصحراء على استقلالها وتقاسمتها المغرب وموريتانيا دون الجزائر. ولا زالت الدول العربية تحاول حل هذه الأزمة بروح الأخوة والتضامن العربي. أما الجيوب الإسبانية كمدينتي (سبتة) و (مليلة) فلا زالت تحت الحكم الأسباني الذي استمر قرابة ستة قرون. ويبدو أن المغاربة لا يهتمون كثيراً باستعادتهما بعد أن شعروا بأن سكان هاتين المدينتين أكثريتهم من النصارى ولغتهم إسبانية وثقافتهم إسبانية أيضاً، وهم لا يمتون بصلة إلى المغرب، لأن إسبانيا قد صبغتهما بصبغة إسبانية من ناحية اللغة والدين.

كانت البلاد قد واجهت في الميدان الداخلي مشكلات عديدة؛ فقد بدأ الانقسام واضحا في الرأي بين أعضاء الوزارة الائتلافية الأولى التي شكلها محمد البكاي (٧/ ١٢/ ١٩٥٥-٢٦/ ١٠/ ١٩٥٦)، ولا سيما بين وزراء حزب الاستقلال وحزب الشورى- والاستقلال «الاستقلال الديمقراطي»، وعارض وزراء حزب الشورى والاستقلال في حل منظمة كاديما الصهيونية (أول حزيران ١٩٥٦م) وسمح وزير المواصلات للبريد المغربي بالتعامل مع دولة اليهود. وطالب وزيران من وزراء هذا الحزب شطب كلمات العروبة

---

(١) المرجع السابق.

والإسلام من مشروع بيان الحزب الذي أعد أوائل العام. ودعت جريدة (الرأي العام) الناطقة بلسان ذلك الحزب إلى قيام ديمقراطية لا دينية، ونادى زعيم الحزب عبدالقادر بن جلون بأن الحزب لا ديني وطالب بمشاركة اليهود في إدارة الدولة.

واغتنم حزب الاستقلال هذه الفرصة للطعن في حزب الشورى، ولا سيما بعد أن انتشرت أنباء اعتراضات محمد حسن الوزاني الأمين العام لحزب الشورى على اتجاهات حزبه اللادينية. وحمل علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال في جريدة العلم على هذا الاتجاه المعادي للعروبة والإسلام، وانتقد بشدة العلاقات البريدية مع دولة اليهودية، وأعاد البكاي تشكيل وزارته دون أن يضم وزراء من حزب الشورى، وبقيت الدعوة اللادينية قوية تحت شعار «التقدمية». وانتقد «التقدميون والقوميون» وزارة بلفريج لأنها تضم وزيرا يهودياً، في حين أيدوا وزارة عبدالله إبراهيم «التقدمية» واعتبروا إقالتها من قبل الملك عملا «رجعياً» يعيد مراكش إلى اتباع سياسة دينية إسلامية. وشكل التقدميون في ١٣٧٩هـ (تشرين الثاني ١٩٥٩م) تجمعا جيدا سموه الاتحاد الوطني للقوى الشعبية برئاسة المهدى بن بركة. ونال هذا الحزب تأييد اتحاد العمل المغربي الذي يضم أكثر من نصف مليون عامل بزعامة محجوب بن صديق، كما أيده قادة جيش التحرير المغربي. وتبدو هذه الكتل التقدمية قوية في الرباط وطنجة والدار البيضاء في حين تبرز قوة حزب الاستقلال والاتحاد المغربي للعمل في المدن القديمة كفاس ومراكش التي تعتز بطابعها الإسلامي[1]. وفي عام ١٩٩٩ انتقل الملك الحسن إلى جوار ربه وخلفه ابنه الملك محمد السادس.

---

(١) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص ٢٢٧-٢٣٥.

الفصل العشرون

موريتانيا

يطلق على موريتانيا اسم (شنقيط)، وهو الاسم العربي الإسلامي الذي ظل قائماً حتى جاء الاستعمار الفرنسي وأطلق عليها اسم موريتانيا. وهي أرض مغربية منذ فجر الإسلام حتى جاء الاستعمار المذكور، وفصلها عن المغرب، ويعود تاريخ انتشار الإسلام فيها إلى النصف الثاني من القرن الأول الهجري أيام معاوية بن أبي سفيان ثم تتابعت العهود الإسلامية عليها، ثم توالت الأسر الحاكمة بعد دولة الموحدين، فقامت الدولة السعدية، وأخيرا الدولة العلوية منذ عام ١٠٦٩هـ (١٦٥٨م) حتى اليوم.

التنافس الاستعماري:

بدأ الأوربيون يفدون على الساحل الإفريقي في القرن الخامس عشر الميلادي، وكان البرتغاليون أول من وفد من الأوربيين على هذه المنطقة، وقد أغرتهم تجارة الصمغ والذهب والرقيق واستقروا على الساحل، وأسسوا مراكز تجارية لهم، وتحكموا في تلك المراكز قرابة قرنين من الزمن، ثم جاء بعدهم الإسبان، وتلاهم الهولنديون وأخيراً جاء الفرنسيون. والذي جذب أنظار الاستعمار إلى موريتانيا هو الصمغ العربي، لذلك كانت كل شركة تحاول أن تحتكر هذه التجارة لنفسها، تنشئ محطات ومراكز تجارية على طول نهر السنغال في سبيل تحقيق هذا الهدف، واستمرت المنافسة بين التجار الأوربيين ولم تحل مشكلة السيطرة إلا في عام ١٢٣١هـ (١٨١٥م) عندما أعطيت فرنسا منطقةَ السنغال بموجب المعاهدة التي عقدت بين دول

أوربا الكبرى في أعقاب حروب نابليون[1].

وخلال القرن التاسع عشر الميلادي وقع الفرنسيون معاهدات مع بعض الأمراء المحليين، ولكن الموريتانيين قاموا بهجمات على مراكز التجارة الفرنسية على طول نهر السنغال مما اضطر الفرنسيين إلى التفكير في الاستيلاء على موريتانيا لتأمين السنغال، ولم تكن موريتانيا موحدة بل كانت مقسمة إلى ٧ مناطق على كل منطقة منها أمير.

وفي عام ١٣١٩هـ (١٩٠١م) بدأت المحاولة الجدية لاحتلال البلاد بقيادة (كوبولاني)، وسيطر الفرنسيون على منطقة (ترارزة) قاعدة الهجوم على المراكز التجارية، ثم سيطر)كوبولاني) على براكنا عام ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م) وعلى (تاغنت) عام ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م)، وأقنع بعض الزعماء المحليين بطلب الحماية الفرنسية. وبعد هلاك كوبولاني عام ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م) خلفه الجنرال (غورو) الذي سار على نهجه فبسط نفوذه الحقيقي على منطقة (أدرار) عام ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م) بعد القضاء على المقاومة الوطنية. وبخضوع المغرب لفرنسا تم الاستيلاء الكامل على موريتانيا. وفي عام ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م) عدَّ الفرنسيون أراضي موريتانيا وحدة إدارية، وعُدت موريتانيا تبعاً لذلك جزءاً من إفريقية الغربية الفرنسية[2].

السياسة الاستعمارية:

ألحقت فرنسا موريتانيا بالسنغال من الناحية الإدارية بعد أن قسمت البلاد إلى عشر دوائر، ويوجد في كل دائرة مدير فرنسي، ويعاونه ثلاثة

---

(١) د/ شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٥١٣.

(٢) د. محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، القاهرة ١٩٤٨، ص ٧٥-٨٥.

أشخاص، وقد خطط الاستعمار لمحاربة الإسلام باتباعه وسائل وأساليب عديدة منها: سياسة التفريق بين المسلمين البيض والزنوج، ومحاربة اللغة العربية، ونشر اللغة والثقافة الفرنسية، وإهمال التعليم والصحة، ومحاولة نشر المخدرات والمسكرات، والدعوة إلى السفور والاختلاط، وإفقار الشعب وإذلاله.

المقاومة الموريتانية:

قاد الشيخ ماء العينين بن محمد حركة المقاومة ضد الفرنسيين منذ بدء الاحتلال، فجعل (أدرار) مركز قيادته، وأعلن الجهاد المقدس واستعان بسلطان المغرب الذي أمده بالمساعدات، وبدأت المعركة بدخول الفرنسيين إلى (أدرار) بعد موت الشيخ ماء العينين على الرغم من الروح المعنوية العالية التي كان الموريتانيون يتمتعون بها، وتتابعت المقاومة الموريتانية حتى عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م).

وظهرت بوادر الدعوة إلى الاستقلال، وتشكل حزبان هما حزب الاتحاد الوطني وحزب منظمة الشباب، وانحصرت مطالب كلا الحزبين الاستقلال المباشر والحرية المطلقة، كما نجحت الحركة الوطنية في توحيد الحزبين ودمجهما في حزب واحد هو حزب التفاهم الموريتاني ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م)، وكان يهدف إلى توحيد جهود الموريتانيين بعد أن فرقتهم السياسة الفرنسية مستغلة الخصومات القبلية، ولكن هذه الحركة الوطنية لم تلبث أن عادت إلى الانقسام وكونت حزبين جديدين هما حزب التفاهم الموريتاني وحزب الاتحاد التقدمي، وقد فاز حزب الاتحاد التقدمي في الانتخابات التي جرت في عام ١٣٧١هـ (١٩٥١م) وفي عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م). وفي مطلع عام ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م) تقرر دمج الحزبين السابقين في حزب واحد هو «حزب التجمع الموريتاني» الذي دعا إلى الاستقلال.

وجدير بالذكر أن فرنسا أيام حكم «ديغول» قد عرضت على مستعمراتها قبول الدستور الفرنسي أو عدمه، بحيث تصبح هذه الدول أعضاء في مجموعة الشعوب الفرنسية وتشكل حكومات محلية تتمتع بالاستقلال الداخلي، على أن تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع والاقتصاد والشؤون الخارجية. أما الأقاليم التي لا توافق عليه فتمنح الاستقلال التام، وعند ذلك تقطع فرنسا مباشرة كل معونة فنية أو مالية أو إدارية ولما جرى الاستفتاء على الدستور في ١٥ من ربيع أول ١٣٧٨هـ (٢٨ من أيلول سنة ١٩٥٨م) قبلت موريتانيا تحت الضغط والتهديد دستور ديغول وأصبحت عضوا في الجامعة الفرنسية، وشكل مجلس تأسيسي في مارس ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م) مدته خمس سنوات، ووضع دستور للبلاد، وفي الوقت نفسه فاز حزب التجمع الموريتاني في الانتخابات وشكل رئيسه المختار ولد داده الوزارة وأصبح الحزب الحاكم في البلاد(١).

وفي الوقت نفسه نشأ حزب جديدهو حزب النهضة، وهو يدعو إلى استقلال موريتانيا والانضمام إلى الوطن الأم المغرب واعتبار موريتانيا جزءاً من المغرب لا يتجزأ، ويعدُّ هذا الحزب هو الحزب المعارض وتتفق مع آرائه منظمة الشباب الموريتاني وكان قد شكل في المغرب فوراستقلالها سنة ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م) جيش التحرير الموريتاني، ولكنه فشل في تحقيق شيء وعلى الرغم من مطالبة المغرب بضم موريتانيا أصدرت هيئة الأمم قراراً بمنح موريتانيا الاستقلال التام في ٩ من جمادى الآخرة ١٣٨٠هـ (٢٨ من تشرين الثاني ١٩٦٠م) ، ثم دخلت موريتانيا الأمم المتحدة في نفس العام، كما

(١) Johnston: op. cit., p 228

قبلت عضواً في جامعة الدول العربية عام ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م).

ومما يجدر ذكره أن انقلابا قد أطاح بحكم المختار ولد داده برئاسة رئيس اللجنة الوطنية للانقاذ الوطني العقيد مصطفى ولد محمد السالك الذي تزعم البلاد في ٥ من شعبان عام ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م). وما لبث أن جرى تغييرات على الحكم وذلك في ٩ من جمادى الأولى ١٣٩٩هـ (٦ من نيسان ١٩٧٩م) إذ أصبح المقدم أحمد بوسيف رئيساً للوزراء، ولكنه لم يلبث أن مات في حادث طائرة، فتسلم رئاسة الحكومة بعده محمد خونا ولد هيداله الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع. وبقي مصطفى ولد محمد السالك صورة رمزية لرئاسة الجمهورية.

رفّع محمد خونا ولد هيداله نفسه إلى رتبة عقيد، وعزل رئيس الجمهورية وتسلم مكانه، ثم ترك رئاسة الحكومة، وعهد بها إلى معاوية ولد سدي أحمد الطايع عضو اللجنة العسكرية، والذي هزم في الانتخابات التي جرت مؤخراً في موريتانيا.

كانت البلاد تعيش في ضائقة اقتصادية، ثم إن رئيس الجمهورية عزل رئيس الحكومة، هذا ما جعل رئيس الحكومة المعزول معاوية ولد سيدي أحمد الطايع يقوم بحركة انقلابية في ١٩ من ربيع الأول ١٤٠٥هـ (١٢ من كانون الأول ١٩٨٤م) ويتسلم رئاسة الجمهورية ورئاسة اللجنة العسكرية، ورئاسة الحكومة، وأطلق سراح السجناء السياسيين وسمح للمشردين بالعودة إلى البلاد، وسمح بالحريات، ومنع التدخل في شؤون القضاء[1].

---

(١) د. محمد خير فارس، المسألة المغربية، القاهرة ١٩٦١، ص ٤٠١-٤٠٥ د. جلال يحيى، مرجع سابق، ص ١٣٧-١٧٢.

الفصل الحادي والعشرون

الصومال

كان عرب الجزيرة العربيةعامة وعرب اليمن وحضرموت وعمان خاصة هم أول من عرف منطقة شرق إفريقية قبل غيرهم من الأمم الأخرى كالإغريق والرومان. ويذكرالمؤرخون أن العرب استطاعوا منذ أقدم العصور أن يعبروا مضيق باب المندب، وأن يكتشفوا البلاد الواقعة إلى الجنوب من هذا المضيق من بلاد الدناقل شمالا إلى موزمبيق وجزيرة مدغشقر جنوبا.

ومن الملاحظ أن مضمون الاتصال بين عرب شبه الجزيرة العربية وبين شرقي إفريقية، كان التبادل التجاري وتصريف منتجات المنطقة في شتى الأسواق العالمية. وساعد العرب على القيام بهذه المهمة عوامل عدة، أهمها مايلي:

أولاً: الرياح الموسمية الشمالية الشرقية التي تدفع المراكب العربية من شواطئ شبه الجزيرة العربية والخليج العربي إلى ساحل إفريقية الشرقي، وذلك في الفترة من شهر كانون الأول حتى أواخر شهر آذار، ثم الرياح الموسمية الجنوبية الغربية التي تدفع تلك المراكب من ساحل إفريقية الشرقي لتعود إلى قواعدها عبر ألفي ميل من مياه المحيط الهندي، وذلك في الفترة من شهر نيسان حتى أواخر شهر أيلول.

ثانياً: موقع بلاد العرب الجغرافي المهم على الشريان التجاري العظيم بين الشرق الأقصى ومنطقة الشرق الأدنى. وكان هذا الشريان التجاري يبدأ من الصين والهند وجزر الهند الشرقية، ثم يسير بحرا بمحاذاة جنوبي بلاد

العرب حتى مدخل البحر الأحمر، ثم يعبره إلى السويس أو العقبة، ومن العقبة يتجه شمالا إلى بلاد الشام ثم إلى البحر المتوسط، ومن السويس يتجه إلى الإسكندرية، ومنها إلى موانئ أوروبا.

ثالثاً- خبرة العرب الكبيرة في ركوب البحار وإحاطتهم بأسرار الملاحة في تلك الرقعة المائية الشاسعة بين سواحل الهند، إضافة إلى معرفتهم بعلم الفلك وتحديد الاتجاهات بالشمس والكواكب[١].

على أن العرب لم يقتصروا على القيام بالوساطة في نقل المتاجر من سواحل شرقي إفريقية وإليها فحسب، بل دأبوا على اختيار قواعد على تلك السواحل تصلح محطات لتموين مراكبهم ولتخزين سلعهم التي كانت تأتي من داخل القارة، وتساعد على جعل مراكز للعمران يتجمع حولها السكان المحليون، وهي مراكز لم يحفظ التاريخ شيئا من أخبارها في عصر ما قبل الإسلام.

ثم جاء الإسلام فساعد على خروج العرب من جزيرتهم مندفعين بحماسة الدعوة وكان من نتيجة الاضطرابات السياسية التي شهدتها الدولة الأموية أن حدثت هجرات قبلية من شبه جزيرة العرب إلى الساحل الإفريقي، ومنه تسللت إلى داخل القارة، حيث اختلطت بالسكان الأصليين من الإفريقيين. ثم وفدت خلال القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري) هجرات عربية أخرى إلى ساحل إفريقية الشرقي، وأسس العرب المهاجرون هناك أول مدن أو مراكز تجارية معروفة في التاريخ. وكانت مقديشيو أول مدينة أسست وقتئذ على ساحل الصومال أو البنادر، ثم تلتها

(١) د. السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا، القاهرة، ١٩٦٨م، ص٢٥-٣٥.

براوة. وفي خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين (السادس والسابع الهجريين) أسست مدن عربية أخرى في الساحل، أهمها (ملندى) و (ممبسة) و (لامو). وكانت كل مدينة من هذه المدن مستقلة بشؤونها الداخلية. مما حدا بالمؤرخين إلى تشبيهها «بدول المدن» المعروفة في تاريخ الإغريق[1].

ومن الممكن القول بأن مجيء العرب إلى ساحل إفريقية الشرقي وإقامتهم به إقامة دائمة، كان بمثابة بدء لعهد جديد في تاريخ شرقي إفريقية، وهو عهد اتسم بظهور تغيرات واسعة في علاقات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فمن الناحية السياسية حملت الهجرات العربية معها الإسلام ديناً ونظاماً. كما حملت معها أيضا بذور الاختلافات المذهبية والدينية التي شهدها العالم الإسلامي بين السنة والشيعة والخوارج. واستطاعت هذه الهجرات أن تؤسس مدنا وإمارات وسلطنات.

ومن الناحية الاقتصادية يلاحظ أنه قبل مجيء الهجرات العربية ثم الفارسية لم تكن الجماعات البشرية المستقرة بساحل إفريقية الشرقي تعرف إلا رعي الأغنام والأبقار وصيد بعض الحيوانات كالفيلة وزراعة أنواع بسيطة من الغلات مثل اللوبيا والزنجبيل. ولكن بعد تأسيس المدن والإمارات والسلطنات الإسلامية، اشتغل العرب الوافدون بالزراعة، وعلموا حرفة الزراعة جيرانهم الإفريقيين، وأدخلوا زراعة قصب السكر والسمسم الهندي والتوابل وغيرها من الزراعات التي لم يعرفها ساحل إفريقية الشرقي

(١) نفس المرجع، ص ٣٥-٤٠.

من قبل. وعلاوة على ذلك، غدت المدن العربية بمثابة محطات تفد إليها منتجات الجهات الداخلية من القارة، مثل الرقيق والعاج (سن الفيل) والذهب والعنبر والصمغ واللبان والبخور، وراح العرب يصدرون هذه السلع إلى الأسواق الخارجية ويستوردون في مقابلها المتاجر الشرقية. وعلى هذا النحو، نجح العرب في إخراج شرقي إفريقية من عزلتها، وربطوها بأهم مصادر الإنتاج العالمي في الشرق الأقصى وفي بلاد البحر المتوسط.

ومن الناحية الاجتماعية يلاحظ أن الإسلام لم يعرف الحاجز اللوني الذي لا يسمح للرجل الأبيض بأن يندمج ويختلط مع قرينه صاحب البشرة السوداء. وكان لسمو الحضارة الإسلامية في هذا الشأن أثره في انتشار الإسلام في شرقي إفريقية وتهيئة الظروف الموضوعية لتغيير علاقات الزواج في مجتمعات شرقي إفريقية، وثم تكوين الشعب السواحلي.

ولقد نشأ الشعب السواحلي نتيجة للزيجات التي تمت على مدى طويل بين الجاليات العربية والفارسية، وبين قبائل البانتو الإفريقية. وكان من الطبيعي أن يعتنق السواحلية الإسلام، بل إنهم صاروا يقلدون العرب في كل ما يتصل بحياتهم الاجتماعية. وعلى الرغم من أن السواحلية ينحدرون أصلا من قبائل البانتو، تعدلت ملامحهم وصفاتهم الجسمانية إلى حد كبير نتيجة لامتزاجهم بالدماء الآسيوية. ومع تكوين الشعب السواحلي، نشأت اللغة السواحلية، وهي خليط من اللغة العربية ولغة البانتو[(١)].

(١) جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق إفريقيا، القاهرة ١٩٥٩، ص ٣٥-٤٥.

ورغم ازدهار المدن والإمارات العربية في ساحل إفريقية الشرقي، كانت تفتقر إلى قوة حربية منظمة. ولم تكن الأسلحة التي يتقلدها أهل هذه المدن والإمارات تتعدى السيوف والخناجر. ويمكن تعليل افتقار تلك المدن والإمارات لقوة حربية منظمة، لم تقم أصلا على الفتح بل على التجارة، إذ إن التجار والمهاجرين العرب هم الذين أسسوها، وهم الذين امتلكوا الأراضي الزراعية فيها وتولوا تصريف السلع التي تأتي من داخل القارة في الأسواق العالمية.

وبعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ٩٠٤هـ (١٤٩٨م) على يد فاسكو دي غاما، وصل النفوذ البرتغالي إلى سواحل شرقي إفريقية. ومنذ أوائل القرن السادس عشر أخذ البرتغاليون يرسلون الحملات البحرية إلى هذا الساحل. بغية الاستيلاء عليه وتوطيد نفوذهم به، فأرسلوا لهذا الغرض (كابرال) و (فاسكو دي غاما) و (دالميدا) و (البوكيرك) على التوالي، وكانت النتيجة أن استولى البرتغاليون على بعض المدن العربية في ساحل إفريقية الشرقي، وأحالوا بعضها الآخر إلى توابع أو حلفاء لهم. والحقيقة أنه لم يأت عام (٥١٩هـ (١٥٠٩م) إلا وقد كانت جميع المدن والمراكز التجارية بساحل إفريقية الشرقي قد خضعت للبرتغاليين: من (سفالة) جنوبا إلى (براوة) شمالا، إضافة إلى جزر (زنجبار) و (بمبه) و (مافيا)، وكذلك (موزامبيق)[١].

وارتكز البرتغاليون في ساحل إفريقية الشرقي على الجزء الجنوبي منه. أما الجزء الشمالي من الساحل، والذي يمتد من رأس (دلغادو) جنوبا إلى

(١) د/ سيد رجب حراز، بريطانيا وشرق أفريقيا، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٥-٣٧.

رأس (غردافوي) شمالا، فقد اكتفى البرتغاليون بالاعتماد على مخالفة شيوخ (ملندي).

ومما يجب ذكره أن سلطة البرتغاليين لم تتوطد بسهولة في ساحل إفريقية الشرقي، فقد أخذ العرب يحرضون الأهالي على طرد البرتغاليين من المراكز التجارية التي كانوا هم أصحاب التصرف المطلق فيها. وكانت (ممبسة) هي التي بدأت حركة المقاومة العربية ضد الاستعمار البرتغالي. ففي عام ٩٣٤هـ (١٥٢٨م) حاول سلطان (ممبسة) تحريض أهالي (زنجبار) و (بمبة) على طرد البرتغاليين، ولكن الأهالي خشوا العاقبة فوشوا به لدى السلطات البرتغالية التي أسرعت بضرب الحصار على (ممبسة)، وعرضت على سلطانها معاهدة اشترطت فيها مقابل فك الحصار عنه أن يدفع فدية للبرتغال، وأن يتعهد بعدم الاتصال بالأتراك العثمانيين.

وفي هذا الوقت كان الأتراك العثمانيون قد استولوا على بلاد المشرق العربي، فابتدأوا بالشام ثم مصر فالحجاز فاليمن، واتخذوا من عدن قاعدة لمهاجمة المحطات والمراكز التجارية البرتغالية في المحيط الهندي والخليج العربي. وعلى الرغم من أن العثمانيين نجحوا بعض الشيء في تخفيف الضغط البرتغالي على التجار العرب والإمارات العربية الساحلية وحطموا كل المحاولات الرامية إلى تكوين جبهة نصرانية من البرتغاليين والأحباش ضد القوى العربية الإسلامية على البحر الأحمر وشرق إفريقية، على الرغم من ذلك كله لم تؤدِّ جهود الأتراك في البحار الشرقية إلى نتائج حاسمة. إذ إن الأتراك لم يحاولوا أن يكتلوا القوى الإسلامية المبعثرة على شواطئ المحيط الهندي أو يكونوا منها جبهة تعمل في تناسق ضد البرتغاليين. ومن

هنا لم يقدم العثمانيون يد المساعدة لسكان الإمارات العربية بشرق إفريقية إلا في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، وجاءت مساعدتهم لهم بطريقة غير مباشرة على يد أحد أمراء البحر العثمانيين ويدعى علي ميرال).

ففي عام (١٥٨٦) جاء (على ميرال) إلى مقديشيو، وأبلغ أهلها أنه موفد من قبل السلطان العثماني ليوطد نفوذه وحكمه على الساحل الإفريقي. وحتى يشجع سكان الساحل على الجهاد ضد البرتغاليين أوهمهم بأن أسطولاً عثمانياً ضخماً في طريقه إلى مياه شرقي إفريقية، مما كان له أثره في إسراع أهل مقديشيو بالاعتراف بسيادة السلطان العثماني. واستطاع (علي ميرال) بمساعدة الأهالي أن يأسر بعض السفن البرتغالية وأن يرسل بحارتها إلى الآستانة، ولكنه لم يلبث أن وقع أسيراً في أيدي البرتغاليين، فأرسل إلى لشبونة، حيث توفي هناك. واستعاد البرتغاليون نفوذهم على المدن والإمارات العربية بساحل إفريقية الشرقي باستثناء مقديشيو[(١)].

واستطاع البرتغاليون أن يسيطروا على زمام الموقف في ساحل إفريقية الشرقي حتى حوالي منتصف القرن السابع عشر الميلادي، إلا أنهم تعرضوا في النصف الثاني من هذا القرن لمقاومة شديدة من جانب سكانه المسلمين بمساعدة دولة اليعاربة (١٢٦٤-١٧٤١م) في عمان، فقد أرسل الإمام سيف بن سلطان عام ١٦٩٨م أسطولاً بحريا إلى ساحل إفريقية الشرقي، استطاع أن يطرد البرتغاليين من ممبسة، ثم أخذت عمان تعمل على نشر نفوذها على الساحل. وفي أوائل الثلاثينيات من القرن الثامن عشر الميلادي كانت عمان قد نشرت نفوذها على الساحل من مقديشيو شمالا إلى نهر روفوما جنوبا،

(١) جيمس رفى، الاستعمار البرتغالي في إفريقيا (مترجم) القاهرة ١٩٦٣، ص ٣٨-٤٨.

ولم يتبق للبرتغاليين من ممتلكاتهم في هذا الساحل سوى مستعمرة موزمبيق.

ولكن عرب شرقي إفريقية لم يرحبوا بعرب عمان إلا مخلصين لهم من قسوة الاحتلال البرتغالي وظلمه، وليس كأسياد جدد يحلون محل البرتغاليين ويفرضون سيادتهم عليهم. ولذلك أخذت الروح الاستقلالية تنمو بين سكان موانئ ساحل إفريقية الشرقي وجزره. ولا سيما بعد سقوط دولة اليعاربة في عمان وحلول دولة آل بوسعيد محلها ١١٥٤هـ (١٧٤١م)، حيث استأثر المزروعيون بحكم ممبسة وتوابعها.

وبعد صراع طويل بين ممبسة عمان، أو بالأحرى بين المزروعيين و آل بوسعيد، استطاع السيد سعيد بن سلطان عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م) إنزال قواته في ممبسة والاستيلاء عليها، وأدى خضوع ممبسة لعمان إلى انتشار النفوذ العماني في كل ساحل إفريقية الشرقي من (وارشيخ) شمالا إلى رأس (دلغادو) جنوبا، إضافة إلى جميع الجزر المجاورة لهذا الساحل.

وكان السيد سعيد بن سلطان قبل أن يخضع ممبسة عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م) قد نقل عاصمته من مسقط في عمان إلى زنجبار بساحل إفريقية الشرقي منذ عام ١٢٨٤هـ (١٨٣٢م)، إلا أنه لم يستقر نهائياً في عاصمته الجديدة إلا في عام ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م)، لانشغاله في محاربة ممبسة من جهة، واضطراره من جهة أخرى للعودة إلى عمان بين الحين والآخر لإخماد القلاقل والاضطرابات الداخلية فيها[١].

---

(١) Duffy, James: Portuguese Africa, (London 1959)p. 7-37.

ومما تجدر ملاحظته أن السلطنة العمانية بقسميها الآسيوي والإفريقي كانت تكون دولة واحدة في عهد السيد سعيد بن سلطان، وظلت كذلك حتى وفاته عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م). وكان السيد سعيد قبل وفاته قد عين ابنه ماجداً حاكما على القسم الإفريقي من السلطنة. وعين ابنه (ثوينياً) حاكماً على القسم الآسيوي منها. فلما توفي السيد سعيد عام (١٢٧٣هـ ١٨٥٦م)، حدث نزاع بين الشقيقين على الحكم، ولكن بريطانيا لم تلبث أن تدخلت في هذا النزاع، فأصدر اللورد كاننج حاكم الهند العام حكمه المشهور عام (١٢٧٨هـ) (١٨٦١م)، والذي نص على أن يعين ماجداً سلطانا على زنجبار وتوابعها الإفريقية، وأن يعين ثويثياً سلطانا على عمان وملحقاتها على الخليج العربي، بشرط أن يدفع ماجد لثويني إعانة سنوية مقدارها ٤٠,٠٠ ريال. ونجحت بذلك بريطانيا في تقسيم السلطنة العمانية.

ولقد ظل ماجد يحكم سلطنة زنجبار حتى توفي عام ١٢٨٨هـ (١٨٧٠م)، فخلفه أخوه برغش بن سعيد ١٢٨٨-١٣٠٦هـ (١٨٧٠-١٨٨٨م). وفي عهد برغش جاءت حملة مصرية إلى ساحل الصومال الجنوبي عام ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) بهدف فتح طريق للمواصلات بين خليج ممبسة أو مصب نهر الجب (جوبا) وبين مديرية خط الاستواء المصرية (السودان الجنوبي). ولكن الحملة فشلت في تحقيق غرضها أمام معارضة جون كيرك قنصل بريطانيا في زنجبار. وكانت سياسة جون كيرك في سلطنة زنجبار تعتمد على عاملين رئيسيين:

١- عامل التظاهر برعاية مصالح سلطان زنجبار والمحافظة على ممتلكاته، أو بعبارة أخرى التستر وراء السلطان لتشديد قبضة بريطانيا على

شرق إفريقية وتنفيذ أغراضها ومخططاتها فيها بسهولة.

٢- والعامل الآخر، هو إبعاد الدول الأخرى عن تلك المنطقة من القارة، والتي ازدادت أهميتها الدولية بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية عام ١٢٨٧هـ (١٨٦٩م)، واتصال زنجبار بعدن والهند بخطوط ملاحية منتظمة[(١)].

ومن الملاحظ أنه قبل مجيء الحملة المصرية إلى ساحل الصومال الجنوبي، كانت الإدارة المصرية في عهد الخديوي إسماعيل قد امتدت على طول ساحل البحر الأحمر الغربي وبعض أجزاء من بلاد الصومال على النحو التالي:

١- في عام ١٢٨٢هـ (١٨٦٥م) حصلت مصر من الدولة العثمانية على حق إدارة ولايتي مصوع وسواكن.

٢- في عام ١٢٨٨هـ (١٨٧٠م) أنشأت مصر محافظة سواحل البحر الأحمر، وتمتد من السويس شمالا إلى رأس غردافوي جنوباً.

٣- في عام ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) تنازل الباب العالي لمصر عن ميناء زيلع مقابل جزية سنوية مقدارها ١٥,٠٠٠ جنيه تركي.

والواقع أن الشاطئ الجنوبي لخليج عدن ظل تابعا لمصر حتى عام ١٣٠٢هـ (١٨٨٤م)، حين أرغمت مصر على إخلاء السودان وجميع الموانئ المطلة على البحر الأحمر فيما عدا سواكن، وذلك بعد عامين من خضوع مصر للاحتلال البريطاني. وسرعان ما أطلت حركة التسابق

(١) Duffy, J. op. cit. p. 224-254.

الاستعماري الأوروبي على منطقة شرقي إفريقية، وهي الحركة التي ترتب عليها تفتيت وحدة الصومال واقتسامه بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، ثم حصول كل من أثيوبيا وكينيا على أراض منه.

وكانت فرنسا في الحقيقة أول دولة أوربية تبدي اهتماماً كبيراً بالساحل الإفريقي المطل على خليج عدن، وذلك منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر الميلادي، نتيجة لاستيلاء بريطانيا عام ١٢٥٥هـ (١٨٣٩م) على عدن القريبة من مدخل البحر الأحمر. وفي عام ١٢٧٩هـ (١٨٦٢م) عقدت فرنسا مع سلطان (رهيطة) ويدعى ديني أحمد أبو بكر معاهدة اتفق فيها على أن يتنازل شيوخ الدناكل للإمبراطور نابليون الثالث مقابل ١٠,٠٠٠ ريال عن ميناء (أوبوك وخليجة، مع السهل الممتد من رأس (علي) جنوباً إلى رأس (دوميرا) شمالا.

ولقد أخذت فرنسا منذ هذا الوقت تعقد معاهدات مع الشيوخ المحليين أو السلاطين لتوسيع ممتلكاتها على الساحل الإفريقي المطل على خليج عدن. وحرصت كذلك على أن تثبت في هذه المعاهدات أن هؤلاء السلاطين رؤساء مستقلون يتمتعون بسيادة تامة على بلادهم. كما صارت البوارج الفرنسية تظهر منذ هذا الحين بكثرة في مياه خليج عدن.

وفي عام ١٣٠٥هـ (١٨٨٧م) أسس الفرنسيون محطة أفضل من (أوبوك) عند رأس جيبوتي، التي تسيطر على نهاية طريق القوافل من هرر والحبشة، وسرعان ما هجر التجار الفرنسيون (أوبوك)، واتجهوا بقوافلهم إلى (جيبوتي)، كما انتقلت السلطات الفرنسية نفسها من (أوبوك) إلى هذا

الميناء الجديد، الذي تقرر اتخاذه عام ١٣١٤هـ (١٨٩٦م) عاصمة لمستعمرة الصومال الفرنسي[(١)].

ومن الجدير بالذكر أن الروح الوطنية لم تظهر في الصومال الفرنسي بشكل واضح إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كانت قد قامت شواهد قبل ذلك تشير إلى قيام حركة مقاومة للاستعمار الفرنسي في صورة مطالبة ببعض الحقوق السياسية. والواقع أن الحياة السياسية في الصومال الفرنسي قد تطورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطوراً تدريجياً، ولكنه ملحوظ. فظهرت أحزاب عدة أو تكتلات مثل: الاتحاد الجمهوري الصومالي، والاتحاد الدميقراطي للعفر، ورابطة العيسى الديمقراطية، واتحاد العيسى الديموقراطي.

استفتاء عام ١٩٥٨م

وفي عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م)، جرى استفتاء على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، وفي هذا الاستفتاء خير سكان الصومال الفرنسي بين استمرار تبعيتهم لفرنسا وبين الاستقلال. وقد أثار هذا الاستفتاء خلافاً كبيراً بين الصوماليين، وأسفر عن ٧٥٪ في صالح استمرار التبعية لفرنسا. وقد ذكر بعض المراقبين والمحللين السياسيين أن نتيجة هذا الاستفتاء ترجع إلى خوف أهالي الصومال الفرنسي من أطماع أثيوبيا في بلادهم، تلك الأطماع التي أفصحت عنها تصريحات الامبراطور هيلاسلاسي، والتي أعلن فيها أن ساحل الصومال جزء لا يتجزأ من الأراضي الأثيوبية لاعتبارات تاريخية وعنصرية واقتصادية. فالصومال الفرنسي - على حد تعبير الإمبراطور-

---

(١) د/ شوقي الجمل، مرجع سابق، ص ٣٧٦-٣٨٠.

كان تابعاً لأثيوبيا منذ القدم إلى أن تم تقسيم شرقي إفريقية بين الدول الاستعمارية.

أما العناصر الوطنية في الصومال الفرنسي فقد اتهمت السلطات الفرنسية في جيبوتي بتزوير الاستفتاء، وليس فقط لاستمرار الاستعمار الفرنسي للمنطقة ولكن أيضاً لإيهام الرأي العام الفرنسي والدولي بأن هناك انقساماً قبلياً خطيراً، في الصومال الفرنسي بين الصوماليين والدناكل لا يشجع على قيام حكومة واحدة مستقلة.

ونظراً لقلة السكان وفقر المنطقة وجهل الأهالي وانصرافهم وراء لقمة العيش لأثراً عظيماً في تأخر روح المقاومة.

وإذا كان قد ترتب على استفتاء ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) استمرار تبعية جيبوتي لفرنسا، فإن ذلك كان بداية لنشأة روح التذمر عند الشعب. وتظهر روح التذمر في تلك المظاهرات الصاخبة التي نادت باستقلال البلاد، والتي استقبلت الجنرال ديغول عند زيارته لمستعمرة جيبوتي عام ١٣٨٦هـ (١٩٦٦م)[1].

وكان الإنجليز يتتبعون بحذر شديد منذ الأربعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي نشاط الفرنسيين على ساحل الصومال المطل على خليج عدن، إذ رأوا أن مصالحهم في عدن تقتضي عدم وقوع ذلك الساحل تحت نفوذ فرنسا. فمن المعروف أن مستعمرة عدن البريطانية كانت تعتمد في تموينها اعتماداً تاماً على مينائي (زيلع) و (بربرة) الواقعين على ساحل

---

(١) د/ جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق أفريقيا، ص ٢٤٧-٢٥١.

الصومال المطل على خليج عدن. ومن ناحية أخرى، تبين للإنجليز أن وقوع الشاطئ الجنوبي لخليج عدن في قبضة الفرنسيين، وما يتبع ذلك من قيام قوة حربية فرنسية معادية في مدخل البحر الأحمر وعلى طريق الهند، أن ذلك بريطانيا في كيانها الاستعماري في الهند ذاتها، ويمنع الأساطيل البريطانية من السيادة البحرية على سواحل إفريقية الشرقية وسواحل بلاد العرب الجنوبية. يضاف إلى ذلك عامل آخر، هو ما اكتسبه ساحل الصومال المطل على خليج عدن من أهمية بسبب افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية عام ١٢٨٧هـ (١٩٦٩م).

ولهذه الأسباب إذن، تذرعت بريطانيا التي احتلت مصر عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م) باندلاع الثورة المهدية في السودان وفشل مصر في إخمادها، فأرغمت الحكومة المصرية عام ١٣٠٢هـ (١٨٨٤م) على إخلاء سواحل شرق إفريقية، من مضيق باب المندب إلى رأس حافون. وقامت مصر فيما بين سنتي ١٣٠٢-١٣٠٦هـ ١٨٨٤ و ١٨٨٨م) بإخلاء المنطقة التي تضم موانئ (زيلع) و(بلحار) و (بربرة) على خليج عدن، ليستولى عليها الإنجليز ويؤسسوا بها ما عرف باسم الصومال البريطاني[(١)].

استقلال الصومال البريطاني

وكان لاقتسام الصومال وتفتيته إلى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية وقع شديد الأثر في نفس الوطنيين، مما أدى إلى ظهور حركة وطنية بقيادة محمد بن عبدالله حسن المعروف بالملا، تستهدف طرد المستعمرين من بلاد الصومال. وقد بدأ الملا حركته السياسة عام ١٣١٧هـ (١٨٩٩م) عندما أعلن

---

(١) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص ٦٣٧.

أنه مهدي الصومال، ونادى بالجهاد المقدس ضد الإنجليز، فالتف حوله كثيرون من الاتباع، الذين أطلق عليهم اسم الدراويش، وأسمى الذين رفضوا الانضمام إلى حركته من الصوماليين الكفرة.

واتخذ الملا من الركن الجنوبي الشرقي من محمية الصومال البريطاني مسرحاً لنشاطه ضد الإنجليز. وقد نجح في السيطرة على داخل البلاد مدة من الزمن بلغت حوالي عشرين عاماً، أقض خلالها مضاجع البريطانيين الذين اضطروا إلى إخلاء الأقاليم الداخلية من محمية الصومال البريطاني والمحافظة على الثغور الساحلية. وفيما بين سنتي ١٣١٨-١٣٢٢هـ (١٩٠٠ و ١٩٠٤م)، استطاع الملا الإفلات من أربع حملات بريطانية متعاقبة، نظمتها السلطات البريطانية للإيقاع به.

والواقع أن الملاظل شوكة في جنب البريطانيين حتى عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م)، ففي هذا العام استطاعت القوات البريطانية أن تنزل الهزيمة بقوات الملا بعد سلسلة من المعارك، وقيل إن الملا قد جرح في إحدى هذه المعارك الختامية، واضطر للهرب إلى إقليم أوغادين ليعيد تنظيم صفوفه، ولكنه لم يلبث أن مات متأثراً بجراحه. ولا تزال سيرة الملا يتغنى بها الصوماليون. وعلى الرغم من وفاة الملا، استمر كفاح الصوماليين ضد الاستعمار البريطاني بضعة أشهر أخرى، ومنذ هذا الوقت حتى قيام الحرب العالمية الثانية سيطرت بريطانيا على الصومال البريطاني سيطرة تامة.

وأما فيما يتعلق بالصومال الإيطالي فمن المعروف أن الإيطاليين بعد استيلائهم على مصوع عام ١٣٠٣هـ (١٨٨٥م) قد بدأوا يبسطون نفوذهم على الصومال، ولكن بخطوات وئيدة. وفي عام ١٣٠٧هـ (١٨٨٩م) عقد

الإيطاليون معاهدتي حماية مع سلطانى (أوبيا) و (ميجورتين).

على الرغم من خضوع سلطنتي (أوبيا) و (ميجورتين)، أي ساحل الصومال الشمالي المطل على المحيط الهندي، للحماية الإيطالية منذ عام ١٣٠٧هـ (١٨٨٩م)، ظل هذا الساحل في الواقع بعيداً عن أيدي الإيطاليين حتى ١٣٤٣-١٣٤٥هـ (١٩٢٥-١٩٢٧م)، عندما أرسل هؤلاء حملة حربية أدخلته مباشرة تحت الحكم الإيطالي.

وبسبب الضائقة المالية التي تعاني منها إيطاليا، إلى جانب انشغالها بنشر نفوذها السياسي في الإمبراطورية الأثيوبية، أسند حكم مستعمرة ساحل (البنادر) إلى الشركات الإيطالية. وعلى العموم، ظلت إيطاليا تحتل الصومال الإيطالي حتى الحرب العالمية الثانية[١].

وكانت العناصر الوطنية في الصومال الإيطالي قد أجمعت على ضرورة انتهاز فرصة هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وحاجة بريطانيا إلى تأييد الصومال وغيره من الدول، فتقدمت إلى الإدارة البريطانية ببرنامج سياسي تضمن تصفية الاستعمار من كل أجزاء الصومال وتوحيدها في ظل علم واحد ودولة واحدة وإلغاء التعصب القبلي وكل التقاليد المناهضة لمضمون الدولة، وأن يكون الصومال جمهورية ديموقراطية، ودينه الرسمي هو الإسلام.

وفي مطلع ربيع الأول ١٣٧٠هـ كانون الأول (١٩٥٠م) وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على وضع الصومال الإيطالي تحت الوصاية الدولية مدة

(١) د/ شوقي الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٨١-١٨٧.

لا تتجاوز عشر سنوات، وأن تكون إيطاليا هي الدولة التي تتولّى تنفيذ الوصاية بإشراف مجلس استشاري للصومال يتبع هيئة الأمم المتحدة، وكان هذا المجلس يتكون من مندوبي دول ثلاث: هي مصر والفلبين وكولومبيا.

وفي ١٥ من صفر ١٣٧٤هـ (١٢من تشرين الأول ١٩٥٤م) نفذت الإدارة الإيطالية - بإشراف هيئة الوصاية الدولية أول بند من بنود استقلال الصومال وتهيئة شعبه لتولي زمام أموره، وذلك حين احتفل بإنشاء العلم الصومالي، ثم بدأ مشروع صوملة الوظائف، وكانت كل الوظائف تقريباً حتى ذلك التاريخ: الجيش والشرطة والإدارة والمصالح والتعليم وشتى المرافق في أيدي الأجانب(١).

وكانت الحركة الانتقالية الكبرى بعد إنشاء العلم الصومالي وصوملة الوظائف، هي إجراء انتخابات أول مرة في الصومال لتكوين أول مجلس تشريعي في البلاد. وفي شعبان ١٣٧٥هـ (آذار مارس ١٩٥٦م) أجريت الانتخابات العامة، التي أسفرت عن حصول حزب وحدة الشباب الصومالي على غالبية المقاعد، حين ظفر بثلاثة وأربعين مقعدا من مجموع المقاعد البالغ سبعين مقعداً. واقتسمت الأحزاب الأخرى بقية المقاعد. وانتهتالانتخابات لتبدأ مرحلة جريدة من مراحل تنفيذ اتفاقية الوصاية، وهي تشكيل أول وزارة في تاريخ الصومال الحديث من حزب الأغلبية التي فاز في الانتخابات. وشكلت بالفعل الوزارة حقاً من خمسة وزراء إلى جانب رئيسها عبدالله عيسى. وفي جمادى الآخرة ١٣٧٩هـ (كانون الأول

(١) راشد البراوي، الصومال الكبير، القاهرة ١٩٦١، ص ٤٣-٤٦.

١٩٥٩م) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بمنح هذا الجزء من الصومال الموضوع تحت الوصاية الدولية الاستقلالَ في مطلع عام ١٣٨٠هـ (أول تموز ١٩٦٠م)[(١)].

وبينما كان هذا يحدث في الصومال الإيطالي السابق، كانت الحركة الوطنية يشتد ساعدها في الصومال البريطاني بزعامة حزبين كبيرين، هما الرابطة الوطنية الصومالية والحزب الصومالي المتحد. وطالب كلا الحزبين بالاستقلال الفوري والوحدة مع الصومال الإيطالي السابق. وفي ١٠ من شوال ١٣٧٩هـ (٦ من نيسان ١٩٦٠م) اتخذ المجلس التشريعي بالصومال البريطاني قراراً بوحدة الصومال البريطاني مع الصومال الإيطالي بعد حصول الأخير على استقلاله.

وعلى كل حال، ففي ٢٦ من ذي الحجة ١٣٧٩هـ (٢٠ من حزيران ١٩٦٠م) أعلن استقلال الصومال البريطاني، كما حصل الصومال الإيطالي السابق على استقلاله في ٧ من محرم ١٣٨٠هـ (أول تموز ١٩٦٠م). وتلا ذلك وحدة كل من الصومالين البريطاني والإيطالي، وكان من الإقليمين جمهورية واحدة باسم جمهورية الصومال. في حين رفضت فرنسا منح الصومال الفرنسي استقلاله، وظل سكانه يكافحون الاستعمار الفرنسي حتى حصلوا على الاستقلال عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) فكانت جمهورية جيبوتي[(٢)].

(١) المرجع السابق ص٥٠، ٦٠.

(٢) جامع عمر الصومالي، تاريخ الصومال، القاهرة، ١٩٧٣م.

	الاسم الرسمي للدولة	الاسم المتداول	العاصمة	المساحة	عدد السكان	نظام الحكم	اللغة	العملة	تاريخ الانضمام إلى الأمم المتحدة	تاريخ الانضمام إلى الجامعة العربية
١	المملكة الأردنية الهاشمية	الأردن	عمان	٩٧٧٤٠كم٢	٥ ملايين	ملكي	العربية	دينار أردني	١٩٥٥	١٩٤٥
٢	دولة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	أبوظبي	٨٣٦٠٠كم٢	٣ ملايين	اتحادي	العربية	درهم إماراتي	١٩٧١	١٩٧١
٣	دولة البحرين	البحرين	المنامة	٦٢٢كم٢	١ مليون	إمارة ملكي	العربية	دينار بحريني	١٩٧١	١٩٧١
٤	الجمهورية التونسية	تونس	تونس	١٦٣٦١٠كم٢	١٢ مليوناً	جمهوري	العربية والفرنسية	دينار تونسي	١٩٥٦	١٩٥٦
٥	جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية	الجزائر	الجزائر	٢٣٨١٧٤٠كم٢	٢٧ مليوناً	جمهوري	العربية والفرنسية	دينار	١٩٦٢	١٩٦٢
٦	جمهورية جيبوتي	جيبوتي	جيبوتي	٢٢٠٠٠كم٢	٢ مليون	جمهوري	العربية والفرنسية	فرنسي جيبوتي	١٩٧٧	١٩٧٧
٧	المملكة العربية السعودية	السعودية	الرياض	٢٢٤٠٠٠٠كم٢	١٨ مليوناً	ملكي	العربية	ريال سعودي	١٩٤٥	١٩٤٥
٨	الجمهورية العربية السورية	سوريا	دمشق	١٨٥١٨٠كم٢	١٦ مليوناً	جمهوري	العربية	ليرة سورية	١٩٤٥	١٩٤٥
٩	جمهورية السودان	السودان	الخرطوم	٢٥٠٥٨١٣كم٢	٢٧ مليوناً	جمهوري	العربية	الجنيه السوداني	١٩٥٦	١٩٥٦
١٠	جمهورية الصومال	الصومال	مقديشو	٦٣٧٦٦٠كم٢	١٠ ملايين	جمهوري	الصومالية والعربية	شلن صومالي	١٩٦٠	١٩٦٣
١١	الجمهورية العراقية	العراق	بغداد	٤٣٨٤٤٦كم٢	٢٣ مليوناً	جمهوري	العربية	دينار عراقي	١٩٤٥	١٩٤٥
١٢	سلطنة عمان	عمان	مسقط	٣٠٠٠٠٠كم٢	٤ ملايين	ملكي سلطاني	العربية	الرياض العماني	١٩٧١	١٩٧١
١٣	دولة فلسطين	فلسطين	القدس	٢٧٠٠٠كم٢	٨ ملايين	جمهوري	العربية	الدينار الأردني	١٩٧٤	١٩٤٥
١٤	دولة قطر	قطر	الدوحة	١١٤٣٧كم٢	مليون	ملكي	العربية	ريال قطري	١٩٧١	١٩٧١
١٥	دولة الكويت	الكويت	الكويت	١٧٨١٨كم٢	٢ مليون	ملكي دستوري	العربية	دينار كويتي	١٩٦٣	١٩٦٣
١٦	الجمهورية اللبنانية	لبنان	بيروت	١٠٤٠٠كم٢	٥ ملايين	جمهوري	العربية	ليرة لبنانية	١٩٤٥	١٩٤٥
١٧	الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية	ليبيا	طرابلس	١٧٥٩٥٤٠كم٢	٥ ملايين	جمهوري	العربية	دينار ليبي	١٩٥٥	١٩٥٢
١٨	جمهورية مصر العربية	مصر	القاهرة	١٠٠١٤٥٠كم٢	٦٥ مليوناً	جمهوري	العربية	جنيه مصري	١٩٤٥	١٩٤٥
١٩	المملكة المغربية	المغرب	الرباط	٤٤٦٥٥٠كم٢	٣٠ مليوناً	ملكي	العربية	درهم مغربي	١٩٥٦	١٩٥٦
٢٠	جمهورية موريتانيا الإسلامية	موريتانيا	نواكشوط	١٠٣٠٧٠٠كم٢	٤ ملايين	جمهوري	العربية	الأوقية	١٩٦١	١٩٦١
٢١	الجمهورية اليمنية	اليمن	صنعاء	٥٢٧٩٧٠كم٢	١٥ مليوناً	جمهوري	العربية	الريال اليمني	١٩٤٥	١٩٤٥

قائمة المراجع باللغة العربية

١- د/ إبراهيم العدوي، يقظة السودان، القاهرة ١٩٥٦م.

٢- د/ إحسان حقي، تونس العربية، بيروت، ١٩٧٥م.

٣- د/ أحمد حسين شرف الدين، تاريخ اليمن، الرياض ١٩٨٠م.

٤- د/ أحمد صدقي الدجاني، تاريخ ليبيا الحديث، طرابلس ١٩٦٥م.

٥- د/ أحمد طربين، الوحدة العربية في المشرق العربي، دمشق ١٩٨٠م.

٦- د/ أحمد طربين، لبنان في عهد المتصرفية، بيروت ١٩٧٥م.

٧- د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين، الكويت، ١٩٨٤م.

٨- د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، القاهرة، ١٩٧٦م.

٩- د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي، القاهرة، ١٩٧٢م.

١٠- أحمد فضل العبدلي، هدية الزمن في أخبار ملوك لحج واليمن، القاهرة ١٣٤١هـ.

١١- أحمد قاسم البوريني، الإمارات السبع على الساحل الأخضر، بيروت، ١٩٥٧م.

١٢- د/ أحمد مصطفى أبو حاكمه، تاريخ شرقي الجزيرة العربية الحديث، القاهرة، ١٩٦٨م.

١٣- د/ أحمد مصطفى أبوحاكمه، تاريخ الكويت، الكويت، ١٩٨٤م.

١٤- د/ إسماعيل ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، الرياض، ١٩٨٠م.
١٥- د/ إسماعيل ياغي، دراسات فلسطينية، الرياض، ١٩٨٨م.
١٦- د/ إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، بيروت، ١٩٧٤م.
١٧- د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث، القاهرة ١٩٨٠م.
١٨- د/ السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، القاهرة ١٩٧٠م.
١٩- د/ السيد رجب حراز، بريطانيا وشرق أفريقيا، القاهرة، ١٩٦٣م.
٢٠- د/ السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا، القاهرة ١٩٦٧م.
٢١- د/ السيد مصطفى سالم، الفتح العثماني، الأول لليمن، القاهرة ١٩٦٩م.
٢٢- د/ السيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، القاهرة ١٩٧٣م.
٢٣- أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢م.
٢٤- أمل الزياني، البحرين، القاهرة، ١٩٧٧م.
٢٥- الأمير محمد بن عبدالقادر الجزائري، تحفة الزائر، بيروت، ١٩٧٣م.
٢٦- أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، بيروت، ١٩٨٥م.
٢٧- أمين سعيد، تاريخ مصر السياسي، القاهرة ١٩٦٩م.
٢٨- د/ بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي (جزآن) الكويت، ١٩٧٨، ١٩٨٤م.

٢٩- د/ جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث، القاهرة، ١٩٨٩م.
٣٠- جامع عمر الصومالي، تاريخ الصومال، القاهرة، ١٩٧٣م.
٣١- د/ جلال يحيى، مصر الحديثة، القاهرة ١٩٨٥م.
٣٢- د/ جلال يحيى، الثورة المهدية في السودان، القاهرة، ١٩٥٩م.
٣٣- د/ جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق إفريقيا، القاهرة، ١٩٥٩م.
٣٤- د/ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، ٥ مجلدات، القاهرة ١٩٦٠-١٩٨٥م.
٣٥- د/ جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد في عمان وشرق أُفريقيا، القاهرة ١٩٦٥م.
٣٦- جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، عمان ١٩٩٨م.
٣٧- د/ جورج انطونيوس، يقظة العرب بيروت ١٩٧٥م.
٣٨- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج التاريخي (٧أجزاء) قطر، ١٩٧٥م.
٣٩- حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين، القاهرة، ١٩٧٣م.
٤٠- خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، بيروت، ١٩٧٠م.
٤١- خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز، بيروت، ١٩٧٧م.
٤٢- د/ دلال الحربي، سلطنة لحج، الرياض ١٩٩٧م.

٤٣- روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، بيروت، ١٩٦٣م.

٤٤- د/ زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث، القاهرة ١٩٦٦م.

٤٥- د/ زاهية قدوره، تاريخ العرب الحديث، بيروت، ١٩٧٣م.

٤٦- د/ شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة، ١٩٨٠م.

٤٧- صبري جريس، تاريخ الصهيونية، بيروت، ١٩٧٣م.

٤٨- د/ صلاح العقاد، تاريخ المشرق العربي المعاصر، القاهرة، ١٩٧٠م.

٤٩- د/ صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، القاهرة ١٩٦٣م.

٥٠- د/ صلاح العقاد، تاريخ الجزائر المعاصرة، القاهرة، ١٩٦٥م.

٥١- عباس العزاوي، عشائر العراق (٨ أجزاء)، بغداد، ١٩٦٥م.

٥٢ - عبدالرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، ١٩٦٧م.

٥٣- عبدالرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة، ١٩٨٤م.

٥٤- عبدالرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية في مصر، القاهرة، ١٩٧٥م.

٥٥- عبدالرحمن الرافعي، مصطفى كامل، القاهرة، ١٩٨٩م.

٥٦- عبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي، القاهرة، ١٩٨٩م.

٥٧- عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، القاهرة، ١٩٨٩م.

٥٨- د/ عبدالرحيم عبدالرحمن، الدولة السعودية الأولى، القاهرة، ١٩٨٣م.

٥٩- عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ١٠ أجزاء بغداد ١٩٥٥-١٩٧٠م.
٦٠- عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، بغداد، ١٩٦٣م.
٦١- عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، بيروت، ١٩٦١م.
٦٢- د/ عبدالفتاح أبو عليه، الدولة السعودية الثانية، الرياض، ١٩٧٥م.
٦٣- د/ عبدالكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، دمشق، ١٩٦٠م.
٦٤- د/ عبدالكريم غرايبة، تاريخ أفريقيا العربية، دمشق، ١٩٦٥م.
٦٥- عبدالله التل، كارثة فلسطين، القاهرة، ١٩٥٩م.
٦٦- د/ عبدالله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٩٥م.
٦٧- عبدالواسع بن يحيى اليماني، تاريخ اليمن، القاهرة، ١٩٥٥م.
٦٨- د/ عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت ١٩٧٥م.
٦٩- د/ عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود والصهيونية، (٨ أجزاء) القاهرة، ١٩٩٩م.
٧٠- د/ علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، عمان، ١٩٨٩م.
٧١- د/ فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، القاهرة، ١٩٧٠م.
٧٢- د/ كامل خله، التطورات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، القاهرة، ١٩٧٠م.

٧٣- د/ كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث، بيروت ١٩٦٩م.
٧٤- لوتروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي، (٤ أجزاء) بيروت، ١٩٧٣م.
٧٥- د/ مجيد خوري، ليبيا الحديثة، بيروت ١٩٧٣م.
٧٦- محسن محمد الصالح، التيار الإسلامي في فلسطين، الكويت، ١٩٨٨م.
٧٧- محمد أحمد العرشي، بلوغ المرام في شرح مسك الختام، القاهرة ١٩٣٩م.
٧٨- د/ محمد خير فارس، المسألة المغربية، القاهرة، ١٩٦١م.
٧٩- د/ محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، القاهرة، ١٩٥٢م.
٨٠- محمد الطيب الأشهب، السنوسي الكبير، القاهرة، ١٩٥٦م.
٨١- محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، القاهرة، ١٩٥٦م.
٨٢- د/ محمد فؤاد شكري، الحملة الفرنسية، القاهرة ١٩٦٧م.
٨٣- د/ محمد فؤاد شكري، ليبيا الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧م.
٨٤- د/ محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، القاهرة، ١٩٥٧م.
٨٥- د/ محمد مرسي عبدالله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجاراتها، القاهرة ١٩٧٥م.
٨٦- د/ محمود منسي، تاريخ المشرق العربي المعاصر، القاهرة ١٩٩٥م.
٨٧- د/ محمود منسي، تصريح بلفور، القاهرة ١٩٧٢م.

٨٨- د/ مكي شبيكة، السودان عبر القرون، بيروت، ١٩٦٤م.
٨٩- نجيب الأزمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، القاهرة، ١٩٧٠م.
٩٠- نعوم شقير، تاريخ السودان الحديث، القاهرة، ١٩٦٣م.
٩١- د/ نقولا زيادة، ليبيا من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، ١٩٦٣م.
٩٢- يوسف درمونه، تونس بين الحماية والاستقلال، القاهرة، ١٩٦٥م.

المصادر والمراجع الأجنبية

أولاً: الوثائق الانجليزية

أ- وثائق الأرشيف الوطني الأمريكي N. Am. Archive

ب- وثائق الخارجية الانجليزية (دار الوثائق البريطانية) F.O.

ثانيا: المراجع الإنجليزية

1- Dwight , ling, Tinisia from Protectorate to Republic New York 1967.

2. Duffy, J. Potugeese Africa, London 1955.

3. Dadwell, H. The story of Mohd. Ali or the Founder of Modern Egypt., London 1965.

4. Gondon, David, The passing of Algeria, London 1966.

5. Henrzle, Theodore, The Complete Diaries (4 Vols.) New York 1960.

6. Khaddux:, Majid, Independent Iraq, London 1960.

7. Kirk, J. The Middle East in the War 1939-1945, London 1956.

8. Kimche, J. the Seven Fallen Pillars, London 1957.

9. Lenzowski:, G. The Middle East in World Affairs, London 1956.

10. Marlowe, John, Anglo Egyptian Relations (1800-1953) London 1965.

11. Miles, S.B., The Countries and Tribes of the Persian Gulf (2 Vols.) London 1918.

12. Seale Patrick, Struggle for Syria, Oxford 1966.

13. Stein, Leonard, The Belfore Declaration, London 1960.

14. Wilson, Arnold, The Persian Gulf, London 1959.

15. Zartman, Williams, Government and Politics in Northern Africa, London 1915.